التخطيط الاجتماعى

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجى

عميد كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور

عاطف مصطفى مكاوى

قسم التخطيط الاجتماعى
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

الدكتور

أحمد محمد عليق

قسم التخطيط الاجتماعى
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

الدكتورة

ماجدة أحمد عبد الوهاب

قسم التخطيط الاجتماعى
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى
جامعة حلوان
٢٠٠٦م

مقدمة:

التخطيط أداة التغيير الاجتماعى ووسيلته وهو الذى يساعد على توجيه السلوك الإنسانى وجهة منظمة تعمل على إشباع الاحتياجات المتعددة، فى توازن مع الإمكانات والموارد المجتمعية المتاحة حالياً والتى يمكن إتاحتها مستقبلاً من أجل التقدم المنشود.

ولقد أصبح التخطيط منهجاً أساسياً وعاملاً هاماً لتقدم الأمم والشعوب والانطلاق لبناء مجتمع الرفاهية.

التخطيط الاجتماعى يقوم على الفلسفة الاجتماعية للمجتمع مما يجعل مدلوله أكثر اتساعاً يتضمن ويشمل مختلف أنواع التخطيط، كالتخطيط الاقتصادى، الصحى، التعليمى، العمرانى.... الخ.

وبطبيعة الحال فإن مهنة الخدمة الاجتماعية مثلها مثل كل المهن والتخصصات واعتمدت على التخطيط الاجتماعى باعتباره السبيل لتصميم الأساليب المستخدمة فى العمل المهنى لحل المشكلات ومقابلة الاحتياجات.

وبالتبعية فإن طرق الخدمة الاجتماعية (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع) لا يمكنها تحقيق أهدافها ونجاح أساليب التدخل المهنى دون الاستعانة بالتخطيط لعلاج المشكلات وإشباع الاحتياجات.

وقد ارتبطت مهنة الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعى ارتباطاً عضوياً مما أدى إلى ضرورة تضمين خطة الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى توفير القاعدة المعرفية وإكساب الخبرات الميدانية المتعلقة بالتخطيط الاجتماعى.

وفى هذا السياق فإننا نقدم لطلاب الخدمة الاجتماعية والممارسين للتخطيط الاجتماعى إطاراً قد يساعدهم على القيام بمسئولياتهم فى المجتمع.

كل الرجاء أن يحقق هذا الإطار النمو المهنى المنشود.

والله ولى التوفيق

المؤلفون

القاهرة: فبراير ٢٠٠٦م

الفصل الأول

أساسيات التخطيط الاجتماعي

إعداد

د/ ماجدة أحمد عبد الوهاب

مقدمة فى تطور مفهوم التخطيط

أولاً: تطور التخطيط الاجتماعى واتجاهاته:-

(١) تطور فكرة التخطيط:

التخطيط فى حد ذاته ، تطور مع تطور ونمو ذكاء الإنسان وتولدت قدرته على التخطيط حينما تطور الإنسان من مرحلة الفطرة والغريزة إلى المرحلة السلوكية الحرة، التى تكونت معها القدرات الفعلية للإنسان ، فاستطاع أن يدرك المواقف المتغيرة التى يمر بها.

وقد استخدم الإنسان الأول هذه الخاصية فى حماية نفسه من أعدائه ، وأيضا لإشباع دوافعه البيولوجية ورغباته النفسية، ومع زيادة خبراته ، زادت قدرته على الارتفاع بموارد الطبيعة أكثر مستحدثا أساليب أفضل فى إشباع رغباته وحل مشكلاته. وبذلك فإن الأنشطة الإنسانية المخططة والمستمرة أصبحت عامل له أهمية بالغة فى تنظيم شئون الإنسان وإشباع احتياجاته المعيشية. وأصبح من الشائع القول بأن الإنسان مخلوق مخطط ، وأن التخطيط هو أسلوب عادى فى حياة الإنسان (١، ٧) .

ونستطيع القول أيضا أن الإنسان يستخدم التخطيط فى كل أمور حياته بسيطة أو معقدة، فيما عدا شيئان وهما:

الشىء الذى ينفذه وفق العادة ،والشىء الذى أجبر على تنفيذه فهو لا يخطط لهما.

فالتخطيط هو الاستخدام الواعى للفعل فى خلق الوسائل المناسبة للوصول إلى أهداف جديدة، وهو عملية تميز الإنسان عن باقى الكائنات. وهو عملية تمتد لتشمل جميع ما يقوم به الإنسان من أنشطة وعلى جميع المستويات، على مستوى الفرد حيث يستخدمه فى توجيه سلوكه وقدراته

لإشباع احتياجاته، أو على مستوى الجماعات والمؤسسات أو المجتمع ككل بكل موارده وطاقاته البشرية (٢ ، ٣٨) .

فالتخطيط بصفة عامة تسمية تطلق على كل نشاط منظم للأفراد أو الجماعات يتميز باستخدام الذكاء والبصيرة للوصول إلى أهداف ، ومحاولة مقابلة الاحتياجات الجديدة . هذا النشاط يتطلب رأيا صائباً وتصوراً منظماً واقتراحات المخطط ومستهدفاته، وهى توضع دائماً على أساس:

١- الخبرات الماضية. ٢- الوسائل الحاضرة المتاحة

٣- الأهداف المستقبلية (٣، ١٠)

وكلمة تخطيط استعملت حديثاً مرتبطة بالتنمية ، أى التغيير المقصود المتوازن والمتكامل لخير المجتمع ورفع مستوى حياته (٢، ٣٧). ويعتبر التخطيط هو أداة التنمية لتحقيق أهدافها.

ولا تزال قضية " التخطيط والتنمية " تمثل الشغل الشاغل لكثير من المشتغلين بالبحث العلمى بصفة عامة ، والمتخصصين منهم فى العلوم الاجتماعية بخاصة . كما أنها صارت المحور الذى تدور حوله كل السياسات، والاستراتيجيات ، محلية كانت أو دولية . وبالتالى تحفيز متخذى القرار، وتحثهم على حسم المشكلات المترتبة على هذه القضية، مع وضع علاجات ملائمة لها (٤، ٢٥).

والتخطيط كمنهج علمى لم يعد يعرف إلا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان وأول من عنيت بتطبيقه هى الدول الاشتراكية حيث رأى فيه الأسلوب الوحيد الذى يمكنها من تحقيق التقدم الذى تنشده. وقد اتبعت تلك الدول التخطيط القومى الشامل ففى عام ١٩٢٨ ظهر فى روسيا هذا النوع من التخطيط عندما لجأت إليه الثورة البلشفية ١٩١٧. وكانت الخطة الخمسية

الأولى ١٩٢٨-١٩٣٣م تهدف إلى التخلص من حالة التخلف التى كان يعانى منها المجتمع وخاصة بعد أن أهلكته الحرب العالمية الأولى (٥، ١)

ونتيجة ظهور التخطيط فى بداية الأمر فى الدول الاشتراكية ، فقد ساد الاعتقاد بأن التخطيط لا يصلح إلا فى المجتمعات الاشتراكية حيث تركز السلطة فى يد الدولة، وقد عارضت الكتابات الرأسمالية فكرة التخطيط بعنف، بل لقد كان الأكاديميون فى الغرب واثقين تمام الثقة بأن روسيا سائرة إلى إفلاس مؤكد، ذلك لأنهم لم يتصوروا أن اقتصاداً يمكن أن ينجح بدون " حرية اقتصادية" وبدون المذهب الفردى الحر.

ولكن تعرضت الدول الرأسمالية للكساد العظيم أو الأزمة الكبرى ما بين ١٩٢٩-١٩٣٣، وأمام تعاظم الأزمة والإفلاس والبطالة بأنواعها المختلفة والهزات الاجتماعية والاقتصادية العنيفة أصبح من المحال الاستمرار فى نظرية الحرية الاقتصادية، وأعلن قادة الغرب وعلى رأسهم " فرنكلين روزفلت " أنه لابد من الخلاص من الأزمة بأسلوب يختلف عن الأسلوب السابق فى الاقتصاد. وكان لورد كينيز هو مفتاح الحل لتلك الأزمات الرهيبة، حيث أعلن أن الحرية الاقتصادية لا يمكن أن تحقق عمالة كاملة ولا يمكنها الاستخدام السليم للموارد المختلفة الموجودة فى المجتمع. واقترح العديد من الإجراءات الخاصة بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي ، وأن يكون للدولة (الذراع الطويل) فى الأنشطة الاقتصادية، مع ترك الحريات للأفراد فى الأنشطة التى لا يكون لها صفة القومية وبدأنا نعرف الثورة الكينيزية فى التخطيط (٦، ١٠)

وما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى سارعت كثير من الدول الرأسمالية إلى الأخذ بهذا المنهج بصورة مختلفة، وبدرجات متفاوتة.

واستطاعت الدول التى تـــأخذ بنظـام التخطيـط ــ اشـــتراكية أو رأسمالية- أن تحقق عن طريقه غايات وأهداف لم يكن من الممكن أن تحققها لو لم تأخذ بهذا المنهج الذى مكنها من:

١-الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات.

٢-إعطائها القدرة على تحريك هذه الموارد والطاقات نحو تحقيــق أهداف فى الوقت المحدد للتنفيذ. وفى إطار أيديولوجية كل دولـة وسياستها العامة وطبقاً أيضا للظروف المحيطة به (١، ٨) .

والدول النامية أيضا اتبعت منهج التخطيط اقتناعاً منها بأنــه منــهج ضروري لتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة .. وبالتالى فقد أصبح التخطيــط العلمى إحدى السمات المميزة لهذا العصر . حتى أنه أصبح يوصــف بأنــه "عصر العلم" و " عصر التخطيط ". كذلك فإن الدول النامية تنظر للتخطيـط على أنه الأسلوب الوحيد الذى يمكننا من حل الكثير من المشــكلات التــى تراكمت وترسبت منذ سنوات عدة حتى أنها أصبحت جزءاً من خصـــائص تلك الدول والتخطيط فى الدول النامية أهم ما يميزه أنه يعطى اهتمام للجانبين الاجتماعي والاقتصادي ، ويشير جونار ميردال Gunar Myrdal إلــى أن التنسيق الشامل بين الجانبين فى مجال التدخل المهنى يعتبر علامـــة ممــيزة لتلك المجتمعات النامية أكثر من البلدان المتقدمة (٧، ٢٩٩).

ومع تعاظم الاهتمام بالتخطيط فإنه مــن الواجــب عــرض بعــض المداخل النظرية له و التى تشكل فى الوقع الإطار التصورى لفكرة التخطيط.

(٢)المداخل الرئيسية للتخطيط:

للتخطيط عدة مداخل رئيسية نذكر منها الآتى : (٦، ١١ : ١٥)

١- المدخل الراديكالى. ٢- المدخل الليبرالى

٣- المدخل التقليدي.   ٤- المدخل الإنسانى المتوازن.

١- المدخل الراديكالى Redical Approach

وتتلخص خصائص هذا المدخل فى:

أ- الإيمان بأهمية دينامية المجتمع وأهمية الحركة المستمرة المخططة للمجتمع والموجهة نحو تحقيق أهدافه.

ب- رفض مبدأ الوضع القائم وفكرة استاتيكية المجتمع وسكونه.

ج- الاعتناء بأن أفضل وأكفأ أنواع التغيير، هو التغيير الجذرى الشامل وهذا يستتبع إعادة تركيب بناء ووظائف نسق العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وأيضا إعادة بناء وظائف النظم الاجتماعية والقوى المجتمعية.

د- من أهم خصائص هذا المدخل ، أنه لا يؤمن بالحلول الوسط أو الحلول الجزئية للمشكلات.

هـ- يعتبر الإنسان هو الكائن الحى الوحيد القادر على تغير واقعه الذى يعيش فيه سواء كان هذا الواقع مرتبط بالجانب المادى الهيكلي أو الجانب العلاقي الوظيفي المعنوى، على أن يكون هذا التغيير جذرى وشامل.

و- يرى هذا المدخل ، أن الأسلوب الثورى الذى يتبنى مطالب الجماهير هو أفضل أسلوب لتحقيق أهداف مثل هذا التغيير الجذرى (٨، ١٩١-١٩٢)

ز- هذا المدخل يناسب المجتمعات الاشتراكية.

٢ـ المدخل الليبرالي Liberal Approach

ومن أهم خصائص هذا المدخل :-

أ- أنه يركز على المسلمة القائلة بأن لكل فرد فـــي المجتمـــع حقــوق واستحقاقات لابد أن تتوافر له وأن تصان، وأن يشارك هذا الفرد مشاركة إيجابية فعالة ويكون له دور رئيسي فى الحصول عليها والاحتفاظ بها.

ب- يرتكز هذا المدخل على مفهومى التكيف والتـــأقلم الـــذى يعتبرهمـــا الأساس لإحداث أى تغيير جزئى. فهذا المدخل يؤمن بالحلول الجزئيـــة للمشكلات من خلال إحداث تغييرات جزئية.

ج- وفقاً لهذا المدخل فإن المخططين الاجتماعيين لهم الحرية فى استخدام أى نماذج تخطيطية بشرط أن تتلاءم وطبيعة متطلبات الموقـــف الـــذى تخطط له.

د- يقوم هذا المدخل فى التخطيـــط أساســـاً علـــى أن جـــهود التغيـــير الاجتماعى لا تستهدف فقط المشكلات الفردية بغرض مساعدة المواطـــن على التكيف معها، ومع ظروف المجتمع، والمحافظة على بقاء النظــــام القائم ، بل يتعدى ذلك إلى إمكانية إحداث بعض التغيرات الجزئية فـــى البناء الاجتماعي.

هـ- هذا المدخل يناسب المجتمعات الأوروبية الغربية التى بها اقتصاد حـــر ولكنها تأخذ شكل من أشكال تدخل الدولة فى التخطيط من أجل التنمية.

٢-١ المدخل التقليدي Traditional Approach

ويقوم هذا المدخل على مجموعة من الخصائص وهي:

أ- يرى هذا المدخل أن الهدف النهائي من جهود التخطيط الاجتماعى هو تحقيق التكيف والتأقلم مع ظروف الواقع الاجتماعي، وتوفير البقاء والاستمرار والاستقرار لهذا الواقع وحمايته من الانهيار (٨، ١٩) .

ب- يرى هذا المدخل أن كل مجتمع (سواء مجتمع جغرافى أو مجتمع وظيفي) . يتوافر بداخله ميكانيزمات طبيعية تعمل تلقائياً أو يستخدمها النسق من أجل:

* **المحافظة على الوضع القائم Status-quo**

** **المحافظة عل بقائه واستمراره**

*** **تحقيق حالة التوازن وإعادة التوازن بين كافة النظم القائمة فى المجتمع.**

ج- يرى هذا المدخل أن حالة التوازن Equilibrium هى أفضل الحالات وأنسب الظروف التى يتم من خلالها التعامل مع مشكلات الواقع الاجتماعي.

د- يرى هذا المدخل أن محاولات التغيير الاجتماعى المرغوب يجب أن تتم وفق إيقاع Tempo محسوب الخطى وبصورة تدريجية.

هـ- يرفض هذا المدخل الأسلوب الذى يعتمد على التغيير الجذرى الشامل ذلك لأنه يرى أنه يؤدى إلى حدوث مشكلات عديدة منها

مشكلات عدم التنظيم، وعدم الاستقرار، على الرغم من أنه يوفر حلول فورية.

و- يتناسب مع المجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات المحافظة التى يوجد بها اقتصاد حر.

٤- المدخل الإنسانى المتوازن Humanitarian Approach

من الملاحظ أن كلاً من المداخل الثلاثة السابقة يمثل فلسفة خاصة للتخطيط، ويرتبط بظروف واقع اجتماعى معين ومن الأهمية أن نذكر أن تلك المداخل الثلاثة السابقة ليست بالضرورة نموذجاً صالحاً للتطبيق فى كل المجتمعات.

لذلك كان يجب علينا أن نستفيد من الجوانب الاجتماعية التى تتضمنها هذه المداخل عند التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية. وهذا هو ما يدعوا إليه المدخل الإنسانى المتوازن.

ويمكن ان نوجز خصائص هذا المدخل فى:-

أ- يعتبر هذا المدخل أن الإنسان الحر هو الوحيد المسئول والقادر على صياغة شكل الظروف التى يجب أن يعيش فى ظلها. وأن الإنسان إذا لم تتوفر له الحرية المنظمة يتحول إلى مجرد آلة تتحرك لتحقيق أهداف، قد لا تتفق تماماً مع الأهداف التى يؤمن بها ويعيش من أجل تحقيقها.

ب- يؤمن هذا المدخل بقوة الإنسان وقدرته الفريدة على تغيير الواقع الذى يعيش فيه فى اتجاه حياة أفضل له وللآخرين .

ج- يؤمن بحق كل إنسان فى تقرير مصيره بنفسه . وأن القيم الإنسانية والقيم الخلقية والرسالات السماوية. هى أفضل إطار يمكن من خلاله التخطيط لمواجهة وحل مشكلات الناس.

(٢) الاتجاهات النظرية فى التخطيط:

للتخطيط مجموعة من الاتجاهات النظرية والتى ترتبط بالمداخل السابق ذكرها ويمكن تحديدها فى (٦، ١٥-٢١).

١- الاتجاه المؤسس التحليلي (الاشتراكي):-

يرى هذا الاتجاه أن التخطيط عملية وطريقة فنية Planning as a Technome thodological Process. تتضمن بالدرجة الأولي القيام بمهام تحليلية Analytic Tasks تستهدف الدراسة الواعية الشاملة للمشكلة، وتحليل الموقف للتعرف على كافة جوانبه وأبعاده المختلفة بقصد التوصل إلى أمثل خطة فنية Optimum Plan لمواجهتها وإيجاد أكفأ الحلول العلمية المناسبة للمشكلة.

ويعتمد الاتجاه المؤسسي التحليلي على عدة ركائز ومحكات وخصائص محددة هى (٦، ١٦-١٧):-

أ- التخطيط القومى يوفر الحلول المتكاملة لمشكلات المجتمع فى إطار اعتراف الدولة بالتزاماتها ومسئولياتها الكاملة نحو توفير برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعيه. وأن خدمات الرعاية الاجتماعية حق للمواطنين جميعاً وليست منحة أو إحساناً من أحد.

ب- التخطيط الشامل ، والذى يضع فى اعتباره علاقات التأثير المتبادل بين مشكلات المجتمع . وبالتالى فإن المواجهة الشمولية لهذه المشكلات يوصلنا إلى أكفأ الخطط الفنية التى توفر الحلول الجذرية الحاسمة لهذه المشكلات.

ج- التخطيط المركزى الذى يجب أن يتوفر له أقصى درجات السيطرة والانضباط بالنسبة لكل البرامج والمشروعات المتضمنة فى خطط التنمية

د- أن مشكلات المجتمع تأتى فى المرتبة الأولى من حيث اهتمام المخطط الاجتماعى يأتى بعدها تغيير الناس وإكسابهم خبرات ومهارات تخطيطية. أى ان العملية التخطيطية وأسلوب حل المشكلة يتحدد بطبيعة المشكلة أكثر مما يرتبط بأهمية تحفيز الناس أصحاب المشكلة. وتحويل إتكالياتهم إلى شعور قوى بالمسئولية الاجتماعية واعتمادهم على أنفسهم فى مواجهة وحل مشكلاتهم.

هـ - أن التخطيط عملية مؤسسية مستمرة ، استمرار الحياة نفسها، تستهدف تحقيق التوازن الدينامى المستمر بين حاجات الناس ومشكلاتهم من ناحية وإمكانياتهم ومواردهم المادية والبشرية من ناحية أخرى بما يؤدى إلى تحقيق النمو والتقدم المستمر للمجتمع.

و- يعتمد هذا الاتجاه أكثر على الخبراء والفنيين والمتخصصين من أفراد المجتمع فى إحداث التغيير الاجتماعى الذى يستهدف تحقيق التنمية الشاملة.

ز- يستهدف التخطيط المؤسس التحليلي إحداث تغييرات اجتماعية مطلوبة من وجهة نظر الفنيين والمخططين الاجتماعيين، فى ضوء معايير ومحددات موضوعية ومنطقية يضعونها فى اعتبارهم أثناء العملية التخطيطية.

ح- يرتكز هذا الاتجاه على أهمية تدخل الدولة فى كافة برامج ومشروعات التنمية وأيضا تدخل الدولة فى الاقتصاد لتحقيق أهداف التنمية من خلال تملك الدولة لوسائل الإنتاج.

ط- يطبق التخطيط المؤسسي التحليلي عادة فى المجتمعات الاشتراكية أو التى تأخذ بأسلوب من أساليب التطبيق الاشتراكي.

ى- أن بناء وتغيير وتنمية المجتمع ككل يتضمن بالضرورة بناء وتغيير وتنمية الإنسان الفرد، وبالتالى فإن مصلحة المجتمع تأتى فى المرتبة الأولى قبل مصلحة الفرد.

ك- يتضمن برامج ومشروعات يغلب عليها الطابع التنموى الوقائي اكـــثر من الطابع العلاجى الفردى (٨ ، ١٨).

٢ـ الاتجاه التفاعلي العلاجي الفردي (الرأسمالي) :ـ

يرى هذا الاتجاه بأن التخطيط عملية سياسية اجتماعيــة Planning as a Social –Political Process وهى تركز أكثر منها علـــى المـــهام التفاعلية Interactional Tasks وتوظيف التفاعل القائم بين أفراد المجتمـــع وتوجيهه نحو تحقيق التغيير الاجتماعى المرغوب وتسهيل وتنشيط عمليـــات الاتصال بين الأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات والتنظيمات المعنيـــة بالمشكلة أو بالمشكلات المطلوب التخطيط لمواجهتها والتوصل إلى الحلـــول والبدائل المناسبة لها.

وهناك عدة أسس ومحكات تحدد طبيعة الاتجاه التفاعلى العلاجـــي يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية (٦، ١٩-٢٠) :-

أ- التخطيط المحلى يساعد على مراعاة الاختلافات والظروف التى تميز كل مجتمع محلى على حده عند التخطيط لتنميته اجتماعيا واقتصادياً.

ب- يهتم التخطيط التفاعلي العلاجى الفردى بالتخطيط الجزئي التدريجـــي المرحلى لمواجهة وحل المشكلات . والتخطيط لقطاعات النشـــاط علـــى أساس أن التخطيط لكل قطاع يجب أن يتمايز عن القطاعات الأخرى.

ج- أن التخطيط لخدمة الرعاية الاجتماعية يجب أن يتوفر له أقصى قدر ممكن من اللامركزية والمرونة وحريـــة الحركـــة وتشـــجيع وتدعيـــم المحليات. لذلك يجب أن يتوفر نظام حكم محلى قوى مســـتقر كشـــرط ضرورى لنجاح التخطيط الاجتماعي.

المحليات. لذلك يجب أن يتوفر نظام حكم محلى قوى مستقر كشرط ضرورى لنجاح التخطيط الاجتماعي.

د- يتعاظم الاهتمام بالعملية التخطيطية ذاتها ويكون أسلوب مواجهة وحل المشكلات بطريقة تساعد علي إكساب أفراد المجتمع صفة الاستقلالية والاعتماد على النفس واكتساب الخبرات والمهارات التخطيطية التى تمكنهم من مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم.

ه- يستعان بالتخطيط فى حالات الطوارئ فقط وعند الضرورة خصوصاً إذا ما واجه النظام الأسرى مشكلات تهدد تركيبه البنائي أو الوظيفي كذلك إذا ما واجه النظام الاقتصادي مشكلات تهدده بالتصدع.

و- يتعاظم دور المواطنين أصحاب المشكلة ويشاركون مشاركة إيجابية فعالة فى جهود مواجهة وحل مشكلاتهم بأنفسهم معتمدين على إمكانياتهم.

ز- يستهدف التخطيط التفاعلى العلاجى الفردى إحداث تغييرات مرغوبة يقتنع بها ويعبر عنها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

ح- يرتكز التخطيط التفاعلي العلاجى الفردي على ضرورة قيام نظام اقتصادى حر يتحكم فى مساره قانون العرض والطلب، على أن يكون تدخل الدولة فى أضيق الحدود.

ط- يطبق التخطيط التفاعلي العلاجى الفردى عادة فى المجتمعات الرأسمالية ودول غرب أوروبا والمجتمعات التى تطلق على نفسها دول العالم الحر.

ي- إن بناء وتغيير وتنمية الإنسان الفردي يؤدى بالضرورة إلى بناء وتغيير وتنمية المجتمع ككل وأن مصلحة الإنسان الفرد إذا ما تحققت فإن ذلك يعنى ضمينا تحقيق مصلحة المجتمع كله.

ك- . يتضمن برامج ومشروعات تغلب عليها الطابع العلاجي الفردى أكثر من البرامج والمشروعات ذات الطابع التنموى الوقائي.

ثانياً: الجذور التاريخية لتخطيط الرعاية الاجتماعية(٩، ٥٩٢-٦٠٢):-

يمكن إرجاع بزوغ التخطيط فى مجال الرعاية الاجتماعية إلى الوقت الذى اتخذت فيه مؤسسة فورد سنة ١٩٦٠ قرارات بشأن ربط تمويل أى مدينة بضرورة القيام بالآتي للحصول على التمويل:

١-تطوير أساليب جديدة لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

٢-أن تضع كل مدينة خطة للعمل تكون بمثابة مدخل شامل لحل المشكلة تشتمل على وضع تصور عريض للمجتمع المحلى الذى تتم فيه تنفيذ هذه الخطة.

٣-أن تكون هناك علاقات تعاون بين المؤسسات الاجتماعية الموجودة داخل المدينة، وإلزام المؤسسات المشاركة بتحمل المسئوليه.

٤-ضرورة ارتباطه عمليا بإجراء بحث تقويمي جاد لما تنفذه من برامج ومشروعات.

وخلال عام من بداية تنفيذ المشروعات فى مدينة جراى Gray والتى نفذت بواسطة مؤسسة فورد، تم إنشاء لجنة لجناح الأحداث تهدف هذه اللجنة إلى التنسيق بين المؤسسات الفيدرالية وبين فروعها لمواجهة مشكلة جناح الأحداث، وقد تأثرت تلك اللجنة فى عملها بالعملية التخطيطية العقلانية Rational Planning حيث تم عمل تحليل شامل ومفصل ودقيق للمشكلات الاجتماعية التى تعانى منها هذه الفئة.

وقد تم الانتقال من تخطيط الخدمات الاجتماعية التقليدي إلى التخطيط الحديث لتلك الخدمات جذرياً، فقد تبنت المؤسسة سياسة التوسع في منح التخطيط قبل توزيع الميزانية على المشروعات.

وعلى مدى العشر سنوات التالية :. تم التخطيط لكل البرامج الاجتماعية وعمت كل المدن ومن تلك البرامج :- برامج الصحة، الصحة العقلية ، الأسرة والطفولة، الأطفال المتأخرين عقلياً ، الفقر ، تنمية الموارد والفرص الاقتصادية ، نموذج برنامج المدن، الإسكان وتنمية المجتمع، العمالة ، الخدمات الاجتماعية وعلاقتها بالتأمين الاجتماعي.

ومع أن تخطيط الرعاية الاجتماعية لم يظهر إلا حديثاً، إلا أن محاولة الترشيد فى حل المشكلة أو المشكلات قد نمت مع نمو الحركة العلمية في القرن التاسع عشر والتى تتشابه مع علية صنع القرار فى التخطيط.

حيث كان ينظر للتخطيط الاجتماعى على أنه عملية تقوم بالإجراءات المنهجية للمواقف غير اليقينية.

ومع أن صنع القرار يتأثر ويتشكل بالعملية السياسية ، فقد كانت المهام التخطيطية هي:-

١- إجراء البحوث. ٢- جمع وتوفير المعلومات اللازمة من خلال البحوث

٣- تحليل المعلومات التى تم التوصل إليها لتتيح مدى واسع للاختيار من بين البدائل المختلفة.

وبالتالى فإنه من خلال التخطيط يقدم نمطاً متزايداً للترشيد فى البيئة الأساسية التقليدية. ولكن لابد وأن نشير إلى أن التخطيط لا يحل محل العملية السياسية ولا يتشابه أو يتعادل مع تقنية صنع القرار.

وقد كنت جهود التخطيط الاجتماعى بسيطة إلى حد ما، ففـــى أثنـــاء حركات الإصلاح الاجتماعى التى ظهرت فى أواخر القرن الـــ١٩ وبدايـــة القرن الـــ٢٠ (حركة منظمات الإحسان ــ حركة المحلات الاجتماعية) فقـد اعتقد الرواد من المصلحين أنه لو توفرت المعلومات الكامنة عن المشـكلات القائمة، فإن المجتمع سوف ينظم المـــوارد لتحســين الأحـــوال والظـــروف الاجتماعية.

وخلال العقد الأول من القرن العشرين بدأ الاتجـــاه العلاجـــى فـــى الظهور.واتضح ذلك فى ظهور القوانين والتشريعات التــــى تتعلـــق بعمـــل الأطفال ، الإسكان ، مما أدى إلى تحسن الأحوال الصحية، واهتمت المصانع بتوفير " الأمن والأمان للعمال " فى تلك الفترة بدأ المصلحون فـــى إجـــراء البحوث لجمع المعلومات والحقائق المرتبطة بالمشكلات والتوصل إلى حلول بشأنها. وقد دعموا توصياتهم بالبيانات والمعلومات التى توصلوا إليها، حتـــى يمكن إقناع الآخرين بما توصلوا إليه من حلول.

وقد وصف هذا المدخل بأنه معياري بمعنى أن تحليل البيانات لم يكن يولد حلولاً.

فى العقد التالى من القرن العشـــــرين ، فقـــدت الحقـــائق المتصلـــة بالأوضاع الاجتماعية قوتها وقدرتها فى إحداث تغيير اجتماعي ، وبـــالتدريج اختفت حركات الإصلاح الاجتماعى .

وخلال نفس الفترة ظهرت المداخل المختلفة للتخطيـــط وقـــد تنبـــه الإداريون ومخططوا المدن إلى أن هناك نقصاً فى الكفـــاءة ، وفســـاد فـــى ميكانيزمات الساسة القائمة . ونبهوا إلى ضرورة القيام بعمليات جديدة لصنع القرار بالشكل الذى يسمح بإمكانيات تمثيل المجتمع ككل وحـــل المشـــكلات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية .

وكان المخططون يأملون أن تؤدى هذه الجهود وهذه العمليات الجديدة إلى زيادة قدرة الحكومة على :ـ

الاستخدام العلمى أو استخدام تكنيكات الإدارة الرشيدة وكان أهم ما جاء فى هذه الحركة هو: ضرورة الاهتمام بالمصالح الشعبية العامة ، والتى يجب أن تحتل المرتبة الأولى ، ثم يأتى بعدها الاهتمام بالمصالح الخاصة ., وإذا ما تضمنت السياسات خدمة المصالح الخاصة فإنها يجب أن تبقى خارج اهتمامات الحكومة (١٠: ٤٦) .

وفى نهاية عرض الجذور التاريخية لتخطيط الرعاية الاجتماعية نجد أنه تاريخياً كانت وظيفة التخطيط التى طالب بها الباحثون هى :ـ

ضرورة التوصل إلى مجموعة من المقترحات التى من شأنها تساعد فى تحديد أسباب المشكلات ، لأن هذا من شأنه أن يساعد فى تطوير وتنمية استراتيجيات التدخل .

هذا وقد ميز فلويدى Faludi عام ١٩٧٣ بين مفهومى النظرية فى التخطيط والنظرية للتخطيط (١١ ، ٥٩٢) .

فالنظرية فى التخطيط A theory in Planning:

تهتم بالقضايا الأساسية مثل :- ماذا نعرف عن الفقر؟ ما هى أبعاده؟ ما هى أسبابه ؟

وهذه المعرفة تعتبر بمثابة مدخلات للعملية التخطيطية .

أما النظرية للتخطيط A Theory For Planning:

فهى تتعلق باستخدام المعلومات السابقة التى تم التوصل إليها من خلال النظرية فى التخطيط وذلك عند وضع الخطة .

أما فيما يتعلق بالجذور التاريخية لتخطيط الرعاية الاجتماعية فى مصر (١٢ ،١٠-١٣) .

فقد ارتبط أيضاً بظهور حركات الإصلاح الاجتماعى وبالمصلحين الاجتماعيين ومن أمثلتهم لطفى السيد ، أحمد حسين وأعضاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى الثلاثينيات حيث انخرطوا فى العمل السياسى وذلك بهدف إصدار تشريعات اجتماعية فى مصر لصالح الفقراء وكان نتيجتها إنشاء مصلحة الضمان الاجتماعى ومصلحة الفلاح اللتان كانتا النواة لإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية . كذلك فقد قاموا ببعض التجارب الاجتماعية مثل أندية الشباب بالأحياء الفقيرة والمراكز الاجتماعية فى الريف فقد كانت هذه الجهود ممهدة لظهور مجالس الهيئات الاجتماعية ، فى عام ١٩٠٨ مثل مجالس تنسيق الخدمات التى ظهرت فى مصر عام ١٩٥٠ ، والتى تسمى الآن بالاتحادات الإقليمية هذه المجالس عجلت بظهور المركزية فى التخطيط للخدمات والارتفاع بمستوى الخدمة وفاعليتها والتخصيص داخل الميدان التطوعى للرعاية الاجتماعية ، وجود قيادة فعالة لتخطيط متصل .

وفى الثلاثينات من القرن العشرين ومع التحول من مسئولية المؤسسات التطوعية عن الرعاية الاجتماعية إلى إنشاء مؤسسات بيروقراطية عامة للرعاية الاجتماعية مثل إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ــ ثم وزارة الشباب التى تحولت إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة ثم الآن إلى أسم وزارة الشباب مرة أخرى ومن المحلية إلى المركزية ، أى المركزية فى تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية ، إلى مؤسسات على المستوى القومى

ولكن الأمر الآن يحتاج إلى إعادة النظر مع ظهور المجتمع المدني وتقلص دور الدولة وأتساع وشمول دور المؤسسات الأهلية .

هذا ولابد أن نشير إلى أن التخطيط الاجتماعى فى مصر ظل بعيداً عن الاستخدام الحقيقى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وإن كانت هناك محاولات كما أشرنا سابقاً إلا أنها لم تخرج عن كونها تخطيط للنشاط الأهلى والعمل التطوعى الاجتماعى . فلم تعبر عن البداية الحقيقية للتخطيط فى مصر .

فقد بدأ التخطيط فى مصر اعتبارا من ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للإنتاج (تخطيط اقتصادى) ثم أتبعه المجلس الدائم للخدمات (تخطيط الرعاية والخدمات الاجتماعية) .

وفى عام ١٩٥٥ قامت اللجنة التى عرفت باسم لجنة التخطيط القومى باعتبارها جهازاً قومياً للتخطيط لتحديد الأهداف وتنظيم الأولويات ودراسة كيفية استخدام الأموال العامة فى مشروعات السياسة الاجتماعية .

أعقب ذلك إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط ثم لجنة التخطيط القومى فى ١٩٥٧ برئاسة رئيس الجمهورية وتم إنشاء مكاتب تخطيط فى الوزارات والهيئات لمعاونة جهاز التخطيط القومى فى القيام بوظائفه والحصول على البيانات ورسم مشروعات الخطط ومتابعة تنفيذ الخطة .

وأخيراً تم ضم المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى معاً ليكونا نواه لوزارة متخصصة فى التخطيط هى وزارة التخطيط القومى . وقد نفذت أول خطة خمسية قومية ١٩٥٩/١٩٦٠ ــــ ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

إلا أنه منذ عام ١٩٧٧ . تحول التخطيط القومى فى مصر إلى نوع أخر هو التخطيط المحلى أو اللامركزى ، حيث صدرت قوانين أجهزة الحكم

المحلى وقد تمتع المحافظين بسلطات واسعة ، ومن الملاحظ أن التخطيط فى مصر بدأ مركزيا شاملاً (١٣، ١٨) والآن أصبح الأسلوب المتبع هو "تشجيع المحليات واللامركزية وتدعيم التخطيط الإقليمي".

ثالثاً:- مفهوم التخطيط الاجتماعى.

المفهوم هو الوسيلة الرمزية التى يستعين بها المؤلف أو الكاتب أو الباحث لنقل ما لديه من أفكار .

ويتم تحديد المفهوم أو التعريف بطرق عدة نذكر منها:-

١- ربط المفهوم بغيره من المفاهيم والتعاريف السابقة .

٢- تعريف الشىء من خلال تحديد الخصائص البنائية والوظيفية لهذا الشىء .

٣- التعريف الإجرائى .

وإذا ما أردنا أن نحدد مفهوم التخطيط الاجتماعى ، نجد أن الآراء قد تعددت حول تحديد مفهوم التخطيط الاجتماعى . وهذا راجع للعديد من العوامل التى تتمثل فى :- (١٣ ، ٢٢)

١- اختلاف اهتمامات المخططين تبعاً لتخصصاتهم .

٢- تعدد الأيديولوجيات السائدة فى المجتمع .

٣- اختلاف اهتمامات المخططين نظراً لاختلاف انتماءاتهم الفكرية .

٤- الحداثة النسبية لاستخدام المنهج العلمى فى التخطيط .

٥- اختلاف أسلوب التطبيق .

وإذا ما استعرضنا هذه التعريفات نجد أنها :-

يعرف التخطيط الاجتماعى فى قاموس الخدمة الاجتماعية ١٩٨٧ التخطيط الاجتماعى بأنه " عملية تحديد الأهداف المستقبلية وتقويم الوسائل المنجزة لهذه الأهداف ، وإجراء خيارات متأنية عن مسارات العمل المناسبة " (١٤ ، ٤٠-٤١) .

ويوضح هذا التعريف أن مفهوم التخطيط يتضمن استخدام عملية صنع واتخاذ القرار بشقيها :-

١- صنع القرار بالدراسة وتحديد الأهداف وتحديد البدائل المختلفة .

٢- اختيار البديل الأنسب لتحقيق الهدف .

تعريفاً أخر " هو عملية تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى لتحقيق التوازن بين حجم ونوعية الطاقات والموارد والقوى والأهداف التنموية ، وكذلك الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك وبين متطلبات الحاضر والمستقبل " (١٥ ، ١) .

ويتضح من هذا التعريف الآتى :

١- أن التخطيط الاجتماعى يهدف إلى إحداث تغيير اجتماعى واقتصادى للمجتمع .

٢- أن التخطيط الاجتماعى يحقق أهدافه من خلال مجموعة من العمليات والإجراءات المترابطة المتفاعلة التى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق أهداف التخطيط المتمثلة فى إحداث تغييرات مرغوبة .

٣- أن التخطيط يعتمد على الأسلوب العلمى وذلك للمواءمة بين الأهداف من ناحية والإمكانيات والموارد من ناحية أخرى .

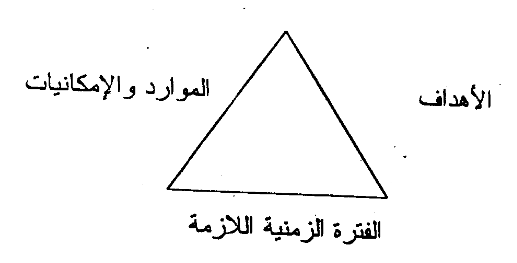
ويرى البعض أن التخطيط الاجتماعى هو " نوع من العمل التعـاونى الشامل الذى يقوم على المنهج العلمى فى البحث بقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ فى حدود الإمكانيات والموارد القابلة للاستثمار " (١٦ ، ٢٥) .

من خلال التعريف السابق نجد الآتى :-

١- ارتبط هذا التعريف بالجوانب التحليلية والتفاعلية لعمليات التخطيـط حيث يرى أن التخطيط هو نوع من العمل التعاونى ، أى التعـــاون بين الحكومة والمواطنين وأيضاً القائمين على وضع الخطة ومتخذى القرار بشأنها .

٢- يرى هذا التعريف أن وسيلة التخطيط لتحقيق أهدافه هو اســـتخدام المنهج العلمى سواء فى تحديد الأهداف أو وضع الأولويات ، أو فى تعبئة الموارد والإمكانيــــات ، أو فـــى الموازنـــة بيـــن المـــوارد والإمكانيات من ناحية والاحتياجات والمشكلات من ناحية أخرى .

٣- ركز التعريف على عنصر أساسى من عنـــاصر التخطيـــط وهـــو الموارد والإمكانيات ، ولكنه لم يركز على عنصر آخر مهم وهـــو يمثل ضلع أساسى فى التخطيط وهو الزمن . وذلك لأن التخطيـــط يمكن تمثيله بمثلث متساوى الأضلاع أى أن كل ضلـــع لـــه نفـــس الأهمية . وهذه الأضلاع هى الأهداف – الموارد والإمكانيـــات ـــ الزمن.



٤- لم يوضح هذا التعريف طبيعة التخطيط هل هو تخطيط اقتصادى أم اجتماعى ؟

ويعرف ديكنسون Dikinison (١٤، ٤٥): التخطيط بأنه.

صنع القرارات الكلية المتعلقة بماذا ؟ وكم ينتج ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ وأين ينتج ؟ ولمن يوزع ؟ .

ويرى البعض أن التخطيط الاجتماعى:-

عملية مقصودة وواقعية يشترك فيه الفرد والجماعة والمجتمع ، وتتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة : الهدف ، الموارد ، الزمن . عن طريق محاولة الوصول إلى أقصى درجات الهدف ، بأفضل استخدام للموارد المتاحة وفى أقصى وقت مستطاع ، بهدف تنمية المجتمع والتحكم فى التغييرات الاجتماعية الهيكلية والوظيفية فيه (١٧، ٤٢) .

ويركز مفهومه السابق على:-

١- حدد التعريف السابق أهمية التخطيط الاجتماعى بأنه عملية تغيير اجتماعى .

٢- ركز التعريف على أهمية المشاركة على مختلف المستويات .

٣- أكد على أهمية إحداث توازن بين عناصر التخطيط الثلاثى (الهدف، الموارد ، الزمن) .

٤- وضع الهدف النهائى من التخطيط وهو تنمية المجتمع ، والتحكم فى التغييرات الاجتماعية هيكلياً ووظيفياً . وبالتالى فالتخطيط ليس هدفاً فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق هدف وهو فى المجتمعات النامية تحقيق التنمية .

ويعرف د. عبد العزيز عبد الله مختار التخطيط الاجتماعى بأنه:

التخطيط الاجتماعى هو عملية تغيير اجتماعى مقصود يتضمن الاستخدام الواعى للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغيير الذى يجب أن يشترك فى عملية التخطيط لاحداثه أفراد الشعب وقادته الممثلين له أصدق تمثيل وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعين ، ويؤدى عادة إحداث وتحقيق هذا التغيير إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعى إلى وضع آخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة (١٣ ، ٢٥) .

هذا التعريف يجمع ويوازن بين الاتجاهين الرئيسين للتخطيط وهما الاتجاه المؤسسى التحليلى والاتجاه العلاجى التفاعلى .

رابعاً . خصائص التخطيط الاجتماعى :

من العرض السابق لمفهوم التخطيط الاجتماعى وتعريفاته المختلفة يمكن أن نستخلص مجموعة الخصائص المرتبط بالتخطيط الاجتماعى : وهى

١- أن التخطيط الاجتماعى عملية . ومفهوم العملية هو مجموعة الخطوات المتتالية المترابطة المتفاعلة التى تؤدى إلى تحقيق هدف معين . والهدف هنا هو تحقيق التنمية ونقل من وضع إلى وضع أخر أفضل منه .

٢- أن وسيلة التخطيط الاجتماعى لتحقيق أهدافه هو استخدام الأسلوب العلمى فى جميع مراحله وخطواته بدءاً من تحديد الأهداف وصولاً إلى تقويم برامج ومشروعات الخطة .

٣- أن التخطيط الاجتماعى عملية إنسانية بمعنى أنه يقوم على التدبير والتفكير والتنسيق ، وهذه العمليات يقوم بها الإنسان من أجل الإنسان لإشباع احتياجاته وحل مشكلاته دون تفرقة أو تميز فئة دون أخرى .

٤- أن التخطيط يراعى الواقع وظروفه والأيديولوجية العامة للدولة حتى يجنى التخطيط ثماره .

٥- يتصف التخطيط بالاستمرارية وحيث تبدأ الخطة الجديدة من حيث انتهت الخطة السابقة ، وهكذا يستمر التخطيط مع استمرار بقاء المجتمع . حتى أنه أصبح جزء لا يتجزأ من المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه سواء كانت المجتمعات متقدمة أو متخلفة ، فهو حقيقة واقعة فى كل المجتمعات (١٨ ، ٤) .

٦- يتصف التخطيط بأنه يوازن بين ثلاثة عناصر رئيسية هم :-

أ - الأهداف وهى تحدد فى ضوء احتياجات المجتمع وظروفه .

ب- الإمكانيات بما فيها من إمكانيات مادية ، بشرية ، تنظيمية .

ج- الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الخطة لتحقيق الأهداف .

٧- يؤكد التخطيط الاجتماعى على اعتبارات أساسية تمثل شروط أساسية لنجاحه وهى (١٩ ، ٦١-٦٢) :-

أ- ضرورة تحقيق الأهداف بدرجة عالية من الكفاءة .

ب- ضرورة تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الإمكانيات (مادية، بشرية ، تنظيمية) .

ج- ضرورة تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الوقت (أى بأقل فترة زمنية) .

٨- يتصف التخطيط بخاصية توقع المستقبل ، ذلك لأنه يعتمد على المنهج العلمى فى دراسة الماضى والحاضر ، لتحقيق الأهداف المستقبلية فلكى يتوقع التخطيط الأهداف المستقبلية فهو يقوم بدراسة ما فى المجتمع وظروفه وإمكانياته واحتياجاته وأيديولوجيته ، وأيضاً يقوم بدراسة الحاضر بكل أبعاده وبناءاً عليه يستطيع توقع المستقبل .

٩- للتخطيط الاجتماعى مجموعة من الأساليب ، بعضها يركز على الأسلوب الوقائى والآخر يأخذ بالأسلوب العلاجى ، والثالثة تتبع الأسلوب التنموى . وإتباع المخطط للأساليب الثلاثة أمر واجب فى التخطيط الاجتماعى . وفى مجتمعنا فى الوقت الحالى فإننا نركز على أتباع الأسلوب التنموى والوقائى ثم العلاجى فى مرحلة تالية

وذلك لأن الأسلوب الوقائى له العديد من المميزات التى تتمثل فى :-
(٢٩،٦) :-

أ- هذا الأسلوب يهدف إلى الحيلولة دون ظهور المشكلات وبالتالى فإن خططه تكلفتها ضئيلة إذا ما قورنت بعائدها ،إذ أن منع ظهور المشكلة أصلاً لا يكلف كثيراً ، وفى الوقت ذاته يوفر على المجتمع تكلفة التدخل علاجياً .

ب- باستخدام هذا الأسلوب يتفرغ المخططين للعملية التخطيطية ذاتها مطمئنين إلى أن هذا الأسلوب كفيل بمعالجة المشكلات التى تطرأ .

ج- هذا الأسلوب يتطلب ويحتاج إجراء دراسة دقيقة وواقعية لحالة المجتمع . وبالتالى مع توافر تلك البيانات الدقيقة يتم تحديد الأسلوب الأمثل لمواجهة كل مشكلة على حده قبل ظهورها .

خامساً: أهداف التخطيط الاجتماعى:

الهدف يعنى " المحصلة النهائية التى يراد الوصول إليها وللهدف مستويات ثلاث لابد وأن تفرق بينها وهى .

المستوى الأول الغايات Goals:

وهى أهداف بعيدة المدى يتطلع المجتمع لتحقيقها تحتاج فترة زمنية ما بين ١٠-١٥ سنة .

المستوى الثانى الأغراض Objectives:-

وهى أهداف متوسطة المدى وهى تتمثل فى أهداف محدودة وأقل عمومة وأكثر تفضيلاً من الغايات وتنفذ فى خلال ٣ أو ٥ أو ٧ سنوات .

المستوى الثالث الهدف Target

وهو عبارة أهداف قصيرة المدى تتحقق فى فترة زمنية لا تزيد عن سنة ويجدر الإشارة إلى أن الغايات يتم ترجمتها إلى أغراض والأغراض إلى أهداف .

والغايات التى يسعى التخطيط الاجتماعى لتحقيقها تتمثل فى :-

١- نقل المجتمع من وضع اجتماعى إلى وضع آخر أفضل منه .

٢- تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال إشباع الاحتياجات وحل المشكلات المجتمعية والمتمثلة فى القضاء على البطالة ، حل المشكلات المصاحبة للتطور والتقدم ، زيادة الدخل ، تحسين مستوى معيشة المواطنين ، توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة وتطويرها وتحسينها .

٣- حسن أداء النظم القائمة فى المجتمع .

وهذه الغايات يتطلب تحقيقها (١٣ ، ٤٥) :-

أ- الاستخدام الصحيح والتوظيف الكامل للإمكانيات والموارد المتاحة فى المجتمع .

ب- تنمية هذه الموارد والإمكانيات بصفة مستمرة سواء كانت هذه الإمكانيات مادية أو بشرية ...الخ .

ج- وضع خطة أولويات فى ضوء مجموعة من المحكات والمعايير الموضوعية والمتفق عليها فى مجتمع من المجتمعات .

د- الالتزام بالتوقيت الزمنى لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع ضرورة توافر نظام سياسى قوى ومستقر .

أما أغراض التخطيط فتتمثل فى :-

١- إحداث تغيرات بنائية ووظيفية فى البنيان الاجتماعى للمجتمع بما يحقق له أهدافه .

٢- رفع مستوى الخدمات الاجتماعية { تعليمية ، إسكان ، رعاية اجتماعية ، أسرة وطفولة ، مسنين ، رعاية الفئات الخاصة ، تنمية المجتمعات المحلية ... الخ } .

٣- تنمية العادات والتقاليد والقيم والمعايير المتفقة مع ثقافة المجتمع .

٤- مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تعوق الأهداف من خلال البرامج الوقائية والعلاجية والتنموية .

٥- زيادة كفاءة وفاعلية الأجهزة والمؤسسات القائمة بتقديم الخدمات الاجتماعية .

٦- الاهتمام بالتنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية فى القطاعات الاجتماعية .

٧- مراعاة النواحى الاجتماعية فى التخطيط الاقتصادى لتحقيق الشمول والتكامل فى الخطط الشاملة .

أما عن الأهداف قصيرة المدى فتتمثل فى :-

١- وضع ورسم الخطط وتنفيذها المتصلة بالمجالات الاجتماعية المتخصصة .

٢- تمكين الشعب من المشاركة فى اقتراح ووضع الخطط ومتابعتها وتقويمها .

٣- العمل على مواجهة المشكلات التى تقابل الأجهزة القائمة فى المجتمع والتى تحد من زيادة كفاءتها وفعاليتها .

وبعد هذا العرض للأهداف يتضح أن أهداف التخطيط فى مجموعها هى الأهداف التى ينشدها المجتمع وهى هدف التنمية الشاملة . فالتخطيط وسيلة التنمية لتحقيق ، أهدافه ، فالتخطيط ليس هدفاً فى حد ذاته والخطة هى مجموعة القرارات المضبوطة التى تتخذ بغية تحقيق ما نريد تحقيقه ويجدر الإشارة إلى حجم وطبيعة الأهداف التى ينشدها المجتمع ترتكز أساساً على عوامل عدة من بينها (٢٠، ٤٧) :-

١- حجم وطبيعة الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة .

٢- طبيعة هيكل الاقتصاد القومى القائم .

٣- طبيعة البنيان الاقتصادى المراد تحقيقه للاقتصاد القومى .

٤- نمط وأسلوب التنمية الذى استخدم فى الماضى القريب .

٥- مرحلة التطور التى تمر بها الدولة موضع التنمية .

٦- دور الدولة فى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٧- دور التنظيم السياسى القائم فى الجوانب القومية خاصة الاقتصادية والاجتماعية ومنها أهداف التخطيط الاجتماعى العملية .

سادساً : فلسفة التخطيط الاجتماعى :

أن الفلسفة فى مفهومها العام البسيط تعنى تصور شامل تجاه الكون والمجتمع والإنسان ، وأيضاً تصور منطقى للعلاقات التى تربط كل ظاهرة بالأخرى استناداً إلى منهج خاص ، وبتطبيق ذلك المنهج ، على الماضى والحاضر ، يكون استخلاص تلك الكليات ، التى تكون الإطار النظرى الذى يتحرك من خلاله الإنسان عندما ينزل بالنظرية إلى الواقع فإنه يقيمها بالتجربة والممارسة (٢١ ، ٢٦٥) .

والفلسفة هى مجموعة القيم والحقائق المرتبطة بالواقع الأمبيريقى ، والذى يتحرك من خلاله المخططون لتحقيق ما يريدون من أهداف .

وفلسفة التخطيط الاجتماعى تنطلق من مجموعة من الحقائق وهى (٦ ، ٥٣ – ٥٤) .

١- أن الإنسان فى مواجهته لقوى الطبيعة والمجتمع يجد نفسه فى موقف يضطره لبذل مجهود واع لإشباع حاجاته والإبقاء على كيانه ووجوده فالإنسان لا يقف من الطبيعة موقفاً سلبياً وإنما يؤثر فيه ويتأثر به ويعمل على تغيير الظروف المحيطة به لخدمة أغراضه وإشباع الكيفية التى يبذل بها جهده ، والغاية التى سيصل إليها نتيجة لهذا الجهد ، والوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغاية .

٢- أضحى التخطيط طريقة علمية منذ أوائل القرن العشرين بمعنى أنـــه التنبؤ ، التوقع ، الخبرة ، المعرفة ، الفهم ، المهارات .

٣- أن التخطيط عملية و العملية تعنى التفاعل والديناميكية لمجموعة من الخطوات المترابطة والمتفاعلة والمستمرة والمتغيرة والتى لها أهداف مستمرة ،تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وتحقيق التوازن بين حجم ونوعية الطاقات والموارد والقـــوى والأهـــداف التنموية ، وبين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل .

٤- ان التخطيط حقيقة واقعية فى كل المجتمعات مهما كان نوع نظامـــها الاقتصادى والسياسى ولكن بدرجات متفاوتة .

٥- أن التخطيط ليس غاية ، وإنما هو وسيلة لتحقيق غايـــات وأهـــداف وأغراض محددة ومرسومة وفقاً لأسلوب علمى وقيم وسياسة يؤمـــن بها المجتمع .

٦- تبدأ إجراءات التخطيط بتعديل الموقـــف الحـــالى ويكـــون التقديـــر استاتيكياً وديناميكياً فى ذات الوقت (٢٢ ، ٤٣٥) .

المقصود بالتقدير الاستاتيكى :-

هو إثبات حالة المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافى لهم ومصادر الثروة ، نظم التعليم و الترويح والثقافة ...الخ .

أما التقدير الديناميكى فهو :-

إظهار ما بين القطاعات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل وتحديـــد العوامل المؤثرة على هذه العلاقات . واتجاهات التطور منها وذلك بـــإجراء

دراسات واقعية من شأنها الوقـوف علـى المـوارد والحاجـات الحقيقيـة للأفراد (٢٣ ، ٢٠) .

٧- أن التخطيط فى جوهرة جهود موجهة نحو إيجاد التكامل بين نظـم العمل فى المجتمع المحلى مع النظم الأخرى للمجتمع القومى أو مـع نظم العمل فى المجتمع الخارجى (٢٤ ، ٢٣٦) .

أما عن القيم التى يؤمن بها المخططون الاجتماعيون فهى :-

تقوم فلسفة التخطيط على مجموعة من القيم وهى :- (٦، ٥٧-٥٨)

١- الحرية والديمقراطية.

فالتخطيط يدعوا إلى ويحقق الحرية والديمقراطية وليس ضدهمـا ، ولقد ذهب بعض المفكرين إلى أن فلسفة التخطيط تتعارض مع منطق الحرية لأنها ، فى نظرهم ، تقوم على السيطرة والتحكـم فـى مصـائر الأفـراد والجماعات وتضع القيود التى تحد من نشاطهم وحركتهم ويتمادى بعضـهم فى وصف التخطيط بأنه الطريق إلى العبودية (٢٣ ، ١٦- ١٧) .

بالطبع هذا الرأى ليس له أساس من الصحة والدليل على ذلك :-

أ- أن القضايا الاجتماعية ذات طبيعة نسـبية تختلـف النظـرة إليـها باختلاف المكان والزمان . والحرية كقضية شأنها بقيـة القضايـا الاجتماعية لا يمكن النظر إليها أو الحكم عليها مجردة من أبعادهـا المكانية والزمنية .

ب- لم تعد قضية الحرية مجرد إتاحة الفرصة لكل فرد ليعمل ما يشـاء وكيف يشاء ، فالتحليل من القيود والالتزامات علـى أنـه المفـهوم الكامل للحرية ، إنما هو تصور سلبى . أما التصور الإيجابى للحرية

يستلزم تقدير المسئولية وضرورة الالتزام ومراعاة ما يعرف عـــادة بمصالح الآخرين .

٢ـ الاعتبارات الإنسانية :ـ

ففلسفة التخطيط فى البلاد النامية لابد أن تتمشى مــــع الاعتبــارات الإنسانية فالتنمية التى حدثت بأوربا نتيجة للثورة الصناعية الأولى لم تكــــن تنمية إنسانية لأنها استغلت الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية كمـــا أن بعض الدول الاشتراكية أقامت خططها للتنمية على أساس التضحية بالأجيــال الحاضرة فى سبيل الأجيال المستقبلية .

٣ـ المسئولية الاجتماعية :ـ

فالتخطيط مسئولية جماعية ، وهو وسيلة لتوكيد أهميـــة المســئولية الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية ليست وفقاً على الحـــاكم دون المحكــوم وليست مسئولية الشعب دون أولى الأمر منه . وإنما هى مسئولية الكل .

سابعاً :ـ مبادئ التخطيط الاجتماعى :

المبدأ هو قاعدة أساسية يلتزم بها الأخصائى تحقيقاً لعملية المســاعدة وتأكيداً للقيم الإنسانية (٢٥ ، ٨٩) .

وهو أيضاً قاعدة أساسية لها صفة التعميم تســتخدم كدليــل للعمــل والسلوك المهنى ويتقيد بها المهنيون فى عملياتهم التى تؤدى إلـــى إحــداث تغيرات مطلوبة تساعد على تحقيق الأهداف (٢٦ ، ١٠٥) .

وتنشأ المبادئ وتتراكم نتيجة لخبرة ميدانية تحقيقا لممارســة مهنــة وتأكيدا للقيم الإنسانية لبلوغ الأهداف فإن الأخصائى المخطط حينما يمــارس عمليات التخطيط يسترشد بهذه المبادئ على أساس كونها قواعد مهنية يعيــها

جيداً ويعرف كيف يطبقها بمهارة ويلتزم بها لإدراكه بالفلسفة التـــي قـــامت عليها (٢٧ ، ١٧٣) .

والتخطيط الاجتماعى يرتكز على مجموعة من المبادئ وهى :-

١- الواقعية :-

ويقصد بالواقعية وضع الخطط على أسس علمية تقوم علـــى تقديـــر الإمكانيات والطاقات ، والقوى الفعلية للمجتمع ، وحصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد ، ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بينـــهما وفقـــاً لمعـــايير موضوعية (١،٦٨ – ٦٩) .

والواقعية قد تكون (٢٧ ، ١٧٤) :-

أ- واقعية سياسية :-

فالخطة لابد وأن تراعى الأوضاع السياسية وأيديولوجيـــة المجتمـــع ونظام الحكم والتنظيمات السياسية والشعبية ، وأن تكون الخطة داخل الإطار السياسى العام .

ب- واقعية اقتصادية :-

فالخطة لابد وأن تكون ملائمة للنظام الاقتصادى القائم وهذا يســـاعد على معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة فى الخطة الشـــاملة التـــى تحقق أهداف المجتمع .

ج- واقعية اجتماعية:-

بمعني ضرورة تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعى القائم فيه ، وطريقة الحياة والعلاقات الاجتماعية ، والقيم والعادات والاتجاهات والتفاعلات التى تشكل المجتمع .

٢- مبدأ الشمول:-

فالخطة لابد وأن تكون شاملة لجميع القطاعات الوظيفية القائمة فى المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافى (٢٨، ٣٦) .

فالخطة يجب أن تشمل على الجوانب التعليمية والصحية والترويحية والثقافية والدينية لما بينهما من ترابط وتساند وظيفى ، على أن يتم وضع برامج ومشروعات الخطة على مستوى جميع المناطق الجغرافية تحقيقاً للعدالة وتجنباً لاختلال التوازن الجغرافى أو الذى يترتب عليه تقدم منطقة وتأخر أخرى ، الأمر الذى يترتب عليه ظاهرة الهجرة بأعداد ضخمة وبطريقة غير مخططة ، وما يصاحب ذلك من مشكلات اجتماعية (١ ، ٧٠) .

٣- مبدأ التكامل:-

ويتم ذلك عن طريق الترابط الرأسى والتنسيق الأفقى على مستويات مختلفة لمشروعات وبرامج الخطة .

والمقصود بالترابط الرأسى:-

أن يكون هناك اتفاق وتلازم بين مستويات التخطيط الثلاثة (محلى _ إقليمى _ قومى) . وعدم حدوث تضارب بين الخطة القومية والخطط المحلية بل أن الثانية تكمل الأولي (١٧ ، ١٣) .

أما التنسيق الأفقى:-

فانه يضمن عدم التضارب والازدواج . والتكرار بيـــن التنظيمـــات الأجهزة المختلفة فى رسم وتنفيذ الخطط فى المستويات المختلفة كل علـــى حده (٢٧ ، ١٧٩) .

٤- المرونة:-

والمرونة كمبدأ فى التخطيط الاجتماعى تعنى قابلية عناصر الخطـــة للتغيير والتبديل طبقاً لما تسفر عنه الحقائق الواقعية عند التنفيـــذ ذلـــك لأن التخطيط الشامل يعتمد على تصور أو وضع صورة كلية مستقبلية لنواحـــى النشاط الإنسانى المتشابك ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم إدراك المخطط لبعض النواحى مقدماً ، خاصة إذا لم تتوافر البيانات الدقيقة التى تمكنه مـــن الإدراك والفهم والتنبؤ الصحيح (١، ٧١) والمرونة قد تكون .

أ- مرونة نهائية:-

بمعنى مراعاة التغيير التلقائى الذى يحدث فى المجتمع أثناء الفـــترة الزمنية المحددة للخطة لأن ديناميات المجتمع متغيرة باستمرار .

ب- مرونة تكاملية:-

بمعنى ينبغى أن يكون التخطيط الذى يوضع على المستوى القومـــى قابلاً للتنفيذ على المستوى المحلى مع تعديلات تســـتلزمها ظـــروف المجتمع المحلى والخصائص المميزة له وفى حدود الإطـــار العـــام للخطة التى يراعى فى إعدادها وتصميمها تلك الاعتبارات المكانيـــة التى تضم النطاق الواحد (٢٥ ، ٩٤) .

٥- مبدأ التعاون والتنسيق :-

أن الأساس فى نجاح أى مشروع إنسانى يشترك فيه أكثر من فـــرد هو ضرورة تعاون هؤلاء الأفراد والتنسيق بين جهودهم المبذولة والتعـــاون فى التخطيط أمر واجب بين المتخصصين من المهن المختلفـــة أو القيـــادات الممثلة ، وبين أفراد الشعب ، وبين الأجهزة القومية والأجهزة المحلية ، وبين الإدارات الحكومية والخاصة ، فالتنسيق والتنظيم بدورهما يؤديان إلى توثيـق التعاون وتأكيده (٢٩ ، ١٧٣) .

ويبدأ التنسيق فى مجال التخطيط بالآتى :-

أ- التنسيق بين المعلومات والحقائق اللازمة لوضع الخطة .

ب- التنسيق بين أهداف الخطة الاجتماعية والاقتصادية .

ج - التنسيق بين الموارد والاستخدامات .

د- التنسيق بين قطاعات الخطة بعد وضعها موضع التنفيذ .

للربط بين التخصصات المختلفة والجمع بينها فـــى ســبيل تحقيــق الأهداف إذ يترتب على فشل بين الوحدات المختلفة تباعدها وانعزالها عـــن بعضها الأمر الذى يحول دون تحقيق الأهداف (١، ٧٢) .

ويؤكد " الفريد كان " على ذلك بقوله منذ زمن بعيد " " أن التنســـيق ضرورى لتقليل الفاقد " .

ويتم التنسيق على مستويين (٢٧، ١٧٨):-

أ- المستوى الأول:-

وهو يكون بين الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية بحيث لا تتكرر الجهود أو التداخل إلى الحد الذى يحول دون بلوغ وتحقيق الأهداف أو تتضارب مع بعضها .

ب- المستوى الثانى:-

وهو يتم بين الوسائل والأدوات والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة باعتبارها وسائل مؤدية لتحقيق الأهداف .

وعن طريق التنسيق ينمو الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى الهيئات والأفراد وتتأكد أهمية التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بينها وتلتقى الجهود التى تحقق الأهداف .

٦- مبدأ الموازنة:-

وهو يعنى أن تتصف الخطة بالاتزان والتوازن فينال كل قطاع وكل بيئة النصيب العادل دون إهمال قطاع على حساب قطاع أخر أو بيئة على حساب أخرى ، هذا مع مرعاه الأهمية النسبية لكل قطاع فى برامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعى .

٧- مبدأ التقدمية:-

وتتحقق التقدمية عن طريق الاستمرارية والتجدد ، بحيث لا تقف الخطة عند حد معين دون بلوغ الهدف أو تحقيق التقدم المنشود ، وهذا

بضمن عدم انفصال أى مرحلة تخطيطية عن المراحل التالية وبالتالى يتحقق الأهداف بعيدة المدى .

ويظهر التجديد فى التخطيط الاجتماعى حينما تبدأ الخطة الجديدة من حيث انتهت سابقتها .

وداخل العملية التخطيطية ذاتها يحدث الربط بين عملياتها أو عن طريق تعديل أساليبها وأجهزتها بما يؤدى إلى تحسن واضطرار نتائجها .

٨- مبدأ مراعاة الظروف الداخلية والخارجية:

وهو من المبادئ المهمة جداً فى التخطيط الاجتماعى ، حيث يجب مراعاة العوامل المؤثرة على التخطيط سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى ، لا سيما تلك التى تؤثر على احتمالات المستقبل .

وذلك لضمان نجاح رسم الخطط المناسبة ، عدم حدوث مشكلات ومعوقات مستقبلية . إذا ما أهملت مجابهة احتمالات الظروف الداخلية والتصدى لاحتمالاتها (٢٥ ، ٧٤) .

وهذا يتطلب :

أ- القيام بدراسات لمعرفة الظروف الداخلية والخارجية .

ب- تشكيل اتجاهات الجماهير عن طريق التعليم والتدريب والممارسة حتى تتضافر الجهود لتحقيق الأهداف .

ج- وقد تتدخل الحكومة للتدخل بإصدار تشريعات تساعد المواطنين على أن يسلكوا سلوكاً يحقق نجاح عمليات التخطيط (١ ، ٧٤) .

المراجـــع

(١) رياض أمين حمزاوى : محاضرات فى التخطيط للخدمة الاجتماعيـــة، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .

(٢) أمام سليم : المعطيات والمفاهيم الأساسية فى التنميـــة الاجتماعيـــة ، مذكرات غير منشورة ، ١٩٨٢ .

(٣) رياض أمين حمزاوى : تخطيط الخدمة الاجتماعيـــة بيـــن النظريـــة والتطبيق . القاهرة ، بدون ، ١٩٩٤ .

(٤) محمود الكردى : التخطيط الإقليمى ، وقضية التنمية الحضريـــة فـــى مصر ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٠ .

(٥) محمد عزمى صالح : أهم ركائز التخطيط فى مصر ، مذكرات فـــى معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٧ .

(٦) عبد العزيز مختار ،رياض حمزاوى : التخطيط الاجتماعى من وجهـة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية ، القـــاهرة ، ، دار النهضـــة العربيـــة ، ١٩٨٤ .

(7) Alfred J, Kahn : Studies in Social Policy and Planning , Russell Sage Foundation , 1969 .

(٨) عبد العزيز مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، القاهرة ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية ،١٩٨٠ .

(9)Robert M . Maronev : Social planning, Encyclopedia of social work, N.Y 1987 .

social work, N.Y , 1987 .

(10) Rommeny, D , Planning Politics In The Metropolis, Columbus Ohio, Charles E. Merill Publishing Co, 1969.

(11) Floudi A., Areader in Planning theory , N. Y pergamon Press , 1978 .

(١٢) أحمد شفيق السكرى : المدخل فى تخطيط الخدمـــات الاجتماعيـــة ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ .

(١٣) عبد العزيز مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، ط٢ ، القـــاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩١ .

(١٤) منى عويس : أسس التخطيط الاجتماعى ، إعـــداد قســـم التخطيـــط الاجتماعى كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٩٠ .

(15) Johin , Fried & Allen Hichling : Planning under Pressure , N.Y. ,Labary of Cangres Cataloging , 1987 .

(١٦) محمد طلعت عيسى : تنسيق الخدمات الاجتماعية وإدارة المؤسسات، القاهرة ، مطبعة القاهرة الحديثة ، ط٣ ، ١٩٦٢ .

(١٧) رفيق أشرف حسونة : محاضرات فى سيكولوجية التنمية والتخطيط، مذكرة داخلية رقم (٢٩٥) ، معهد التخطيط القومى الشامل ، القـــاهرة ، ١٩٧٣.

(١٨) عز الدين همام أحمد : محاضرات فى التخطيط القومـــى الشـــامل ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٩٦٩ .

(١٩) منى عويس ، عبلة الأفندى : التخطيـــط الاجتمـــاعى والسياســـات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة دار الفكر العربى ، ١٩٩٤.

(٢٠) عبد الفتاح عثمان : خدمة الفرد والمجتمـــع المعـــاصر ، القـــاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ .

(٢١) سيد أبو بكر حسانين : طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

(٢٢) إبراهيم حلمى عبد الرحمن : التخطيط القومى فى حلقـــة الدراســـات الاجتماعية للدول العربية ، ١٩٥٦ .

(٢٣) حامد عمار : أسس التخطيط الاجتماعى فى النطاق القومى والمحلـــى مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ،١٩٥٩ .

(٢٤) عبد الجبار عريم : التخطيط الاجتماعى والتنظيم ، بغداد ، مطبعـــة المعارف ، ١٩٧٠ .

(٢٥) أحمد كمال أحمد :التخطيط الاجتماعى ، القاهرة ، مكتبـــة الانجلـــو المصرية ، ١٩٧٤ .

(٢٦) محمد شمس الدين أحمد : العمل مع الجماعات فى محيـــط الخدمـــة الاجتماعية ، القاهرة، مطبعة الكيلانى ، ١٩٧٨ .

(٢٧) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة وهبة، ١٩٧٧ .

(٢٨) على لطفى : التخطيط الاقتصادى دراسة نظرية وتطبيقية القـــاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧٦ ،

(٢٩) مرزوق عارف : التحديات الاجتماعيـــة والثقافيـــة لإدارة التنميـــة الريفية، الإسكندرية ، الحلقة الدراسية الأخيرة ، جامعة الدول العربيـــة ، ١٩٧٧ .

الفصل الثانى

أنواع التخطيط الاجتماعى ومستوياته

إعداد
أ.د/ طلعت مصطفى السروجي وآخرون

أولا: أنواع التخطيط الاجتماعي:

١ - من حيث الأهداف:

(١) تخطيط هيكلي:

فالتخطيط الهيكلي يقصد به مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغيرات أساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وإقامة أنواع جديدة يسير وفقا لكل من النظم القائمة في الدولة، فقوانين تحديد الملكية الزراعية والإصلاح الزراعي وقوانين تاميم المنشآت الاقتصادية وقناة السويس والبنوك، والقوانين الخاصة بملكية أدوات الإنتاج في الدولة تدخل ضمن هذا النوع من القرارات التي تستهدف تغيير هيكل المجتمع.

(٢) تخطيط وظيفي:

التخطيط الوظيفي فإنه يتم من خلال تغيير الوظائف التي يؤديها النظام ضمن نطاق الإطار القائم دون محاولة لإحداث تغييرات جذرية في النظم القائمة.

٢ - من حيث المجالات:

التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي: فالتخطيط على المستوى القومي يمكن أن يكون في أحد شكلين: تخطيط شامل وتخطيط جزئي.

فالتخطيط الجزئي يقوم على أساس تخطيط قطاعات معينة وهي القطاعات التي تكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي ومثال ذلك:

الزراعة، الصناعة، الاستثمار، الادخار، الصحة، التعليم.. الخ. وتشمل أيضا نواحى معينة فقط من الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية، فمثلا تذهب الدولة إلى تخطيط التعليم الفنى دون أن تقوم بتخطيط القطاع التعليمى كله، أما التخطيط الشامل فيقوم على زساس تخطيط متكامل من النواحى والأنشطة والقطاعات شاملا لكل أهداف المجتمع وموارده من أجل تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف المجالات والقطاعات.

ولكى يصبح هذا التخطيط ميسورا لابد من وضوح الأهداف والموارد وتحديدها ووضوح التنظيم الإدارى ووظائفه ومسئولياته ومعدلات أدائه، وقدراته الكاملة والمعطلة ووضوح التنظيم السياسى وواجبات الفرد وحقوقه، وتوضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية على أساس هذه الاعتبارات وتترجم إلى خطط طويلة الأمد مقسمة على أجال متوسطة، فتقسم تلك الخطط إلى برامج عمل تفصيلية بمسئوليات محددة على مختلف المستويات المحلية المركزية.

٣ - من حيث المدى الزمنى:

ينقسم التخطيط إلى :

١ – تخطيط قصير الأمد Short Term Plan حيث يكون المدى الزمنى متراوحا بين سنة وخمس سنوات.

٢ – تخطيط متوسط الأمد Middle Term Plan ويتراوح مداه الزمنى ما بين خمس وعشر سنوات.

٣ - تخطيط طويل الأمد Long Term Plan حيث يتراوح المدى الزمنى بين عشر سنوات فأكثر.

وتترابط هذه المستويات الزمنية مع بعضها حيث تكون خطا فكريا وتطبيقيا واحدا يتصل بنقل المجتمع من وضعه الحالي إلى الوضع الذى يفضله عن طريق تشكيل المستقبل من خلال هذا المدى الزمنى.

٤ - من حيث الميادين:

١ - التخطيط الطبيعي: ويهدف إلى المحافظة علي الموارد الطبيعية واختيار الموقع المناسب للمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية كى تتناسب المواقع مع الوظائف التى تؤديها المؤسسة ويضمن هذا توزيع الطرق وخطوط الكهرباء والمدارس ودور الحكومة والخدمات العامة توزيعا مناسبا لمراكز الإنتاج وسد احتياجات السكان.

٢ - التخطيط الاقتصادى: ويهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف طبقات المجتمع واستغلال القوى المنتجة وتوجيهها الوجهة السليمة الصالحة وتوفير الاستقرار الدائم للعمل وضمان دخل ثابت للفرد وتخفيض ساعات العمل وتنمية العمل وتوزيع الدخل القومى بعدالة ومساواة.

٣ - التخطيط الثقافي: ويهدف إلى تنظيم شئون الثقافة وتشجيع تكوين المؤسسات العلمية، والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقة عادلة على المناطق الجغرافية، وإقامة المعارض الفنية والعمل على خلق وعى ثقافى يسهم فى تكوين رأى عام مستنير.

٤ – التخطيط الاجتماعي : ويهدف إلى العناية بالتعليم وبالصحة ونشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء على وفيات الأطفال والعناية بشئون الإسكان والمرافق والنظافة العامة وتحقيق تكافؤ فرص التعليم والرياضة والترويح ومحاربة الجريمة والانحراف، وسنتعرض لهذا النوع بالتفصيل.

٥ - من حيث المستويات:

١ – تخطيط قومي شامل على مستوى الدولة كلها بحيث تنصب الخطط القومية على المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة تحقيقا لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

٢ – تخطيط إقليمي: ويتم على مستوى أقاليم الدولة التى تتميز بمناخ طبيعي واقتصادي وإجتماعي وقوى عاملة كأسلوب فعال لإيجاد قدر من التوازن في النمو بين أقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقا للاحتياجات المحلية.

والتخطيط الإقليمي يقصد به وجود خطة مستقلة تخص إقليم بذاته تهدف إلى تحقيق استغلال أكفأ الموارد الاقتصادية به ورفع مستوى معيشة سكانه، فالتخطيط الإقليمي بهذا المعنى يستخدم عادة في الإقليم الذي يكون أكثر تخلفا بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، ويتبع التخطيط الإقليمي في هذه الحالة بغرض تحقيق قدر من التوازن في النمو بين مختلف أقاليم الدولة، والتخطيط المستقل لإقليم معين ليس هو الشكل الوحيد للتخطيط الإقليمي. فقد تكون الخطة الإقليمية مجرد جزء من خطة قومية شاملة وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط صورة من صور اللامركزية في التخطيط على

المستوى الجغرافى ويقصد به لا مركزية إقليمية فى وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية.

ومع تقدم وتطور ممارسة التخطيط الإقليمى فى العالم اتجهت بعض الدول إلى استخدام هذا المستوى كوعاء تنظيمى لتكامل التخطيط للتنمية وإدارتها وبالتالى كمركز لتوجيه عمليات التنمية المحلية.

٣ - تخطيط محلى: ويتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بهذه المجتمعات ويراعى فيه الاحتياجات المحلية وتنوعها ويرتبط هذا النوع من التخطيط بتنظيمات الحكم المحلى، وكثيرا ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطط العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية.

وسوف نتعرض لهذا النوع بالتفصيل:

مجالات التخطيط الاجتماعى:

أولا : التخطيط التعليمى :

التخطيط التعليمى هو العملية المتصلة المنتظمة التى تتضمن أساليب البحث الاجتماعى ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرص ينمى بها قدرته وأن يسهم إسهاما فعلا بكل ما يستطيع فى تقدم البلاد فى النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ومن ذلك يتضح ضرورة التخطيط للتعليم حتمتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يعيش فيها مجتمعنا الحديث ولكن السبب

الحقيقى الذي حتم اتخاذ اتجاه واضح نحو التخطيط للتعليم هو حدوث عدم اتزان بين متطلبات هذا المجتمع الحديث من التعليم وما يمكن أن يوصف من النمو الطبعى أو التلقائى لنظم التعليم الحالية فى أغلب الدول، وقد جعل هذا من الضرورى اتخاذ تدبيرا وإجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نموه كما وكيفا بحيث تعيد الاتزان بين متطلبات المجتمع من التعليم وقدرة أجهزة التعليم على الوفاء بهذه المتطلبات.

العوامل التى حتمت تبنى سياسة التخطيط التعليمى هى :

عامل الزيادة فى السكان: تعتبر الزيادة فى السكان عاملا أساسيا فى زيادة الطلب على التعليم فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة فى السكان خصوصا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء كان ذلك من ناحية الزيادة المطلقة فى أعداد السكان أو من ناحية معدلات النمو.

على أن الأهم من ذلك هو أن الزيادة السريعة فى نسبة المواليد مع الانخفاض السريع فى نسبة الوفيات خصوصا بين الأطفال وصغار السن تودى إلى تغير واضح فى التركيب العمرى للسكان بحيث مجموع السكان فى سن التعليم جزءا كبيرا من التعداد العام من السكان ولما كانت هذه التغيرات فى نسبة المواليد والوفيات تظهر بوضوح فى الدولة النامية اقتصاديا فإن هذه الدول تقع تحت ضغط شديد الطلب للتعليم بسبب ارتفاع نسبة السكان فى سن التعليم.

عامل التغير فى التركيب الاقتصادى: كان لظهور حركات التصنيع وتطورها خصوصا خلال القرن العشرين أثر عظيم فى إحداث تغير هائل فى التركيب

الاقتصادى سواء أكان ذلك فيما يتصل بمدى مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى فى قيمة الإنتاج العام أو فى حجم قوة العمل التى تعمل فى كل منها، ففيما يتصل بالإنتاج نجد أن قطاع يساهم بالقسط الأكبر من الإنتاج العام فى الدول المتقدمة اقتصاديا، بينما نجد أن الدول المختلفة اقتصاديا تعتمد على الزراعة فى بناء اقتصادها القومى، أما فيما يتصل بالعمالة فنجد أن الدول النامية تتميز بأن الجزء الأكبر من قوة العمل بها يشتغل بالزراعة فى حين يقل المشتغلون بالزراعة كثير فى الدول الصناعية أو المتقدمة اقتصاديا وقد يرجع هذا إلى أن النمو الصناعى قد جذب شطرا كبيرا من فائض القوى العاملة المشتغلة بالزراعة للعمل فى الصناعة.

ومن الواضح أن نمو قطاعى الصناعة والخدمات نموا كبيرا وازدياد الهجر من الريف إلى الحضر يستتبع حتما ازدياد الطلب على التعليم كما أن سكان الحضر أكثر رغبة وطلبا للتعليم حيث أن تعقد الحياة الاقتصادية فى المدينة وطبيعة الظروف الاجتماعية بها يحتم على جميع الأفراد الحصول على حد أدنى من التعليم العام.

عامل التغير فى التركيب الوظيفى: أدى التطور الاقتصادى إلى تغير فى التركيب الوظيفى لجميع القطاعات الاقتصادية، فالصناعة الحديثة تحتاج إلى قوى عاملة على درجة عالية من المهارة والتعليم فى المستويات والتخصصات المختلفة كما تحتاج إلى أعداد كبيرة من العلماء والفنين والمتخصصين.

هذا بالإضافة إلى تزايد مسئوليات الدولة فى توفير الخدمات العامة أدى إلى نمو كثير من الخدمات لم تكن تحظى قبل ذلك باهتمام مما فتح آفاقا جديدة للمشتغلين فى هذه المجالات.

كل هذه التغيرات فى التركيب الوظيفى قد ادت إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا فى مراحله الثانوية والعالية كما ادت إلى ضرورة تعدد انواعه وتنوع تخصصاته.

عامل ارتفاع مستوى المعيشة: من الواضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم، فكلما زاد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته فى التعليم أو إعطاء أبنائه الفرصة للاستزادة منه، ولا شك أن هذا ناتج أيضا عن اقتناع الآباء والأبناء بأن كل سنة زيادة فى التعليم هى فى الحقيقة نوع من الاستثمار الجيد سيعطى فى النهاية عائدا أكثر مما أنفق فيه.

عامل التقدم العلمى والتكنولوجى: إن التقدم العلمى والتكنولوجى قد وضع فى أيدى القائمين على الحكم وواضعى السياسات العليا فى الدولة طاقات لا حدود لها لتنظيم احوال شعوبهم ورسم طرائق معاشهم وأساليب تفكيرهم وتحديد اتجاهاتهم نحو الأشياء والحوادث والأفكار، ولاشك أن كل هذا الأثر العظيم الناتج عن تقدم العلوم والتكنولوجيا قد أدى بالضرورة إلى أن تنظر الدولة للتخطيط التعليمى كأداة لازمة لتعبئة الجماهير نحو العلم والإنتاج والمساهمة فى تحقيق أهداف البلاد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإيمان بفلسفة الدولة ونظامها.

عامل التطور الاجتماعى والنفسى: إن نمو الاتجاهات الاجتماعية والنفسية قد خلق جوا مناسبا للإيمان بالتخطيط واتخاذه سبيلا وطريقا لرسم إطارات العمل فى المستقبل على المدى القصير والبعيد. وإذا كانت التربية والتعليم هى أداة تربية وتقويم للسلوك فإن التخطيط لها هو السبيل لتحقيق أهداف الفرد والجماعة فى الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

الأهداف العامة للتخطيط التعليمي:

الأهداف الاجتماعية للتخطيط التعليمي:

* منح جميع أفراد الشعب رجالا ونساء فرصا متكافئة للتعليم.

* إعطاء كل فرد نوع التعليم الذى يناسب قدراته وإمكانياته وميوله.

* توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره الاقتصادى والاجتماعي.

* المساهمة فى تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة والحركة الاجتماعية.

* الحفاظ على الجيد من تقاليد المجتمع وتراثه ومثل أفراده وما يعتقدون أنه خير وجميل.

الأهداف السياسية للتخطيط التعليمى :

* المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة.

* تنمية الروح القومية بين أفراد المجتمع.

* تطوير المجتمع بما يحقق مزيدا من الانسجام بين الفرد والمجتمع.

* زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد والشعوب على المستوى العالمي.

الأهداف الثقافية للتخطيط التعليمي:

* المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.

* تنمية الثقافة وتطويرها وتنويعها عن طريق البحث العلمي مع الاحتفاظ بوحدتها وكليتها.

* نشر التعليم وإزالة الأمية يجعل التعليم حقا لكل مواطن لا يعوقه أى عائق اجتماعي أو مادى.

* رفع مستوى الثقافة بين ابناء الشعب عن طريق رفع مستوى التعليم فى جميع مراحله.

* حل مشكالات الثقافة الإنسانية وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية.

الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمى:

* مقابلة احتياجات البلاد على المدى القصير والبعيد فى القرى العاملة ذات المستويات الوظيفية.

* زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارة والخبرة.

* زيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفى بحيث يستطيع تغير عمله بسهولة تبعا لظروف الإنتاج.

* مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين حتى يمكن استغلال كامل لجميع القوى.

* المساهمة فى الإسراع فى عمليةالتطوير الاقتصادى والصناعى عن طريق تنشيط البحث العلمى والتكنولوجى.

* تنسيق سياسة الصرف على التعليم بين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

* رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن.

أساليب التخطيط التعليمي:

أسلوب التخطيط التعليمي هو المدخل أو الطريقة التي يتبعها المخططون للتعليم عند محاولتهم وضع خطة له، وليس هناك أسلوب وحيد ذهبي للتخطيط التعليمي فقد يتحدد هذا الأسلوب تبعا للأهداف والغايات التي ينظر إليها عند وضع الخطة ويمكن حصر أساليب التخطيط التعليمي فيما يلي:

أولا : أسلوب الدراسة المقارنة: يعتمد هذا الأسلوب للتخطيط التعليمي على أخذ النظام التعليمي لبعض الدول خصوصا الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا مثل الولايات المتحدة وروسيا أو إنجلترا أو فرنسا، واعتباره نموذج لتطور نظام التعليم في المستقبل في الدولة التي يراد وضع الخطة فيها. واتخاذ هذا الأسلوب في التخطيط التعليمي يحتاج إلى دراسة مقارنة عميقة لنظم التعليم في مختلف الدول حتى يمكن اختيار النموذج من النظام التعليمي الذي يكون أكثر صلاحية للدولة التي يتم لها التخطيط ، ونجاح هذا الأسلوب يتوقف على مدى تفهم المخطط لارتباط هذا النموذج بالواقع التعليمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة الأخيرة.

الا انه غالبا ما يفشل مثل هذا الأسلوب، فالتعليم عملية شديدة الارتباط لتقاليد الناس ومعتقداتها لذلك فاستعارة نظام معين للتعليم يلائم ظروف اقتصادية واجتماعية معينة ثم محاولة غرسه فى بيئة جديدة تختلف عن البيئة التى نشا فيها يقابل بمعارضة شديدة.

ثانيا : أسلوب تقدير الاحتياجات من التعليم: يعتمد هذا الأسلوب فى التخطيط التعليمى على أساس تقدير الاحتياجات من التعليم خلال فترة زمنية معينة ولتكن هى سنوات خطة التعليم، وبمعرفة نوع وضخامة هذه الاحتياجات توضع خطة للتعليم وما يتمنها من وسائل توفير الموارد المالية والقوى العاملة للوفاء بهذه الاحتياجات التعليمية.

ويمكن النظر إلى مدى احتياجات المجتمع من التعليم من إحدى الزاويتين التاليتين:

١ – الاحتياجات الثقافية للمجتمع. ٢– الاحتياجات من القوى العاملة.

ثالثا : أسلوب تقدير الإمكانيات للتعليم: يعتمد هذا الأسلوب على تقدير الموارد من المال والقوى العاملة التى يمكن توفيرها لتنفيذ خطة التعليم بافتراض أن جميع هذه الموارد ستستغل إلى أقصى درجة ممكنة سواء أكانت هذه الموارد من الدولة أو من الأفراد، ويجب أن أى خطة تعليمية تضع فى الاعتبار ما يلى:

(١) نوع الخدمات التعليمية التى يمكن أن تقدمها الدولة أو الأفراد.

(٢) مدى ضخامة هذه الخدمات.

(٣) أولوية تقديم هذه الخدمات.

مراحل التخطيط التعليمى

إن التخطيط التعليمى ليس فقط إعداد خطة للتعليم فهذا فى الحقيقة ليس إلا مرحلة واحدة من مراحل التخطيط التعليمى، فالعملية التخطيطية للتعليم بمفهومها المتكامل يجب أن تشمل:

(١) مرحلة إعداد الخطة.

(٢) مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها.

(٣) مرحلة تقييم الخطة والإعداد لوضع الخطة الجديدة.

أولا : مرحلة إعداد الخطة:

تهدف هذه المرحلة إلى إعداد خطة متكاملة للتعليم ضمن إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الواضح أن طريقة إعداد هذه الخطة تتوقف على الأسلوب الذى سيتبناه مخططو التعليم عند وضع الخطة، وإعداد الخطة يستلزم إتباع الخطوات التالية:

(١) تحديد الأهداف العامة لخطة التعليم.

(٢) دراسة الموقف التعليمى القائم.

(٣) تحديد الأهداف التفصيلية لخطة التعليم.

(٤) تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية فى نظام التعليم.

(٥) تقدير تكلفة الخطة التعليمية.

(٦) تحديد وسائل الخطة.

ثانيا : مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

بعد إتمام إعداد الخطة التعليمية واعتمادها من السلطات العليا المسئولة تبدأ مرحلة التنفيذ ومسئولية تنفيذ الخطة تقع على عاتق الأجهزة التنفيذية إلا أن مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها تقع على عاتق جهاز آخر هو جهاز المتابعة.

ولما كان من المهم أن تكون عملية متابعة الخطة مرتبطة تمام الارتباط بعملية التخطيط حتى يكون تنفيذ الخطة مطابقا لما أمكن للخطة الموضوعة، فإن جهازى التخطيط والمتابعة يجب أن يكونا ضمن إطار واحد، وعملية المتابعة عبارة عن التعرف الزمنى المحدد لخطوات التنفيذ وفقا للأهداف والأسس التى وضعت عند إعداد الخطة وهذا يعنى تسجيل لكل خطوة من خطوات التنفيذ ومعرفة مدي مطابقتها ماليا وزمنيا لما سبق الاتفاق عليه فى الخطة وهى فى هذا تهدف دائما إلى مساعدة المخطط على تعديل الخطة على أساس من تجربة الواقع.

ثالثا : مرحلة التقييم والإعداد للخطة الجديدة:

تقييم خطة التعليم هى المرحلة الأخيرة من مراحل التخطيط التعليمى وهى بمثابة إعطاء كشف الحساب الختامى عن مدى نجاح الخطة أو عدم نجاحها وفقا للأهداف والغايات التى وضعها المخططون مسبقا للخطة التعليمية، والتقييم يجب أن يتم فى ضوء الأهداف العامة والتفصيلية وليس فقط فى ضوء النتائج التى انتهى اليها تنفيذ الخطة، وتقييم الخطة القديمة يهدف إلى وضع خطط جديدة للتعليم تكون أكثر واقعية، وأكثر قابلية للتنفيذ وأكثر تحقيقا للاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

مشكلات التخطيط التعليمي:

يواجه مخططوا التعليم خصوصا فى الدول النامية صعوبات كثيرة فى محاولتهم وضع الخطط التعليمية أو متابعة تنفيذها وقد كان لهذه المشكلات أثر كبير فى عدم إحراز تقدم واضح فى تخطيط التعليم على أسس سليمة ومتكاملة.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التى تعترض الدول النامية فيما يلى:

* نقص البيانات والإحصائيات الأساسية للتخطيط التعليمى: من الصعوبة بمكان وضع أى خطة للتعليم بدون إمداد مخططى التعليم بالبيانات والإحصائيات اللازمة لوضع الخطة مثل تعداد السكان وتوزيعهم وتقديرات الزيادة فى السكان كذلك بيانات عن القوى العاملة إحصائيات عن الاقتصاد القومى، كذلك بيانات وإحصاءات خاصة بالتعليم مثل إعداد التلاميذ المقيدين بالسنوات المختلفة والخريجين وأعداد المدرسين وتكلفة التلميذ فى المراحل المختلفة وغيرها من البيانات.

إلا أن هذه البيانات لا تتوافر جميعا وقد لا تكون على درجة كبيرة من الدقة، لذلك يجب على الدول النامية إنشاء الأجهزة المسئولة عن جمع هذه البيانات ودراستها وتحليلها حتى يمكن للقائمين على أجهزة التخطيط التعليمى الاستفادة منها.

* نقص الأفراد المدربين على التخطيط التعليمي: يمثل ذلك مشكلة أخرى أمام المسئولين عن التخطيط التعليمى فلا يوجد فى كثير من الدول معاهد تعليمية تقوم بأبحاث خاصة بالتخطيط التعليمى أو تقوم بإعطاء دراسات ومناهج خاصة به.

* عدم وجود الوعى التخطيطى : لعل من اهم عوامل فشل خطط التعليم هو عدم وجود وعى تخطيطى بين المسئولين عن وضع الخطة أو المسئولين عن تنفيذها ومتابعتها أو المستفيدين من التخطيط التعليمى لذلك فمن المهم بالنسبة للمسئولين عن التخطيط التعليمى نشر الوعى التخطيطى بين جميع الأفراد واستخدام جميع وسائل الإعلام لتحقيق ذلك. فنجاح التخطيط التعليمى يستلزم تضافر الجهود لإعداد رأى عام مستنير يتفهم المشكلات التى تواجه التربية والتعليم.

* عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط التعليمى: لقد أثبتت أغلب الدراسات المتصلة بتخطيط التعليم فى الدول النامية إن التنظيمات القائمة بمسئولية التخطيط التعليمى لا تقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل لا لعدم وجود الأفراد المدربين لهذا العمل فحسب بل بسبب سوء تنظيم العمل فى هذه الأجهزة.

* تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها: إن التخطيط التعليمى يتجه بطبيعته لأن يكون تخطيطا طويل المدى، ولما كانت المجتمعات الحديثة تتميز بأنها دائمة وسريعة التغير فإن الفروض والأسس التى تكون قد قامت عليها الخطة التعليمية قد تصبح غير موضوعية قبل انتهاء وضعها أو أثناء تنفيذها ولاشك إن هذا يسبب مشكلات كثيرة للقائمين بالتخطيط التعليمى، وذلك يحتم أن يكون التخطيط عملية متصلة مستمرة بحيث يعاد النظر فى الخطة عند تغير الظروف والأحوال التى تمر بها الخطة سواء أثناء وضعها أو أثناء تنفيذها.

* قلة المخصصات المالية لت [illegible] م المشكلات التي تواجه الدول النامية هي مشكلة توفير المخصصات المالية المطلوبة للصرف على خطة التعليم وترجع هذه المشكلة اساس إلى العوامل الثلاثة الآتية:

أ) مستوى الدخل القومي للفرد.

ب) ازدياد الحاجة إلى التوسع في التعليم.

ج) ارتفاع معدلات تكلفة التعليم.

* عدم توافر القوى البشرية لتنفيذ الخطة : يشكل نقص القوى البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التعليم مشكلة كبيرة في الدول النامية، فتنفيذ خطط التعليم يحتاج إلى إعداد كبيرة من المدرسين والإداريين والمخططين للتعليم وتبرز مشكلة أعداد المدرسين في الدول النامية بسبب عاملين رئيسيين.

١ – إن الدول النامية تعاني نقصا كبيرا في التعليم الثانوي بحيث لا يكفي خريجو هذه المرحلة بفرض ذهاب معظمهم للتدريس.

٢ – إن التعليم العالي والجامعي في أغلب هذه الدول على درجة من النمو لا تمكن الجامعة أو المعاهد أن لإعداد كافية من المدرسين اللازمين للتوسع في التعليم الثانوي.

هذه العوامل أدت إلى توافر المدرسين المطلوبين لتنفيذ خطط التوسع في التعليم مما تسبب عنه غالبا عدم إمكانية تحقيق أهداف هذه الخطط.

يتضح مما سبق أن المشكلات التي يواجهها التخطيط التعليمي في الدول النامية على درجة كبيرة من الضخامة بحيث يلزم تضافر الجهود في هذه

الدول لتوفير الإمكانيات التى يطلبها المسئولون عن التعليم فيها لتحقيق أهداف الخطط التى يضعونها.

خطة وزارة التربية والتعليم فى مصر:

أهداف الخطة :

١) بناء وتنمية الشخصية المصرية بحيث تكون قادرة على التكيف مع المجتمع المتطور محليا وعالميا.

٢) إمداد المجتمع بالمهارات القادرة على الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف القطاعات المنتجة.

٣) إعداد الفرد للتكيف مع المفاهيم الجديدة التى طرأت على المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتبنى سياسات جديدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

٤) إعداد جيل من العلماء لتكون مصر دولة علمية متقدمة.

أسلوب التخطيط وما تركز عليه الخطة:

العمل على أن يستوعب التعليم الأساسى الأطفال من سن الإلزام لإعداد أجيال قادرة على المشاركة فى تطوير المجتمع وتقدمه وتدعيم البيئة المصرية الأساسية والاستقرار فى تمويل التعليم بكمية المعارف والعلوم.

تحقيق التوازن بين برامج التعليم العالى والتعليم الفنى من جهة التنسيق بينهم وبين برامج التعليم العالى والجامعى من جهة أخرى.

والتخطيط بالوزارة تخطيط لا مركزى.

الاستثمارات:

(أ) بالنسبة للتعليم العام: تنمية استثمارات تقدر بنحو (٧٧٣) مليون جنيه للتعليم العالى والتوسع والتجديد فى إعداد الفصول الجديدة بنحو (٤٠) مليون جنيه.

(ب) التعليم العالى والجامعى: تنمية استثمارات تقدر بحوالى (٤٧٤,٥) مليون جنيه للتعليم العالى والجامعى خصص (١٤٩,٨) مليون جنيه للجهاز الإدارى - الديوان العام - المجلس الأعلى للجامعات. ونحو (٣٣٤,٧) مليون جنيه للهيئات الخدمية (الجامعات - المركز الإقليمى لتعليم الكبار).

البرامج والمشروعات:

*** إنشاء (٢٧٣) فصل فى المرحلة الابتدائية.**

*** إنشاء (٢٠٠٥) فصل فى المرحلة الإعدادية.**

*** إنشاء (٥٨١٥) فصل فى المرحلة الثانوية منها (٢٢٢٠) فصل فى الثانوى الصناعى، (٧٥٠) فصل فى الثانوى الزراعى، (١٢٠٠) فصل فى الثانوى التجارى.**

*** إنشاء (١٠٠) فصل للتربية الخاصة (٢٠) فصل حضانة، (٥٥) فصل ابتدائى لغات، (٣٠) فصل إعدادى لغات، (٢٥) فصل ثانوى لغات.**

ثانيا : التخطيط الصحى:

مهما كان حجم الأمراض التى يعانى منها ملايين البشر فى أجزاء كثيرة من العالم فإن ذلك لا يثنينا عن أن نتدارس الظروف والأحوال الصحية فى شيء

من التفاؤل، فقط شهدت أغلب البلاد النامية خلال العشرين سنة الأخيرة تحسنا ملحوظا فى صحة شعوبها، ويشير التقرير الذى أصدرته مؤخرا منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٧٦. أن المعدل العام للوفيات أصبح أفضل مما مضى، وكذلك معدل وفيات الأطفال السنوى، كما أن المستوى الصحى قد ارتفع بوجه عام، وهناك تحسن ملحوظ فى طرق مواجهة الأمراض والأوبئة.

كما أوضح التقرير أن نتيجة لانتشار التعليم والعقاقير والمبيدات الحشرية وتنقية المياه وتحسن الأغذية وتحسن الأحوال المعيشية أصبح الأفراد يعيشون عمرا أطول، ولا يكادون يشعرون بالفزع والخوف من الإصابة بالمرض.

ورغم كل ذلك، فإنه لازالت هناك أمور ثلاثة هامة تقلق حكومات وشعوب كثيرة من البلاد هى :

- إن وجوه التقدم ليست عامة، فلم تستطع بعض البلاد أن تحقق إلا نجاحا جزئيا فقط فى القضاء على الأمراض المنتشرة بها، فالدرن الرئوى يمثل حقيقة واقعة فى كل مكان ، وهناك الكثير من العوامل غير الطبية التى تؤثر فى صحة الإنسان، كالتعليم والإسكان والعمل، ويصعب قياسها ولكنها هامة للتخطيط الصحى.

- إن النقص الشديد فى عدد الأطباء والممرضين والمستشفيات والعيادات من الأمور التى تحد من قيمة النتائج التى يمكن أن تحققها المقاومة الطبية الحديثة للأمراض البشرية.

- إن كثير من أشكال الضعف المزمن الذى يعانى منه جانب كبير من سكان العالم مرجعه إلى الحرمان الاقتصادى والعادات التقليدية التى لا تقبل المساس.

فالحشرات والمياه الملوثة والصرف غير الدائم والوسائل الصحية البدائية إلى جانب الإهمال فى إعداد الطعام والعادات السيئة فى تناوله أساسها الجهل بعلم الصحة مما يؤدى لانتشار انواع من العدوى تسبب فى النهاية إما الموت وإما المعوقات البدنية.

أما عن التغذية نجد أن هناك جهل كبير فيما يتصل بالحاجات الغذائية، لذلك اكتشفت مصادر جديدة للصيد من البحر والتغذية منه ومن عيدان القطن والفول السودانى ومسحوق السمك، وقد بلغت الاكتشافات مداها حيث أصبحنا نستخدم مواد روتينية صالحة للغذاء من البترول كما هو الحادث فى إنجلترا.

العوامل التى تؤثر على صحة البيئة

- وعى السكان بمفهوم البيئة الصحية عندهم (الثقافة الصحية وأهميتها).
- مستوى التعليم والثقافة العامة.
- المستوى الاقتصادى للسكان.
- اهتمام الدولة بصحة البيئة ويأخذ الأشكال الآتية:

أ) التمويل.

ب) وجود التنظيم الإدارى اللازم ووجود عنصر الرقابة الفعالة فيه.

ج) وجود الأفراد المؤهلين المدربين للقيام بهذا العمل.

ويمكن تلخيص هذه العوامل جميعا فى عاملين اثنين فقط هما:

١) عامل يرتكز على الأهالى أنفسهم من ناحية ووعيهم واهتمامهم ببيئتهم وتوفر المفاهيم الصالحة عندهم.

٢) عامل يتركز فى الخدمات المتعلقة بصحة البيئة التى تقوم بها الحكومة ولا يقل عامل منهما عن الآخر فى الأهمية.

وباستعراض خدمات صحة البيئة يمكن أن ندرك بسهولة أنها تدخل ضمن مسئوليات وزارات أخرى ولكن وزارة الصحة لابد أن تشترك مع هذه الوزارات فى وضع المستويات الصحية اللازمة فى كل منهما وكذلك تشترك مع هذه الوزارات فى الرقابة والإشراف وحتى اللجان التى ستدرس، وتبدأ من هذه الإمكانيات وأهم ما يعتمد عليه من تنفيذ المستويات الصحية فى مجال صحة البيئة هى التشريعات الصحية التى تصدرها الدولة لهذا الغرض.

أهداف الخدمات الصحية:

- الاحتفاظ بالصحة وتحسينها ورفع مستواها باستمرار.

- منع حدوث المرض.

تشخيص وعلاج الأمراض إذا حدثت للفرد الصحيح.

- التأهيل الطبى.

الخدمات الصحية :

أولا : خدمات الرعاية الطبية:

- خدمات لمنع حدوث المرض موجهة للفرد مثل:

* رعاية الحامل أثناء الحمل وعند الولادة.

* رعاية الطفل بعد الولادة ومراقبة نموه.

* مكافحة الأمراض المعدية عن طريق التطعيم ضد الأمراض وعزل المرضى وعلاجهم.

* منع حدوث المضاعفات.

* الثقافة الصحية.

- خدمات علاجية مثل:

* تشخيص المرض.

* علاج المرض إلى أن يشفى.

* استقبال حالات الطوارئ والإصابات وعلاجها.

* خدمات التأهيل الطبي: عند حدوث عاهة أو عجز، والغرض منها أن يصبح المصاب عضوا عاملا بالمجتمع بقدر الإمكان.

ثانيا : خدمات الصحة العامة :

- خدمات لتحسين الصحة :

التغذية - الخدمات الرياضية - الخدمات الترفيهية

- خدمات صحة البيئة :

١ - الإسكان الصحي.   ٢ - مياه الشرب الصالحة.

٣ - التخلص من الفضلات.

- الوقاية من الأمراض المعدية:

* الحجز الصحي.

* منع الأمراض الوافدة من الخارج.

* التطعيم الجماعي ضد الأمراض المعدية.

* مكافحة الحشرات الناقلة لذلك يجب.

* مكافحة الأمراض المتوطنة والطفيلية.

* مراقبة الأمراض.

* الثقافة الصحية.

* الإحصاءات الصحية.

ثالثا : التأمين الصحي:

يقوم بتطبيق التأمين الصحي على العاملين هيئتان هما:

الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية: وهي تختص بتطبيق التامين الصحي على العاملين الخاضعين لأحكام قانون التامينات الاجتماعية وهي تحت إشراف وزير العمل.

الهيئة العامة للتامين الصحى: وتختص بتطبيق التأمين الصحى على العاملين وهى تخضع لإشراف وزير الصحة. هذا وترسم سياسة التامين الصحى التى تفرضها القوانين ويخطط ويضع الأسس والقواعد لتنفيذ هذه السياسة وتطويرها المجلس الأعلى للتامين الصحى برئاسة وزير الصحة. وقد نقلت اختصاصات الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية فى التامين الصحى إلى الهيئة العامة للتامين الصحى التى أصبحت الهيئة الوحيدة المختصة بتطبيق التامين الصحى على جميع العاملين بالجمهورية، واستمر المجلس الأعلى للتامين الصحى برئاسة وزير الصحة كما هو يزاول الاختصاصات المخولة له بحكم القانون.

بعض برامج الخدمات الصحية:

أولا: برنامج رعاية الأمومة والطفولة:

تقوم بهذه البرنامج مراكز رعاية الأمومة والطفولة المنتشرة فى جميع مدن الجمهورية وتقوم به الوحدات الصحية الريفية والوحدات المجمعة، والمجموعات الصحية كما يلى:

• **برنامج رعاية الأم: ويشتمل على:**

- خدمات قبل الحمل: اكتشاف الأمراض التى تؤثر على الأم والجنين أثناء الحمل، الثقافة الصحية، تنظيم النسل.

- خدمات قبل الوضع (أثناء الحمل): الإشراف الطبى التام على صحة الحامل من غذاء، إجراء بعض التحليلات للتأكد من عدم وجود أى مرض من أمراض

الحمل أو اكتشافه مبكراً إن وجد، الاطمئنان على صحة الجنين من حيث نموه ووضعه فى الرحم.

- خدمات أثناء الوضع : الغرض منها أن تتم عملية الولادة بسلام ومنع كل ما يمكن أن يتعرض له المولود أو الأم أثنائها من أخطار - من الذى يقوم بعملية التوليد - الاحتياطات الطبية اللازمة - المبادرة إلى علاج أى مضاعفات تحدث أثناء الولادة بواسطة الأطباء المؤهلين المدربين ... الخ

- خدمات بعد الولادة : توفير رعاية الأم الطبية بعد الولادة بمراقبة عودتها إلى حالاتها الطبيعية قبل الحمل - تلقين الأم مبادئ العناية بطفلها.

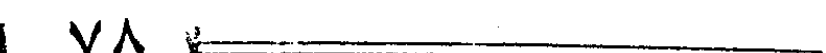
- برنامج رعاية الطفل: وهو يعنى رعاية الطفل من بعد الولادة إلى يدخل فى نطاق مسئولية خدمات الصحة المدرسية - ويتضمن هذا البرنامج رعاية الطفل السليم ومراقبة نموه ويقوم بتطعيمه ضد الأمراض المعدية أهمها الجدرى والدفتيريا وشلل الأطفال، كما يتضمن تقديم الخدمات العلاجية له إذا مرض.

ثانيا : خدمات الصحة المدرسية :

تقدم هذه الخدمات للتلاميذ من سن ٥ - ٢٠ سنة وتتكون خدمات الصحة المدرسية مما يأتى:

١ - الإشراف على البيئة المدرسية : الموقع - التهوية - الضوء - الشمس - الشروط الصحية.

٢ - الخدمات الصحية للتلاميذ: خدمات وقائية - خدمات علاجية - خدمات للتلاميذ ذوى العاهات.



٣ - نشر الثقافة الصحية بين التلاميذ.

ثالثا : برامج نشر الثقافة الصحية :

وعلى كل فئات المواطنين في المدرسة - وفي مكان العمل - في المستشفى - في وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف والمجلات والراديو والتليفزيون والنشرات والمحاضرات... الخ - قواعد وأصول المعيشة الصحية السليمة - العادات الصحية السليمة - العناية بالصحة الشخصية - التغذية - المسكن الصحي والملبس الصحي - الوقاية من الأمراض المعدية - التعاون مع السلطات الصحية.

التربية الصحية :

تخطيط التربية في المدرسة في الصفوف (١-٥) :

من المستحيل تدريس الصحة بصورة فعالة إذا كانت مبادئ حفظ الصحة عرضة للانتهاك في حياة التلميذ المدرسية. إن تهيئة الحياة الصحية في المدرسة أمرًا تقع عليه مسئولية على عاتق الحكومة كما تقع على الخدمات الصحية الميسرة في البلاد، ثم أنها تقع جزئياً على عاتق الهيئة الحكومية التي تقوم بتنفيذ برامج الصحة، إن ما يهمنا من التربية الصحية هو أن يكتسب التلميذ عادات المعيشة الصحية في كل نوع من أنواع المدارس تشتمل على العناصر التالية:

١ - وجود بيئة صحية مناسبة.

٢ - وجود أسباب السلامة في المدرسة.

٣ – اتباع نظام غذائي صحي في المدرسة.

٤ – قيام علاقات صحية بين الأشخاص المعنيين بالأمر.

إذا كانت المنطقة أو البلاد المعنية بالأمر تحتوى على خدمات صحية مدرسية مقبولة ففى وسع التلاميذ أن يتعلموا من خلال اتصالهم بمواطنيها بعض الحقائق على سبل الوقاية من الأمراض وطرق مكافحتها وعن نوع المساعدة التى يمكن الحصول عليها من الأشخاص المنتمين إلى الطب ويكتسب التلاميذ من جراء ذلك أيضا شعور التقدير بالطب العلمى والأهم من ذلك أنهم يصبحون قادرين على تبين مشكلاتهم الصحية ومعرفة ما يجب عمله لمواجهتها، ونحن لا نود فى هذا المقام بحث النواحى الفنية للخدمات الصحية المدرسية ولكن من المفروض فى مخطط التربية الصحية أن يبين مدى الأعمال الصحية وأوجه النشاط الصحى الذى ينبغى القيام به.

والمعلم يحتاج إلى معرفة الخدمات الصحية وما ينتظر منه عمله للتعاون مع هذه الخدمات وكيف يمكنه أن يساعدها فى المساهمة على تربية صحية سليمة للطفل، وفيما يلى أوجه النشاط للخدمات الصحية:

١ – المساعدة على الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها.

٢ – تقييم صحة التلاميذ وموظفى المدرسة.

٣ – السعى إلى تعديل العيوب والعلل.

٤ – العناية التى تلتزمها الحوادث الطارئة والأمراض المفاجئة.

٥ – إنشاء خدمات صحية خاصة للأطفال الشاذين والمعوقين.

٦ – الإشراف على صحة البيئة.

التربية الصحية فى المدارس الثانوية:

تسعى الخدمات الصحية المدرسية حيثما وجدت إلى توجيه الأعمال الصحية نحو مكافحة الأمراض المعدية وتقييم الحالة الصحية والمساعدة على إيجاد الوسائل لتقويم العيوب، وتقديم الخدمات أو التخطيط للعناية الصحية فى حالة الطوارئ، ومن الأهمية بمكان أن يكون المدرسون ملمين بطبيعة الخدمات الموجودة وكيفية الاتصال بموظفى الصحة ليساعدوهم فى حل المشاكل الصحية وكيفية التعامل مع الخدمات الصحية. وتهتم لجنة المناهج بربط الخدمات الصحية المدرسية ببرامج التعليم العام وجعل نشاط الخدمة المدرسية ذا قيمة تربوية للطلاب وفى وسع المعلمين أن يكونوا ذو أثر فعال فى تكوين الاتجاه السليم لدى الطلبة إزاء الخدمات الصحية وتسهيل سير هذه الخدمات، كما أن طلبة المدارس الثانوية يستطيعون أن يفهموا نصائح الطبيب والممرضة وغيرهم من موظفى الصحة وأن يتحملوا مسئولية تنفيذ هذه النصائح وقد أدرجت نماذج من استمارات السجل الصحى للطلاب فى كثير من البرامج للدراسة لايضاح ما يجب أن يتناول الفحص الطبى ما أمكن.

هذا وقد تقوم لجنة المناهج أو اللجنة الصحية للمدرسة أن تزود الهيئة التعليمية بالمعلومات عن بعض الإمكانيات عن طريق إدراك تلك المعلومات فى مخطط التربية الصحية أو فى نشرات منفصلة:

- المعلومات التى يحتاج إليها المدرس فيما يتعلق بنصيبه فى عملية مكافحة الأمراض المعدية مشفوعة بلوحة تحتوى على الأغراض والحقائق المبكرة التى يجب أن يعرضها للتوجيه بعزل الطالب المشتبه بإصابته.
- المعلومات التى من شانها أن تدل المعلم على الطلاب الذين يجب أن يخضعوا للفحص الطبى.

- المعلومات المتعلقة بالميعاد الذى يزور فيه الطبيب المدرسة.

- معلومات عن طبيعة السجلات الصحية الموجودة.

- معلومات عن توفر الأطباء والممرضات للتحدث إلى جماعات الطلاب أو إلى الآباء.

- مدى توفر الأطباء والممرضات لمساعدة المدرسين فى معالجة مشاكل الطلاب الخاصة.

- مدى توافر الأخصائيين الآخرين.

- أساليب العمل فى فرز الطلاب لفحص حاستى البصر والسمع لديهم.

- أساليب العمل للبحث عن تقويم العيوب والعاهات البدنية.

- التسهيلات الميسرة للعناية بالحالات الطارئة وأساليب العمل المتبعة فى ذلك.

- أوقات وجود الممرضات بالمدرسة للقيام بخدمات المستوصف ومعلومات عامة تشتمل عليها خدمات المستوصف من وسائل العلاج.

- كل خدمات خاصة أخرى ميسرة لمعالجة الطلاب الشاذين.

خطة وزارة الصحة والسكان فى مصر:

أهداف الخطة:

١ - التوسع فى الخدمات الصحية الريفية وزيادة عدد المنشآت الصحية بقطاع الريف وبذل الجهود لمكافحة الأمراض.

٢ – توسيع قاعدة الخدمة الصحية المجانية فى الريف والحضر.

٣ – التوسع فى خدمات رعاية الأمومة والطفولة وزيادة عدد المراكز التى تقدم هذه الخدمات.

٤ – توفير الفنيين المدربين وذلك بإنشاء مراكز التدريب وتوفير المعدات الطبية.

٥ – التوسع فى صناعة الأدوية محلياً وتوفيرها للمواطنين.

٦ – التوسع فى التامين الصحى ليشمل جميع المواطنين.

أسلوب التخطيط وسير تنفيذ هذه الخطة:

فى البداية تضع الوزارة مقترحاتها ثم ترسل إلى مديريات الشئون الصحية بالمحافظات لتطلب مقترحاتها بعد ذلك تبحث هذه المديريات تلك المقترحات فى صورة احتياجات أو مشروعات موجودة من سنوات سابقة وتحتاج لاستكمال، ثم تحدد الميزانية الخاصة باستكمال تلك المشروعات وتوزيع تلك المبالغ على مكونات عينية ثم تجمع هذه المقترحات المرسلة من الوزارات وتجمعها الإدارة الفنية الموجودة بالديوان العام للوزارة حيث تشرف على تنفيذ المشروعات.

ثم توضع خطة الوزارة وهى جزء من القطاع الصحى الذى يشمل هيئات أخرى مثل المستشفيات التعليمية، الرقابة والبحوث الذاتية، المؤسسات العلاجية، وهذه الهيئات موجودة فى (١٣) محافظة.

والإدارة الفنية الموجودة بالوزارة مسئولة عن تنسيق خطتها مع خطط هذه الهيئات.

وبعد تجميع هذه المقترحات ترى ما هى تكلفة تنفيذها ويعتمد مقترح

الخطة وكل جهة من هذه الهيئات ثم تجمع مقترحات تلك الخطط وترسل لوزارة التخطيط حيث يتم دراسة موارد الدولة فى الخمس سنوات (مدة الخطة). لتحدد الجزء الخاص بقطاع الصحة وتكون النسبة المخصصة لوزارة الصحة والهيئات الصحية من (٣ - ٤) مليار جنيه.

ثم تتعاقد لجان فنية بين وزارة الصحة ووزارة التخطيط لتوزيع الاستثمارات على المشروعات وتحدد الاستثمارات الخاصة بكل مشروع بصورة تقريبية والاستمارات الخاصة باستكمال المشروعات الموجودة ولا تعتمد أى مشروعات جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء.

ويتم الموائمة بين المبالغ المخصصة والاحتياجات المطلوبة على أمل أن لو هناك مشروعات متقدمة فى التنمية تتطلب اعتمادات إضافية تغطى لها هذه الاعتمادات.

تعتمد الوزارة على التخطيط اللامركزى بالنسبة لمقترحات ولكن وضع الخطة مركزية والتنفيذ لا مركزى والإشراف لا مركزى، اما التنفيذ ففيه جزء مركزى (المرتبط بالمشروعات القومية الكبرى) وجزء غير مركزى والميزانيات المخصصة للمشروعات المحلية تضعها الوزارة ولا تشرف عليها الوزارة.

البرامج والمشروعات :

بيانات عن حجم المشروعات الأساسى التى يجرى تنفيذها بالخطة الاستثمارية لوزارة الصحة ٩٦/ ٩٧ عدد ١٣٣ مستشفى عام ومركزى ونوعى حسب طبيعة المشروع كالتالى:

- عدد (١٢) مستشفى جديد.

- عدد (٨) مستشفيات إحلال.

- عدد (١١٣) مستشفى تطوير.

١ - عدد (١٢) مشروع لإنشاء وتطوير مستشفيات الصحة النفسية.

٢ - عدد (١٩٤) مشروع لإحلال وتطوير مجموعات صحية إلى مستشفيات قروية.

٣ - عدد (٤٣) مشروع لإحلال وتطوير مستشفيات الحميات.

٤ - عدد (١٤٥) مشروع لإحلال الوحدات الصحية الريفية.

٥ - عدد (١٣٤) مشروع لإنشاء الوحدات الصحية الريفية.

٦ - عدد (٣٧٥) مشروع لإنشاء مراكز لصحة المرأة.

٧ - عدد (١٦٠) مشروع لتطوير وحدات صحية ريفية للنهوض بصحة المرأة.

٨ - عدد (١٣) مشروع لإنشاء مراكز تخصصية لعلاج الأورام والقلب.

٩ - عدد (١٠) مشروع لإنشاء عيادة لجراحة اليوم الواحد.

١٠- عدد (٩) مشروعات لإنشاء مراكز لعلاج الأورام.

١١- عدد (١٠) مشروعات لإنشاء عيادات متطورة.

مشروعات الرعاية الطبية العاجلة (بنوك الدم، الإسعاف، الأمراض العامة للدرن، تجهز معامل الإدمان، مراكز لعلاج الفشل الكلوى).

تبلغ حجم الاستثمارات المعتمدة للخطة الاستثمارية بوزارة الصحة (٥٢٣,٥٠) مليون جنيه.

الاستثمارات المعتمدة لمشروعات المستشفيات العامة والمركزية والنوعية (٧٠,٨٥٠) مليون جنيه.

وتقدر حجم الاستثمار المطلوبة لاستكمال جميع المشروعات العامة والمركزية والنوعية وعددها (١٣٣) مشروع (٧٥٠) مليون جنيه.

ثالثا: تخطيط رعاية الشباب:

رعاية الشباب «هى خدمات مهنية منظمة ذات صفة وقائية وإنمائية وعلاجية تؤدى للشباب بغرض مساعدتهم كأفراد وجماعات للوصول إلى مستويات اجتماعية وجسمانية وعقلية ونفسية سليمة تتفق مع أهداف المجتمع وتساهم فى بنائه وتطويره وحمايته».

أهداف رعاية الشباب:

* تنشئة الشباب تنشئة اجتماعية سليمة وتهيئة الظروف والإمكانيات الملائمة لمساعدتهم على النمو المتكامل المتزن فى النواحى البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية.

* تنظيم طاقات الشباب وقدراته الخلاقة وتوجيهات للمساهمة الإيجابية الفعالة فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى الخدمات فى إطار أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرص أمام الشباب لكى يسهم فى مجالات العمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع.

* إن خدمات رعاية الشباب ليست خدمات ترويحية يتمتع بها القلة القادرة فقط من الشباب لأنها خدمات ضرورية تسعى الدولة لتوفيرها لكل الشباب.

* إن برامج ومشروعات وإمكانيات رعاية الشباب يجب أن تخضع لخطة مركزية لرعاية الشباب فى إطار الخطة القومية الشاملة للتنمية الاجتماعية فى الدولة.

* ضمان تكافؤ الفرص وعدالة توزيع خدمات رعاية الشباب بين قطاعات الشباب المختلفة مع مراعاة دعم الإمكانيات الحالية الموجهة لخدمة شباب الفلاحين والعمال.

* العمل على تأكيد الالتحام والترابط بين شباب قوى الشعب العاملة عن طريق الاهتمام بتنظيم البرامج والمشروات المشتركة لشباب الطلبة والعمال.

* العمل على دعم القيم الدينية والروحية.

* العمل على تأكيد ارتباط الشباب بالمجتمع وتنظيم حركته الذاتية للمساهمة الإيجابية فى خدمة المجتمع فى ميادين العمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

* دعم ارتباط حركة الشباب.

فلسفة رعاية الشباب :

تقوم فلسفة رعاية الشباب على مبادئ أساسية أهمها:

- أن كل شاب يتميز بقدرات جسمية وعقلية، أى قدرات ذاتية لا تتفق فيها مع غيره مما يتطلب إدراك هذه القدرات والرعاية المناسبة لها.

- إن شخصية كل شاب واتجاهاته وسلوكه يمكن تعديلها وتغييرها واستبدالها بل والتسامى بخصائصها مما يتيح الرعاية الاجتماعية التنموية.

- إن لكل شاب كيانه الخاص به فى ضوء الآثار الاجتماعية التى ترعرع فيها بمعنى أن المجتمع والبيئة المحيطة بالشباب لها أثر هام عليهم مما يتطلب القيام بمجهود مباشر للتدخل فى ظروف هذه الفئات والعمل على إيجاد التاثير الطيب.

- إن رعاية الشباب ترتبط بالاتجاهات السائدة فى المجتمع وتخطيطه فالرعاية فى المجتمع الاشتراكى تختلف عن المجتمع الرأسمالى وعنها فى المجتمع الشيوعى ولذلك لابد أن ترتبط هذه الرعاية بهذه الاتجاهات.

- إن رُعاية الشباب تعتبر جواز القدرة على إكسابها مميزات اجتماعية ورياضية وثقافية وترويحية بجانب قدرتهم على تقديم الخدمة للآخرين فهى إذا تساعدهم على التعبير والخلق.

الاتجاهات العامة فى التخطيط لرعاية الشباب:

- الواقعية : بمعنى مراعاة الظروف الطبيعية وواقع المجتمع الذى سينفذ فيه والمشاكل والصعوبات التى تحكم وتعرقل التنفيذ، وظروف دوافع الشباب نفسه التى سيتلقى الخدمة ومراعاة أولوية المشروعات الواردة فى الخطة بالنسبة لأهميتها:

- التكامل والاستقرار : وهو مراعاة تخطيط المشروعات بحيث تكون صورة متكاملة تشمل جميع الجوانب التى يحتاجها المشروع لضمان نجاحه فى مجال التنفيذ كالقادة اللازمين والمنشآت ومصادر التموين والتنظيمات اللازمة مع مراعاة عامل الاستقرار فى المشروعات بحيث يصبح كل

مشروعات مرحلة توصل إلى مرحلة أخرى فى سبيل تحقيق الهدف العام لرعاية الشباب لجميع القطاعات فى مراحل السن المختلفة.

- شمول الرعاية : ذلك بعدم إغفال قطاع من قطاعات الشباب أو تركيز الرعاية والخدمات على القطاع وتمييزه على سائر القطاعات، بحيث ينظر إلى الشباب على أنهم أبناء أمة واحدة، وأن تعطى الأولوية للمشروعات والخدمات التى تفيد أكثر من قطاع.

- اتجاهات الدولة وفلسفتها القائمة : ذلك بمراعاة الأسس والمفاهيم والقيم التى حددتها الدولة بالنسبة لسياستها ونظامها الاقتصادى والاجتماعى بحيث تصبح الخطة متمشية مع هذه القيم والاتجاهات والأهداف.

- التقويم : ذلك بوضع أنسب الوسائل والطرق الخاصة لعمليات التقويم لكل مشروع لمعرفة مدى النجاح ومدى تحقيق المشروع للأهداف أسباب النقص والصعوبات والمشاكل التى قد تعترض المشروع فى مجال التنفيذ.

مقومات رعاية الشباب:

- معرفة مدى استخدام جماعات الشباب للأساليب الفعالة التى تكفل إنتاجية وإشباع الخبرات لمؤسساتهم.

- معرفة مدى تنظيم جميع الشباب لمباشرة مسئولياتهم المحددة بصورة فعالة لهم والمجتمعات الأخرى.

- معرفة مدى تحقيق الشباب للوحدة النامية والواعية فيما بينهم حتى يسود الشعور بالمسئولية والتعاون إزاء المؤسسة ككل.

- معرفة مدى معرفة الشباب لتقويم لوائحها للعمل بها وإجراء تعديلات لمسايرة ما يجد النسبة للأهداف والأساليب.

- معرفة مدى احتفاظ الشباب بالسجلات الواقعية للاجتماعات والدراسات وأوجه النشاط.

- معرفة مدى توفر القيادات الكفيلة بتنمية وحدة الجماعة وتحريك طاقات الأعضاء للمشاركة والمساهمة.

- معرفة مدى ممارسة الشباب لأسلوب الاتصال المتبادلة فيما بينهم.

- معرفة مدى تفهم الشباب للمساهمة فى عمليات رسم السياسة.

- معرفة مدى تزود الشباب بالفهم النامى للأهداف التى قامت المؤسسة من أجلل تحقيقها.

المقومات الأساسية لتنظيمات الشباب:

- وضع الأهداف والدوافع لقيام التنظيم واقتناع الأفراد المنضمين إليها بهذه الأهداف وإيمانهم بحيويتها.

- وضع البرامج الواضحة المحققة للهدف مع مراعاة مناسبتها لقدرات الأعضاء حسب أعمارهم.

- توفير العدد الكافى من الرواد المهتمين المتخصصين فى تنفيذ وتوجيه برامج المنظمة ومجال نشاطها، بحيث يتم اختيارهم بما يضمن إيمانهم العميق بالعمل مع الشباب وفهمهم الواضح لأهداف المنظمة وكفاءتهم فى توجيه برامجها والعمل على اكتشاف القيادات الطبيعية من بين أعضاء المنظمة

وتولى هذه القيادات بالتدريب والصقل حتى تتحول مسئوليات الريادة والقيادة تدريجيا لهم.

- التزام الأساليب الديمقراطية وتوفير ضمانات حرية التعبير والنقد والعمل فى كافة المجالات بما يتيح لهم فرص التعلم واكتساب الثقة بالنفس وتعود السلوك الإيجابى وتحمل المسئولية.

- أن يكون لبرامج التربية الأساسية وبرامج الخدمة العامة على اختلاف مجالاتها خيرا واضحا.

- أن يراعى الاستفادة من جميع البرامج والخدمات الحكومية التى تقوم بها الأجهزة الحكومية والأهلية.

- إتاحة الفرص للعلاقات الخارجية مع شباب منظمات الدول الأخرى.

ارتباط الخطة بالتنمية الاجتماعية:

صاحب تطور المجتمع وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة أخرى تطور واتساع مفهوم رعاية الشباب وبدء العمل مع الشباب فى المجتمعات المختلفة (العائلة- الفصل - المدرسة - الشارع - الحى - القرية) وكلما نمت مداركه بالشعور بحب الوطن يتدرج معه حتى يصل إلى المستوى القومى، وقد يصل إلى المستوى الدولى وحتى يمكن للفرد الشعور بنتائج عمله وأهميته فيقبل على عمليات التطور فى الخدمة العامة ويستمر مقتنعا بفلسفتها ومبادئها، ومشروعات الخدمة العامة أربعة أنواع:

١ - المشروعات الصحية. ٢ - المشروعات الثقافية والتعليمة.

٣ - المشروعات العمرانية. ٤ - المشروعات الاجتماعية.

برامج رعاية الشباب (أنواعها - مستوياتها - وسائلها)

ماهية البرامج :

البرنامج هو كل شيء تقوم به الجماعة لتحقيق أهدافها – وتعتبر البرامج مجموعة من المثيرات والاستجابات التي تحدث للفرد سواء مع نفسه أو مع الجماعة التي ينتمي إليها أو مع المجتمع عامة – ويقصد بالجماعة هي تلك الجماعة المنظمة ذات الأهداف الواضحة المحددة التي تتمشى مع أهداف المجتمع وتأخذ الاستجابات والمثيرات أشكالا وصورا متنوعة من السلوك وكلما أمكن التحكم في هذه المثيرات ووجهت التوجيه المناسب كلما اتجهت الاتجاهات بناءا نحو تنشئة اجتماعية سليمة.

ويعتقد البعض أن البرنامج هو فقط – مزاولة وتنفيذ النشاط من رياضة أو موسيقى أو نشاط ثقافي أو فني – ولكن البرنامج يتجاوز ذلك بكثير فهو يبدأ من الإعداد لمزاولة النشاط بما فيه من اتصالات وتنظيمات وترتيبات – كما لا يعتبر البرنامج إعداد نشاط تم تنفيذه – بل التقويم يعتبر جزء هام من البرنامج حيث يقيم مدى نجاحه وفشله وأسباب ذلك وكذلك معرفة مدي ما وصلت إليه الجماعة من نمو أو تخلف.

وعلى ضوء ذلك يعتبر البرنامج بجانب النشاط الذي تقوم به الجماعة يتسع مفهومه إلى أن يسجل احتياجاتها ومشكلاتها وسلوكها بصفة عامة.

أهمية البرنامج :

– يساعد البرنامج على تحقيق الأهداف التي وضعتها الجماعة.

- يساعد البرنامج على إشباع رغبات وميول الأعضاء.

- يساعد البرنامج على إيجاد علاقات اجتماعية.

- يكسب البرنامج أفراد الجماعة خبرات متعددة. في نفس مادة النشاط أو في العلاقات الناشئة من الأعضاء.

- البرامج في رعاية الشباب إحدى الدعائم الرئيسية التي تحقق جانبا كبيرا من أهداف رعاية الشباب الوقائية والعلاجية والإنمائية.

وعلى هذا الأساس فإن برامج رعاية الشباب تضع في اعتبارها خدمة الشباب كأفراد لكل منهم ذاتيته وقدرته كأعضاء في جماعات لها ديناميكيتها وكأعضاء في مجتمع عام له أهدافه واتجاهاته حتى يمكن أن تكفل لهم تحقيق حاجاتهم والمواءمة فيها وبين مطالب المجتمع ولذلك تشمل برامج رعاية الشباب أنواعا فردية وجماعية ومجتمعية.

أهداف البرنامج:

(أ) **الوقائية**: ونعني بها توجيه الشباب وإرشادهم عن طريق توفير الإمكانيات الرياضية والاجتماعية والنفسية والصحية وكذلك القيادات الصالحة لعمليات التوجيه والإرشاد وخاصة فيما يلي:

- تحديد أهم المشكلات العامة المشتركة ووضع الحلول لها.

- تنوير أذهان الشباب وتوجيه أذهانهم إلى الصعوبات التي يقابلونها في مراحل نموهم وكيفية التغلب عليها.

- نشر الوعى الثقافى والصحى والاجتماعى والنفسى للشباب.

- توجه الشباب إلى المؤسسات المختلفة التى ستقوم برعايتهم.

(ب) الإنشائية : تعمل البرامج المختلفة من رياضية واجتماعية وكشفية وثقافية وفنية وعسكرية إلى إتاحة الفرص للشباب لاكتساب بعض المهارات والاتجاهات الصالحة.

العلاجية : تستخدم البرامج [illegible] يعانيها الأفراد والجماعات وكذلك ما يقابلهم من معوقات والبرامج التى تهيئ الفرص للمنطوى والخجول لكي يعبر عن نفسه ويساهم إيجابيا فيها.

عناصر البرنامج:

١ - الأعضاء : البرنامج لايقوم بغير الأعضاء ويجب أن نراعى عند وضع البرنامج بالنسبة للأعضاء الآتى:

- مراحل النمو المختلفة إذ لكل مرحلة احتياجات وقدرات.

- مراعاة الفروق الفردية.

- مراعاة الناحية الثقافية للأعضاء.

- مراعاة ظروف العمل أو المهنة وقواعدها.

- مراعاة الميول والرغبات وظرفها وتقاليدها.

٢ - الرائد : (الأخصائى الاجتماعى) : وهو الذى يعمل مع الجماعة ويساعدها على تحقيق أهدافها وهو فى ذلك يضع خبرته وتجاربه تحت تصرف

الجماعة للاستفادة منها، ولابد أن يكون الأخصائى فاهما تماما لطريقة وأساليب العمل مع الجماعات ويجب أن يكون الرائد ملما بأنواع النشاط الذى تمارسه الجماعة.

٣ – النشاط : ويقصد بالنشاط أنواعه ومجالاته المتنوعة مثل النشاط الرياضى والثقافى والفنى والخدمة العامة، وللنشاط مظاهر متعددة منها:

– اللعب، الاجتماعات بصورها المتعددة وأشكالها المختلفة، الرحلات ، المعسكرات، المؤتمرات والحفلات والمهرجانات والمعارض.

٤ – الإمكانيات: ولابد للبرنامج لكى ينفذ وينجح أن تتوفر لديه الإمكانيات المختلفة مثل:

– الميزانية :– المنشآت.

– الأدوات – الأجهزة اللازمة لمزاولة النشاط وتحقق نجاح البرنامج التكامل فى كافة الإمكانيات عند وضع البرنامج.

الشروط الواجب توافرها فى البرنامج:

* وجود هدف محدد للبرنامج:

– تطور البرنامج مع تطور نمو الجماعة.

– تنوع البرنامج بحيث يشمل أكثر من لون ونوع من أنواع النشاط.

– المرونة ليقابل احتياجات الجماعة.

– اشتراك الأعضاء فى وضع البرنامج ومسئوليات تنفيذه.

- مراعاة ميول ورغبات ومستويات الأعضاء.

أنواع البرامج:

البرامج الرياضية : أهميتها:

- تحقيق اللياقة البدنية للفرد.
- تحقيق اللياقة الصحية.
- إكساب الفرد مهارات.
- تحقيق الجانب الترويحي.
- تحقيق تنشئة اجتماعية سليمة للمواطن.

البرامج الثقافية : أهميتها:

- أنها توجد رأيا عاما واحدا.
- الثقافة عامل قوي يساعد الفرد على تفهم الظواهر وأسبابها ومشاكلها ودوافعها.
- الثقافة تربط الفرد ببيئته وتجعله أكثر فاعلية.
- تساعد الثقافة على نقل التراث الحضاري إلى الأجيال.

البرامج الفنية : أهميتها:

- تساعد على تنمية الخيال.

- تساعد على التعديل بوسائل مفيدة وتنظم الانفعال.

- تساعد على الترقى بالذوق العام

وتظهر البرامج الفنية فيما يلى:

- الفنون اللفظية مثل الشعر.

- الفنون الصوتية مثل الموسيقى والغناء.

- الفنون التشكيلية كالنحت والأشغال، الفنون الحركية.

برامج الخدمة العامة : أهدافها:

- التربية القومية للشباب.

- أسلوب لشغل وقت الفراغ المنظم.

- تساعد على خلق وتنمية مهارات جديدة.

- تقريب الفوارق بين الطبقات.

- احترام العمل.

خطة المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مصر:

أهداف الخطة:

١ - تستهدف الخطة توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والأنشطة الشبابية على جميع المستويات القومية والمحلية.

٢ – الاهتمام بكافة قطاعات الشباب بالجامعات ومراكز الشباب والكشافة والمرشدات والعمال والفلاحين.

٣ – الانفتاح على المؤسسات والأجهزة التي يمكن أن تؤدى دورا إيجابيا لصالح العمل والتنسيق مع قادتها.

٤ – تنمية أسلوب الحوار مع الشباب والتعرف على أفكارهم ومقترحاتهم وربطهم بقضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخلية وخارجية.

٥ – إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لإمكان اتخاذ القرارات وتوحيد الأنشطة على أسس مدروسة.

٦ – المتابعة المستمرة ميدانيا ومكتبيا وإعداد التقارير وتعديل الاتجاهات فى ضوئها أولا بأول.

٧ – الاهتمام بتشكيل القوافل فى المجالات المختلفة.

٨ – تدريب القيادات وصقلها على مختلف المستويات.

أسلوب التخطيط وسير تنفيذ الخطة :

أسلوب التخطيط لا مركزى ويتضح ذلك من خلال:

١ – تبدأ وزارة التخطيط مخاطبة المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى تحضير وإرسال خطة الفنون لوزارة التخطيط وتكون هذه المخاطبة فى بداية السنة المالية.

٢ – ثم تبدأ وزارة الشباب بمخاطبة جميع مستوياتها.

٣ – المستويات التي يجمع منها الخطة هي :

– مستوى قومي (على مستوى المجلس).

– مستوى محلي (مديريات الشباب).

– مستوى مركزي (أجهزة رعاية الشباب).

٤ – ويتم تجميع الخطط من كل مستوى وتقوم الخدمة وفي ضوئها يتم وضع الخطة المستقبلية من خلال لجنة تسمى (لجنة الخطة) وتتكون من :

أ) المستوى القومي (مندوب من كل قطاع أهميتها رئيس كل قطاع).

ب) المستوى المحلي (ويتم إسال من كل مديرية ما يلي:

– أخصائي تخطيط : قسم التخطيط.

– أخصائي شباب : قسم الشباب.

– أخصائي رياضة : قسم الرياضة.

ويتم التخطيط ثم ترسل لوزارة التخطيط وتقوم بوضع الخطة موضوعا للمناقشة في مجلس الشعب ويتم إقرارها ثم يتم وضع ميزانية لها حيث تكون الميزانية شاملة ويتم توزيعها على جميع المستويات.

متابعة الأمانة العامة للمحليات: تتضمن خطة الأمانة العامة متابعة مديريات الشباب والرياضة بالمحليات، ووفقا للأسس والمعايير الموضوعة بالتنسيق مع هذه المديريات.

لجان متابعة المحليات : تتولى كل مديرية وضع البرنامج الزمني المناسب للمتابعة الميدانية للهيئات التابعة لها وتوافى الأمانة العامة بهذا البرنامج وقرارات تشكيل اللجان لاعتمادها.

البرامج والمشروعات:

١ – مشروعات الإدارة العامة لمراكز الشباب.

٢ – مشروعات الإدارة العامة للجامعات.

٣ – مشروعات الإدارة العامة للبرامج الشبابية وترتبط بمجالات:

* بالمجال الثقافي . بالمجال فني .

* بمجال الاحتفالات. بمجال النشاط الاجتماعي.

* بمجال الرحالات.

٤ – مشروعات الإدارة العامة للخدمة العامة والمعسكرات.

٥ – مشروعات الإدارة العامة لإعداد الأبطال.

٦ – مشروعات الإدارة العامة للاحتفالات والبرامج الرياضية.

٧ – مشروعات الإدارة العامة للاتحادات النوعية.

٨ – مشروعات الإدارة العامة للنشاط الطلابي

٩ – مشروعات الإدارة العامة لإعداد القادة.

رابعا : تخطيط الشئون الاجتماعية :

مهام التخطيط الاجتماعى :

أولا : التنمية الاجتماعية :

تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد البشرية فى المجتمع وذلك بإثارة المجتمعات المحلية وتوجيه طاقاتها وتنظيماتها الشعبية نحو حل مشاكلها ذاتيا واستغلال إمكانياتها المحلية من اجل رفع مستوى معيشتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتدريبهم على ممارسة الحياة الديمقراطية، وبث روح الانتماء للجماعة بين الأفراد فى ضوء المبادئ العادلة، كل ذلك فى حدود برامج متناسقة متكاملة تحقق هذه الأنشطة إلى جانب التخفيف من الآثار الناتجة عن التحول والتطور الجديد للمجتمع على المستوى القومى والمحلى، وتلعب برامج التنمية دورها القيادى والطليعى عن طريق دراستها للمصادر القائمة وتقديرها للمجتمع مستخدمة التخطيط المهنى لمواءمة المواطنين وتكيفهم مع الظروف الجديدة لمجتمعهم (على المستوى القومى والمحلى) ويتضمن ذلك المسئوليات الآتية:

- إجراء الدراسات والبحوث التى تهدف إلى دراسة البيئة وتحديد احتياجاتها ومواردها المادية والبشرية.
- اقتراح خطط التنمية الاجتماعية على المستوى القومى لتحديد أهدافه ووضع برامجها بما يحقق مسايرتها لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساندتها لها وزيادة لكفايتها لاطرادها وتحقيقا لأهدافها لربط المجتمعات المحلية المختلفة بالمجتمع القومى فى إطار السياسة العامة للدولة وعلى ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية.

- ترجمة السياسة الاجتماعية إلى خطط ذات برامج ومشروعات محددة تنفذ في وقت معين وفي حدود اعتمادات مالية واضحة.

- اقتراح خطط التنمية الاجتماعية على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث أن تنمية المجتمع المحلي رهن بالسياسة العامة للمجتمع القومي بإمكانياتها التنفيذية كما أن دور المجتمع المحلي في تجنيد موارده واستغلالها في حاجاته القائمة دور مكمل للدور القومي في التنمية ومعتمدياته.

- وضع البرامج التي من شأنها إيقاظ وإثارة الوعي وتشجيع الإسهام والمشاركة الشعبية وهذا من شأنه أن يزيد من فعالية وأثر أعمال التنمية التي تدخل في نطاق الخطة القومية.

- اقتراح الخطط التي تسهم في خلق القيادات المحلية ونشر التربية الديمقراطية ضمانا لاشتراكها في استثارة المجتمعات المحلية لاكتشاف طاقاتها وقدرتها وتوجيها ذاتيا لتحقيق نموها وتطورها ورفاهيتها.

- وضع خطط للنهوض بالصناعات البيئية والريفية باعتبار آلية تصنيع الريف هو أحد الجوانب الرئيسية لتنميته اقتصاديا واجتماعيا.

- العمل على رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، وذلك عن طريق زيادة كفاءتهم الإنتاجية واستغلالها الفنون أقصى حد لتنمية دخول أعلى باقتراح وتطوير برامج التدريب المهني للكبار والتكوين المهني للناشئين.

- وضع برامج لمحو الأمية بين الريفيين باعتبارها من معوقات التنمية.

- محاولة الاستفادة من جهود وإمكانيات الهيئات الدولية التى تعمل فى مجال التنمية وذلك عن طريق استحداث مشروعات جديدة، تحقق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المادية والخبرات الفنية لهذه الهيئات.

- الاشتراك فى تخطيط القوى العاملة باجهزة الوزارة بحيث يتوافر لكل جهاز العدد المناسب من الأيدى العاملة المزودة بالخبرات والتخصصات الملائمة وما يتصل بذلك من الاشتراك فى وضع خطط التدريب على كافة المستويات توفيرا للخبرات والتخصصات المشار إليها.

ثانيا : الرعاية الاجتماعية :

تتضمن الرعاية الاجتماعية المنافع والخدمات اللازمة لسد الحاجات الأساسية والضرورية لرفاهية الناس آخذة في الاعتبار التغير السريع الناجم عن تنفيذ الخطط الاقتصادية بحيث توفر الاحتياجات الأساسية لهم فى الظروف المتغيرة، ولا تقتصر الرعاية الاجتماعية على الجانب العلاجى المادى للمحتاجين بل تتعدى هذا النطاق إلى تنمية مدارك المواطنين الثقافية والروحية لتمكينهم من المشاركة الإيجابية فى حياة مجتمعهم، وتبدأ عملية الرعاية الاجتماعية بمعاونة الأفراد للتغلب على صعوباتهم، ثم تمتد إلى مجال الخدمات الوقائية والإنشائية هادفة إلى رفع المستوى المعيشى الحقيقى للمواطن تأمينا لهم من العوز والاحتياج، مهيئة لهم المناخ الاجتماعى المناسب الذى يستطيع فيه كل إنسان إشباع حاجاته الأساسية وأداء دوره الطبيعى كعضو فى المجتمع الذى ينتمى إليه.

الأسس التى ترتكز عليها برامج الرعاية الاجتماعية:

* الرعاية الاجتماعية ليست منحة ولكنها بنص الميثاق حق للمواطن على المجتمع وحق للقرية على المدينة وحق للأسرة على المواطن وحق للطفل على الجيل العامل.

* حق الرعاية يفرض أدائه، والأداء لا يعرف التفرقة بين جهد الدولة وجهد الشعب فى المجتمع الاشتراكى، فالمجتمع مسئول عن أداء هذا الحق باجهزته الحكومية أهميتها الشعبية، وهنا تبرز مسئولية الحكومة فى تنظيم الجهود التطوعية لخدمة المواطن والوطن.

* يلتزم المجتمع بالتدخل عند وجود اى نقص فى حياة المواطن المستحق للرعاية أو فى المجتمع المحروم من الخدمات الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية أو الصحية لتوفير الحياة الكريمة لكل مواطن.

* الرعاية الاجتماعية يجب أن تدخل كل قرية وأن تستفيد من الجهود الأهلية لأن التنظيمات الشعبية أقدر من غيرها على الحركة والتطبيق.

* تبدأ الرعاية الاجتماعية بالطفل فى سنواته الأولى وتلاحقه فى عمر الدراسة وبعد التخرج فى كل مجالات العمل الاقتصادى.

* التوعية الاجتماعية هى المدخل الطبيعى لكل خدمة وكل رعاية.

* قطاع المرأة ملء بالطاقات المعطلة التى يمكن تفجيرها أداء أكبر قدر ممكن من الخدمات.

وعلى ضوء ما سبق يتولى التخطيط المسئوليات الآتية :

١ - اقتراح السياسة العامة لبرامج الرعاية الاجتماعية وتحديد أهدافه على ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية.

٢ - التخطيط لأنشطة الوزارة فى ميادين الرعاية الرئيسية التالية :

- الأسرة والطفولة .
- التأهيل الاجتماعى للمعوقين.
- الدفاع الاجتماعى.
- الضمان الاجتماعى.
- النشاط الشعبى.

٣ - دراسة البرامج والمشروعات التى تقوم بتنفيذها أجهزة الشئون فى ميادين الرعاية الجتماعية وإبداء الرأى والمشورة لهذه البرامج والمشروعات والتنسيق بين جهودها.

٤ - تحديد طبيعة ونوع وأولويات برامج الرعاية الاجتماعية على ضوء الاحتياجات والإمكانيات المتاحة.

٥ - اقتراح برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية المتطورة وما يتطلب ذلك من التنسيق بين أجهزة الرعاية الاجتماعية وتوسعها فى خدماتها وتحقيق أهدافه.

٦ - تقويم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقررة للوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها ومدى كفايتها فى تحقيق ذلك.

٧ - وضع أسس وخطط تحقيق اللقاء والتفاعل البناء بين الأجهزة الفنية العاملة فى الميادين الاجتماعية والمنظمات والتنظيمات الشعبية المنبثقة

من الشعب مهيئة لها الاشتراك الإيجابى الذاتى فى خدمة ورعاية وتنمية المجتمعات.

خطة وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر:

أهداف الخطة:

- تنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة فى إطار المقومات الأساسية للدين والأخلاق والوطنية عن طريق برامج التوعية الأسرية ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ومراكز تنظيم الأسرة.
- إعداد الطفولة للقيام بدورها القيادى فى مستقبل البلاد عن طريق التوسع فى إنشاء دور الحضانة.
- زيادة إسهام الشباب فى مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية عن طريق برامج الخدمة العامة لخريجى الجامعات والمعاهد العليا.
- إسهام المرأة فى عمليات التنمية الاجتماعية وتدعيم مركزها فى المجتمع عن طريق الجمعيات النسائية ولجان المرأة بجمعيات تنمية المجتمعات المحلية.

أسلوب التخطيط وسير الخطة:

أسلوب التخطيط بالوزارة لا مركزى عن طريق تولى الإدارة العامة للتخطيط بالتعاون مع الإدارة الفنية والنوعية مسئولية وضع الخطة العامة للعمل الاجتماعى ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها والإدارة العامة للتخطيط تقوم بدورها عن طريق التنسيق والتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة.

حجم الاستثمارات:

تقدر حجم الاستثمارات لوزارة الشئون الاجتماعية (٦٢٠,٢٥) مليون جنيه وتقدر حجم الاستثمارات للتوسع والتجديد فى إنشاء المشاريع بنحو (٢٢٠) مليون جنيه والاستثمارات المعتمدة للمشروعات العامة والمركزية تقدر بنحو (٥١٠) مليون جنيه.

البرامج والمشروعات:

* – إنشاء لتنمية المرأة الريفية بمحافظات كل من أسوان – قنا – سوهاج – أسيوط – الجيزة.
* استكمال تجهيزات مركز لتدريب العاملين.
* إحلال (٧) وحدات اجتماعية.
* [illegible]
* إحلال وتجديد مؤسسة للتثقيف الفكرى.
* استكمال (٤٨) وحدة اجتماعية دورها فى تنمية المجتمع المحلى.
* استكمال (٢٠) مركز تكوين مهنى.
* استكمال (٣٦) مركز لتدريب الأسر المنتجة.
* استكمال (٢) مجمع للخدمات المتكاملة بمجال الأسرة والطفولة.
* استكمال (٢) مؤسسة إيوائية.

* استكمال (٢) مؤسسة عقابية للبنات.

* استكمال (٢) مؤسسة للمتسولين.

* استكمال (٣) دار للملاحظة.

ثانيا : مستويات التخطيط الاجتماعي :

(أ) التخطيط على المستوى القومي:

يعتبر التخطيط في المستوى القومي تخطيطا مركزيا تخضع له جميع اجزاء المجتمع موضوع التخطيط. وقد كان للدول الاشتراكية السبق في استخدام هذا النوع من التخطيط، بينما أحجمت عنه الدول الديمقراطية في مبدأ اخذها بنظام التخطيط باعتباره نوعاً من الديكتاتورية ويخضع القاعدة الشعبية لتصرفات تعسفية من جانب الإدارة العليا. ثم تبين للدول الديموقراطية أن رفاهية الفرد لا تتحقق إلا عن طريق تخطيط مركزى، وأن العدالة لا يتيسر وجودها إلا في ظل تخطيط تنظمه الدولة على المستوى القومي.

وقد لوحظ أن الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة بين الدولة التي تأخذ بنظام التخطيط هو إقامة التخطيط بصفة أساسية في المستوى القومي للأسباب الآتية:

١ - إمكان التنسيق بين كافة الخطط التي تغطي الوطن بأكمله دون تعارض بين الهيئات المهيمنة على التنفيذ سواء فيما يختص بمواعيد التنفيذ أو بإجراءات هذا التنفيذ.

٢ - يعتبر الوطن الواحد وحدة سياسية واقتصادية واحدة، وقيام التخطيط فى بعض أجزاء من هذا الوطن لاعتبارات محلية أو إقليمية يحرم أجزاء القرى من مزايا التخطيط لقصور فى الإمكانيات المادية أو الفنية لهذه الأجزاء وقد يتنافى مع مبدأ الشمول الذى يعتبر من أهم مستلزمات التخطيط الناجح.

٣ - يستطيع التخطيط فى المستوى القومى أن يواجه المشكلات ذات الجذور العميقة أو المتشبعة فى أقاليم المجتمع ووحداته المحلية.

ولهذا فإن التخطيط على مستوى أدنى من المستوى القومى لا يحقق الهدف المنشود، لأن مقاومة البطالة يستلزم بعض التوصيات الاقتصادية والاجتماعية من أهمها:

(أ) تقليل الأعباء الضريبية عن طريق إعادة النظر فى الأحوال الاجتماعية والسياسية بوجه عام.

(ب) تقديم قروض ائتمانية لأصحاب الأعمال بشروط ميسرة تشجعهم على الإنتاج، وبالتالى تؤدى إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة.

(ج) المحافظة على القوى الشرائية لطوائف معينة من المواطنين كالعمال الزراعيين أو الموظفين أو غيرهم من الفئات التى هبطت قوتها الشرائية أو أصبحت مهددة بالهبوط بشكل ملحوظ.

ولذلك يقوم الجهاز المركزى للتخطيط بإعداد خطة ترمى إلى رفع مستوى الدخل وتنمية القدرة الشرائية لدى المواطنين وإعداد مشروعات عامة تفيد فى مقاومة البطالة.

(د) زيادة الاعتمادات الحقيقية للمشروعات العامة – إذ أن التخطيط في المستوى المحلي أو الإقليمي – لا يستطيع أن يواجه إلا المشكلات ذات الطابع المحلي أو الإقليمي، في حين أن البطالة موضوع ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية. وقد يكون من العسير على بعض المقاطعات أو المجتمعات المحلية أن توفر العمالة الكاملة في حدود إطارها الإداري والسكاني.

٤ – يهدف التخطيط في المستوى القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التصنيع الآلي أو استخدام الأساليب الفنية الحديثة في كافة القطاعات، أو عن طريق استخدام الاكتشافات الحديثة والطاقة الذرية في أغراض التنمية ولا يمكن عن طريق التخطيط في مستويات أدنى من المستوى القومي تحقق الهدف المعين للتخطيط.

مزاياه :

(أ) يحقق التناسق بين الخطط التي تغطي المجتمع باكمله بحيث يمنع ذلك التعارض والتضارب والتكرار والازدواج بين الأجهزة.

(ب) يتناول برامج ومشروعات ضخمة لا تقوى عليها الأجهزة المحلية مثل السكك الحديدية والكهرباء والصناعات الثقيلة.

ب - التخطيط على المستوى الإقليمي:

تلجأ بعض البلاد المتطلعة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى رسم سياساتها التخطيطية على اساس التخطيط في المستوى الإقليمي الأسباب الآتية:

١ – عدم وجود التجانس بين أقاليم الوطن الواحد، وقد يكون أنعدام التجانس ناشئاً عن أسباب طبيعية بيئية، جغرافية كوجود إقليم فى منطقة صحراوية أوخرى فى منطقة غابات، وثالثة فى منطقة جبلية أو ساحلية وهكذا، مما جعل التخطيط فى المستوى القومى أمراً عسير التنفيذ لباقى الخصائص والمقومات الأساسية لكل إقليم وهو من مستلزمات التخطيط القومى. وقد يكون انعدام التجانس لأسباب عنصرية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية تؤدى إلى تفاوت واضح بين كل إقليم.

٢ – الاعتقاد بأن التخطيط فى كل مستوى إقليمى يحقق الديمقرادطية المباشرة. وأن التخطيط القومى يستلزم تدخل الدولة فى شئون الأقاليم وسيطرتها على جهاز الحكم، وهذا أمر لا يتوافر كثيراً فى ظل الحكومات غير المستقرة كما هو الحال فى البلاد التى تاخذ بالنظام الحسى مما يدفعها إلى تفضيل التخطيط الإقليمى.

٣ – يضم التخطيط الإقليمى عدداً من المجتمعات المحلية ولهذا فإن المجتمع الإقليمى قد يضم بيئات ريفية حضرية وبدوية ومناطق زراعية وأخرى صناعية، ومع ذلك فإن هذه المجتمعات على تعدادها تجمعها خصائص وروابط طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية واحدة تجعلها وحدة إقليمية متميزة.

٤ – يتميز المجتمع الإقليمى بانه يضمن وحدات تعانى من مشكالات ملحة واحدة، ولهذا فإن درجة الوعى التخطيطى تكون أقوى منها بكثير فى حالة التخطيط القومى المركزى، وإن الرغبة فى التعاون من أجل النهوض بالحياة بالمجتمع الإقليمى تعتبر من الدوافع القومية لمواجهة احتمالات هبوط مستوى المعنوية على مدار الخطة.

ولهذا يعتبر التخطيط الإقليمي في مستوى متوسط بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي، ولابد لكي يكون التخطيط الإقليمي مثمراً وناجحاً أن تتم مراحله في حدود المبادئ الأساسية للتخطيط القومي مع مراعاة كافة الاعتبارات الضرورية اللازمة لتنسيق الجهود من أجل منع تكرار بعض المشروعات والخدمات من جهة والعمل عن تهيئة جو مثمر للتخطيط في المستوى القومي من جهة أخرى .

مميزاته :

١ – تعطى الخطة الإقليمية أنسب إطار يمكن في حدوده تحقيق أعلى معدلات للتنمية.

٢ – مستوى متوسط يترجم الأهداف القومية والسياسية العامة إلى برامج تتفق مع احتياجات الوحدات المحلية داخل الإقليم.

٣ – الإدراك الواعي لمختلف القطاعات داخل الإقليم والإمكانيات والقوى والطاقات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تنميته وتنظيمه بما يتفق والسياسة العامة والأهداف القومية.

٤ – يمكن من توجيه الخطط والتحكم في تنفيذها ومتابعتها.

٥ – يساعد على اتساع نطاق المشاركة الشعبية بصورة ديمقراطية.

٦ – يحقق أكبر قدر من التوازن والتكامل بين مختلف القطاعات والأنشطة.

٧ – وعاء تنظيمي يربط بفاعلية بين التخطيط والإدارة والسياسة الاجتماعية في إطار متكامل.

٨ – يمكن من ممارسة الحكم المحلي بفعالية حيث يحقق الترابط الرأسى بين أجهزة التنمية الاجتماعية.

تجربة التخطيط الإقليمى فى مصر:

نشأة التخطيط الإقليمى فى مصر وتطوره من واقع القوانين:

ترتبط بداية فكرة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى فى مصر كأحد مستويات التخطيط للتنمية بصدور قانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإدارة المحلية... وفيما يلى استعراض تاريخى لتطورونشأة فكرة التخطيط الإقليمى فى مصر منذ ذلك الحين وحتى الآن من خلال مجموعةالقوانين والتشريعات التى صدرت بصدده.

نص القانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٠ على تقسيم الحيز المكانى القومى إلى وحدات إدارية لها الشخصية المعنوية، وهذه الوحدات تشمل المحافظات والمدن والقرى، وفى ضوء ذلك فإن مشروعات الخطط القومية كان يتم توزيعها جغرافيا على المحافظات بعيداً عن مجال التخطيط الإقليمى، ولم يتعد الأمر آنذاك سوى تحديد نصيب كل محافظة من الاستثمارت.. إلا أنه قد ظهرت تدريجيا بعض الإيجابيات التى ساعدت على ظهور أسلوب التخطيط الإقليمى يمكن إيجازها تبعاً للبعد التاريخى لظهورها فيما يلى:

فى البداية صدر قانون الحكم المحلى رقم (٥٧) لسنة ١٩٧١، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون إنشاء مناطق تضم كل منطقة عددا من المحافظات المتكاملة اقتصاديا وبعد ذلك بإدارة لفكرة الأقاليم لم تكن موجودة فيما قبل.

ويعتبر القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٣، بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها أول قانون يشير مباشرة إلى التخطيط الإقليمي. حيث حدد دوره ضمن الهيكل العام لعملية إعداد الخطة القومية الشاملة في مصر. فقد جاء «بالبند الثاني» من «المادة الثانية» التي حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الخطة الشاملة، مبدأ مركزية التخطيط مع ضمان مشاركة من وحدات الحكم المحلي، ومن الوحدات الاقتصادية، ومن الجماهير في إعداد الخطة وتنفيذها وتحديد مسئوليات التنفيذ.

وفي «البند الرابع» من نفس المادة وضح القانون مبدأ هاماً وهو التوزيع الاقتصادي والإداري والجغرافي لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل خلق أقاليم اقتصادية إلى جانب الوحدات الإدارية المحلية.

كما نص القانون أيضا في مادته «التاسعة عشر» على أن تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزي والتي تتمثل في إعداد الخطة القومية، يعاونها في ذلك هيئات التخطيط أو الوحدات القائمة على التخطيط في الجهاز الإداري للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة، وعلى المستوى الإقليمي هيئات التخطيط الإقليمي، وعلى المستوى المحلي وحدات التخطيط بالمجالس المحلية للمحافظات.

بعد ذلك صدر القرار الجمهوري رقم (٤٩٥) لسنة ١٩٧٧ والخاص بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية، وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي، وتضمن القرار خطوة بناءة في سبيل تطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي حيث تضمن تقسيم الحيز المكاني لجمهورية مصر العربية إلى ثمان أقاليم.

إلا أن البداية الفعلية لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم لم تتضح إلا مع صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ (قانون نظام الحكم المحلي)، والذي نص في مادته «السابعة» على تقسيم الجمهورية إلى ثمان أقاليم يضم كل منها محافظة أو أكثر، ويكون لكل إقليم عاصمة .. وذلك على النحو التالي:

١ - إقليم القاهرة ويشمل (محافظة القاهرة عاصمة الإقليم - محافظة الجيزة - محافظة القليوبية).

٢ - إقليم الإسكندرية ويشمل (محافظة الإسكندرية عاصمة الإقليم - محافظة البحيرة).

٣ - إقليم الدلتا ويشمل (محافظة الغربية عاصمة الإقليم - محافظة الدقهلية - محافظة المنوفية - محافظة كفر الشيخ - محافظة دمياط).

٤ - إقليم قناة السويس ويشمل (محافظة الإسماعيلية عاصمة الإقليم - محافظة بورسعيد - محافظة السويس - محافظة الشرقية - محافظتي شمال وجنوب سيناء - والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر).

٥ - إقليم مطروح وعاصمته مطروح.

٦ - إقليم شمال الصعيد ويشمل (محافظة المنيا عاصمة الإقليم - محافظة بني سويف - محافظة الفيوم).

٧ - إقليم أسيوط ويشمل (محافظة أسيوط عاصمة الإقليم - محافظة الوادي الجديد).

٨ - إقليم جنوب الصعيد ويشمل (محافظة أسوان عاصمة الإقليم - محافظة قنا - محافظة سوهاج - الجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

ومما يؤكد أيضا على القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ كان البداية الفعلية لأخذ مصر بأسلوب التخطيط الإقليمي ما ورد في المادتين الثانية والتاسعة، حيث نص في الأول على أنه ينشأ إقليم اقتصادي لجنة التخطيط الإقليمي، وفي الثانية بأن ينشأ بكل إقليم هيئة التخطيط الإقليمي تتبع وزير التخطيط ويصدر بتنظيمها وتحدد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظ الإقليم.

بعد ذلك ظهر عدد من القوانين والقرارات الخاصة بالحكم المحلي، وتلك القوانين ما هي إلا مجموعة من التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ وهي على النحو التالي:

القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١، والخاص بتعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩.

القانون رقم (١٤٥) لسنة ١٩٨٨ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الحكم المحلي رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩. وما يهمنا في تلك التعديلات التي أدخلت على القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ هو استبدال لفظ «الحكم المحلي» بلفظ «الإدارة المحلية».

ولم تتعرض تلك القوانين بالتعديل أو التغيير في المواد الخاصة بالتخطيط الإقليمي والتي جاء كما هو في القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ دون أي حذف أو تغيير.

مفهوم التخطيط الإقليمي : Regional Planning

لقد دعت الحاجة مع تعقد الحياة إلى هذا النوع من التخطيط الذي هو وسط في حجمه بين التخطيط القومي على نطاق الدولة وبين التخطيط المحلي على

مستوى المناطق، وهدفه الرئيسى إيجاد نوع من التوازن الإقليمى والتخلص من الاختلال الإقليمى عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق الهامشية والمناطق المركزية.

ويمكن تعريف التخطيط الإقليمى بانه عملية الدراسة والتحضير التى تسبق التنفيذ والتى تجرى بطريقة منتظمة لتحضير وتنظيم مقترحات للسياسات والخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى أهداف محددة ومقبولة لتنمية الأقاليم (بما فى ذلك تقريب مستويات المعيشة بين الأقاليم)، وذلك فى إطار شامل ياخذ فى الاعتبار الآثار الجانبية والثانوية لهذه المقترحات.

كما يعرف التخطيط الإقليمى بانه «دراسة المواد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة فى رقعة محددة من الأرض (الإقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف إلى حد كبير بالحكم المحلى واللامركزية».

وهناك من يعرف التخطيط الإقليمى بانه اسلوب تخطيطى علمى يتم فى ضوئه اتخاذ مجموعة من القرارات التى تهدف إلى تحقيق التنمية الإقليمى باكبر كفاءة ممكنة، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية والأمكانيات الإدارية والتنظيمة المتاحة على المستوى المحلى.

فالتخطيط الإقليمى ياخذ فى الاعتبار البعد المكانى لعملية التنمية كما يستهدف تحقيق اعلى معدل للتنمية تذوب معه الفوارق الاقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم.

ويعرف التخطيط الإقليمي أيضا على أنه «محاولة متعددة ومنظمة لدراسة المشكلات الإقليمية ضمن الهيكل الشامل للمجتمع، وحل المشكلات بغرض تنمية الإقليم.

ويقسم البعض التخطيط الإقليمي إلى نوعين: النوع الأول يهتم بالتخطيط داخل الإقليم نفسه عن طريق حسن توزيع الموارد والانتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه، أما النوع الثاني من التخطيط الإقليمي فيهتم بالتنسيق بين الأقاليم حتى لاتتعارض الخطط بين إقليم وآخر فيحدث ذلك ظاهرة الاختلال الإقليمي وعدم التناسق بين إقليم وآخر.

ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية فلقد أخذت به الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء وإن اختلفت أسباب الأخذ في كل منها، في الدول المتقدمة يعمل التخطيط الإقليمي على تصحيح الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المتفاوتة في درجة التقدم الاقتصادي، وما قد يصاحبه من هجرة لصناعة من مواطنها الأصلية إلى مواطن أخرى جديدة نتيجة لعوامل الجذب التي تتوافر في الأخيرة.

أما في الدول النامية فترجع أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي إلى أن هذه الدول تنتهك أساساً أسلوب التخطيط القومي، وبانتهاجها لأسلوب التخطيط الإقليمي جنبا إلى جنب مع أسلوب التخطيط القومي تحقق فاعلية التنمية، وتصبح الخطة الشاملة أكثر تكاملا وواقعية، كما تعمل على زيادة معدل النمو عليا لمستوى القومي وتذويب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم.

ويعد المستوى الإقليمى فى التخطيط بمثابة علمية التخطيط لتنمية مجموعة من المجتمعات الجغرافية والتى يجمع بينها:

- رباط أو إطار إقليمى موحد.
- خصائص بيئية وجغرافية مشتركة.
- خصائص ديموجرافية مشتركة.
- خصائص اقتصادية متقاربة أو متجانسة أو متكاملة.
- خصائص اجتماعية متقاربة.
- خصائص ثقافية متقاربة مشتركة.
- خصائص تسعى لتحقيق أهداف تخطيطية مشتركة.

وعادة يتضمن الإقليم عدة محافظات.

إذا كان التخطيط بصفة عامة يسعى إلى تحقيق أهداف التغيير الاجتماعى، فإن التخطيط الإقليمى بخاصة لديه فاعلية فى تجسيد هذه الأهداف وتحويلها إلى برامج ومشروعات إنمائية، وذلك بما يتميز به ذلك المستوى التخطيطى من العمل على نطاق مكانى محدود، وتكون فاعليته فى تغيير المجتمع أكبر وأعمق - بطبيعة الحال من مستوى التخطيط القومى، وبما له من تأثير واضح على تنمية المجتمع الإقليمى وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات والبحوث فى هذا المجال.

وفى ضوء كل ما سبق يمكن تحديد المفهوم التالى للتخطيط الإقليمى:

التخطيط الإقليمي مستوى من مستويات التخطيط يأخذ في اعتباره البعد المكاني ويتأثر بالموارد الإقليمية المتاحة، وبالعنصر الزمني إنجاز الخطة. وبمدى المشاركة الشعبية لأبناء الإقليم في وضع الخطة وإنجازها، ودرجة اتساقها مع إطار الخطة العامة للدولة، وذلك كله بهدف إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينه وبين بقية أقاليم الدولة.

مفهوم الإقليم : Region

يعد مفهوم الإقليم من المفاهيم التي يصعب تحديدها تحديدا دقيقا نظرا لاختلاف وتعدد وجهات النظر حول ماهية الإقليم، فقد يطلق مفهوم الإقليم على مجموعة دول إقليم الشرق الأوسط، أو على مجموعة من محافظات الدولة الواحدة (إقليم القاهره الكبرى)، أو قد يطلق على محافظة من محافظات تلك الاختلافات أوجبت إلقاء مزيدا من الضوء حول التعريفات لمفهوم الإقليم.

أهمية التخطيط الإقليمي:

وفي هذا الصدد يمكن أن نعرض لمجموعة من المبررات التي تدعو إلى انتهاج أسباب التخطيط الإقليمي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - تحقيق أهداف الخطة القومية :

التخطيط الإقليمي هو أحد أبعاد التخطيط القومي الشامل، والأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الذي يمكن ان تتحقق في إطار الخطة القومية، كما ان إغفال هذا الأسلوب يؤدى إلى إضعاف فاعلية التخطيط القومي في بلوغ أهدافه المرسومة.

التخطيط العلمى السليم يجب أن يأخذ فى الاعتبار موارد وإمكانيات الأقاليم من جهة واحتياجاتها ومشكلاتها من جهة أخرى، حتى يمكن أن تحقق تنميته الإقليمية فى إطار الخطى القومية، فتتحقق بذلك فاعلية الخطة القومية نتيجة لاستجابة الأقاليم لهدف المجتمع القومى.

٢ – ضمان تماسك البنيان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع القومى:

التخطيط الإقليمى يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادى بين أجزاء الدولة والواحدة، وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بينها، مما يكفل تماسك البنيان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع القومى، وتجنب احتمالات التوتر الاجتماعى أو السياسى بين إقليم الدولة، فانتهاج سياسة فعالة للتخطيط الإقليمى فى إطار الخطة القومية يساعد على تحقيق النمو المتوازن اقتصاديا واجتماعيا، كما يعمل على تدعيم البنيان السياسى فيجنب المجتمع ما قد يحدث من هزات وعدم استقرار.

٣ – علاج مشكلات التصنيع وتنظيم حركة العمران:

تتلخص أهم مساوئ التوزيع الإقليمى غير السليم للصناعة فى انخفاض الكفاية الصناعية نتيجة لعدم كفاية استثمار الموارد لصناعية، والتفاوت فى مستوى الدخول، وظهور المشكلات المتعلقة بالإسكان فى المدن والمراكز الصناعية نتيجة لتوسع هذه المدن بطريقة عشوائية، ونمو بعض المراكز الصناعية نموا سريعا غير منظم على حساب بعض المدن وعلى حساب الريف.

كما ينجم عن ذلك أيضا عدم كفاية المرافق العامة فى مواجهة مطالب الإعداد المتزايدة للسكان نتيجة الهجرة من الريف للمدن، كما يؤدى كذلك إلى ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية زيادة حالات الانحراف والبطالة وسوء الأحوال الصحية، ولاشك أن علاج هذه المشكلات لا ياتى إلا عن طريق الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى.

٤ – توكيد وتدعيم الإدارة المحلية:

يترتب على ارتفاع كفاية الإدارة العامة آثار غير مباشرة تتلخص أهمها فى ارتفاع الكفاية الإنتاجية بوجه عام

والتخطيط الإقليمى فى اعتماده على أجهزة الإدارة المحلية إنما يساعد على توكيد وتدعيم هذه الأجهزة وتطويرها بما يكفل زيادة كفايتها بحيث تتحول إلى وحدات إدارية فعالة بعيدة عن البيروقراطية قادرة على المساهمة فى تحقيق أهداف الخطة الفاعلية المطلوبة.

٥ – مشاركة المواطنين فى تحقيق أهداف الخطة:

تعتبر مشكلة اللامركزية أحد أبعاد مشكلة الديمقراطية والتى يمكن وصفها باستمرار ابتعاد المواطنين عن السلطة ومشاركتهم ممارستها بطريقة تتزايد بمضى الزمن، ولقد أصبح من المؤكد أن حل مشكلة اللامركزية يتطلب حلولا ذات طابع إقليمى، وأن أسلوب التخطيط الإقليمى يساعد على تحقيق هذه الحلول.

فاتباع أسلوب التخطيط الإقليمى يساعد على انتشار الوعى بين المواطنين بأهمية التخطيط وتفهمهم لمشكلاته، كما يعمل على مشاركتهم فى إعداد خطة

التنمية والمساهمة فى تحقيق اهدافها، وبذلك فإن مشاركة سكان الإقليم فى اعداد الخطة الإقليمية يدفعهم إلى القيام بدور فعال فى تنفيذ وتحقيق أهدافها، ومن ثم كان من اللازم أن تعمل الخطط الإقليمية على مشاركة الوحدات المحلية.

٦ – تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم:

إن ظهور الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة قد لفت الانتظار إلى ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فى أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى وغيرها تستهدف القضاء على هذه الفوارق.

وفى هذا الصدد فإن سياسة التخطيط الإقليمى تهدف إلى تنمية الأقاليم عن طريق خلق مراكز النمو القادرة على إحداث آثار متولدة، وذلك بخلق أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة، والمقومات الأساسية والتجهيزات العامة التى تساعد على مضاعفة العمل ومواجهة التخلف.

أهداف التخطيط الإقليمى:

لا تختلف أهداف الخطة الإقليمة عن أهداف الخطة القومية، فالهدف من الاثنين واحد وهو إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، وإن كان هناك اختلاف فإنه يرجع إلى الإطار المكانى المحدود الذى تعمل فيه الخطة الإقليمية، وتتحدد أهداف التخطيط الإقليمى فيما يلى :

١ – إحداث حالة من التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين الأقاليم بعضها البعض.

٢ – خلق فرص للعمل، والتقليل – ما أمكن – من هجرة الطاقات البشرية إلى خارج الإقليم.

٣ – توفير أكبر قدر من الخدمات الاجتماعية، والخدمات العامة للإقليم.

٤ – تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الإقليمية المتاحة.

٥ – النهوض بالبيئات المحلية صناعيا وزراعيا.

٦ – رفع مستوى الدخل الفردى الإقليمى.

٧ – متطلبات التخطيط الإقليمى.

لتحقيق أهداف التخطيط الإقليمى ينبغى توافر مجموعة من المتطلبات والاحتياجات نلخصها فيما يلى:

١ – دراسات اقتصادية واجتماعية وإقليمية.

٢ – توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات الإقليمية.

٣ – المشاركة الشعبية فى وضع الخطة.

٤ – حكم محلى واع، وفعال.

٥ – توفير المقومات الأساسية للمجتمع الإقليمى (البنية الأساسية).

٦ – ضرورة توطين الصناعة.

قطاعه التخطيط الإقليمى وأجهزته :

يختص القطاع بتطوير أساليب التخطيط طويل الأجل فيما يتعلق بالأقاليم التخطيطية، ودراسة اتجاهات النمو فى هذه الأقاليم وتطويرها وتوزيع القوى

الإنتاجية فيما بينها، وذلك وفقا للتركيب الإقليمي للاقتصاد القومي والتوزيع الإقليمي للموارد الطبيعية واتجاهات وإمكانيات الاستخدام الاقتصادى لمنجزات التقدم العلمي والتكنولوجى تحقيقا للأهداف الاجتماعية طويلة الأجل الخاصة بتحسين مستوى المعيشة بمراعاة الكثافة السكانية الحالية والمستقبلية.

يتم إخطار هيئات التخطيط الإقليمى فى الأقاليم بالمؤشرات العامة التى يجب مراعاتها عند إعداد خطة الإقليم فى مجالات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك الإنتاجي والدخل والعمالة والتوطن الإقليمى والصادرات والواردات.

ويشمل الهيكل التنظيمى لقطاع التخطيط الإقليمى على ما يلى:

١- الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمى والمحليات.

٢ - الإدارة العامة وتشمل:

أ - الإدارة العامة للقاهرة الكبرى والساحل الشمالى.

ب - الإدارة العامة للدلتا والساحل الشمالى.

ج - الإدارة العامة لمصر العيا.

٣ - الإدارات الفرعية وتشمل:

(أ) إدارة القاهرة الكبري. (ب) إدارة القناة.

(ج) إدارة سيناء. (د) ردارة الدلتا.

(هـ) إدرارة الساحل الشمالى. (و) إدارة شمال الصعيد

(ز) إدارة وسط الصعيد.

- هيئات التخطيط الإقليمي وتشمل:

* هيئات التخطيط بإقليم القاهرة الكبرى.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم الإسكندرية.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم وسط الدلتا.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم قناة السويس.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم شمال الصعيد.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم أسيوط.

* هيئة التخطيط الإقليمي بإقليم جنوب الصعيد.

وفيما يلى توضيح اختصاصات كل إدارة من الإدارات سواء المركزية أو العامة أو الفرعية، بالإضافة إلى هيئة التخطيط الإقليمي كاحد الأجهزة التى يشتمل عليها قطاع التطخيط الإقليمي.

(١) اختصاصات الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمي:

تحقيق التوازن والتكامل المكانى بين الخطط القومية والخطط الإقليمية (الطويلة والمتوسطة والقصيرة) وذلك بما يحقق التقريب التدريجى والمستمر فى ظروف العمل والمعيشة بين الأقاليم المختلفة، ويكفل الاستخدام الأمثل

للإمكانيات الإقليمية المتنوعة ولقوى العمل المتاحة في الأقاليم ورسم سياسة الهجرة منها وإليها، وحماية وتحسين البيئة الطبيعية.

- دراسة واقتراح هيئات الوسائل والإجراءات التي تكفل تحقيق التوازن للإقليم.

- تلقى اقتراحات التخطيط الإقليمي بشأن إعداد التنفيذ الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - اختصاصات الإدارة العامة:

- إعداد المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي للإقليم والمحليات في مجال الخطط طويلة الأجل، والتوزيع الإقليمي للاستثمارت في الخطط المتوسطة والقصيرة الأجل وأولويات التنفيذ المشروعات بالأقاليم.

- تقسيم الخطط متوسطة الأجل إلى خطط سنوية تأخذ في الاعتبار أوضاع الهيكل الاقتصادي القائمة وقت إعدادها.

٣ - اختصاصات الإدارة الفرعية:

تقييم المشروعات الاستثمارية المقترحة والعمل على توفير مقترحات تنفيذها المادية والبشرية والتمويلية.

متابعة تنفيذ الخطط السنوية للاستثمار والإنتاج دوريا في المواعيد التي يحدد وزير التخطيط في نهاية كل سنة مالية، وتقييم ما تحقق من إنجازات وما حدث من انحرافات وما وجد من مشكلات واحتياجات خلال التنفيذ ، واقتراح الإجراءات الواجب اتخاذها لملاقاة هذه المشكلات ولضمان تحقيق أهداف الخطط السنوية والمتوسطة الأجل.

٤ - هيئات التخطيط الإقليمى:

أشرنا فيما سبق إلى أن القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ قد نص فى مادته التاسعة على إنشاء هيئة التخطيط الإقليمى بكل إقليم تتبع وزير التخطيط. ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظ الإقليم ولقد حدد أيضا القانون اختصاصات تلك الهيئة فيما يلى:

١ – القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم المادية والبشرية، ووسائل تطويرها واستخدامها المثلى، واقتراح المشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.

٢ – القيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم.

٣ – ويشتمل الهيكل التنظيمى لهيئة التخطيط الإقليمى على:

أ) الإدارة العامة لإعداد الخطة.

ب) الإدارة العامة لمتابعة تنفيذ الخطة.

وفيما يلى عرض لاختصاصات كل إدارة منهما كما حددها القرار الوزارى الخاص بتنظيم وزارة التخطيط والتعاون الدولى:

أ - اختصاصات الإدارة العامة لإعداد الخطة:

– تجميع الخطط القطاعية للإقليم المعدة فى ضوء المشروعات المختارة.

- تجميع الصورة الرقمية للخطة السنوية فى نطاق إطار الخطة الخمسية.

- إعداد إطار خطة الإقليم فى إطار الخطة القومية.

ب - اختصاصات الإدارة العامة لمتابعة تنفيذ الخطة:

- متابعة تنفيذ خطة الإقليم وكذا المشروعات المركزية متابعة مالية.

- إعداد تقارير متابعة دورية.

- دراسة معوقات التنفيذ وإبداء الرأى فيها.

٤ - لجنة التخطيط الإقليمى.

٥ - أوضح القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (والقوانين المعدلة له) أنه ينشأ بكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمى تشكل على النحو التالى:

- محافظ الأقاليم، وله الرئاسة ويكون بالتناوب سنويا من بين محافظى المحافظات المكونة للإقليم.

- محافظوا المحافظات المكونة للإقليم.

- رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم.

- رئيس هيئة التخطيط الإقليمى. أمينا عاما للجنة.

- ممثلوا الوزارات المختصة، ويصدر باختيار كل منهم قرار من الوزير المختص.

اختصاصات لجنة التخطيط الإقليمى :

تختص لجنة التخطيط الإقليمى بما يلى:

١ – التنسيق بين خطط المحافظات وإقرار الأولويات التى تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى، والتى تتخذ أساس فى وضع بدائل مقترحة تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى، وذلك فى ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.

٢ – النظر فى التقارير الدولية لمتابعة تنفيذ الخطة ودراسة التعديلات التى تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى فى الخطة وفقا للظروف التى تواجه تنفيذها ويعرض ما تصدره اللجنة مرة على الأقل كل عام بدعوة من رئيسها.

(ج) التخطيط على المستوى المحلى:

المجتمع المحلى هو مجموعة من السكان (أسر وأفراد وجماعات) تتم حياتهم بطابع ثقافى عام قوامه مصالح وأهداف مشتركة ومجموعة من القيم الاجتماعية المتشابهة وقواعد العرف والسلوك الجماعى والخدمات المتبادلة على نحو يبعث الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم المحلى والولاء له كجزء من المجتمع الأكبر وفى مثل هذا المجتمع تتوافر كل الخصائص الآتية أو بعضها:

أ) بقعة جغرافية محدودة وموطن ثابت أو متنقل.

ب) اكتفاء ذاتى نسبى أساسه الاعتماد على الموارد وينظم أساليب الاستثمار المحلية بما يهيئ لسكانه الحاجات والخدمات الأساسية من الحياة.

ووظيفة التخطيط على المستوى المحلى بصفة عامة نوجز أهمها فيما يأتى:

١ – يقوم على مبدأ الانتشار والتوسع، باعتبار أن التخطيط في المستوى المحلي بمثابة حقل تجارب يوضح بجلاء نواحي الضعف في الخطة والعقبات التي يمكن أن يواجهها التخطيط في المستوى القومي.

٢ – التخطيط في المستوى المحلي يضع في الاعتبار العادات والتقاليد والآداب الشعبية السائدة ولهذا تتميز الخطة المحلية بالواقعية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية، وهذا أمر قد يكون من العسير تحقيقه بنفس القدر في الخطة القومية.

٣ – يمكن تنمية الوعي التخطيطي بسهولة في حالة التخطيط في المستوى المحلي، وبهذا يمكن الاستفادة من قوة عاطفة الهيئة الاجتماعية لدى المواطنين وإثارة الحماس والرغبة في الإصلاح في نفوسهم فيقدمون على المساهمة التلقائية في أعمال التطوع والخدمة العامة من أجل تنفيذ الخطة.

٤ – إمكان الاستغلال الأمثل للموارد المادية والفنية القائمة بالمجتمع المحلي وإمكان اكتشاف أصحاب المواهب الكامنة والاستعداد للعمل الجماعي.

٥ – يعتبر التخطيط في المستوى المحلي من مستلزمات الاتجاه نحو الإدارة المحلية ونظام الحكم المحلي، ولهذا يمكن إثارة المنافسة بين المجتمعات المحلية المختلفة في حدود الإطار العام للمجتمع القومي، مما يدفع بالإنتاج إلى النمو والتكامل نتيجة للإسراع في الإقبال على التنفيذ بصورة واعية.

٦ – يساعد التخطيط في المستوى المحلي على تنمية الشعور بالتنمية الاجتماعية وإمكان الاستفادة من القادة المحليين، والإيمان بأهمية تبادل المعلومات بين الهيئات والمؤسسات المختلفة في منع التكرار من جانب إلى رفع مستوى الخدمات والإنتاج من جانب آخر.

٧ – يعنى التخطيط فى المستوى المحلى بالتفاصيل الدقيقة بحاجات المجتمع، وهذا أمر لا يسير تحقيقه فى المستوى القومى حيث تتضمن الخطة الحاجات الأساسية دون تخطيط.

٨ – يساعد التخطيط فى المستوى المحلى على تحقيق النتائج إلى أقصى حد، نظرا لإمكان تقديرها بمعرفة أبناء المجتمع المحلى تقديرا دقيقا، وتعاونهم بصورة تطوعية فى كثري من خطوات التنفيذ.

٩ – يعتبر التخطيط المحلى من أهم أسباب تدريب المجتمعات الصغيرة على الحكم الذاتى وعلى حل مشكلاتها بنفسها، فهو تأكيد لمبدأ الديموقراطية واللامركزية نظرا لأن إعداد الخطة وتصميمها ينبع من القاعدة الشعبية فى المجتمعات المحلية ولا يفرض الإصلاح عن طريق الهيئة المركزية العليا.

١٠ – يتحقق للتخطيط فى المستوى المحلى نوع من الرقابة الشعبية الجدية إذ يستطيع المواطنون أن يباشروا هذه الرقابة على أجهزة التخطيط والمهيمنين على التنفيذ.

١١ – تستند فكرة التخطيط فى المستوى المحلى على أن الجهاز الذى يقوم بإعداد الخطة وتصميمها يكون أكثر توفيقا من الجهاز الذى يشرف على التخطيط المركزى، إذ أن إحساسه بالحاجات الفعلية للمجتمع تجعل الفروض التى تبنى عليها الخطة والوسائل التى تستخدم فى التنفيذ أقرب ما تكون إلى الدقة المرجوة.

١٢ – قد يساعد التخطيط فى المستوى المحلى فى الاستفادة من الموادر والإمكانيات القائمة بوفرة فى المجتمع المحلى فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة لايمكن أن تحقق فى ظل التخطيط القومى

١٣- يقوم التخطيط في المستوى المحلي على نفس المبادئ التي يقوم عليها كل من التخطيط الإقليمي والتخطيط في المستوى القومي.

هذا ويؤخذ على التخطيط المحلي:

- لا يفي بجميع الحاجات للمجتمع إذ أن هنا حاجات كبرى تستلزم معاونة وتدخل السلطة المركزية ومن أهمها شئون الأمن والدفاع ومشروعات الطرق الحديثة التي تصل بين أطراف المجتمع الكبير.

- إن التخطيط في المستوى المحلي يقتصر على معالجة المشاكل المحلية البحتة التي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالظروف الاقتصادية والتراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي موضوع التخطيط.

- إن موارد المجتمع المحلي قد تكون قاصرة على تلبية جميع حاجاته الضرورية، وقد يؤدي الصراع والتعصب الشعبي بين العائلات المتنافرة إلى إعاقة مروعات الإصلاح التي تتضمنها الخطة إذا ما هيمن على إعداد الخطة أو تنفيذها أفراد من الأسر المتنافرة.

ولهذا يجب قبل البدء بالتخطيط في المستوى المحلي، العمل على تعديل نظرة الجماعات بعضها إلى بعضها الآخر وتحويل الصراع إلى منافسة مثمرة وإثارة التفاعل والإحساس بالوحدة كسلوك عام للنهوض بالمجتمع.

مميزاته:

١ - يحدد المشكلات المحلية والحاجات البيئية تحديدا دقيقا، وصادقا وكذلك الموارد وأنواع الخطط الملائمة.

٢ – يحقق المشاركة الفعلية والديمقراطية بأكبر عدد ممكن من المواطنين فى المجتمع المحلى.

٣ – يلهب حماس الشعب ويدربه وينشر الوعى التخطيطى بين المواطنين بسبب هذه المشاركة.

٤ – ينمى الشعور بالمسئولية الاجتماعية ويزيل كثير من الآفات الاجتماعية.

٥ – يعتبر حقل تجارب يساعد على تجنب الفشل فى الخطط الإقليمية والقومية.

٦ – أقرب إنسانية للمواطنين بسبب الاتصال المباشر بين أجهزة التخطيط والمواطنين.

٧ – يمكن من خلاله تخفيض النفقات باستخدام الموارد المحلية استخداما كاملا.

مراجع الفصل الثاني:

أنظر :

١ – طلعت السروجي وآخرون: التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص ص (١٢٤ – ١٤٥).

٢ – أحمد كمال مازن : التخطيط الصحي، القاهرة، معهد التخطيط القومي ١٩٩٥.

٣ – عبد العزيز مختار، رياض حمزاوي: التخطيط الاجتماعي في مهنة الخدمة الاجتماعية، غير منشورة، ١٩٨٣.

٤ – محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٧.

٥ – محمد طلعت عيسى : دراسات في التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١.

٦ – نادية زغلول وآخرون : التخطيط الاجتماعي، غير منشور، ١٩٩٧.

٧ – وزارة التخطيط : خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرابعة، ٩٧/٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢، القاهرة، ١٩٩٧.

8 - Neil Gilbert. Harry Specht: Pianning For Social Welfare-Englewood Chiffs-N.J.-Prentice-Hall Inc. 1977.

الفصل الثالث

مراحل التخطيط الاجتماعى وأجهزته

إعداد

أ.د/ عاطف مصطفى مكاوى

أولاً : مراحل التخطيط الاجتماعي

مدخل تمهيدي

تسير عملية التخطيط عبر مراحل أساسية متتابعة في تفاعل وديناميكية معتمدة على الأسلوب العلمي، تؤدي إلى احداث تغييرات تساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها التخطيط الاجتماعي لأحداث التنمية الاجتماعية للمجتمع.

وقد اختلفت وجهات نظر علماء التخطيط في المراحل من حيث الشكل ولكن هناك اتفاق من حيث المضمون الذي يوضح المراحل الأساسية في اشتمالها على وضع الخطة والتنفيذ والتقييم.

وعلى الرغم من الاتفاق على أن التخطيط للتنمية هو السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف المرجوة إلا أن المتخصصين قد اختلفوا في تحديد أو تقسيم التخطيط إلى مراحل أو عمليات أوخطوات ويجدر بنا قبل عرض تلك التقسيمات أن نحدد بعض المفاهيم وهي:

(أ) العملية: ويقصد بها سلسلة من الخطوات المترابطة المتعاقبة التي تؤدى إلى نتيجة مرغوب فيها وتقوم على أسس علمية باستخدام المنهج العلمي.

(ب) المرحلة: وهي لغة المسافة يقطعها السائر في زمن معين مثل مراحل العمر التي يقطعها الإنسان عاما بعد عام، وهي تعبر عن فترة زمنية مستقلة تتم فيها الأنشطة التي تظهر من حين لآخر أثناء التطور.

(ج) الخطوة: وهى عبارة عن مسافة أو فترة زمنية يتم فيها نشاط معين يتضمن عدة إجراءات لتحقيق هدف معين.

ويمكن القول أن المفاهيم السابقة متداخلة فى مفهومها بل أن كثيراً من علماء التخطيط قد استخدموا العملية بمعنى المرحلة أو الخطوة أو بمعنى المسافة الزمنية التى تتم فيها إجراءات معينة لها بداية ووسط ونهاية فى تتابع زمنى.

ويجب الاشارة كذلك إلى أن التخطيط التنموى أو التخطيط الاجتماعى هو النموذج الأكثر ملائمة لظروف البلدان المتخلفة حيث يتعامل مع مشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى أدبيات العلم الاجتماعى الغربى ليدل على نوع معين ومحدد من التخطيط وهو تخطيط الرعاية الاجتماعية وخدماتها فإن من الضرورى مناقشة الأساليب والمهام والمسئوليات التى تمر بها عمليات التخطيط وبعض القضايا المتصلة بها.

ويكاد يتفق اغلب العاملين فى مجالات التخطيط على أن التخطيط للتنمية يمر فى مجموعة من المراحل وهى: وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وقد يبدو هذا التقسيم مفيدا من وجهة النظر التحليلية غير أن الواقع العلمى يشير إلى تداخل هذه المراحل وتشابكها فالمخطط الاجتماعى حينما يبدأ فى وضع الخطة لا يقف به الأمر عند المستوى الفكرى بل يحاول الربط بين المجال الفكرى ومجال التنفيذ، محاولا تفهم الظروف التى يعمل فى ظلها، ومقدار الإمكانيات المتوفرة لديه، والصعاب التى يحتمل أن تواجهه حتى يستطيع أن يضع خطة متكاملة.

بعض وجات النظر فى تقسيم عمليات التخطيط (مراحلة أو خطواته):

وجهة النظر الأولى لـــ Diana Conyers فى كتابها مقدمة التخطيط الاجتماعى فى العالم الثالث.

An Introduction to Social planning In The Third World.

وتحت عنوان (مكونات عملية التخطيط):

نرى أنه يمكن تعريف ثلاث مكونات رئيسية فى معظم اشكال التخطيط وهى: جمع البيانات والتحليل، ووضع السياسة وإعداد برامج ومشروعات معينة.. وننظر هنا بإيجاز إلى مضمون كل منها فى تخطيط الخدمة الاجتماعية.

١ - جمع البيانات وتحليلها:

ان جمع البيانات وتحليلها كما هو الحال فى أى شكل من أشكال التخطيط يعد عنصرا مهما فى تخطيط الخدمات الاجتماعية وهنا يحتاج الأمر إلى نوعين أساسيين من البيانات، بيانات عن الخدمات المتوافرة حالياً، وبيانات عن الحاجة أو الطلب على خدمات مستقبلية ففى حالة التعليم مثلا فإن الفرع الأول من البيانات يتضمن عدد الطلاب، عدد العاملين، حجم الأموال التى تنفق على الأنواع المختلفة للتعليم، نسب المنقولين من مرحلة دراسية إلى أخرى، نسبة الطلاب إلى المدرسين وهكذا أما النوع الثانى من البيانات وهى تلك المتصلة بالطلب المستقبلى على خدمات معينة، فهى أكثر صعوبة فى الحصول عليها لأنها تتطلب اسقاطات تبنى على المعلومات الحالية، وتأخذ فى الحسبان احتمال طلب الناس لخدمات معينة والسياسة الرسمية للحكومة نحو توفير

هذه الخدمات. ومع ذلك فهذه البيانات ضرورية بوصفها الأساس التي تبنى عليه الخطط التفصيلية.

٢ - وضع السياسة:

أن عمليات التخطيط ووضع السياسة عمليات مترابطة ومن ثم ينبغى على المشتغلين بتخطيط الخدمات الاجتماعية أن يكونوا على دراية بقضايا السياسة ذات الصلة وعليهم كذلك توفير البيانات التى تشكل قاعدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة وهم غالباً ما يقدمون التوصيات حول دور السياسة كما يعنون باساليب وضع تلك القرارات موضع التنفيذ، ومن ثم يشغلون جزءاً كبيراً من وقتهم في أمور متصلة بالسياسة وكذلك بعض القضايا الأساسية للسياسة التى يمكن أن تنشأ فى تخطيط الخدمة الاجتماعية مثل قضايا (أهمية خدمة اجتماعية ما - الاختيار بين أنواع مختلفة من الخدمة - توزيع الخدمات - الكم مقابل الكيف - الاشكال الملائمة للخدمة الاجتماعية - دور الدولة - تمويل الخدمات الاجتماعية.

٣ - اعداد البرامج:

يتكون العنصر الثالث من عمليات التخطيط من إعداد مقترحات تفصيلية حول التنمية المستقبلية للخدمة المعينة. ففى التعليم مثلاً تتضمن هذه المقترحات تقديرات عن إعداد الطلاب الذين سوف نوفر لهم الخدمة فى كل نوع من أنواع التعليم كتوفير العاملين، والموارد المادية الجديدة (وبخاصة ابنية المدارس) والأموال اللازمة لتنفيذ هذه المقترحات.. كما تتضمن كذلك تفصيلات عن طبيعة التعليم المطلوب كتصميم المناهج وإعداد القواعد الخاصة

بمستويات التحصيل التعليمى وليس فى الإمكان رسم خط فاصل بين وضع السياسة وإعداد البرامج وهكذا نجد فى المثال السابق أن تصميم المناهج يتطلب قرارات هامة للسياسة. ان تخطيط الخدمة الاجتماعية غالبا ما يتضمن اعداد وثيقة الخطة، للسياسة ان تخطيط الخدمة الاجتماعية غالبا ما يتضمن اعداد وثيقة الخطة ويمكن تقسيم الخطط إلى نوعين : النوع الأول خطط تختص فقط بخدمة اجتماعية معينة ومثال ذلك، خطة للتعليم، وخطة للصحة، وخطة للاسكان. وغالباً ما تكون هذه وثائق مطولة تغطى عدة سنوات (غالباً خمس سنوات).

ويستغرق اعداد هذه الخطط عدة شهور وربما سنوات من المناقشة تبذل خلالها المحاولات لاشتراك أكبر عدد من المنظمات والأفراد المعنيين كما تتضمن فى العادة تحليلاً احصائياً للوضع الحالى وتوصيات عن القضايا الرئيسية للسياسة، ومقترحات تفصيلية عن التنمية المستقبلية، لكل جانب من جوانب الخدمة المعنية.

أما النوع الثانى: من الخطط فهى التى تصبح جزءاً من خطة تنمية قومية شاملة وهكذا تتضمن معظم الخطط القومية اجزاء من التعليم والصحة والاسكان والرعاية الاجتماعية.. هذه الخطط تتضمن بيانات أقل وتتطلب وقتا وجهدا أقل فى اعدادها ونظراً لأنها جزء من خطة قومية شاملة فإنها تصبح قابلة للتنسيق بينها وبين القطاعات الأخرى ذات الصلة بها. وفى كثير من الحالات تصبح هذه الخطط أكثر واقعية حيث أن ما تتضمنه من مقترحات تكون أقل طموحاً مع الأخذ فى الحسبان الصعوبات العملية مثل النقص فى الموارد المالية أو البشرية والعوامل الاجتماعية أو السياسية، ومن ثم تصبح الفرصة أكبر لتنفيذ هذه الخطط.

وجهة النظر الثانية:

أن محتوى علمية التخطيط ومضمونها تمر بثلاث مراحل متداخلة ومترابطة وتتدرج هذه المراحل وما فيها من عمليات تحت ما يسميه بعض الكتاب، مرحلة الدراسة وجميع البيانات والتحليل، مرحلة صياغة الأهداف والسياسات المرجوة، مرحلة صياغة البرامج والمشروعات.

المرحلة الأولى:

تتناول هذه المرحلة أخطر عمليات التخطيط ذلك أنها تركز على التعرف على الوضع الاقتصادى والاجتماعى القائم وتشخيصه تشخيصاً علمياً واقعياً حتى يتسنى تحديد الأهداف المستقبلية.

فى هذه المرحلة بإختصار يتعامل المخطط مع الواقع فهو يدرس عدداً من المتغيرات البيئية (الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمجتمع) كما أنه يدرس التنظيمات والأجهزة المشتغلة بالعمليات المتعددة لاشباع الحاجات الاجتماعية كما يحصل على معلومات فنية تتصل بعمليات التخطيط مباشرة.

وسيكون من المتعين على جهاز التخطيط أن يوفر المعلومات الدقيقة والحديثة المتعلقة بالموارد البشرية خصوصاً قطاع القوى البشرية القادرة على العمل والداخلة فى العملية الانتاجية ودراسة هذه القوى تقديراً من حيث ملاءمتها واتجاهات الزيادة أو القصور ونوعيتها ويستفيد من بيانات الاحصاء والتعيدات السكانية والدراسات التفصيلية والتكميلية المتعلقة بها ودراسة المعدلات السكانية كالمواليد والوفيات والزيادة والتركيب العمرى.. الخ.

وقد يكون من المهم الاشارة إلى ان توفير البيانات المتعلقة بتحديد فئة السكان دون سن العمل (المستهلكين غير المنتجين) وفئة السكان فى سن العمل وهم قوة العمل الرئيسية والسكان فوق سن العمل ودراسة الاحتياجات المتعلقة بالفئات المختلفة كل ذلك قد يكون مطلباً اولياً لتنظيم خطط وسياسات التشغيل والانتاج والتعليم والصحة والاسكان.

ففى قطاع الصحة مثلاً قد يهمنا التعرف على حجم الخدمات الصحية وعدد المستشفيات والأسرة أى قدرتها الاستيعابية وعدد المراكز الصحية وحجم الجهاز الفنى البشرى على مختلف مستوياته من اطباء ومساعدين وفنيين والعاملين الآخرين والتوزيع السكانى ومعدلات هذا التوزيع بين السكان ودراسة الأمراض المختلفة ومدى انتشارها وحجم الطلب على الخدمات الصحية بانواعها والإحصاءات.

والبيانات المالية عن تكلفة الخدمة فى هذه المؤسسات جميعاً وحجم الإنفاق الحكومى ومساهمات القطاع غير الحكومى.. الخ.

وهكذا فإن المرحلة الأولى هى مرحلة التعرف على المجتمع ودراسة معالمه واحتياجاته والطلب على هذه الحاجات والموارد التى يمكن أن تكون القاعدة الأساسية لبناء الخطة.

المرحلة الثانية : صياغة الأهداف القطاعية:

أن أهداف الخطة وسياساتها تبنى فى ضوء ما تم التوصل إليه من معلومات واستنتاجات أثناء مرحلة الدراسة والتعرف على الوضع الاقتصادى والاجتماعى الراهن وينبغى أن تحدد فى إطار اجتماعى يقوم على مجموعة

مبادئ وقيم أساسها الشمول والعدالة والمساواة وانجاز التقدم الاقتصادى والاجتماعى وإن يكون اشباع الحاجات الاجتماعية هو المعيار الذى تستند اليه تلك الأهداف فى ضوء افضليات ومعدلات تم تحديدها لمعرفة كافة القوى الاجتماعية.

أما إذا كانت أهداف الخطة هى نتيجة وانعكاس الأمال ورغبات القيادة السياسية العليا فقد تصبح الخطط فى النهاية مجردة من مضمونها الاجتماعى الطموح الزائد - أو تمنى السكان بامال لا تتفق مع - ولا تتناسب مرحلة التحول فى المجتمع أو قد تكون منحازة إلى فئة أو طبقة على حساب الأغلبية أو قد تكون ذات طابع يسعى لكسب تاييد سياسى، وبمعنى آخر أن تحدد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطة لا يجب أن يقوم على أساس زائف وإنما يجب أن يوضع فى الإطار العلمى الواقعى.

المرحلة الثالثة البرمجة :

تنطوى المرحلة الثالثة من العملية التخطيطية على صياغة تفصيلات المشروعات والبرامج الخاصة بكل قطاع وهى المشروعات المتعلقة بالقطاع الانتاجى والخدمى أن مرحلة تخطيط المشاريع تعنى أننا وصلنا إلى أصغر وحده يتعامل معها المخطط أن كل قطاع من القطاعات التى تم تحليلها فى المرحلة السابقة يتم تجزئتها إلى وحدات صغرى هى المشاريع والبرامج سواء كنا بصدد إنشاء برنامج جديد أو بناء مشروع لم يسبق وجوده أو بادخال تحسين أو تعديل (حذفاً أو إضافة) على مشروع أو برنامج قائم هنا يحدد المخطط أنه من الضرورى التعامل مع الكثير من البيانات الدقيقة والتفصيلية والمتشبعة حيث يعامل كافة المسائل المرتبطة بالمشروع ويعنى بترجمة هذه المسائل إلى أرقام.

في حالة برنامج تعليمي مثلاً سيكون من المتعين على المخطط أن يضع في مشروعه بيانات دقيقة عن عدد الطلاب الذين سيلحقون بالبرنامج وتوزيعه على كل مرحلة من مراحل التعليم، وعدد هيئة التدريس اللازمة لتغطية العملية التعليمية في جميع التخصصات وتحديد الموارد المطلوبة أي التكاليف المالية (أجور ومرتبات - استهلاك وكهرباء ومياه - أدوات وأساسات ومباني..الخ) ويترجم كل ما سبق إلى تحديد دقيق للأموال المطلوبة للاستثمار في المشروع خلال فترة تنفيذه المقبلة.

أيضاً يتم في هذه المرحلة تحديد تفصيلات المناهج التعليمية والمضمون الأساس لهذه المناهج واتخاذ قرارات بشأنها وأماكن توزيع المؤسسات التعليمية وحجم المستفيدين منها والمتوقع من نتائجها ومقدار العائد من المشروع أو البرنامج سواء العوائد المباشرة أو العوائد غير المباشرة ويتجمع في النهاية مجموعة من المشاريع والبرامج التفصيلية لدى جهاز التخطيط وينبغي في هذه الحالة القيام بفحص كل مشروع على حدة من حيث التكاليف والعوائد غير المباشرة. ويتجمع في النهاية مجموعة من المشاريع والبرامج التفصيلية لدى جهاز التخطيط، وينبغي في هذه الحالة القيام بفحص كل مشروع على حدة من حيث التكاليف والعوائد ثم تنسيق هذه المشاريع بحيث تصبح في صورة متناسقة متكاملة متوازنة على مستوى الخطة في إطار الأهداف التي سبق تحديدها من قبل. حينئذ يجري توازن عام بين كافة مشروعات الخطة بحيث تكون تكلفة هذه المشروعات مساوية لمجموع الاستثمارات المخصصة للخطة وبحث تكون العوائد مساوية للأهداف الكيفية والكمية التي يتم صياغتها للخطة وفق معدلات النمو المقترحة.

وجهة النظر الثالثة :

وهى التى سنركز عليها فى هذا المقرر لارتباطها بالتخطيط الاجتماعى والتى تناولها د. أحمد كمال أحمد فى كتابة التخطيط الاجتماعى وتحت عنوان مراحل التخطيط الاجتماعى.

يحدد المقصود بمراحل التخطيط الاجتماعى بانها عمليات أو خطوات أو مراحل التخطيط الاجتماعى. والخطوات او المراحل هى عمليات مرتبة تحدث تفاعل يؤدى إلى تغيرات جزئية تسارع على تحقيق الأهداف التى يسعى إليها التخطيط الاجتماعى والعمليات تتصف بالتفاعل والديناميكية وتتقيد بالأسلوب العلمى حيث يلتزم المخططون المهنيون بمبادئ وقيم متفق عليها.

ويتضمن التخطيط الإجتماعى عمليات رئيسية هى:

(أ) تحديد الهدف.

(ب) إعداد اطارات الخطة.

(ج) وضع الخطة.

(د) تنفيذ الخطة.

(هـ) متابعة الخطة.

(و) التقويم.

وبعض المخططين الاجتماعين يقسمونها إلى أربعة أقسام أو مراحل هى:

المرحلة التمهيدية :

وتشمل تحديد الهدف وإعداد إطارات الخطة ومرحلة وضع الخطة ومرحلة التنفيذ ومرحلة التقويم والتى تشمل مرحلة المتابعة أى أنهم يدمجون بعض المراحل ببعضها.

وفيما يلى مناقشة لأهم عمليات (خطوات أو مراحل) التخطيط الاجتماعى:

أ) تحديد الهدف:

فى التخطيط الاجتماعى كما هو الحال فى غيره من أنواع التخطيط يجب محاولة ترجمة الأهداف الكبرى المحددة فى السياسة الاجتماعية أو الدستور أو ميثاق العمل الوطنى أو برنامج العمل الوطنى إلى أهداف تفصيلية جزئية واضحة ولاشك أن هذه الترجمة تحتاج إلى معلومات وتفاصيل كافية مع مراعاة جميع الاحتمالات والتوقعات ومراجعة هذه الأهداف فى ضوء الأهداف القومية والسياسية المعتمدة وتسمى هذه المرحلة فى بعض كتب الخدمة الإجتماعية المرحلة التمهيدية وفيها تجمع البيانات حول أهداف لتتطور فيما بعد إلى أهداف واضحة وهناك عوامل كثيرة أو مقومات تؤثر فى تحديد هذه الأهداف من أهمها المقومات السكانية (الديمجرافية) والمقومات الاقتصادية والمقومات الاجتماعية والثقافية والدينية والحضارية والمقومات الإدارية والتنظيمية.

ويتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية توفر الاحصاءات التالية:

1- احصاءات السكان وتتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم والخصائص المميزة لهم كفئات العمر - النوع - الحالة العلمية، -

الجنسية – الديانة – بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية مع تصنيف فئات المهاجرين من حيث النوع والسن.

ب – احصاءات المواليد والوفيات وتتضمن بيانات عن المواليد من حيث النوع – ترتيب الفرد في الأسرة – تصنيفهم حسب النوع ذكور وإناث وبيانات عن الوفيات مع تصنيف تلك البيانات حسب النوع وسبب الوفاة.

ج – احصاءات القوة العاملة : تنقسم القوة البشرية فى المجتمع إلى مجموعتين احداهما داخل قوة العمل والأخرى خارجها.

د – احصاءات التعليم: وتشمل عدد المدارس والفصول والطلبة فى كل مرحلة من مراحل التعليم، وعدد المدرسين والمدرسات ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية وعدد الكليات والمعاهد العليا وأنواع التخصصات بكل كلية أو معهد علمى.

هـ– الاحصاءات الصحية: وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة فيها وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع كما يشتمل بيانات عن عدد الأطباء ومساعديهم الممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة.

و – احصاءات الاسكان: وتشمل بيانات الوحدات السكنية وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية إلى إسكان فوق المتوسط، ومتوسط واقتصادى وتقسيمها حسب المناطق الجغرافية إلى اسكان حضرى وريفى كما تشمل كذلك بيانات عن الأفراد فى كل وحدة سكنية.

ز – احصاءات الخدمات الاجتماعية وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوى العاهات والمؤسسات التى تقوم بتقديم

الخدمات فى القطاعات الريفية والحضرية كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية، إلى غير ذلك من مؤسسات.

ان التخطيط الاجتماعى يتصل اتصالاً وثيق بعوامل التغيير الاجتماعى والاقتصادى والحضارى فى المجتمع، فالمقومات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية من العوامل والقوى الهامة المؤثرة فى خطط التنفيذ لتحقيق أهداف المجتمع. وهذه المقومات متصلة ببعضها ومتفاعلة ومتكاملة ويجب أن تبحث وتدرس ككل لأن اثرها فى الأخرى قد أصبح حقيقة واقعية وإذا تصادف ووضعت خطة للتنفيذ واهملت فيها بعض المقومات أو لم ينظر إليها ككل متكامل، فإن الفشل هو النتيجة الحتمية لتلك الخطة.

مما تقدم يتضح لنا حقيقة هامة، وهى أن التخطيط الاجتماعى لا يتم فى فراغ أو بعيد عن المقومات الاقتصادية وغيرها وأن التخطيط الاقتصادى أيضاً لا يمكن أن يتم فى معزل عن المقومات الاجتماعية فعلاج مشكلة اقتصادية تعطى علاجاً محتمل الفشل لأن علاج المشكلات الاقتصادية لا يتم إذا اهملت المقومات الاجتماعية للمجتمع.

٢ - إعداد إطار الخطة:

فى هذه المرحلة يتم تجميع المعلومات المتصلة بالهدف الذى اختير لإطار الخطة وتكون هذه الحقائق واضحة بحيث يمكن تقدير المواقف المختلفة للهدف من جميع النواحى ولابد من استخدام البحوث والدراسات للتأكد من صحة هذه المعلومات والإحصاءات والمراجع وترتيب وتصنيف هذه المعلومات فى صورة بيانات وتقارير تتضمن كل ماله أثر على الهدف وربما احتاج الأمر فى

هذه المرحلة إلى دراسات إجتماعية تتضمن استمارات واستفتاءات أو مسح تماعى شامل وبعد كل هذه المحاولات العلمية تقوم الأجهزة المختصة بوضع اطار الخطة التى تتضمن الاتجاهات المرتبطة مباشرة بالهدف الذى حدد الخطة الشاملة وتسمى هذه المرحلة فى بعض كتب الخدمة الاجتماعية مرحلة التشخيص.

ويمكن فى هذه المرحلة أى حالة التخطيط القومى الشامل. أن تحدد فيها التوجيهات التى تكون الاساس الذى تقوم عليه خطة التنفيذ الشاملة (المرحلة التالية) وتحديد التوجيهات أمر ذو أهمية حاسمة لأنها تحدد الاتجاه الذى تسير فيه كل أعمال اعداد الخطة.

وتبين فى هذه المرحلة مشروعات مبدئية أولية للخطة ويوضح فى كل منها مزاياها وعيوبها وأهم الخطوات المتصلة بها لتكون تحت تصرف المسئولين فى المرحلة التالية تمهيداً لصياغة الخطة النهائية.

ج) مرحلة وضع الخطة:

يطلق عليها مجازاً وأحياناً (مرحلة التخطيط) وتشمل هذه المرحلة عادة لجان وضع المشروعات النهائية وعن طريقهم تعد الصورة النهائية لإطار الخطة - والخطة التنفيذية- وتتكون لجان وضع الخطة من اعضاء يمثلون القيادة فى المجتمع وعلى المستوى القومى (من القيادات السياسية فى التنظيمات الشعبية والسياسية الذين يمثلون المجتمع) ويعاون هؤلاء القادة خبراء من العاملين فى شتى القطاعات ومن مختلف المستويات المجتمعية، وتقوم هذه اللجان بدراسة البيانات والمعلومات والمقترحات والتوصيات التى

امكن الوصول اليها فى مرحلتى التخطيط السابقتين وتقوم هذه اللجان بترتيب أولويات الاحتياجات ومدى صلاحية الخطة المقترحة لمواجهة تلك الاحتياجات فى حدود اهداف المجتمع والاتجاهات والمبادئ المعمول بها تمهيداً لإصدار قرارات بإعتماد خطة التنمية الشاملة وهى الخطة التى وقع عليها الإختيار لتحقيق الأهداف ولاشك أن تحديد الاولويات أو درجة الإفضلية أو الأسبقية تتوقف على عوامل كثيرة منها عمق المشكلات التى يجب إيجاد حلول سريعة لها ومدى ضرورة وجود حل لها والخطر الذى يتعرض له المجتمع فى حالة عدم إيجاد حل سريع لها، والاولويات تحدد أيضاً بتحديد عدد المواطنين المتأثرين بالمشكلة والزمن اللازم لمواجهة هذه المشكلات والتكاليف المقدرة للحلول المقترحة ثم مدى شعور أو اهتمام المواطنين بتلك المشكلات وأثرها فيهم ومدى صلاحية البرامج المقترحة فى الخطة، لمواجهة تلك الاحتياجات ولرأى المتخصصين فى التخطيط الإجتماعى والخبراء النوعيين أهمية خاصة فى إنارة السبيل أمام لجان التخطيط لاسيما القيادات الشعبية وسنتناول موضوع الأولويات بشئ من التفصيل فيما بعد.

من هذا يتضح أن هذه المرحلة يتم فيها الاختيار والاقرار والاعتماد للخطة وغنى عن التوضيح أن التخطيط الإجتماعى السليم يحتم مشاركة الشعب فى اقتراح مشروع الخطط وتحديد الحاجات وترتيب المشكلات لأن هذه المشاركة شرط أساسى يساعد على الوصول إلى خطط تنفيذية وإطارات للخطط واحتمالات النجاح فى تنفيذها وفى استفادة المواطنين منها أكثر واضمن.

وفى المرحلة التخطيطية ينبغى محاولة دراسة النتائج المتوقعة للخطة، وهذه النتائج تكون بناء على دراسات عامة أو دراسات تفصيلية أو نوعية وفى

الدراسة المبررات والمزايا التى ستعود من تنفيذ الخطة ومدى الحاجة إليها الدراسة التفصيلية أو النوعية تشمل جميع النواحى المتعلقة بالخطة المقترحة مثل تحديد المكان وتصميمات الانشاءات وحجم الاستثمارات والقوى العاملة اللازمة والأجور والتوقيت اللازم لمراحل المشروع والتمويل ومصادرة وغيرها من النواحى التى يجب معرفتها والتاكد من مدى صحتها قبل اقرار الخطة.

د) التنفيذ :

يميل كثير من رجال التخطيط الاجتماعى إلى اعتبار مرحلة التنفيذ ضمن مراحل أسلوب التخطيط الاجتماعى العلمى مثل مرحلة تحديد الهدف والمرحلة التمهيدية ومرحلة وضع الخطة بينما يميل آخرون وهم قلة إلي اعتبار مرحلة التنفيذ عمليات مستقلة وتنظيمية يجب فصلها عن عمليات أسلوب التخطيط.

وسواء اعتبرت هذه المرحلة ضمن مراحل أسلوب التخطيط أو لم تعتبر فإنه من المتفق عليه فى الخطة القومية أن تكون هناك هيئات وأجهزة للتخطيط بجميع مراحله ماعدا مرحلة التنفيذ التى يجب أن توكل إلى أجهزة تنفيذية مستقلة استقلالاً كاملاً عن أجهزة التخطيط المركزية سواء من حيث التبعية أو تلقى الأوامر هذا الرأى مستمد من آراء سان سيمون وجون لوك ونظرية تقسيم العمل والتخصص وغيرها من آراء آدم سميث وما جاء بعدهم من فلاسفة التشريع والحقوق الدستورية ورجال التخطيط الاشتراكى ومبدأ ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ومبدأ ضرورة مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية مبدأ سائد الان فى دساتير العالم وقد أيدته البحوث الأخيرة أيضاً، وفى تقريرنا أنه اتجاه سليم لأن كلية رسم الخطة

تتنافى مع جزئية التنفيذ وان الجهة التى قامت بوضع خطة قومية إذا تولت بنفسها تنفيذها فإنه يؤدى فى حالات كثيرة إلى فشل الخطة يتجاوز حدودها سواء فى المال أو الوقت أو العاملين تحقيقاً لرغبة الجهاز المخطط المنفذ أيضاً فى تاكيد نجاح خطته عند التنفيذ.

وفى المرحلة التنفيذية من أسلوب التخطيط يعهد الخطة القومية إلي أجهزة تنفيذية كالوزارات المتخصصة والمحافظات والمديريات النوعية والإدارات والأقسام والوحدات فى جميع المستويات المجتمعية من المستوى القومى حتى مستوى القرية بمسئولية تنفيذ الخطة الموضوعة وعندئذ يقسم العمل إلى عناصر وتخصصات تنفيذية فبعض الأقسام تتولى التوجيه والاشراف وأقسام أخرى أو عاملون فقط يتولون العمل الميدانى وتحديد العلاقات بين هذه الأقسام عن طريق تنظيمات وأوامر صادرة من جهات الاختصاص تشمل نظام العمل والمتابعة والتقويم المحلى.

وعملية التنفيذ عبارة عن جملة جهود وإجراءات من أهمها وجود لغة مفهومة ومشتركة بين الجهة التى قامت بوضع الخطة وبين الجهات المنفذة لها.

والتنفيذ يحتاج أيضاً إلى دراسة إجراءات التنفيذ وتحديد أولوياتها والتوقيت الزمنى لاتمامها فى حدود التكاليف المحدد لها وفى أطار الخطة المعتمدة.

هـ) مرحلة المتابعة :

فى هذه المرحلة تتعرف على كيفية اتمام خطوات الخطة فى حدود التوقيت الزمنى والمالى والمتابعة بدون تسجيل منظم لكل خطوة ممكنة أو مستحيلة لأن

مقارنة الخطة بما يتم تنفيذه يجب اثباته فى سجلات أولاً بأول لـ[illegible]فة مدى مطابقاتها زمنياً ومالياً لما سبق وضعه فى الخطة وبذلك يستطيع معرفة ما تم من ناحية الكيف والكم أيضاً ويمكن بذلك تلافى أخطاء جسيمة قد تحدث وطريقة المتابعة السليمة يجب أن تتعدى مراقبة التنفيذ فقط بل يمكن أن تساعد المخطط على تحسين عملية التخطيط أو تعديل الخطة الموضوعة إذا اتضح عند التنفيذ استحالة التنفيذ وفى هذه المرحلة تتم مراجعة التقويم المحلى الميدانى المستمر ومن الوسائل التى يمكن استخدامها فى هذه المرحلة عقد المؤتمرات وإجراء الاستفتاءات لمعرفة مدى السير فى التنفيذ الاستفادة من الخدمات وتتم المتابعة عن طريق الزيارات وجمع التقارير ومراجعة السجلات.

وهكذا تؤدى المتابعة دوراً هاماً فى ضمان تنفيذ الخطة على أساس ما حدد لها من امكانيات وأهداف كما أن المتابعة تساعد أيضاً على الكشف عن مناطق الضعف فى الخطة عند التنفيذ وهكذا يتجمع أيضاً لدى أجهزة التخطيط الأسس السليمة لتحكم على مدى نجاح الخطة وترابط أجزائها.

والمتابعة عملية مستمرة تبدأ من المراحل الأولى لعمليات التخطيط فهناك متابعة لمرحلة اعداد الهدف للخطة ومتابعة لمرحلة اعداد اطار الخطة ومرحلة رسم الخطة التنفيذية بجانب متابعة للمرحلة التنفيذية للخطة وتزداد فاعلية المتابعة وأهميتها عندما تتحدد لها فى مراحل الخطة الموضوعات والنقاط إلى تطرقها وتهتم بها.

وهكذا تعد المتابعة من أهم العمليات التكنيكية للتخطيط التى تعطى نتائج حاسمة لو أحسن استخدامها.

و) التقويم :

تعنى بهذه المرحلة من مراحل التخطيط الاجتماعي التقويم النهائي لأنه اتضح لنا في مرحلة المتابعة السابقة أنه لابد من وجود نظم للتقويم المحلى وتسجيل مستمر حتى يمكن أن تقوم المتابعة بدورها بنجاح فالتقويم المحلى عملية ضرورية منذ الساعة الأولى للتنفيذ.

ويتم التقويم النهائي بعد اتمام تنفيذ الخطة والوصول إلى النتائج الأخيرة لها والاتجاه الآن أن يتولى هذه المرحلة التقويمية إدارات متخصصة في البحث العلمي والأحصاء حيث يتم في هذه المرحلة المقارنة بين الخطة وما تم فعلا أثناء التنفيذ ومعرفة أسباب ذلك.

ويتم في هذه المرحلة مراجعة التقويم المحلي للخطة في جميع خطوات التنفيذ وتقديم تقرير يحدد مدى نجاح الخطة وبعض مقترحات أو تعديلات يجب مراعاتها عند القيام بوضع خطة مشابهة أخرى في المستقبل.

وقد تمتد عملية التقويم النهائي عدة سنوات بعد إنتهاء الخطة كما يمكن لأجهزة لتقويم النهائي أن تستعين بالأجهزة الأخرى كأجهزة التنفيذ وأجهزة المتابعة للوصول إلى معلومات تعتمد عليها أجهزة التقويم النهائي في تقريرها.

وتعترض عمليات التقويم في مجتمعنا صعوبات خطيرة من أهمها ما يتعلق بصحة البيانات التي تعطى لأجهزة التقويم النهائي أما بسبب الأهمال والجهل أو بسبب عدم وجود التعاون والثقة بين الهيئات المنفذة وهيئات التقويم.

كذلك فإن فشل خطة أو نجاحها لا يتوقف على عامل واحد بسبب وجود أكثر من عامل فى كل مشروع من مشروعات الخطة يؤثر عليها وبالاضافة إلي ذلك فإن هناك عوامل متعددة ومتداخلة ومتشابكة تسبب النجاح أو الفشل فى الخطة كل هذا يجعل من الصعب على أجهزة التقويم بتكوينها الحالى وتجاربها المحدودة فى موقف دقيق يصعب عليها فيه معرفة العوامل الحقيقية التى تسببت فى بعض النتائج التى يراد تقويمها وبالتالى فإن تقارير التقويم ذات فوائد محدودة في الوقت الحاضر.

ومع ذلك فإنه من الممكن الآن فى بعض المجالات التحكم فى بعض حالات التقويم نتيجة لاستخدام الأسلوب العلمى فى التقويم أو استخدام مجموعات ضابطة فى عمليات التقويم وقد قدمت هيئة اليونسكو جهوداً فى هذا الاتجاه منها بحث عن التقويم.

وعندما ثبت من التقويم النهائى نجاح الخطة وتحقيق أهدافها ونسبة ذلك مئوياً فى كل أجزائها يمكن فقط الحكم علي مدى نجاح الخطة أو فشلها ولذلك ينصح كثيرون من رجال التخطيط الاجتماعى بعدم تعميم مشروعات فى الخطة الشاملة وعلى المستوى القومى قبل إجراء تجارب سابقة محدودة وفى حالة ضمان نجاح هذه التجارب وتقنينها تعمم البرامج والمشروعات فى الخطة الشاملة.

ثانيا : أجهزة التخطيط فى مصر:

وجمهورية مصر العربية كدولة نامية أهتمت بالتخطيط وتاريخ التخطيط بدأ مع بداية الخمسينات.

ففى عام ١٩٥٢ أنشىء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وذلك لدراسة المشروعات الاقتصادية ذات الأثر الفعال على تنمية الإنتاج القومى ورسم سياسة اقتصادية على أسس علمية.

فى عام ١٩٥٣ أنشىء المجلس الدائم للخدمات لكى يمكن ربط الخدمات باحتياجات الإنتاج ويتم التوازن بين الإنتاج والهيئات القائمة بالخدمات وكانت أهم أهدافها التنسيق بين الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية حيث الترابط بينها قوى وإيجاد التكامل بين مختلف الخدمات حتى لا يكون هناك جهود مبعثرة للوزارات والمصالح.

وفى عام ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومى وتلحق برئاسة مجلس الوزراء ويرأسها رئيس الوزراء وأعضائها من الوزراء ونوابهم وتتولى اللجنة وضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية توجه لحشد جميع الجهود فى حدود مواردنا وإمكانياتنا لتحقيق أهدافنا.

وفى عام ١٩٥٧ أنشئت الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق وأهم وظائفها تلقى مقترحات اللجان الوزارية بشأن عمل كل وزارة وملاحظاتها عما يرتبط بها من أعمال وتفحص الهيئة كل من هذه المقترحات وتبدى الرأى فيها ولا يكون الرأى نافذا إلا بموافقة الجهة التنفيذية المسئولة.

كما تم إنشاء مكتب فنى دائم لهذه الهيئة ولجنة وزارية للتخطيط والتنسيق، وفى نفس العام صدر أكثر من قرار جمهورى بتعديل أجهزة التخطيط المركزيةوأصبحت الأجهزة التى تتولى رسم سياسةالتخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان هما:

١ – مجلس أعلى للتخطيط القومى ويختص بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة.

٢ – لجنة التخطيط القومى بتختص بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبيان مراحلها وأجزائها.

وفى نفس العام أيضاً صدر قرار بإدماج كل من المجلس الدائم للتنمية والإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى حيث اقتصرت وظيفتها على أعمال التخطيط وما ترتب عليها من تحضير إطار الخطة العامة والخطط الثانوية ومتابعتها على المستوى القومى.

كما تم فى منتصف عام ١٩٥٧ ضم المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى معا ليكونا نواة وزارة التخطيط القومى وفقا لما جاء فى دستور عام ١٩٥٦ من ضرورة تنظيم الاقتصاد القومى طبقاً لخطط مرسومة.

فى عام ١٩٥٩ أنشئت مكاتب للتخطيط فى الوزارات وذلك لأن لجنة التخطيط القومى لم تتمكن من مواجهة عمليات التخطيط بما يتطلبه من حصر لجميع حاجات المجتمع وتحديد البرامج والمشروعات المناسبة.

كما تم تشكيل لجنة لشئون التخطيط برئاسة رئيس الجمهورية ومن اختصاصها مراجعة مشروع الخطة التفصيلية لكل سنة– ودراسة مشروع الميزانية العامة للدولة.

صدرت التشريعات المنظمة لعمليات التخطيط القومى فى عام ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠ وبمقتضاها أسندت إلى كافة الوزارات والمؤسسات

والمصالح العامة مسئوليات فى المشاركة فى التخطيط القومى وإعداد مقترحاته والمساهمة فى إعداد الخطة العامة.

انشئ معهد التخطيط القومى عام ١٩٦٠ ليقوم بالدراسات والأبحاث فى مجالات التخطيط الطويل المدى ويتولى معهد التخطيط القومى تدريب وتأهيل الأفراد الذين يتولون الدراسات والبحوث والأعمال التخطيطية فى مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات والإدارات فى الدولة.

وفى عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم (١٢٤) بشأن نظام الإدارة المحلية وبالتالى نشأت أجهزة للإدارة المحلية فى المحافظات، وزارة الإدارة المحلية وتشكلت فى المحافظات مجالس للتخطيط والمتابعة وأنشئت فى القرى والمدن والمحافظات مجالس القرى ومجالس المدن ومجالس المحافظات توطئة للحكم المحلى وأصبحت لأجهزة الإدارة المحلية فى المحافظات وظيفة تخطيطية. وذلك يحقق نوعا من اللامركزية الإدارية.

فى عام ١٩٦١ انشئت وزارة جديدة للتخطيط لتقويم بإعداد مشروعات الخطة العامة وتكون حلقة الاتصال بين أجهزة الدولة.

فى عام ١٩٦٣ تكون الاتحاد الاشتراكى وأصبح التنظيم السياسى الوحيد للمجتمع الاشتراكى المصرى الذى تتحالف قوى الشعب العاملة.

فى عم ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت وانتخب مجلس الأمة وباشر اختصاصه الذى تضمن إصدار قرارات فى أمور التخطيط ومراقبة تنفيذ الخطة.

بدأ الاهتمام يتركز على الإنسان المصرى حيث ظهرت مفاهيم فى هذا المضمار مثل شعار إعادة بناء الإنسان المصرى والتركيز على القيم والحضارة. أى ان الاهتمام بدأ نحو الفرد (الإنسان) أكثر من اتجاهه نحو التغيير فى البيئة الخارجية للإنسان التى يعيش فيها ويتضح هذا جليا فى الخطة الخمسية من ١٩٧٨م حتى ١٩٨٢م.

مما لاشك فيه أنه بواسطة الحكم المحلى تتدعم الصلة وتتوطد بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية بجميع انحاءا لجمهورية. كما أن تنظيم الحكم المحلى يمكنه أن يحفز افراد الشعب ويعبئ الجهود والإمكانيات الذاتية ويحشدها للمعاونة فى تحقيق خطةا لتنمية ويشعر المواطنين بان ما يقدمونه من جهد وعرق أو يقدمونه من اموال إنما يعود عليهم مباشرة ممثلا فى المرافق والخدمات والمشاريع التى تتم فى وحداتهم.

ولقد كان القانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٠ بشان نظام الإدارة المحلية والقرار بقانون (٥٧) لسنة ١٩٧١ فى شان الحكم المحلى هى الخطوة الأولى على طريق نظام الإدارة المحلية حيث أسفر التطبيق عن إيجابيات وسلبيات خلال العمل بهذين القانونين مما أدى إلى إصدار العديد من القوانين لتعديلهما. وقد صدر القانون (٥٢) لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى والذى نص فى مادته السابعة على إلغاء القانون (١٢٤) لسنة ١٩٦٠ واقرار بقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٧١ ووضع أسس وقواعد جديدة لتدعيم وتقوية الحكم المحلى.

وقد نص القانون على ضرورة إنشاء وحدات للحكم المحلى وقد حددت اختصاصاتها وكذلك إنشاء مجالس محلية للمحافظات ومجالس للمراكز - مجالس للمدن مجالس محلية للأحياءو مجالس محلية للقرى.

وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٩٥) لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثماني أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات للتخطيط الإقليمي وينص القرار في مادته الثانية بأن تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي يشرف عليها الوزير المختص.

والتخطيط الإقليمي يمنح المحافظ سلطة رئيس الجمهورية وتفويضه الكامل للتصرف في كل إمكانيات وموارد الإقليم لحل مشكلاته وبالتعاون مع الهيئات المعنية المختلفة.

ويلاحظ أن التخطيط في هذه الحقبة اتجه نحو تنشيط وإصلاح القطاع العام وتدعيم القطاع الخاص وتعاظم دوره وكذلك اللامركزية والحكم المحلي.

أجهزة وضع الخطة في جمهورية مصر العربية:

تحتاج العمليات التخطيطية لوضع الخطة إلى كيان أساسي يتمثل في أجهزة قوية وفعالة وقادرة على مباشرة تلك العمليات.

المستويات القومية والمحلية لمباشرة عمليات التخطيط وعلى ذلك يمكن تقسيم أجهزة التخطيط في مصر إلى :

١ - أجهزة مركزية للتخطيط مثل وزارة التخطيط.

٢ - أجهزة فرعية نوعية متخصصة (إنتاج - خدمات) على المستوى القومي والمحلي (مثال الوزارات وفروعها).

٣ - أجهزة فرعية عامة حسب المستوى الجغرافي مثل المجالس المحلية (على اختلاف المستويات).

٤ - أجهزة متابعة وتقويم مثل إدارة الرقابة والمتابعة.

فوزارة التخطيط تقوم عن طريق البيانات المركزية للصناعة والزراعة والري والنقل والمواصلات والخدمات... الخ بوضع عدد من البدائل تعرض على لجنة التخطيط القومى وعلى ضوء البدائل التى يستقر الرأى عليها توضع أهداف محددة لكل قطاع من القطاعات سواء في مجال الإنتاج أو فى مجال الخدمات وحيث تقر هذه الأهداف من مجلس الوزراء. وتقوم وزارة التخطيط بالاشتراك مع الوزارات المعنية ولجان التخطيط الإقليمى ببلورة هذه الأهداف فى مجموعة من المشروعات التى يتم إدماجها في خطة متكاملة تتكون منها الخطة القومية التى ترفع للجنة التخطيط القومى لدراستها وإقرارها.

ومن أهم وظائف وزارة التخطيط:

جمع البيانات الكمية والكيفية والنوعيه عن جميع القطاعات والمستويات الإقليمية وتوجيه الأجهزة الفرعية والنوعية للقيام بالبحوث الفنية فى المجالات المتصلة بهذه البيانات ثم وضع الهدف الرئيسى للخطة.

إجراء التوقعات أى وضع الاقتراحات اللازمة عن التحديات المجتمعية واثبات صحتها أو عدم صحتها ثم وضع عدد من الخطط البديلة لتحقيق الهدف.

القيام بالتعديلات بعد إجراء وتحليل تبويب وتحليل البيانات لتحديد الأولويات والوقوف على أسباب وعوامل ظاهرةوكل مشاكلة لتعالج من جذورها ثم اختيار الخطة المثلى.

التقويم بهدف قياس أثر مشروعات الخطة على زيادة عدد الوحدات وأنواعها ومستوى الخدمة فيها وسعتها الإنتاجية وبالتالى مقدار ما تحققه الخطة فى مجال القوى العاملة اللازمة لمختلف أنشطة الدولة.

أما أجهزة النوعية : فتضع الخطط وذلك حسب تخصصها فى المجالات أو الميادين والقطاعات المختلفة ومن أمثلة ذلك تلك الأجهزة الوزارات والمؤسسات العامة.

وأهم وظائفها:

- تحديد أهداف النشاط النوعى وتقدير الطاقة القائمة والتى يجب إنشائها اللازمة بتوقيت زمنى.
- اختيار برامج ومشروعات النشاط الجديدة بعد دراسة مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد كفاءتها وفاعليتها.
- التنسيق بين خطط الوحدات الإنتاجية والإدارية والتابعة لها بما يتناسب مع الأهداف والموارد المتاحة.
- اقتراح خطط التدريب الفنى والمهنى لإعداد التخصصات الملائمة التى تعين على تحقيق الهدف.

أما مسئوليات وواجبات الأجهزة العامة المحلية فى المحافظات وفى أجهزة الإدارة المحلية تتمثل فى:

- التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجغرافية المختلفة.
- التنسيق بين تلك المقترحات ودراستها والتفاهم بشأنها مع الوزارات المختصة مع مراعاة كافة الاحتياجات التى تسميها أهداف المجتمع.

- إبداء المشورة والرأى لأجهزة التخطيط المركزى فيما ترى تنفيذه من مقترحات الاستثمار وتقدير الاحتياجات فى المحافظة والمركز والقرية.

- تتعاون وزارة الحكم المحلى مع وزارة التخطيط للتنسيق بين الرغبات فى حدود الإمكانيات وفى ضوء الأولويات التى توصى بها السياسة القومية.

أما أجهزة المتابعة: فتقوم بوظيفتى المتابعة والتقويم وهما من أهم الضمانات لنجاح الخطة وتقوم بذلك عادة أجهزة متخصصة للمتابعة والتقويم فى الوزارات والمحافظات كما تتولى بعض أقسام وزارة التخطيط هذه العمليات بالاضافة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس الوزراء.

سير الخطة فى مصر:

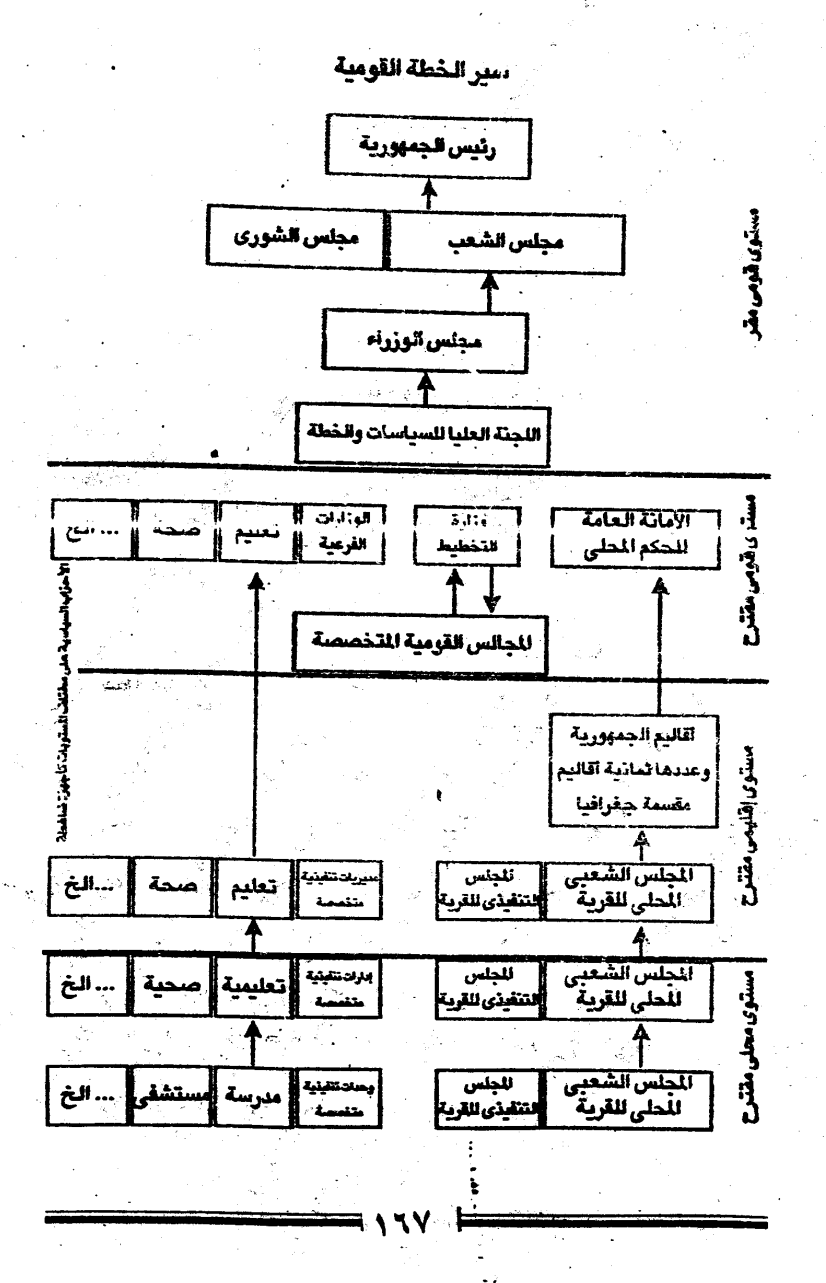
- تعتمد الخطة على لا مركزية الاقتراح ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

- تسير الخطة فى قناتين رئيسيتين يصبان فى النهاية فى وزارة التخطيط.

الأولى: تتعلق بخطة جغرافية شاملة تشمل جميع القطاعات الجغرافية فى الجمهورية.

الثانية: تتعلق بخطة نوعية متخصصة لكل وزارة على حدة والشكل التالى يوضح خط سير الخطة.

وهذا ما سوف نناقشه الآن بالتفصيل حيث تسير الخطة القومية.


سير الخطة القومية
رئيس الجمهورية
مجلس الشورى
مجلس الشعب
مجلس الوزراء
اللجنة العليا للسياسات والخطة
الوزارات الفرعية
تعليم
صحة
... الخ
وزارة التخطيط
الأمانة العامة للحكم المحلي
المجالس القومية المتخصصة
أقاليم الجمهورية وعددها ثمانية أقاليم مقسمة جغرافيا
مديريات تنفيذية متخصصة
تعليم
صحة
...الخ
المجلس التنفيذي للقرية
المجلس الشعبي المحلي للقرية
إدارات تنفيذية متخصصة
تعليمية
صحية
... الخ
المجلس التنفيذي للقرية
المجلس الشعبي المحلي للقرية
وحدات تنفيذية متخصصة
مدرسة
مستشفى
... الخ
المجلس التنفيذي للقرية
المجلس الشعبي المحلي للقرية
مستوى قومي مقر
مستوى قومي مقترح
مستوى إقليمي مقترح
مستوى محلي مقترح

١ – تبدأ الخطة من الوحدات المحلية حيث تساهم فى :

أ) تصميم المشروعات المختلفة لكافة القطاعات.

ب) دراسة ومراجعة مشروعات التخطيط.

ج) عمل البحوث الخاصة بإنشاء وتدعيم وتنفيذ الخطة بعد اعتمادها.

٢ – يتولى رئيس القرية عرض مشروع الخطة على المجلس المحلى للمركز (الحى) للإقراره والتنسيق بينه وبين القرى والأحياء الأخرى.

٣ – يتولى رئيس المركز عرض مشروع الخطة على المجلس المحلى للمحافظة لدراسته واجراء التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات بالمحافظة.

٤ – يعد مشروع الخطة ويتولى المحافظ عرضه على المجلس المحلى للمحافظة لإقراره ويرفع بعد ذلك إلي الإقليم الذى تتبعه المحافظة للتنسيق ووضع خطة متكاملة للإقليم ترفع بعدها إلى الأمانة العامة للحكم المحلى.

٥ – تقوم الأمانة العامة للحكم المحلى بإعداد خطة شاملة ومتكاملة لجميع أقاليم الجمهورية الثمانية ترفع بعدها إلى وزارة التخطيط.

٦ – وعلى الجانب الآخر تحدد كل وحدة تنفيذية وإنتاجية احتياجاتها بحصر الأولويات المدروسة وتنسيقها فى مشروع خطة محلية. ومعنى هذا ان التخطيط يبدأ من الوحدة التنفيذية (المدرسة – المستشفى – الوحدة الاجتماعية)، وان متابعة تحقيق الأهداف تنتهى بالوحده التنفيذية أيضاً فى ضوء التوجيهات من السلطة العليا فى الدولة.

وتقوم كل وحدة بوضع خطة زمنية لزيادة الكمية المنتجة من السلع والخدمات أو تخفيضها سنة بعد أخرى مع تحديد أنواعها ومستوى جودتها عن طريق:

- رفع تشغيل الوحدات القائمة إلى كامل طاقاتها وهذا الطريق يؤدى إلى زيادة محددة.
- بناء وتكوين طاقات إنتاجية إضافية فى جميع المجالات.

وتنقسم الخطة الرئيسية إلى خطط فرعية ثانوية:

أ – خطة إنتاج موضح بها الحجم والنوع

ب – خطة استثمار وتمويل.

ج – خطة تشغيل توضح الطاقة البشرية والمدربة ذات الكفاية لتحقيق غاية الإنتاج.

د – خطة تسويق السلع أو الاستهلاك أو الانتفاع بالخدمة.

٧ – ترفع خطط الوحدات التنفيذية كل إلى الإدارة التابع لها على مستوى المركز والتى تقوم بدورها بإعداد خطة نوعية مرتبطة بمجال تخصصها وترفعها إلى المديرية التى تتبعها.

٨ – تقوم كل مديرية بدراسة خطط المراكز والتنسيق بينهما وتضعها فى صورة خطة مقترحة نهائية فى مجال تخصصها (صحة – تعليم ..الخ) ثم ترفعها بعد ذلك إلي الوزارة المختصة.

٩ – تقوم كل وزارة بتصميم خطة شاملة لها فى القطاع الذى تخدمه وترفع بعد ذلك إلى وزارة التخطيط.

١٠- خطة جغرافية شاملة من الأمانة العامة للحكم المحلى.

أ – خطط نوعية خاصة من كل وزارة على حدة.

وتقوم وزارة التخطيط بالتنسيق بين تلك الخطط – راجعه فى ذلك إلى أى من الوزراء المختصين لمناقشة فى تعديلات الخطة ومستشيرة المجالس القومية المتخصصة.

ب – وتضع خطة شاملة متكاملة مقترحة ترفعها بعدها إلى اللجنة العليا للسياسات والخطة.

١١- تقوم اللجنة العليا للسياسات والخطة بدراسة الخطة وإجراء ما يلزم من تعديلات – ثم تقرها (ويكون هذا أول إقرار للخطة) وترفعها بعد ذلك إلى مجلس الوزراء.

١٢- يناقش مجلس الوزراء الخطة فى صورتها النهائية ويقوم كل وزير بالدفاع عن وجهة نظر وزارته إذا الزم الأمر ثم يقرها ويرفعها إلى مجلس الشورى.

١٣- تناقش الخطة فى مجلس الشورى ويضع توصياته ثم يرفعها رلى مجلس الشعب.

١٤- تعرض الخطة على مجلس الشعب لدراستها بتفاصيلها ومناقشتها فى لجانه واجتماعاته العامة وأخذ الرأى على بنودها مادة مادة، ومشروعا مشروعا، وقطاعا قطاعا.

١٥- تمثل الأحزاب السياسية بمستوياتها المختلفة أجهزة ضغط أثناء عملية وضع الخطة.

١٦- ترفع الخطة بعد موافقة مجلس الشعب عليها إلى رئيس الجمهورية لإقرارها وتأخذ فى ذلك صور مختلفة هى:

- اما أن يوافق رئيس الجمهورية على الخطة.

- أن تمكث الخطة لدى رئيس الجمهورية شهرا كاملا دون رد فتعتبر الخطة موافق عليها.

- أن يرفض رئيس الجمهورية الخطة ويطلب تعديلها - فتعود الى مجلس الشعب - فإذا وافق عليها الأخير بأغلبية ثلثى أعضائه تسرى الخطة - فإذا لم يوافق عليها الاغلبية المطلوبة يجرى التعديلات التى يطلبها رئيس الجمهورية.

١٧- بعد اعتماد الخطة تنشر بالجريدة الرسمية وتقوم بعد ذلك الأجهزه التنفيذية بتنفيذها كل فيما يخصه على أن تتولى أجهزة المتابعة والرقابة عملية متابعة تنفيذ الخطة طبقاً لبرنامجها الزمنى والاعتمادات المخصصة لها.

مراجع الفصل الثالث:

١ - منى عويس ، عبله الأفندى : التخطيط للتنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧، ص ٧٧.

٢ - ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتماعى، الفيوم، مكتبة الصفوة بالفيوم، ١٩٩٩، ص ٥١.

٣ - محمد عاطف غيث، محروس خليفة : التخطيط الاجتماعى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ٨٦.

٤ - طللعت السروجى وآخرون: التخطيط الاجتماعى اطر تصويرية، جامعة حلوان، مركز توزيع الكتاب الجامعى، ٢٠٠٢، ص ٨١.

5 - Diana Conyers : An Introduction to social planning In The Third World, N.Y. John Wiley & Sons.

ترجمة أ.د الفاروق ذكى يونس، الكويت، مؤسسة التقدم العلمى، ١٩٩٠، ص ص ٥٨ - ٧١.

٦ - محمد عاطف غيث، محروس خليفه : التخطيط الاجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٦ - ٩٦.

٧ - أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى، القاهرة، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٧٦، ص ص ٦٩ - ٧٠.

٨ - طلعت السروجى وآخرون : التخطيط الاجتماعى اطر تصويرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٤ - ٨٥.

٩ – أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص ٧١ – ٧٨.

١٠– حسنى الرباط وآخرون : التخطيط الاجتماعى الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، مذكرات غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩١ ص ص ٢٨٠– ٢٩١.

الفصل الرابع

تحديد الأولويات

إعداد

د/ أحمد محمد عليق

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم عمليات التخطيط الاجتماعى ، حيث تنشد اتخاذ مجموعة من القرارات ببرامج ومشروعات تحقق للمجتمع تنميته وتقدمه ، ويمكن القول بأنها يمكن أن تساهم فى حل مشكلة الندرة طبقاً لظروف كل مجتمع .

مفهوم عملية تحديد الأولويات :-

تحديد الأولويات يعنى الاختيار "المقنن لمشروع دون آخر ليحقق إشباع حاجات المجتمع الملحة فى إطار الميسر والمتاح من الموارد والإمكانيات [1] وهناك من يرى أن " تحديد الأولويات معناه تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية المبنية على درجة الأهمية لمشروع أو برنامج على مشروعات وبرامج أخرى لمقابلة الحاجات الملحة فى حدود الإمكانيات المتاحة وهى عمليات معقدة تحتاج إلى صبر وخبرة بجانب الأسلوب العلمى [2] .

ويمكن القول أن تحديد الأولويات قرار رشيد بتحديد أفضلية مشروع على آخر لتحقيق هدف حسب إمكانات المجتمع فى فترة زمنية معينة .

أو هى عملية ترتيب برامج ومشروعات الخطة حسب درجة أهميتها فى ضوء معايير يتم الاتفاق عليها مسبقاً على أنه يجب أن يراعى تغيير تلك المعايير حسب المرحلة الزمنية التى تتم فيها عملية تحديد الأولويات .

وهذا يحتاج لمصادر بيانات ومعلومات تساعدنا على تحديد الأفضلية أهمها:-

- تحليل الرأى العام .
- البحوث الاجتماعية .
- المسوح الاجتماعية والأنثروبولوجية .

- تحليل السوق ومدى الانتفاع بالخدمة .
- دراسات القانون والسلوك الإدارى والأحكام " القرارات " .

ونخلص للقول بأن تحديد الأولويات [٣] :

١- عملية جماعية معقدة تحتاج إلى مهارة وفطنة ورؤية وتدبير وخبرة وتفكير بالإضافة إلى الأسلوب العلمى . ومن ثم يجب أن يشترك فيها الخبراء و الفنيون والمتخصصون والقيادات السياسية والشعبية بل وأفراد الشعب أنفسهم .

٢- تحتاج إلى بحوث ودراسات تؤدى إلى توفير بيانات دقيقة عن الاحتياجات والاهتمامات والمشكلات والأهداف المنشودة . وربط التصورات والتنبؤات المتوقعة بالقدرة والإمكانيات من ناحية وبالتكوين البنائى والتحليل الوظيفى من ناحية أخرى .

٣- عملية جماعية تسعى إلى تحقيق التوازن والتنسيق بين الحاجات والموارد بسبب ندرة الموارد للاحتياجات ومن ثم كان ولابد من تفضيل حاجات على أخرى عن طريق اختيار مشروعات وبرامج أكثر ملائمة " البديل الأمثل " .

٤- تحتاج إلى نظام معلومات كفء حتى يتوفر لها الرشاده فى تحديد مسار الفعل المختار " البديل الأمثل " .

٥- يحتاج تحديدها إلى دراسة تحليلية للوضع الفعلى ويدخل فى ذلك الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب مراعاة الإمكانات والظروف الداخلية والخارجية ، والتكلفة الاجتماعية .

٦- عند تحديد الأولويات على المستوى المحلى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الأهداف الإقليمية والقومية الأمر الذى يحقق التكامل بين

مستويات التخطيط . وكذلك يجب أن يكون الهدف واضحا ودقيقا وصريحا ومتفقا عليه بين القيادات السياسية " الذين لهم حق إصدار القرارات " . ويزداد الأمر تعقيدا فى تحديد الأولويات فى المجالات النوعية التى تشكل النتائج الفرعية للأولويات العامة التى لها آثارها فى تحقيق الأهداف القومية .

وهناك نقطة يجب أن نوضحها وهى أن عملية تحديد الأولويات فى التخطيط فى المجتمعات التى تأخذ بأسلوب التخطيط القومى "الاشتراكى" تتنافى بطبيعتها مع السرية . إذ هناك تناقض بين القول بأن العملية لا تستقيم إلا بمشاركة الجماهير العاملة والرأى العام فى المراحل المختلفة لتحضير الخطة وبين اعتبار كل ما يتعلق بالخطة سواء فى مرحلة الإطار أو فى المراحل الأخرى من قبيل ما هو سرى " فرص هذا النطاق من السرية يصل فى بعض الأحيان ليحكم علاقات الشعب ببعضها البعض فى داخل وزارة التخطيط" إذ فى ذلك إهمال لمبدأ سرية الأعمال – الذى يمثل أساس نشاط المشروع الرأسمالى ، بصدد عمل يتعلق بطبيعته بكل نواحى النشاط فى المجتمع ولا يهدف إلى تحقيق أو حماية مصلحة خاصة [٤] .

وفى بعض الدول النامية يكون اتخاذ القرار خاضعا للسلطة السياسية التى قد تتصف أحيانا بالدكتاتورية حيث لا تسمح فى تلك الدول ندرة الموارد والإمكانيات من تبديدها وبعثرتها ، بل يحتاج الموقف إلى عملية ضبط وتحكم وأن تبعد عن التجربة والخطأ ، فليس من السهل على مجتمع التضحية بجيل من أبنائه ، فى حين أن الدول المتقدمة والتى لا تعانى كثيرا من نقص الموارد والإمكانيات تعتمد على حق تقرير المصير فى تحديد أولويات المشروعات إذ يعتبر رأى الأهالى أمر يقتضيه نجاح الخطة لتحقيق الأهداف[٥] .

ولاشك أن تحديد الأولويات على أساس مصلحة الجماهير ، وأن المستفيدين الحقيقيين من المشروعات هم الذين يحددون الأولويات هو الاتجاه الحديث السائد الآن .

لذلك يجب أن يكون تحديد الأولويات فى الخطة القومية الشاملة واضحاً وصريحاً ومتفقاً عليه بين القيادات السياسية المسئولة عن ذلك وبين الخبراء والقيادات الشعبية " المستفيدة من الخطط والبرامج والمشروعات " .

ولا يتم هذا الاتفاق إلا بعد عديد من الدراسات التحليلية للأوضاع الفعلية الموجودة ويتدخل فى ذلك اعتبارات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية .

وهكذا يمكن أن نقول " أنه من المتفق عليه الآن بين رجال التخطيط الاجتماعى أن تعتمد عمليات تحديد الأولويات على أسلوب علمى أساسى هو للجان أدق للمعلومات والبيانات وتقوم بالتقويم السليم لمدى أهمية الحاجات وفعالية الخدمات التى تشبع تلك الحاجات [٦] .

ولابد أن يكون المخططين الاجتماعيين على بينة بالمعلومات الأساسية اللازمة للمشروعات المختلفة حتى يمكنهم اتخاذ سياسة بشأن الاختيار المفاضل بين هذه المشروعات تمهيداً لإصدار القرار المناسب ، ولابد أن تكون عندهم المهارة والفطنة فى ذلك ثم تأتى فى النهاية حكمة أصحاب الحق فى إصدار القرارات وهم القيادات السياسية للمجتمع .

ويجب أن نفرق بين تحديد الأولويات الذى يتم عن طريق الخبراء وتحديد الأولويات الذى يتم عن طريق الشعب ، فالأول يعتمد على اعتبارات موضوعية " العائد وتكلفته Cost- Benefit Analysis على أساس أقل تكلفة وأكبر عائد " والثانى يعتمد على اعتبارات أخرى " الإحساس بحاجة هذا المشروع دون الآخر " ولذلك فإن تحديد الأولويات يكون أمراً صعباً

ويتوقف نجاح الخطة على الموائمة بين الحاجات والرغبات وبين الموارد المحددة والمقارنة التقويمية بين برامج المشروع نفسه على أساس الرغبة فى تحقيق المستهدف من الخطة ، كل هذا يجعل لعملية تحديد الأولويات أهمية خاصة (٧) .

أهمية تحديد الأولويات(٨)

١- تعتبر الأولويات أهم عمليات التخطيط إذ أن التوفيق فى تحديدها معناه احتمال نجاح أهداف التخطيط أيضاً . وتسعى هذه العمليات إلى الوصول إلى قرارات موضوعية لتحقيق الأهداف . ومن ثم تعتبر جوهر عمليات التخطيط .

٢- لأن الموارد دائماً أقل من أن تشبع الاحتياجات لذلك يتوقف نجاح عمليات التخطيط على النجاح فى إيجاد التوازن الدينامى بين درجة إلحاح الحاجات والمشكلات من ناحية وبين الإمكانات الميسرة من ناحية أخرى . وتحديد هذه الدرجة يتوقف على نظم المجتمع السياسية والاجتماعية وقيمة الأخلاقية . ومن هنا تظهر أهمية تحديدها بدقة .

٣- هى تجسيد عملى للتعاون بين المواطنين أصحاب المشكلة من ناحية والخبراء والفنيين والمتخصصين الاجتماعيين من ناحية أخرى .

٤- فرصة عملية التدريب وتنمية قدرات المواطنين على استخدام الأسلوب العلمى عند مواجهة وحل مشكلاتهم أو تحقيق أهدافهم .

٥- تحقيق أمثل استخدام للإمكانيات والموارد المتاحة بالإضافة إلى تيسير الانتفاع بها لتحقيق التقدم المنشود .

٦- أسلوب علمى يمكن من التوصل إلى أكفأ خطـــة لإشــباع حاجــات المجتمع ومواجهة وحل مشكلاته .

٧- تحقيق التكامل والترابط بين برامـــج ومشــروعات التنميــة علـــى المستويات المحلية والإقليمية والقومية .

٨- يضمن تحديدها بدقة زيادة كفاءة وفاعلية العملية التخطيطية لتحقيــق الأهداف المجتمعية .

٩- تساعد على التوصل لخطط واقعية تراعى الظروف المتغيرة . وهـذا يتطلب توافر المرونة والدينامية لعملية تحديد الأولويات ذاتها .

والمبدأ الأكثر عمومية فى تحديد الأولويات العامة خلال فترة تنميــة شاملة طويلة أن تكون الأولوية فى التنمية الاقتصادية للصناعات الثقيلة ثـــم الوسيطة ثم الاستهلاكية وجميعها تحتاج إلى تنمية اجتماعية .

وتمثل هذه الأولوية النسبية ضرورة اقتصادية وتكنيكية بمعنـــى أن تكرار الإنتاج وتزايده المنتظم لا يمكـــن توفــيره إلا بــاحترام الأولويــات الموضوعة .

ثم يأتى بعد ذلك تحديد الأولويات فى المجالات النوعية . ويتطلـــب هذا بحوث وعمليات تحليلية وتتوقف على إمكانيات وموارد المجتمع .

وهناك مجموعة من الاعتبارات التى يجب مراعاتها لنجاح عمليـــة تحديد الأولويات هى (٩) :

١- وجود جهاز متخصص أو لجان متخصصة ، للقيام بمهمـــة تحديــد الأولويات .

٢- توافر الأساليب والمعايير العلمية المستخدمة فى تحديد درجة أفضلية مشروع على مشروع آخر .

٣- توافر البيانات والمعلومات الكافية والواقعية عن احتياجات ومشكلات المجتمع ، وإمكانياته المتاحة ، والتى فى ضوئها يتم التوصل إلى قرارات موضوعية بشأن تحديد الأولويات .

٤- توافر المخططين والخبراء والمتخصصين فى القيام بمهام تحديد الأولويات ، مع الأخذ فى الاعتبار مقترحات أفراد المجتمع لتتمثل بذلك عملية المشاركة والتعاون .

٥- إجراء البحوث والدراسات والمسوح الاجتماعية اللازمة كأدوات أساسية تساهم فى اتخاذ القرارات النهائية بدقة .

٦- بذل الجهد الكافى للقيام بهذه المهمة الشاقة .

٧- توفير الوقت اللازم للقيام بمهام تحديد الأولويات .

عوامل تحديد الأولويات:-

تتعدد العوامل المؤثرة فى عملية تحديد الأولويات وأهمها:

١- عوامل سياسية:-

تصدر القرارات التخطيطية الخاصة بتحديد أولويات مشروعات على أخرى على أساس مدى تحقيقها للأهداف السياسية العامة للدولة وفى إطار سياستها الداخلية والخارجية .

وأهمية العوامل السياسية ترجع إلى أن القرارات الخاصة بتحديد أولوية المشروعات قد تتخذ نتيجة للضغط الذى يمارسه السياسيون ، تلك

القرارات التى يجب أن تكون نابعة من القواعد الشعبية ولكن القــدرة علــى تقريرها تكون فى يد السلطة العليا فى المجتمع .

أن تحديد الأولويات فى هذا المجال لابد أن يتميز بالدقة وأن تكــون هناك جهود جماعية وراءه ولابد من القيام بالدراسات الواقعية التـــى تبيــن التاريخ الاقتصادى و السياسى للدولة ومختلف التيارات السائدة فى المجتمــع وكذلك معرفة التحولات الاقتصادية وهذا مــن شــأنه حمايــة البــلاد مــن مشروعات قد تضر بصالحها العام وأن تؤدى بها إلى أضرار اقتصادية ، أن العامل السياسى يؤكد بوضوح الآن إعطاء الأولوية لمشــروعات وبرامــج التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وفى وقت واحد بطريقة تــوازن بينــهما حتى نستطيع تحقيق الأهداف العامة للمجتمع .

٢-عوامل سكانية (ديمجرافية) :-

تحديد الأولويات يرتبط بالسياسة العامة للدولة واتجاهات النظام القائم وأهدافه وقيمه ومعاييره ولكنه يرتبط كذلك بالعوامل السكانية وهـــى تتحــدد على أساس عدد السكان ونوعهم وتحركاتهم وأعمــــارهم ومقــدار الزيــادة الحقيقية فيهم ، ومعدلات مواليدهم ووفياتهم . كما يتحدد أيضا على أســــاس الهجرة الداخلية والخارجية وتوزيع السكان على الريف والحضــــر وكذلــك كثافتهم وعدد الذكور والإناث المشتغلين ، وكذلك عدد الأطفال وعدد العاملين منهم ،وعدد القوى المنتجة فى الزراعة والصناعة أى علـــى مــدى توفــر العنصر البشرى من حيث الكفاءة والمهارة والعدد ، أن تحديــد الأولويــات يجب أن يرتبط بذلك كله وإلا فلا يمكننا أن نحدد الأولويـــات ســواء علـــى مستوى الخطط أو البرامج أو المشروعات .

٣ـ عوامل اقتصادية:

يتم تحديد الأولويات على أساس عديد من المعايير ذات الوجـــه الاقتصـــادى ويمكن إجمالها فى الأتى :

أ- التكاليف .

ب- الزمن .

ج- الحاجة إلى العملة الحرة .

د- مدى المتاح من الوسائل التكنولوجية .

هـ- الاستعانة بطرق البرمجة الخطية .

أ التكاليف:-

لا يمكن أن تنفذ الدول النامية برنامج استثمارى دفعة واحـــدة ، بـــل لابد من تنفيذه على مراحل ، ومن ثم لابد أن تعطى الأولوية للمشـــــروعات المختلفة التى تم دراستها من واقع التكلفة الفعلية التى سوف تتحملها فى سبيل إنجازها ، ويهدف التخطيط إلى الاختيار الأمثل للمشروعات داخل كل قطاع، والتى تساهم أكبر مساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للتنمية الشاملة ومن هنا يحب العناية بالمال كأحد العوامل المؤثرة فى عملية ترتيب الأولويات .

"وللتكاليف المقدرة لحل تلك المشكلات الإجتماعية أهمية خاصة أيضا فعندما تكون الحلول المقترحة أقل تكلفة من حلول أخرى تعطى نفس النتـــائج فإنه لا مفر من قبول الحلول الأرخص تكلفة ولا مبرر لقبول الأكثر تكلفة " .

ب-الزمن:-

تلعب السلطة التخطيطية دور كبير فى تحديد إطار الخطة وتحديد ما تتطلبه أهدافها وبرامجها خلال فترة زمنية معينة ، فالزمن يعتبر جانبا هاما عند تحديد أولوية مشروع أو برنامج فمن المهم أن يحدد تاريخ البدء وكذلك وضع تاريخ تقريبى للانتهاء .

" وللزمن الذى يقدر فى مداه حل المشكلة أهمية خاصة فى تحديد أولويات المشروع المقترح وكلما كان الزمن المقدر أقصر فى مشروع من المشروعات ، كلما كان هذا مبررا كافيا لاختياره وتفضيله عن مشروع يستغرق وقتا أطول" .

وكذلك يجب ترتيب الأولويات ترتيبا زمنيا فهذا يحدد للمخطط أسلوب خططه ويجعله قادرا على التنبؤ .

ج_ الحاجة إلي العملة الحرة.

تواجه الدول النامية صعوبة كثيرة فى سبيل الحصول على العملة الحرة وخصوصا وهى فى مرحلة التنمية بشقيها الاقتصادى و الاجتماعى ، لذلك فإن المشروعات التى يمكن أن تعتمد على العملة المحلية أسبقية عن نظريتها التى تحتاج لعملة حرة .

د-مدي المتاح من وسائل التكنولوجية:-

لاشك أن المشروعات التى تعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة ومتوفرة تنال وزنا ماليا عند تحديد الأولويات على المشروعات التى تعتمد وسائل غير متطورة وغير موجودة أو غير متوفرة ومشكوك فيها .

هـ- الاستعانة بطرق البرمجة الخطية :-

وذلك للوصول إلى أرخص تكلفة عند تحديد أولويات الخطط والبرامج والمشروعات .

٤- عوامل اجتماعية :-

هناك بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة فى تحديد الأولويات هى :-

أ- كلما زاد عدد الناس المتأثرين بمشكلة معينة كلما كان ذلك مؤكدا إلى ضرورة الاهتمام بها ووضعها فى أعلى قائمة الأولويات .

ب- كلما زاد الاهتمام بمشكلة معينة زاد التفضيل لها عن مشكلة أخرى لم تحظ بنفس الاهتمام .

ج- كلما كانت المشروعات لها موارد اجتماعية كالآداب والسلوك الاجتماعى والقيم الإنسانية والروحية والعلاقات الاجتماعية السائدة بين المواطنين فى مختلف المستويات زادت أولويتها على مشروعات وبرامج أخرى ليس لها هذه الموارد .

د- كلما كانت المشكلات الاجتماعية ذات حلول وبرامج مجزية ومضمونة النجاح إلى حد كبير كلما كان هذا دافعا إلى قبولها وتفضيلها على غيرها من البرامج والحلول الأقل ضمانا فى النجاح .

مراحل تحديد الأولويات :-

ولا يم تحديد الأولويات مرة واحدة ، وإنما تتم على مراحل متعاقبة وهذه المراحل " الخطوات " لها صفة الاستمرار وذلك لأن الحياة الإنسانية نفسها متجددة والحاجات متغيرة وهذا يدعو إلى إحداث التغيير والتعديل فى الأولويات

وهذه المراحل هى :

١- مرحلة الإحساس بالحاجة وهى التى تبدأ من الأهالى عندما يشعرون بالحاجة إلى مشروع معين تحقيقا لإشباع حاجاتهم ، أو لحل مشكلاتهم فى مجال معين " إيجاد حل للموقف الاجتماعى " ويتوقف البت فى مدى الحاجة إلى إيجاد حل للموقف الاجتماعى الذى يواجه المجتمع على عوامل كثيرة قومية واقتصادية وإنسانية ومادية وهى تختلف من مجتمع إلى آخر .

٢- مرحلة الاختيار بين المشروعات المقدمة وهى غالبا من مهمة أجهزة متخصصة على المستوى القومى .

٣- مرحلة اتخاذ قرارات بتحديد الأولويات وهى من مهمة الأجهزة السياسية المختصة فى ذلك . مجلس الوزراء ، ومجلس الشعب ، ورئاسة الجمهورية .

٤- مرحلة التنفيذ وهى مهمة الوزارات المختلفة والمديريات والإدارات والوحدات التنفيذية التابعة لها .

أساليب تحديد الأولويات(١٠):-

الأسلوب الأول:-

يمكن تحديد الأولويات باستخدام مجموعة من المحكات " عوامل أو مؤثرات فى تحديدها " مثل :-

١- مدى الحاجة إلى إيجاد حل للموقف الاجتماعى .

٢- مدى وفرة الإمكانات المتاحة والميسرة .

٣- مدى فاعلية الأجهزة .

١- إيجاد حل للموقف الاجتماعي

يتوقف البت في مدى الحاجة إلى إيجاد حل للمواقف الاجتماعية على عوامل قومية اقتصادية إنسانية ومادية . وتكمن أهمية المشكلة في فاعلية الحلول التي يمكن التوصل إليها .

ولقد توصل خبراء التخطيط إلى مبادئ تعاون على تحديد مدى أهمية المشكلات وخطورتها مثل :

أ- تتحدد خطورة المشكلة بعدد المتأثرين بها وهذا له أهمية خاصة في تحديد الأولوية .

ب- كلما زاد اهتمام المواطنين وتعاظم شعورهم بالمشكلة كلما زاد الاهتمام بتفضيلها .

ج- كلما كان أثر المشكلة عميقا وخطيرا على الموطنين كلما كان للمشكلة أولوية .

د- كلما كانت المشكلات ذات حلول مجربة ومؤكدة النجاح فضلت على غيرها .

هـ- كلما كانت الحلول المقترحة لحل المشكلة أقل تكلفة وتعطي نفس نتائج الحلول الأخرى يفضل ذلك الحل .

و- كلما كان الوقت المقدر لحل المشكل أقصر في مشروع ما عن غيره كان هذا مبررا لاختياره وتفضيله على مشروع يستغرق وقتا أطول .

ز- لرأى خبراء التخطيط أهمية خاصة في العوامل الستة وتقدير كاف في لجان الأولويات للتوصل إلى قرارات خاصة في تحديد الأولويات.

٢-الإمكانات الميسرة:-

يعتبر الاستخدام الأمثل للمـوارد دعامـة أساسـية فـي التخطيـط الاجتماعى فالحاجات والمواقف تستلزم موارد وإمكانات كافية تتناسب معـها لإشباعها . ويتضمن مفهوم الموارد .

أ- الموارد المالية : وتشتمل على الأموال أو الاستثمارات التى يمكـن استخدامه وتخصيصها لمشروعات التخطيط الاجتماعى .

ب- الموارد التنظيمية والتشريعية : وتتمثل فى الأجهزة الواجب توافرهـا سواء أجهزة تخطيطية أو تنفيذية وأيضا تتمثـل فـى التشـريعات والقوانين والقرارات المؤثرة على سير الخطة وتحقيق الأهداف .

ج- الموارد الاجتماعية : مثل الآداب والسـلوك الاجتمـاعى ، والقيـم الروحية والعلاقات الاجتماعية بين المواطنين فى مختلف المستويات.

ولتحديد الأولويات تعطى أهمية خاصة لهذه الموارد . فالمشـروعات التى تتوافر لها هذه الموارد تكون موضع التقدير وتعطى أفضلية .

٣-فاعلية الأجهزة لتحديد الأولويات:-

تعتمد هذه الأجهزة على اللجان التى تضم الخـبراء والمتخصصيـن والقيادات التى تستخدم أسلوب التفكير الجماعى الذى يحقق الشمول .

وتؤدى فاعلية الأعضاء إلى الوصول إلى قـرارات تحديـد درجـة الأولوية وتكون الأجهزة فعالة إذا :

أ- توفر لها هيكل داخلى قوى وسليم .

ب- كانت ذات كفاية عالية وقدرة كبيرة على القيام بمهامها عن طريق توفير العدد اللازم من الموظفين المؤهلين لأعمال التخطيط والتنفيذ.

ج- كان هناك تنسيق وتعاون بين الأجهزة سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى .

د- زادت دينامية الأعضاء داخليا وتكاملت أدوارهم .

هـ- كان هناك تعاون وثيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ .

ويتوقف النجاح فى عمليات تحديد الأولويات على هذه اللجان ومشاركة القيادات العامة أو جوهرى و أساسى فيها ، والتكامل فى هذه المشاركة ضمان للوصول إلى قرارات تخطيطية ناجحة .

الأسلوب الثانى الخبرات الموضوعية:-

حاول خبراء التخطيط الاجتماعى أن يترجموا الأسلوب السابق فى مقاييس لإضفاء صفة الموضوعية لعمليات تحديد الأولويات ، وحتى تعمل لجانها بالأسلوب العلمى لإبعادها عن التحيز والذاتية لاسيما وأن العضو الأعلى صوتا أو الأقوى نفوذا هو الأكثر نجاحا فى التأثير على باقى الأعضاء لتأييد مقترحاته فى الأولويات .

ومن ثم يتم وضع جداول يتم الاتفاق عليها مقدما قبل بدء أعمال لجان تحديد الأولويات وموضح بهذه الجداول الأوزان الرياضية طبقا لأيديولوجية المجتمع وسياسته الاجتماعية .

جدول رقم (١) يوضح العلاقة بين نوع المجتمع ودرجة تقدمه

نوع المجتمع / درجة التخلف	متخلف جداً	متخلف	متوسط	متقدم	متقدم جداً
صحراوى	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
صناعى	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
ريفى	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠
حضرى	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠

جدول رقم (٢) يوضح العلاقة بين مستوى المناطق وتوفر الخدمات فيها

المناطق / توفر الخدمات	خاليه تماما من الخدمات	خالية من الخدمات إلى حد ما	متوسط الخدمات	خدمات كافية	كثيرة الخدمات
المناطق الفقيرة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
المناطق المتوسطة	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
المناطق الغنية	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠

جدول رقم (٣) يوضح العلاقة بين فئات الدخل ودرجة الاحتياج

درجة الاحتياج / فئات الدخل	محتاجة جدا	محتاجة	متوسط	محتاجة إلى حد ما	غير محتاجة
الدخول البسيطة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
الدخول المتوسطة	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
الدخول العالية	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠

جدول رقم (٤) يوضح العلاقة بين العائد والتكلفة

التكلفة / العائد	رخيصة جدا	رخيصة	متوسط	باهظة	باهظة جدا
عائد كبير جدا	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
عائد كبير	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
عائد متوسط	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠

جدول رقم (٥) يوضح العلاقة بين نوع العملة المطلوبة للمشروعات ودرجة توفرها

درجة توفرها / نوع العملة	متوفر كله	متوفر أغلبه	متوسط	متوفرة إلى حد ما	غير متوفر
عملة محلية	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
عملة أجنبية	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠

جدول رقم (٦) يوضح العلاقة بين الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع ومدة التنفيذ

الفترة الزمنية / مدة التنفيذ	قصيرة جداً	قصيرة	متوسطة	طويلة	طويلة جداً
أقل من سنة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
من سنة إلى ٥ سنوات	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠

جدول رقم (٧) يوضح العلاقة بين نوعية العمالة ودرجة توفرها

درجة توفرها / نوع العملة	متوفرة جدا	متوفرة	متوسط	متوفرة إلى حد ما	غير متوفرة
عمالة فنية	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
عمالة غير فنية	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠

جدول رقم (٨) يوضح العلاقة بين نسبة المتأثرين بالمشكلة فى المجتمع ودرجة عمقها

عمق المشكلة / نسبة المتأثرين	عميقة جداً	عميقة	متوسطة	سطحية	سطحية جداً
يتأثر بها أكثر من ٨٠%	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
يتأثر بها أكثر من ٦٠%	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
يتأثر بها أكثر من٤٠%	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠
يتأثر بها أكثر من٢٠%	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠
يتأثر بها ٢٠% فأقل	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠

جدول رقم (٩) يوضح العلاقة بين فئات المجتمع ودرجة احتياجاته

درجة الاحتياج / فئات السكان	محتاجة جدا	محتاجة	متوسطة الاحتياج	غير محتاجة	غير محتاجة الأن
طفولة	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
شباب	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠
عاملون	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠
مسنون	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠

جدول رقم (١٠) يوضح العلاقة بين الجنس والاحتياجات للخدمات

درجة الاحتياج / الجنس	محتاج جدا للخدمات	محتاج للخدمات	متوسط	غير محتاج للخدمات إلى حد ما	غير محتاج للخدمات
إناث	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠
ذكور	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠

وفى ضوء هذه الجداول يمكن أن تقوم اللجان بدراسة المشـــروعات وتحديد أولويتها ، ويمكن أن تقوم إحدى اللجان مثلا بدراســة المشــروعات التالية:

١- مشروع لإنشاء دار لرعاية المسنين فى تجمع حضرى متقدم يخـــدم المناطق الغنية الخالية تماما من هذه الخدمـــة و أصحـــاب الدخـــول العالية المحتاجة لها وعائده كبير وتكاليفه متوسطة وينفذ بعمله محلية تتوفر أغلبها ،ويحتاج إلى فتر قصيرة لتنفيذها ولكنها ستســـتغرق ٤ سنوات والعمالة المطلوبة له متوفرة كلها ويســتفيد منـــه ٤% مـــن المسنون المحتاجون جدا لهذه الدار وأغلبهم من الإناث المحتـــاجين لتلك الخدمة .

٢- مشروع لتحديث شبكة مياه إحدى القرى المتخلفة الخالية من الخدمات تخدم كل سكان القرية المحتاجين جدا لهذه الخدمة وعائده كبير جـــدا رغم أن تكاليفه باهظة إلا أنه ينفذ بعملة محلية متوفرة تماما ويحتـاج إلى فترة قصيرة لتنفيذه قد تمتد لمدة سنتان والعمالة المطلوبة متوفرة تماما .

٣- مشروع لإنشاء مدينة سكنية بمنطقة مستصلحة حديثا للخرجين الجدد ليس بها أى خدمات تخدم أصحاب الدخول البسيطة الذين فى حاجـــة ماسة للسكن وعائده كبير وتكاليفه باهظة وينفذ بعملة محلية متوفـــرة إلى حد ما ويحتاج إلى فترة متوسطة لتنفيذه ولكنها ستمتد إلـــى ١٠ سنوات والعمالة المطلوبة متوفرة تماما ويستفيد منه كل الخريجـــون الجدد ليتمكنوا من المتابعة المباشرة لأرضهم حيث أغلبهم من الذكور المحتاجين جدا لهذا السكن .

وباستخدام الجداول السابقة تبين الآتى:

رقم المشروع / رقم الجدول	المشروع الأول	المشروع الثانى	المشروع الثالث
	دار المسنين	شبكة مياه	مدينة سكنية
جدول رقم (١)	٤٠	٧٠	١٠٠
جدول رقم (٢)	٨٠	٩٠	١٠٠
جدول رقم (٣)	٨٠	١٠٠	١٠٠
جدول رقم (٤)	٧٠	٧٠	٦٠
جدول رقم (٥)	٩٠	١٠٠	٧٠
جدول رقم (٦)	٨٠	٨٠	٦٠
جدول رقم (٧)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جدول رقم (٨)	٦٠	١٠٠	١٠٠
جدول رقم (٩)	٧٠	١٠٠	٩٠
جدول رقم (١٠)	٩٠	١٠٠	٩٠
المجموع	٧٦٠	٩١٠	٨٧٠
الترتيب	الثالث	الأول	الثانى

وهكذا يتضح أن ترتيب المشروعات حسب الأفضلية طبقا للمحكات والمعايير الموضوعة يكون للمشروع الأول وهو شبكة المياه ثم المدينة السكنية ثم دار المسنين حيث أن الترتيب مبنى على الدرجات التى حصل عليها كل مشروع ، وبديهى أن الجداول التى أوردناها تعتبر مبسطة للغاية الغرض منها توضيح فكرة ترتيب الأولويات أما ما يستخدم فى أجهزة التخطيط فهو أكثر تعقيدا وتطورا من ذلك ، حيث تستعين بالحاسبات الآلية فى عملياتها التخطيطية ومنها تحديد الأولويات ضمانا للدقة وتوفيرا للوقت والجهد .

ويشتمل هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ العامة التى تعاون المسئولين والمخططين الاجتماعين أثناء إجراء مهام عملية تحديد الأولويات.

وهذه المبادئ قد تم استنتاجها من تجارب وخبرات العاملين فى مجال تحديد الأولويات وهذه المبادئ هى :

١- أن تتم عملية تحديد الأولويات فى ضوء الإطار العام لسياسة المجتمع ومراعاة اتساق البرامج والمشروعات مع أيديولوجية المجتمع وقيمه السائدة ومحققة لأهدافه الاستراتيجية .

٢- أن يكون هدف عملية تحديد الأولويات ، اتخاذ القرارات بالخطط والبرامج التى تشبع احتياجات المجتمع وتعالج مشكلاته فى حدود الإمكانيات المتاحة .

٣- وجود جهاز أو لجان متخصصة للقيام بمهام تحديد الأولويات يتوافر لها :

أ- إمكانيات مادية .

ب-إمكانيات بشرية .

ج-إمكانيات تنظيمية .

٤- استخدام الوسائل والأساليب العلمية الحديثة واللازمة لعملية تحديد الأولويات ومنها :

أ- الدراسات والبحوث الاجتماعية ، والمسوح الاجتماعية .

ب-مقاييس تقدير الاحتياجات ،ومقاييس الاتجاهات .

ج- بحوث تقييم فعالية الخدمات .

د- أساليب تحديد الأولويات .

٥- توافر نظام للمعلومات والبيانات اللازمة .

٦- عملية تحديد الأولويات عملية جماعية ، تحتاج إلى تعاون وتفكير جماعى بين المتخصصين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعملية المشاركة .

٧- الاهتمام بالبرامج الوقائية والعلاجية ،والتنموية ، فى تكامل ، بما يتواءم مع احتياجات المجتمع .

٨- الاهتمام ببرامج الطفولة ــ ثم العاملين ، ثم المسنين ، ويفضل التكامل بما يتناسب مع احتياجات المجتمع .

٩- الاهتمام بالتوازن بين البرامج الاجتماعية والبرامج الاقتصادية فى ضوء احتياجات المجتمع .

١٠- التأكيد على أهمية الالتزام بمبدأ الموازنة ، فى التخطيط أثناء إجراء عملية تحديد الأولويات .

دعائم نجاح العملية التخطيطية:-

من منطلق الإطار النظرى للتخطيط ، الذى تم عرضه فى الفصول السابقة نستنبط مجموعة من الاعتبارات تمثل دعائم نجاح العملية التخطيطية نوجزها فيما يلى :

١- كفاءة وفعالية أجهزة التخطيط ولجان تحديد الأولويات ، وأجهزة التنفيذ فى أداء أعمالها .

٢- توافر جهاز إحصائى مهمته توفير البيانات والمعلومات ، والتحليلات الإحصائية الواقعية ، اللازمة لوضع الخطط والبرامج مستخدما فى ذلك أحدث الوسائل التكنولوجية وبرامج الحاسب الآلى المتقدمة .

٣- توافر أساليب البحوث والدراسات بأنواعها المختلفة اللازمة للعملية التخطيطية .

٤- الاهتمام بالمشاركة الإيجابية بين أجهزة التنفيذ ، فى إعداد الخطط والبرامج .

٥- الاهتمام بالتخطيط الاجتماعى بجانب التخطيط الاقتصادى فى ضوء احتياجات المجتمع.

٦- الاستفادة من تجارب الدول النامية فى التخطيط .

٧- الالتزام بمبادئ التخطيط أثناء إجراء المراحل التخطيطية .

٨- يتناسب التخطيط فى تطبيقه مع ظروف وطبيعة المجتمع .

٩- اعتبار التخطيط جزء من نسيج المجتمع يحقق له أهدافه المنشودة .

تدريب

رتب المشروعات التالية مستخدما أسلوب الخبرات الموضوعية :-

١- مشروع لإقامة وحدات سكنية فى مجتمع صناعى متوسط التقـــدم ، والزمن المخصص له حوالى ٣ سنوات ، والعملة المحلية تستطيع أن تغطى تكاليفه الرخيصة " المعتدلة " ويهتم بهذا المشروع ٧٠% مـــن سكان هذا المجتمع من الذكور المنتجين ، يتوفر لهذا المشروع كذلـك العاملون الفنيين ذوى المهارة العالية .

٢- مشروع لإقامة مراكز تنظيم الأسرة يستفيد منه الإناث من أصحـــاب الدخول البسيطة فى منطقة فقيرة فى مجتمع حضرى متخلـــف جـــدا وقدر إنجازه فى حوالى سنتين بالعملات المحلية وبهذا تكون تكاليفـــه رخيصة جدا ومتوفرة ويقدر عدد هؤلاء الإناث بحوالى ٥٠% مـــن سكان هذا المجتمع ، كما أن المشروع متوفر له الإمكانيات الفنية من العاملين المهرة .

٣- مشروع لإقامة فندق سياحى فى مجتمع حضرى متقدم جدا والمـــدة المقدرة لإنجازه حوالى ٥سنوات ويحتاج للعملة الصعبة الغير متوفرة وهو يهم أصحاب الدخول العالية فى مناطق مرتفعة المستوى " لأنـــه سيقام بها "وهم يمثلون حوالى ٢٠% من سكان المجتمـــع وتكاليفـــه باهظة جدا وغير متوفرة ولا يوجد العدد الكافى من الفنيين للعمل بـــه وهذا الفندق يقدم خدماته للذكور "كبار السن" لآن به مرافـــق كثـــيرة للعلاج الطبيعى .

المراجع

١- ثريا محمود خطاب : دراسة ميدانية لتحديد أولويات الحاجات للخدمات الاجتماعية ببعض قرى محافظة الجيزة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، ١٩٧٤ ، ص ٢٠ .

٢- أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤ ،ص ٩٦ .

٣- الفاروق بسيونى : التخطيط الاجتماعى ، القاهرة ، مؤسسة يوم المستشفيات ، ١٩٨٥ ، ص ٧٩ .

٤- محمد دويدار : اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر ، الإسكندرية، المكتب الحديث للطباعة والنشر ، أبريل ١٩٦٧ ،ص٢٨٦ .

5- W.A. Haspeunes Allocation of Scarce Resources to Social Projects; the Special Case of the Allocation of Resources to School Health Services. According to the Methodology the Education Health Ensemble (The Institute of National Planning Mema No. 939, Feb 1970), P.41.

٦- أحمد كمال أحمد التخطيط الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ،ص ٩٩ .

٧- محيى الدين صابر – التغير الحضارى وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ، ١٩٦٢، ص٢٤٧ .

٨- الفاروق البسيونى : التخطيط الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٨-٨١ .

٩- رياض أمين حمزاوى، محمد زكى أبو النصر ــ تخطيط الخدمات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٩٤ ، ص ١١٣ .

١٠- أنظر كل من :

أ- أحمد كمال ،التخطيط الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ،ص.ص ١٥١-١٥٥.

ب- رياض حمزاوى ــ محمد زكى : تخطيط الخدمات الاجتماعية ، بين النظرية والتطبيق ،مرجع سبق ذكره ،ص .ص ١-٦٦ .

الفصل الخامس

استراتيجيات وتكتيكات

وأدوار المخطط الاجتماعي

إعداد

أ.د/ طلعت مصطفى السروجي

ترتبط أدوار المخطط الاجتماعي بتكتيكات محددة، كما يرتبط كل تكتيك باستراتيجية معينة وتعكس الاستراتيجية اتجاها فى التخطيط الاجتماعي، ونماذج محددة تستخدم فى التخطيط الاجتماعي.

وقد تضمن المتصل التحليلي التفاعلي كما حدده نيل جلبرت، هارى سبكث ، اتجاهات التخطيط الاجتماعى ونماذجه ومن ثم يمكن تحديد الاستراتيجيات والتكتيكات والأدوار المهنية للمخطط الاجتماعى من خلال عرض المتصل التحليلي التفاعلي ، ولا نركز هنا على النماذج أو الاتجاهات بينما نركز على الاستراتيجيات والتكتيكات والأدوار المهنية للتخطيط الاجتماعي.

حيث نجد أن هناك ثلاث حلقات متشابكة معا أكبرهم الاستراتيجيات وأوسطهم التكتيكات وأصغرهم الأدوار المهنية للمخطط الاجتماعي.

ومن ثم فإن ممارسة أى دور مهنى لا يتأتى إلا فى إطار تكتيك محدد، وكل تكتيك يندرج تحت استراتيجية معينة تعكس اتجاها فى التخطيط الاجتماعي.

ونؤكد هنا أن الاستراتيجية الواحدة تتضمن أكثر من تكتيك كما أن التكتيك الواحد يتضمن أكثر من دور مهنى.

أولاً: المتصل التحليلي التفاعلي للتخطيط الاجتماعي:

THE ANALYTIC–INTERACTIONAL CONTINUUM

جمع نيل جلبرت ، هارى سبكث **N. GLIBERT & H. SPECHT** نماذج التخطيط الاجتماعى فى متصل واحد يتراوح بين التركيز أكثر على المهام التحليلية فى أقصى البداية، التركيز على المهام التفاعلية فى أقصى النهاية كما يوضح الشكل التالي:

نماذج التخطيط   التركيز على المهام التحليلية   أدوار المخطط

EMPHASIS ON ANALYTIC TASKS

نماذج التخطيط		أدوار المخطط
نموذج صنع القرار العقلانى الرشيد RATIONAL DECISION-MAKING	↑	فنى TECHNOCRAT
النموذج المختلط MIXED SCANNING		مكتبى BUREAUCRAT
النموذج المرحلى DISJOINTED INCREMENTALISM		
النموذج التوافقى TRANS-ACTIVE PLANNING	↓	مدافع ADVOCATE

التركيز أكثر على المهام التفاعلية

EMPHASIS ON INTERECTIONAL TASKS

شكل (١) المتصل التحليلي التفاعلي للتخطيط الاجتماعي

وكانت نماذج التخطيط الاجتماعى فى الســـابق كمـــا ذكـــر ولكـــر A.WALKER تعتمد فى الممارسة على مدرستين أو مدخلين فى التخطيـــط هما: التخطيط المرحلـــى INCREMENTAL PLANNING والتخطيـــط العقلانى الشامل RATIONAL-COMPREHENSIVE ولكن تطور ذلـــك بإيجاد نماذج أخرى بجانب المدرستين، ويعتبر المتصل التحليلـــي التفـــاعلي تطورا لنماذج التخطيط.

ويركز المتصل على وجهتى نظر أساسيتين:

١- التخطيط كعملية وطريقة فنية

PLANNING AS A TECHNOMETH ODOLOGICAL PROCESS

٢- التخطيط كعملية سياسية اجتماعية

PLANNING AS A SOCIOPOLITICAL PROCESS

وهذان الجانبان الرئيسيان فـي التخطيـط يعكسـان دور المخطـط الاجتماعي ووجهين لعملة واحدة، وإن كان كل وجهة نظر تمثل أقصى نهاية المتصل.

وتمثل جوانب الطريقة الفنية لعملية التخطيط مهاما تحليلية (الاتجـاه المؤسسي **INSTITUTIONAL APPROACH** بينما الجوانـب السياسـية والاجتماعية تركز أكثر على المهام التفاعلية (الاتجـاه الفـردى العلاجـي **RESIDUAL APPROACH**) ٣، ٢٤٧).

وتتضمن المهام التحليلية جمع البيانات وتحليلها والعمل على توفـير الحلول المناسبة، وتحديد الأهداف، وتصميم البرامج والمشروعات والتخطيط لها، تقدير العائد والتعرف على الإيجابيات والسلبيات، والمهام التفاعلية مـن منظور التخطيط كعملية سياسية اجتماعية. بينما تتضمن المـهام التفاعليـة الحصول على المعلومات من الآخرين، الاتصال سـواء بيـن الأفـراد أو المنظمات، والإعداد لصنع القرار من خلال تناول وجهات النظر وبناء نظـم تخطيطي، كما ترتبط هذه المهام بمهارات يجـب توفرهـا لـدى المخطـط الاجتماعي .

كما يؤكد نيل جلـبرت وهـارى سـبكت **N. GLIBERT & H. SPECHT** أن المخطط يجب أن يضع فى اعتباره سمات المجتمع والتعـامل مع العملاء والمساهمون الآخرون والتأثير النسبي فى هذه المتغيرات، وفعالية المخطط هنا لا تعتمد فقط على دوره الفنى، ولكن تعتمد أيضا على مهاراتـه الاجتماعية ومهاراته فى تنظيم النسق التخطيطي وتنمية وسائل اتصالاته .

كما أن الجوانب الفنية للتخطيط التى تركز علــى المــهام التحليليـــة تتضمن الاهتمام أكثر بالمشكلة وضرورة حلــها PROBLEM-SOLVING APPROACH أو أسلوب التخطيط لحل المشكلة فى أسرع وقــت ممكــن، الاهتمام بالتخطيط القومى الشامل والاعتماد أكثر على الخــبراء والفنييــن، ويستهدف تحقيق إصلاح شامل، وتحقيق التنمية الشاملة والعدالــة السياســية والاجتماعية، بينما الجوانب التفاعلية يعطى المخطــط تــأثيراً أكــثر علــى الجوانب السياسية والاجتماعية ويرتبط بالاهتمام بالعملية التخطيطيــة ذاتــها PROCESS-ORIENTED PLANNING وأسلوب حل المشكلة أكثر مــن المشكلة ذاتها، وضرورة تغيير الناس أنفسهم أصحاب المشكلة، بحيث تتوفـر لديهم القدرة الذاتية لحل المشكلة الحالية والمشكلات المستقبلية، والتركيز أكثر على جهود التخطيط المحلى واللامركزية المرتبطــة بالديمقراطيــة والقيــم الأساسية للحرية الفردية ، الطــابع الغــالب لــبرامج وخدمــات الرعايــة الاجتماعية، طابع خدمــات الرعايــة الاجتماعيــة الفرديــة RESIDUAL APPROACH والاهتمام بالأنشطة التخطيطية بقطاع معين، وتستهدف هــذه المهام إحداث تغييرات اجتماعية يكون هناك اتفاق عام CONSENSUS بيـن أفراد المجتمع المحلى على حدوثها وحينما ننظر للتخطيط كعمليــة سياســية اجتماعية يصبح دور المخطط مدافعاً لاهتمامات وحاجات العميل (٥).

(أ) الاتجاه المؤسسي التحليلي:

استراتيجيات التنافس واستراتيجياتها الفرعيــة مثــل اســتراتيجيات الصراع ــ الضغط ــ العنف ــ القوة ــ القوة السياسية ــ التنمية ــ الثورة ، ويعتمد على تكتيك إحداث تغيير جذرى شامل، وتكتيك الحركة المنظمة بيـن القيادات المجتمعية.

والأدوار المهنية فى : أدوار الفني ــ الخبير ــ الممكن ــ المعالج ــ المنمى.

(ب) **الاتجاه الفردي العلاجي:**

استراتيجيات التضامن واستراتيجياتها الفرعية مثل : اســـتراتيجيات المشاركة ــ التفاعل ــ الإقناع ــ الاتصـــال ــ التنسـيق ــ الاسـتثارة ــ التعاون، وتعتمد على تكتيك المساعدة الذاتية والعمل الجماهيري الشعبي.

وتتحدد الأدوار المهنية في: أدوار المنشط ــ المساند أو المدافـــع ــ المرشد ــ دور التربوى ــ الوسيط ــ الاتصالي.

ثانياً: استراتيجيات التنافس: ADVERSARY STRATEGIES

هى تعبير شامل للأساليب التحليلية لتقريـــر الأهـداف والسياســات بواسطة تقدير المعلومات [٦] ، ومن ثم يجب على المخطــط الاجتمـــاعى أن يكون تحليلياً، جامعاً للمعلومات ، ملاحظاً للديناميات والتفاعلات.

(١) الصـــراع: CONFLICT STRATEGY

الصراع هو تصادم المصالح ، القيم، الأفعال أو الاتجاهــات، بينمـــا يعنى CONFILCTIOR وهو مصطلح جديد لإدوارد بونو [٧] أنـــها تهيئـــة وإعداد وتحديد وتشجيع أو تصميم الصراع ، وتعود إلى المجهود الفعلى الذى يبذل لإيجاد الصراع.

بينما التفاوض يوصى بالتسوية أو التفاهم وتمثل المساومة تقدماً فـــى الجدل.

ويختلف الناس لأنهم يرون الأشياء بصورة مختلفـــة، للنـــاس قيـــم ومفاهيم مختلفة وهم يريدون أن تكون لهم خيارات مختلفة، عندما تختلف هذه الخيارات مع خيارات الآخرين هنا يكون الصراع.

القوة تستخدم لبدأ الصراعـــات، لتحريكـــها ولإنهائـــها [٨] وأن دور المخطط الاجتماعي في صناعة وتطوير الصراع لصالح الفقـــر ، والقـــوى المستضعفة في المجتمع لتدعيم قوتها والدفاع عن اهتماماتهم وحاجاتهم.

إن قيادة وتوجيه الصراع يجب أن يعتمد على المدخـــل العقلانـــي، ولذلك يجب أن يهتم المخطط الاجتماعي المستخدم لاســـتراتيجية الصـــراع بالتعرف على القوة، واهتمامات السياسة والقادة المحليـيـــن، وأن يســـتخدم الملاحظة (٢).

بينما يعبر الصراع المباشر عن درجة الاختلاف في الموافقة علـــى القضايا المثارة، ويتطلب الصراع من المخطط التحكم في القوة، ومـــن هنـــا يجب عليه تحليل الصراع والنزاعات والتعرف علـــى القـــوى واهتماماتـــها ومصالحها، ونقاط الاتفاق والاختلاف ونقطة البدء في الصراع وأساليبه.

ويرتبط بالتغييرات في موازيين القوى المتنازعـــة او المتصارعـــة، ويوجه المخطط الاجتماعي الصراع إلى حيث يتحقق التغيير المطلوب بـــدلاً من شكله السلبي. والصراع قد يكون بين قوتين متكافئتين أو غير متكـــافئتين وينتهي الصراع في الحالة الأولي إلى التعاون، أما في الثانية يكون النصـــر للأقوى. (٣)

ويأخذ الصراع شكل التنافس حتى يؤدى إلى تحقيق هـــدف معيـــن، فالصراع ما هو إلا سلوك يؤدى إلى أحد الأطراف لحث الأطـــراف علـــى إيقاف أو تغيير طموحاته (١٢٠،١٣٨) ، ويستخدم نفـــس المصطلـــح فـــي الكتابات العربية عن تنظيم المجتمع بمعنى التنازع، وأن الصـــراع أقصـــى معانى التنازع وهو تصادم بين وجهات نظر مختلفـــة (٣١، ١٩٤ : ١٩٥). ويجب أن يلتزم المخطط في استخدامه لهذه الاستراتيجية بالقيم والأخلاقيـــات المهنية.

إن موقف الصراع قد يؤدى إلى استثارة لدى العملاء للتحرك لتدعيم قوتهم ومشاركتهم، كما قد يؤدى إلى تفاعل واتصال قوتين، محاولة وصول كل قوة إلى اتفاق عام يعبر عنها والدفاع عن اتفاقهم، ونجاح وفعالية موقف تصارعي إيجابياً يعتبر حافزاً لدفع قوتهم على الأمد الطويل، ومن ثم فإن تدخل العملاء فى الصراع والتنازع يعتبر مؤشراً لقوتهم ودليلاً على توصلهم لاتفاق عام حول مصالحهم وأهدافهم.

والصراع استراتيجية من استراتيجيات العمل الاجتماعى ويعتمد على تكتيك المواجهة بين قوتين. ولاستخدامها لتدعيم قوتهم، وتمكينهم من اتخاذ القرار فى المجتمع المحلى فإن المخطط يتعامل مع هؤلاء من خلال بناء قاعدة للقوة وقد يستلزم ذلك تنظيمهم فى لجان أو مجالس والعمل على توحد اهدافهم وأن يوحد لديهم الشعور للاتفاق العام، وينمى لديهم الإحساس تجاه هذه الأهداف، وتشجيعهم للمشاركة فى المنظمات، وتدعيم قدراتهم فى الاعتماد على الذات، وتغيير بعض القيم السلبية التى قد ترتبط بثقافتهم، واستخدام وسائل الاتصال والاستثارة لتدعيم قوتهم كجماعة لمواجهة الآخرين.

وعلى الممارس أن يحسن اختيار المواقف التى تزيد من قوتهم وتضعف من قوة الآخرين المنافسين فى اتخاذ القرار وتوجيه حركتهم مثل التوضيح والإقناع، التفسير وتوقع النتائج، التحليل، واستمرار العلاقات الإيجابية بينهم كجماعة، وتعليمهم وإدارة أنفسهم بأنفسهم وتعلمهم المبادرة والمبادأة والقدرة على تحمل المسئولية والقيم الديمقراطية والمطالبة. والمخطط هنا يقوم بأدوار الممكن ، المشجع ، المستثير ، المعلم ، المستشار، الثورى الذى يستطيع أن يستخدم الصراع – وقد يصنعه – لتحقيق أهداف ، كما قد يستخدم الضغط فى بعض الأحيان.

وترجح العديد من الدراسات [٩] التى استخدمت تكتيكات الاجتماع ، التظاهر، المقاطعة ، وحتى مخالفة قوانين معينة، وإن كان الأمر لا يصل عادة إلى استخدام العنف.

(٢) الضغط: PRESSURE STRATEGY

يعتبر العمل المجتمعي والمشاركة خاصة مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرار من اهتمامات الخدمة الاجتماعية، وتهتم الحكومات بالتعليم والتخطيط، خدمات الرعاية الصحية وإصلاح الإدارة المحلية وهناك العديد من الأمثلة التى تقود لأنشطة جماعات الضغط للمستفيدين، ودرجات ضغوطهم وغالباً ما ترحب الحكومة بهذه الجماعات ولا تهاجم انحرافهم وحقوقهم.

وفيها يقوم المخطط بدفع الأهالى إلى الضغط على الجماعات أو المعارضة لإحداث التغيير أو الضغط على متخذى القرار لإصدار قرار للصالح العام أو الضغط على الجماعات القوية لصالح الجماعات الصغيرة والضعيفة، ومن أساليب الضغط، التليفزيون ، الصحافة ، الإذاعة ، الندوات، المقالات ، وقد يلجأ إلى الضغط الجبرى كالتشريعات والضغط السياسي، وذلك لأصحاب القوة والسيطرة فى اتخاذ القرار المحلى للتخلى عن بعض قوتهم وقبولهم لقوة الآخرين الفقراء.

وقد يؤدى الضغط إلى مفاوضات أو تنازلات من أصحاب القوة، وقد يؤدى إلى الإضرار ببعض المصالح خاصة لأصحاب القوة، ويحتاج إلى وسائل للاتصال ووسائل للضغط وتقدير درجة تأثر كل وسيلة ومهارات للمخطط فى استخدامه، بل وفى اختيارها.

حيث استخدام المخطط الاجتماعى لوسائل تتراوح فى شدتها وقوة تأثيرها طبقا لدرجة الاتفاق، طبيعة الموقف، درجة تعاون الجماعات

المستضعفة، درجة قبول جماعات القوة تقديم تنازلات، والهدف هو إظـــهار قوة الجماعات المستضعفة ومشاركتها فى اتخاذ القرارات علـــى المســتوى المحلى.

وقد يستخدم المخطط الضغط فى تحســين معــدل أداء الــبرامج أو المناقشات أثناء اتخاذ القرار للحد من قوة تأثير ونفوذ بعــض الجماعــات، ويمكن للمخطط استخدام جماعات الضغط أو المصالح للتأثير فى القــرارات المجتمعية.

وكثيرا ما يستخدم الممارس الضغط فى أدواره العلاجيــة أو إعــادة التنشئة الاجتماعية ، أو مع بعض الجماعات. ويمكن أن يستخدم الضغط كما حدد برهارد S.BERHARD (١٠) فى التأثير فى السوق والإقناع، وكذا توزيع نتاجه فى فرص الحياة والأخطار، ولذلك فإن الخدمة الاجتماعية الحديثة تؤكد وتدعم الحرية والاعتماد على الديمقراطية والاهتمــام بــالحقوق الإنســانية والتوزيع العادل لفرص الحياة، والإقلال من أخطارها.

(٣) العنف :- VIOLENCE STRATEGY

يمكننا التعرف على مفهومين على الأقل للعنف الأول وهــو غــير نظامى والثانى وهو استراتيجي وإذا فقد النظام المعياري كل دقته وفعاليته أو جزءا منهما والناس لا يعلمون بماذا هم ملزمون ينتشر العنــف الفوضــوي (بتصرف ١١).

ويجب التمييز بين العنف والقوة، أن من يؤمن بتحكيمه السلام يعتبر قويا ولكنه ليس عنيفا.

ويوضح العنف:

١) أن العملاء يتحركون بنفس الرغبات.

٢) قد تكون الرغبات مستبدة.

٣) أن الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل فى كل لحظة كمية محدودة.

٤) يشتق من تركيب الرغبة والندرة تنافس دائم بين الناس.

ولا يستخدم العنف إلا بعد الإقناع وعند الضرورة، ويجب على المخطط أن يحدد متى يمكن استخدام العنف. والتوقع الدقيق لعائد استخدامه.

ويوجه إلى بعض الجماعات المحتكرة لجهود الآخرين وذلك للتأثير بينهم حتى يستجيبوا لما هو أفضل ويرجعوا عن احتكارهم، ويتولى المخطط الاجتماعى استثارتهم ليلجئوا إلى العنف مع هؤلاء، طالما أن الإقناع لا فائدة منه (٣ ، ١٥٨)، ولا يفضل استخدام العنف بمعناه السائد فى بحوث التخطيط الاجتماعى ولكنه يحمل فى طياته معنى الشدة والضغط فى إطار القيم والأخلاقيات المهنية والمعايير والتشريعات المجتمعية.

(٣)**القوة**: POWER STRATEGY

استفاد العمل الاجتماعى من النظريات الاجتماعية المفسرة للقوة وذلك فى مواقف النزاع، ومفهوم النظريات للعدالة الاجتماعية كنظرية ماركس التى اهتمت بأوضاع الفقراء المعيشية ومسئولياتهم للتحرك لتحسين ظروفهم، وماكس فيبر الذى ركز على قيم العدالة، علاقة السياسة الاجتماعية بالعمليات الإدارية، وتستخدم عندما يراد التغيير فى موازيين القوى الطبيعية والوظيفية فى المجتمع، وهذا التغيير غالبا يكون فى صالح المجتمع، ولتحقيق أهدافه ، وبالتالى تكون هذه القوى عاملا مساعدا لتسهيل عملية صنع واتخاذ القرار للصالح العام. وفكرة هذه الاستراتيجية أن يتم صنع القرار فى إحداث التغيير من خلال بناء القوة (القيادات الطبيعية والوظيفية) فى المجتمع.[٣]

وللقوة تأثيرها فى اتخاذ القرار ونفوذها كقادة مؤثرين على توجيه القرار (١٣) . وترتبط القوة بالسلطة (١٤) .وتعتبر القوة القدرة على ضبط سلوك واتجاهات وآراء متخذى القرار والتأثير فيهم.

وهدف استخدام هذه الاستراتيجية تغيير معادلة النفوذ بتنظيم قوة موازية، وقد يلجأ المخطط الاجتماعى إلى تهدئة القوة لتغيير معادلة القوة.

ونرى ان التفاوض يتطلب:

١. تحديد موضوع أو قضية التفاوض والاتفاق عليها وإظهارها فى الوقت المناسب، وتحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بين القوى، والوقت المتاح للتفاوض.

٢. تحديد أطراف التفاوض، من هم ؟ وقوتهم ؟ واهتماماتهم ؟ وحاجاتهم ؟ وما هى الاهتمامات والمكاسب المشتركة بين الطرفين.

٣. تقارب وجهات النظر بين الطرفين، والتنازلات ومهارات وشخصية المفاوض.

٤. قد يترتب بعض التنازلات ، ويحتاج ذلك إلى إقناع أو تأثير للحصول على موافقات.

(٤)**القوة السياسية** :- STRATEGY OF PLITICAL POWER

وفى هذه الاستراتيجية يتم توظيف القوة سياسيا لتحقيق التغيير [٤] ومن الأهمية توافق أهداف أصحاب هذه القوة مع اهداف التغيير وقد يستخدم المخطط الإقناع.

وفيها يكون الاهتمام بشريحة معينة من القيادات وهى: القيادات السياسية التى يكون لها تأثير فى جوانب متعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وترتبط هذه الاستراتيجيات أكثر بجهود إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب المرتبطة بضرورة استصدار قوانين وتشريعات اجتماعية [٣].

ويعتمد الممارس على تحريكهم ومساندتهم له، وقدراتهم وتعبيرهم عن الجماهير، [١٠] ، وقد يلجأ المخطط إلى استخدام القوة السياسية عند تنفيذ بعض البرامج أو المشروعات التى تستهدف الفقراء وتقويتهم، او بناء المنظمات المدافعة عنهم، او استصدار قوانين وتشريعات لصالحهم.

(٥) التنمية: STRATEGY OF DEVELOPMENT

وهى الإطار أو الخطوط العريضة للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى (١٥،١٧٥) ويستخدم المخطط هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا باستخدام موارده المتاحة او التى يمكن إتاحتها، على أن تكون تلك التنمية محققة للعدالة السياسية والاقتصادية والرفاهية لأفراد المجتمع، وذلك بتقديم الخدمات والمساعدة على التعرف على الموارد والحاجات، ولاستخدام هذه الاستراتيجية يجب التعرف على مواطن القوة والضعف فى المجتمع عند بدء تنفيذ برامج التنمية (٣،١٥٩)[٢].

ولابد من تشكيل الاستراتيجية التنموية المناصر للفقراء وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للجميع، والمسكن الصحى، توفير فرص العمل، والفقراء فى حاجة إلى تنمية منتجة لفرص العمل .

غير أننا نؤكد استخدام هذه الاستراتيجية من خلال تخطيط البرامج والمشروعات وأولويات محددة تؤدى بدورها لإحداث تغييرات ثقافية

وتستهدف تقوية الفقراء لمشاركتهم الجماعات الأخرى فى اتخاذ القـــرارات وصنع السياسات الاجتماعية.

كما أوضحت بعض الدراسات (١٥) فى مجتمعات شرق أفريقيـا أن التخطيط اللامركزى واستراتيجيته للتنميـــة المحليـــة تواجـــه العديـــد مـــن المشكلات، حيث يحتاج إلى قوة بشرية ماهرة وسياسات وبرامـــج مقبولـــة اجتماعيا وناجحة بشكل اقتصادي، واقترحت معظم البحـــوث فـــى بعـض المجتمعات المحلية فى أديس أبابا **ADDIS ABABA** أن تحليل استخدام هـذه الاستراتيجية يجب أن يكون أكثر عمقا لتزويد صانعي السياسات والمخططين فى هذه المجتمعات باقتراحات فاعلة لتوظيفها فى التنمية المحلية.

(٦)الثـورة :- STRATEGY OF REVOLOUTION

وفيها يكون الاهتمام بإحداث تغييرات جذرية وإقامة بناء جديد وتغيير إجبارى شامل [٣] وتتطلب هذه الاستراتيجية إحداث تغييرات فـــى البنـــاءات والنظم وتتميز بالسرعة.

ثالثا استراتيجيات التضامن:- COLLABORARTIVE STRATEGY

يعتبر التضامن قوة لأعضاء المجتمع ويحتاج إلى تشجيع ومـــهارات عديدة مثل تحليل الثقافة، تاريخ الصراع والاتصال، وهى تضامن الفرد مـــع الآخرين فى القضايا المجتمعية، وتحدد جزئيا بالمشاركة فـــى تنظيمـــات أو منظمات أو جماعات لمواجهة المشكلات.

وتتضمن أنشطة تنظيم المهنيين او جماعات المجتمع-كالفقراء-العمل مع المشكلات المجتمعية وتنظيم وتجميـــع وتعبئـــة الأنشـــطة الاجتماعيـــة والمشاركة فـــى الاهتمامـــات العامـــة والعمـــل مـــع الآخريـــن لمواجهـــة المشكلات[١٦].

ولاشك ان التضامن الاجتماعى يساعد على تحقيق العدل الاجتماعى ويؤدى إليه.

وترتكز هذه الاستراتيجيات على أن للفقراء قيم ومصالح أساسية، تعتبر صالحا وأساسا للوصول إلى اتفاق عام يمكن من خلاله مشاركتهم وتفاعلهم وإقناعهم بقوتهم فى اتخاذ القرار ، وكذلك برمجة الأهداف الاجتماعية [٢٧] ويحتاج التضامن إلى قرارات للضبط وتسهيلات وتشجيع التطوع والمشاركة.

وتهتم استراتيجيات التضامن بأنشطة إيجاد معلومات عن المشكلة، البدائل المتاحة للعمل، تدعيم مداخل جديدة للمشكلة ربما أشكال جديدة للخدمة، بناء الاتصالات ودراسة البدائل، إيجاد فرص جديدة للمتعاونين وتعلمهم الاتصال مع الآخرين، جعل أهدافهم موحدة، والارتباط بالقيم والأخلاقيات المهنية، الإقناع المنطقي. [٤]

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على قدر من الاتفاق العام.

(١) المشاركة: STRATEGY OF PARTICIPATIN

وتتحدد أهداف هذه الاستراتيجية فى اعتبارها كاستراتيجية للعلاج التعليمي EDUCATION THERAPY STRATEGY حيث تعمل على تقوية المحليات ويتعلمون العمل الديمقراطى ووسيلة لإذكاء الثقة بالنفس والاعتماد على الذات، واكتشافهم أنهم من خلال تعاونهم سيتمكنون من تحقيق أهدافهم وأن هناك ضرورة لمشاركتهم فى صنع القرارات.

وكذلك تغيير السلوك من خلال التأثير على السلوك الفردى، والمشاركة كذلك فى استراتيجية الإمداد بالموظفين STAFF SUPPLEMENT SRRATEGY من خلال جذب المتطوعين للمشاركة، وتستخدم فى التخطيط الاجتماعى بإمداد أجهزة التخطيط بالمواطنين الذين

لديهم خبرة وإيجاد التلاحم بين الخبراء والمواطنين ورأى الأهالى. ومن هنا يلعب المشارك دورا فعالا فى وضع السياسة وتحديدها، استراتيجية التطابق COPTATION STRATEGY وتستهدف إدماج الفقراء فى الجمعيات الخاصة لمنع أى توقعات معوقة، وتعاونهم بمثابة عملية امتصاص عناصر جديدة فى القيادة وكوسيلة لتأييدهم.

وهناك تطابق غير رسمي ويستهدف ضم بعض الأفراد أصحاب التأثير للجمعية والتطابق الرسمي يستهدف كسب القبول والشرعية من المواطنين على نطاق واسع لتحصل المنظمة على الشرعية الشعبية، ويمكن ان تساهم المشاركة فى حدوث التغيير بسبب وجود مركز القوة مع مراكز القوة العددية.

(٢) التفاعل: STRATEGY OF INTERACTION

وتستخدم عندما يهتم بالتفاعل كوسيلة لإتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر فى الموضوعات المختلفة مثل تحديد الأولويات أو صنع القرار، ويساعد التفاعل على نمو قدرات الأفراد. (٣)

وحدد جون وكولين JOHN & M.COLLINS (١٨) نموذجا للتفاعل MODEL OF INTERACTION لإحداث التغيير يقوم على ثلاث محاور أساسية مترابطة هى الاعتقادات والمشاعر، عائد السلوك.

ويدعم هذا النموذج أهمية تحديد وتحليل الثقافة والتدخل فى تغيير اعتقاداتهم ومشاعرهم، ولتدعيم التفاعل يجب أن يراعى المخطط سمات العميل. (١)

(٣) الإقنـــاع:- STRATEGY OF CONVINTION

وهو تأثير عقل على آخر وذلك لمساعدة الآخرين على الاقتناع بفكرة أو رأى لمساعدة الآخرين للوصول إلى مرحلة يقررون فيها بأنفسهم اقتناعهم بان هذا الرأى هو الأصح، وتستخدم لإقناع متخذى القرار بأهمية وما سـوف يكون له من أثر فى تقديم الخدمات المختلفة، ويستخدم عندما يكـون هنـاك مقاومة من المشتركين، ويعتمد التأثير على المنطق والواقعية. [٣]

ونحن نرى وجود علاقة تضامنيـة تأثيريـة ومحاولـة لاسـتمالة المستهدفين لتحقيق الأهداف والاهتمامات مستخدما فى ذلـك طرقـا عديـدة معتمدا على القيم والأخلاقيات المهنية وضمانا لتنشيط وتدعيم واسـتمرارية مشاركتهم فى اتخاذ القرار والجهود الجماعية.

كما أن الإقناع يمكن استخدامه فى مواقف النزاع عند تعادل القـوة وتوازنها فى اتخاذ القرار ويلجأ المخطط إلـى اسـتخدام الإقنـاع بـالعقل والمنطق، ويتطلب ذلك التخلص من المشاعر السلبية والاتصال بين طرفـى النزاع، وكذلك التوضيح والتفسير والتنبؤ بالعائد لكل بديل من البدائل موقـف النزاع، ويستخدم المخطط الإقناع كذلك فى إقناع العملاء بقوتـهم التـى إذا نظمت وأحسن استخدامها لأضحت قوة موازية عند اتخاذ القرار وإقناعـهم بأهمية المشاركة فى التنظيمات المجتمعية والقرارات التى تؤثر فى حياتهم.

ومن ثم فهى استراتيجية تحافظ على العلاقات الإيجابية بين الأغنيـاء والفقراء.

وتتطلب الاستراتيجية كذلك تكتيكات الاتصال ، المناقشة الهادفة.

(٤) الاتصال: STRATEGY OF COMMUNICATION

من العمليات الأساسية التى يتم من خلالها نقل المعلومات والقـدرات أو تتبادل الآراء والاتجاهات والمعارف بين الفاعلين. وتستخدم عندما يكـون من الأهمية تسهيل اتصال جماعات معينة من أفراد المجتمع بمتخذى القـرار لشرح وجهات نظرهم لهم وما يحتاجون إليه من خدمات وتسـتخدم لتدعيـم الاتصال بين الهيئات الحكومية والأهلية وتنسيق جهودهما لتحقيق الأهـداف، أو بين أصحاب الحاجات والجهات المشبعة لها.

وسهولة الاتصال تساعد على تواكب الأفراد مع التغييرات الحادثـة وزيادة الثقة بينهم وبين الجهات المشتركة فى التخطيط (٣، ١٦١) والاتصال بذلك تفاعل يتم فيه نوع من التأثير المتبادل.

ويؤثر الاتصال على المجتمعات المحلية فى اتخاذ القـرار ومعـدل أدائها، وأنه من الأهمية تحديد خصائص هذه الجماعة، والاتصـال بينـهما، وتحديد وفهم عوامل اتخاذ القرار.

وتؤثر المعلومات على الاتصال أثناء اتخاذ القرار كمـا أوضحـت بعض الدراسات [١٩].

ويستخدم الأخصائي الاجتماعي الاتصال عنـد تدخلـه مـهنيا مـع العملاء، وللمعلومات أهمية فى الاتصال [٢٠].

وتحتاج الاستراتيجية من المخطط ان يكون لديه مـهارات اتصاليـة بالعملاء المستهدفين واختيار انسب وسائل الاتصال تأثيرا على العملاء بمـا يساهم فى سرعة التغيير أو الإقناع أو التأثير طبقا لطبيعة الموقف.

ويساعد الاتصال على تكامل الجهود وتوحيد الطاقات فى اتجاه واحد COMMUNICATION FOR INTEGRATING EFFORT ويتطلـب

تحقيق ذلك توافر التنسيق واتخاذ قرارات رشيدة، ويتطلب ذلـــك الاســتجابة RESPONSIVENESS [٢١].

(٥) التنسيق: STRATEGY OF COORDINATION

إن التنسيق ضرورى لتجنب الجهد والمال والوقت الضــــائع حيــث يمكن تجنب التكرار والتضارب والازدواج، وقد يكون التنسيق خلال البنـــاء التنفيذى والإدارى للسلطة وخلال اللجان وداخل التنظيمات وربــط وتكــامل الخدمات ، وتستخدم للتنسيق بين جهود الأفراد والجماعات والجهود الحكومية المبذولة للمساهمة فى صنع القرارات وذلك حتى لا تتعارض هــذه الجــهود وبالتالى يسهل تحقيقها.

وأيضا للتنسيق بين الأهداف والوســائل، والتنســيق بيــن مختلــف الأنشطة [٢] وبالتنسيق أيضا يتم التقريب بين وجهات النظر المختلفة وإيجــاد روح التعاون فى إيجاد الخدمات ومنع التكرار والازدواج والتضارب.

ويمكن استخدام التنسيق فى تحديد الأولويات فى المجتمــع والوقــت المحدد للنتائج، وتنسيق الأنشطة، ويحتاج التنسيق لذلك إلى نسق قوى وفعــال للمعلومات [٢٣] .

وقد يساهم التنسيق فى إحداث التوازن بين وجهات النظر المتعارضة فى اتخاذ القرار، وتعبئة جهود العملاء، واستخدام الحملات ، وتحديد الأدوار وتكاملها لتحقيق الأهداف.

(٦) الاستثارة: STRATEGY OF STIMULATION

وتستخدم عندما يكون هناك مشكلة مرضية بالمجتمع وليــس لــدى الأهالى، اى إحساس بهذه المشكلة أو عــدم الوعــى والإدراك التــام لــها، ويستخدم المخطط الاستثارة لتحول هذه المشكلة من مجال عــدم الإحســاس

والوعى إلى مجال الإحساس والإدراك العام لها، والعمل المشترك لمواجهتها بتجميع جهودهم وحثهم لمواجهتها وبالتالى إيجاد الرغبة فى التعامل المشترك ومساهمتهم ومشاركتهم الفعالة. ويستخدم المخطط معارفه وخبراته وقدراتـــه لاستثارة الأهالى لاتخاذ القرارات السليمة.

أساليب الاستثارة هى تحديد البواعث الواعية وغير الواعيـــة التـــى تؤثر فى قرارات الفرد.

وتستخدم الحركة فى الاستثارة ، فالاستثارة ليست جمودا ولكن مـــن خلال مواقف محددة مثيرة ودافعة للحركة، مع مراعـــاة ضــرورة ارتبـــاط الاستثارة بثقافة الفقراء لكى يتقبلوا ويتفاعلوا تفاعلا مســـتهدفا مـــع أدواتـــها وأساليبها، بما ينعكس إيجابيا على تحقيق الأهداف.

كما تتطلب الاستثارة كاستراتيجية يمكن استخدامها لجمع معلومـــات عن المجتمع وتحليل الثقافة والســـلوك فـــى البيئـــة، ومعرفـــة الاتصـــالات والتفاعلات الإنسانية فى المجتمع.

(٧) التعاون:- STRATEGY OF CO-OPERATION

وتستخدم لتهيئة فرص التعاون بين أهالى المجتمع وقادته الممثليـــن والخبراء لتحقيق أحسن استخدام ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة او بيـــن الجهود الحكومية والأهلية على المستويات المحلية والقومية لضمـــان نجـــاح الخطة فى تحقيق أهدافها [٣] .

ويعتبر التعاون شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي.

ويميز بين استراتيجية التعاون واستراتيجية فرض التعـــاون فـــى أن التعاون اختيارى وخيار متاح، أما التعاون المفروض فهو خيار غير متـــاح

ويسود النزاع بين السكان، ويمكن تنفيذ الاستراتيجية بوضع الأهداف أمـــام المجتمع فى مواقف حرجة تحتم التعاون وبذلك يصبح مفروضا. [٨]

كذلك قد يلجأ الممارس إلى وضع أهداف ملحة أمـــام العمـــلاء ذات جذب خاص بفضل عائدها المادى ولذلك قد يتحمسون لتحقيقها.

ولذلك فهى تعتبر استراتيجية إنشائية علاجية فى نفس الوقت.

والتعاون إذن يحتاج إلى فرص وتشجيع، وتعبئـــة لتحقيـــق أهـــداف محددة، كما أنه مدخلا من مداخل مواجهة المشكلة كتعاون الجهود الحكوميـــة مع الأهلية وتعاون القادرين مع الضعفاء، ولابد من وجود هـــدف للتعـــاون وتركيز الجهود والتشجيع لتحقيق هذا الهدف، وتساعد المسئولين على فـــهم الفقر ومشكلات المجتمع المحلـــى والتخطيـــط التعـــاونى CORPORATE PLANNING من الأشكال التخطيطية التى تســـتخدم نطـــاق واســـع فـــى المنظمات [٢٤].

وهناك تداخل وترابط بين هذه الإستراتيجيات يســـتخدمها المخطـــط الاجتماعى عند ممارسة دوره المهنى، حتى بالنسبة للموقف الواحد وللمشكلة الواحدة، ويحتاج المخطط إلى مهارة وقوة فائقة للربط بينهم. [٣]

رابعاً: التكتيكات المهنية:

(١) تكتيكات ترتبط باستراتيجيات التنافس

أ- تكتيك التغيير الجذرى الشامل REVOLUTIONARY TACTIC

وهو تكتيك يرتبط بإحداث تغيير فى النظم المختلفـــة فـــى المجتمـــع والمؤسسات الاجتماعية.

ب- تكتيك الحركة المنظمة بين القيادات المجتمعية ELITIST TACTIC

وهو تكتيك العمل من خلال بناء القوة فى المجتمع سواء الرسـميون أو الشعبيون، ويساهم ذلك فى الوصول إلى اتفاق عام، أو التفاوض وتقديـم تنازلات، أو التأثير فى وجود تشريعات لصالح الضعفاء فى المجتمع، وقـد يلجأ المخطط إلى الضغط أو التأثير فى بناء القوة الرسمي وغـير الرسـمي لتوجيه القرارات فى المجتمع، والاستفادة من قوة هذا البنـاء فـى التـأثير لتحسين الخدمات المجتمعية، ولذا فإن المخطط يجـب أن يدعـم علاقاتـه وتفاعلاته مع قادة المجتمع المؤثرين لتدعيم قدراتهم علـى تمثيـل حاجـات والتعبير عن المصالح المجتمعية العامة، وتقبل قوة وآراء الجماعات الأخرى الأكثر احتياجا. وبذلك يمكن الاستفادة من القادة المحليين (٢٥).

ويرتبط بهذين التكتيكين تكتيكات أخرى مثل التصادم مـع الالـتزام بالمعايير الاجتماعية – التفاوض – المساومة– الإجبار– اللين –المواجهـة– اللوبى – التهديد – الإحراج المعنوى للقادة – إظهار قوة الجماعـة، تقريـب وجهات النظر – التحكيم.

(٢) تكتيكات ترتبط باستراتيجيات التضامن:

أ- تكتيك المساعدة الذاتية: THE SELF-HELP TACTIC

وهو أسلوب الممارسة المهنية القائم علـى افـتراض أن صـاحب المشكلة هو أقدر وأكفأ على حل مشكلته، سواء أكـان فـردا أو جماعـة أو مجتمع محلى (٣).

ويصف زاسترو منظمات المعونة الذاتية بأنها بناءات من جماعـات صغيرة طوعية، تتكون من أعضاء متناظرين من حيث ما يتعرضون له مـن مشكلات، بهدف توفير العون المتبادل للتمكن من إشباع الاحتياج المشـترك، وللتغلب على الصعوبات التى يواجهونها، ولإحداث تغيير اجتماعى وشخصى

مرغوب فيه. ويدرك من ينادئون بتكوين هذه الجماعات بأن المشكلة التي يعرضون لها لا يتسنى حلها بواسطة الأنظمة الاجتماعية ما لم يشرع الأعضاء في عمل مسئولية تحقيق ما يصبون إليه من أهداف بالاعتماد على أنفسهم (٢٦).

ومن أمثلة تكتيكات المساعدة الذاتية : جماعات المساعدة الذاتية الزراعية، كما في زيمبابوي، غرب نيجيريا ، وجنوب شرق غانا...

ب- **تكتيك العمل الجماهيري الشعبي:- THE GRASS-ROOTS TACTIC**

أسلوب الممارسة المهنية القائم على إحداث تغيير اجتماعي (٣، ١٦٤) مرغوب من القاعدة العريضة وقائم على الحركة الجماهيرية الواسعة بين جميع المواطنين أي تغيير شعبي جماهيري.

وترتبط هذه التكتيكات بالعلاقة بين المخطط والعملاء والمستفيدين وارتباطه بجماعة العميل. ومن الدراسات التي اكدت استخدام هذا التكتيك دراسة **S. EATON & KOCKAN** (٢٧) وذلك في مشكلات العمل وقضايا الصحة والأمن، ويحتاج هذا التكتيك إلى تدريب وتعليم كي يحسن استخدامه، وكذلك يركز **P. LICHTERMAN** (٢٨) في دراسته لها التكتيك على ثقافة الجماهير وتحديد نوع الحركة الجماهيرية والجماعات في البيئة.

وأكد والش **E. WALSH** إمكانية استخدام تكتيك العمل الجماهيري الشعبي لمنح العملاء القوة، وتحتاج في هذه الحالة إلى تنظيم العمل أو الحركة بين الجماهير، ويرتبط بهذه التكتيكات تجميع المصادر ، ويرتبط بهذه التكتيكات تكتيكات أخرى مثل:-

حل المشكلة - التعليم - العمل المشترك - الاعتماد المتبادل - استشارة سكان المجتمع - جمع المعلومات - العمل المباشر - الاتصالات المفتوحة.

ويمكن للمخطط استخدام وسائل الاتصال ، والاعتماد على جماعات المهام، الاجتماعات والمناقشة الجماعية.

خامساً أدوار المخطط الاجتماعي:

حدد نيل جلبرت ، هارى سبكت N. GILBERT & H. SPECHT[1] أدوار المخطط الاجتماعى فى ثلاث أدوار هى:

الدور الفنى ، الدور البيروقراطى ، دور المدافع أو المساند – وحدد العلاقات بين أدوار المخطط ومصدر السلطة والمصلحة العامة التى تحكم العملية التخطيطية فى الشكل التالى:-

جدول (٢) العلاقات بين أدوار المخطط والسلطة

والمصلحة العامة التى تحكم العملية التخطيطية

المصلحة العامة	مصدر السلطة	دور المخطط الاجتماعي
المصلحة العامة الموحدة للمجتمع من خلال النظرة الشمولية	القيم والمعارف المهنية	دور الفنى : للتمكين والمساعدة من الحصول على المصلحة العامة مستخدما مهاراته ومعارفه المهنية
المصلحة العامة التى تتوحد مع عدة منظمات	سلطة المكتب وتدرج السلطة، وموافقة القادة المحليين السياسيين	دور البيروقراطى: وهو دور إدارى باعتباره مسئولا.
مصالح فردية قد تكون متعارضة	المستفيدون وجماعات المصلحة	دور المدافع أو المساند: المسئول عن تحقيق أهداف وحاجات المستفيدين من العملاء والدفاع عن مصالحهم.

(١) أدوار ترتبط بالاستراتيجيات التنافسية:-

١- دور الفنى:- TECHNICIAL ROLE

تنمية الأفكار وما يقابلها من ممارسات (٢٩) ، الموائمة بين الموارد والحاجات، الموائمة بين الموارد والأهداف والخطة الزمنية لتحقيقها.

ويرتبط هذا الدور بالمهارات الفنية المتصلة بالممارسة المهنية وما لدى المخطط من مهارات ومعارف، ويتطلب منه معرفة الإدارات والمنظمات، وكيفية الحصول على مساعدات، وكذلك المعلومات الفنية المرتبطة بالقيام بأى مشروع (٣، ١٦٦) ، ومصدر سلطة المخطط هى القيم المهنية. (١)

٢- دور الخبير:- EXPERT ROLE

توجيه الموارد وملاءمتها مع أولويات الحاجات، تقديم الخبرة المطلوبة وليس شرطا أن تكون مهنية ، تزويد المجتمع بكافة المعلومات والمصادر اللازمة، إبداء الرأى فى المسائل الاجتماعية (٣٠، ١٦٦-١٦٧).

ويستخدم المخطط هذا الدور بتزويد العملاء بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وأساليب تنظيمهم، ومشاركتهم، وتوجيه مواردهم، وتقديم خبراته فى أساليب مواجهة المشكلات المجتمعية وتوجيه الجهود الذاتية.

ويمكن ان تكون للمخطط خبراته فى تحديد الحاجات والخدمات المجتمعية وأساليب مقابلاتها، وتشخيص المشكلات، وأساليب بناء التنظيمات والمنظمات الحكومية، والتعامل مع قادة المجتمع وبناءات القوة، وأساليب صنع واتخاذ القرار التخطيطي وصياغة وبناء السياسات الاجتماعية وتحليلها.

٣- دور الممكن: ENEBLER

يقوم المخطط بتمكين الفقراء من خلال تنظيمهم كقوة، وتوجيه دوافعهم، حيث تمكين الفقراء من اتخاذ القرارات بالأجهزة المحلية، ييسر اكتشافهم لقدراتهم ومشكلاتهم وتعبئة مواردهم ومواجهتها دون توجيه، تسهيل الجهود المحلية، ومساعدتهم على التعبير، ويعتمد ذلك على مهارته في تجميعهم وتيسير علاقاتهم ليصلوا لأهدافهم المشتركة بأنفسهم.

يمكن للمخطط ان يمكن العملاء من تحديد حاجاتهم المختلفة وكذلك تمكينهم من أساليب مقابلاتها، كما يقدم الأخصائي المشورة والنصح لجماعات الفقراء ويساعدهم على تجميع جهودهم معا لحل المشكلات.

وتعتبر مصدر سلطة المخطط القيم المهنية (١)

٤- دور المعالج: THERAPIST ROLE

ويتعامل المخطط مع الفقر كمشكلة لتحويلها من عدم الوعي والإدراك إلى مستوى الوعي والإدراك التام إلى عدم رضا عن الموقف المطلوب تغييره لتحويلها لمشكلة اجتماعية يسهل التعامل معها، ويتضمن تشخيصا والتعرف على أسبابها والمساعدة على حلها والتعبير عن مشاعرهم، وبذلك يزداد فهم الفقراء لأنفسهم وتخف وتزول العقبات التي تحول دون جهودهم التعاونية (بتصرف [٣]).

كم يستخدم هذا الدور مع الفقراء في تحديد أسباب المشكلات المجتمعية ووضع الخطط العلاجية المناسبة، والتعرف على أسباب ضعفهم ومساعدتهم على توجيه قوتهم لاتخاذ القرارات المجتمعية، وتوجيه جهودهم لعلاج الأسباب من خلال زيادة الإدراك والوعي لدى العملاء، وقد يكون لهذه الزيادة تأثيرا في تحركاتهم وتعاونهم أو اتفاق مصالحهم وأهدافهم.

٥- **دور المنمي: DEVELOPER ROLE**

ويتركز الاهتمام على تنمية المجتمع المحلى وجماعاته المستضعفة.

ويرتبط دور المخطط بنقل الفقراء من وضع اجتماعى إلى وضع آخر أفضل وذلك بتمكينهم من استخدام الموارد الاستخدام الأمثل وتنمية قدراتهم وإيجاد موارد جديدة (٣١، ١٦٨)، وحسن استثمار وتوجيه هذه الموارد، وأفضل السبل لتجميع الجهود المجتمعية وتنظيمها لتحقيق التنمية، والمشاركة فى وضع أهداف التنمية المحلية التى تناصر الفقراء، والتخطيط لحدوثها، كما يرتبط هذا الدور بتحريك الموارد والطاقات – البشرية وغير البشرية – الكامنة فى المجتمع وحسن استثمارها.

(٢) أدوار ترتبط بالاستراتيجيات التضامنية:

أ- **دور المنشط: ACTIVIST ROLE**

وهو حث العملاء المحتاجين للخدمات للتحرك لتحقيق الأهداف (بتصرف [٢٦]).

وهو الشخص الذى يشجع الأنشطة فى التنظيمات أو المنظمات ويرتبط بالمشاركة والتدعيم (١٦) ويقتضى دوره كمنشط توجيه العملاء والتوحد مع قضاياهم.

ويطلق هيفرنان J. HEFFERNEN (٣٠)، على هذا الدور دور المحرك MOBILIZER حيث يقدر الطاقات وينظمها تجاه أنشطة وجماعات جديدة، وغالبا دور تنظيم المجتمع، ويهتم المنشط بتحقيق العدالة والمساواة.

ويستخدم المخطط الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة التى تساعد على تحريك وتنشيط الفقراء وحثهم تجاه الخدمات واستخدام قوتهم فى المشاركة فى اتخاذ القرار.

ويهتم زاسترو C. ZASTROW [٢٦]. بدور المنشط وإحداث تغييرات أساسية والاهتمام بالعدالة والمساواة ورفع الظلم عن الناس. ويساهم دور المنشط كدور تحريكي تفاعلي في تحريك أفراد المجتمع تجاه المصادر، والمنظمات الاجتماعية في المجتمع وتنشيطهم، باستثمار قدراتهم وإمكاناتهم كقوة في المجتمع.

١- دور المساند أو المدافع: ADVOCATE ROLE

ويشعر المخطط بحقوق الدفاع عن الفقراء الذين يحتاجون لمساعدة[٣٠] ومصدر سلطته الرجوع للمستفيدين. [١]

وتعني المدافعة محاولة الحصول على قرارات أو استصدار تشريعات لصالح العملاء وتتضمن مشاركتهم والضغط للحصول على مكاسب للفئات الأكثر حرمانا.

وهو الشخص الذي يهتم بالدفاع عن آراء ومعتقدات العملاء، ويرتبط بالتأثير على الرأي العام لإحداث التغييرات التي يستهدفها العملاء [١٦] ويرتبط هذا الدور بالخدمة الاجتماعية السياسية (١٥٧،٨٧)، وتتضمن أنشطة مثل الإصلاح السياسي للتوافق مع اهتمام وحاجات جماعات الفقراء ، الدفاع عن التغيير داخل المجتمع ومنظماته لتحسين الخدمات ، الجهود المهنية للتأثير على الرأي العام بقضايا الفقراء، العمل والتأثير على وسائل الاتصال لتغطية قضايا الفقراء ، الدفاع داخل المنظمات الحكومية عن اهتمامات وحاجات الفقراء [١٦] .

وعندما ننظر للتخطيط كعملية سياسية اجتماعية يصبح المخطط مدافعا لاهتمامات العميل، ويقتضي هذا الدور تنفيذ العملية التخطيطية ومواجهة الصعوبات وعقبات الجماعات المعارضة ويرتبط هذا الدور بنموذج العمل الاجتماعي.

كما يتطلب من الممارس المهني أثناء قيامه بدور المدافع الفهم الكامل للموقف والأحداث التي ستحدث، وتدعيم التفـــاعل وإيجـــاد خطـــة عمـــل، والدينامية المناسبة للموقف، تشجيع الاقتراحات، والتعرف علـــى التغـــيرات السياسية التى تحدث وتظهر فى الموقف ،ومراعاة التشـــريعات الإجتماعيـــة والارتباط بقيم المجتمع (١٠) .

وقد يؤدى دور المخطط كمدافع إلى الضغط على بعـــض الأجـــهزة للوقوف بجانب الفقراء وتحقيق أهدافهم المشتركة وحاجاتهم.

ودور المدافع دورا نصيرا لتبني قضية الفئات المحرومـــة والدفـــاع عنها أمام المنظمات الأهلية والحكومية والسياسية وإحـــداث تعديـــلات فـــى البرامج وخدماتها، ويجب أن يلتزم فى ممارسة هذا الدور بالحدود المقبولـــة اجتماعيا دون الوصول إلى حد استخدام الصراع الشامل [٣١] .

٣- دورالمرشد: GUIDE ROLE

ويقوم أفراد المخطط بتوصيل خبرة يطلبها أفـــراد المجتمـــع وعنـــد الحاجة إليها، ويساعده هذا الدور في توجيه العملاء لتحديد أهدافهم وابتكـــار الوسائل لتحقيقها، ومساعدتهم وإرشادهم للاتجاه الذى يرغبه بدقـــة مراعيـــا العوامل المؤثرة، ويتطلب منه ذلك المبادأة بالاتصال، تقبل العملاء بظروفـــهم وأوضاعهم ، الارتباط مع المجتمع وتكوين علاقات ودية مع كل وحداتـــه ، شرح دوره للعملاء.

واستخدم ولكر A. WALKER [٢] هذا الدور مع المســـتفيدين مـــن الرعاية الصحية.

٤- دور التربوى أدوار تعليمية: TEACHER

غالبا الدور الرئيسي للمخطط تغطية المعلومات والمعارف وتنمية المهارات(٣٠) ويعتبر العمل التربوى جزء من التخطيط الاجتماعى ويتضمن البناء الإنساني وقيم ومعايير الأفراد والتى قد تكون سلبية وتؤثر على إنجاز الأهداف الاجتماعية والمبادرة والضبط .

ويتضمن دور التربوى أعمال التدريب والتثقيف والتوعية، والعمليات التربوية يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، ويستخدم المخطط فى ذلك الدراسة المنظمة والوحدات التدريبية والزيارات والندوات [٣].

ويعتبر العمل التربوى جزء من التخطيط الاجتماعى ، يساهم فى بناء الشخصية الإنسانية من خلال تغيير القيم والمعايير السلبية، وتحديد ومقابلة الحاجات الثقافية واكتساب المهارات والمعارف التى تحسن معدل الإنتاج وإنجاز الأهداف الاجتماعية [٣٢].

وتعتبر الأدوار التعليمية من أكثر الأدوار أهمية خاصة بين الفقراء حيث تزداد نسبة الأمية ، نقص المعارف، والسلوكيات والقيم المرتبطة بثقافة الفقر.

ويمكن للمخطط استخدام هذا الدور مع العملاء ومن خلال تدريبهم على أعمال أو حرف معينة لإتاحة فرص العمل لديهم أو تزويدهم بمهارات معينة تساعدهم على تحقيق أهدافهم، كما يمكن استخدام هذا الدور فى تغيير بعض القيم والمعايير التى ترتبط بثقافتهم والسلبية التى تؤثر فى قدراتهم، والتثقيف والتوعية كتعليم الأبناء ، السلوك الصحى، إدراكهم بحقوقهم وواجباتهم. وذلك من خلال الندوات والمحاضرات، ورش العمل والدورات التدريبية.

٥- دورالوسيط: MIDDLEMAN (MEDIATOR)

ويقوم المخطط الاجتماعى بتوجيه الفقراء تجاه الخدمات القائمة، ويطلق وسيط حيث أحيانا يفقد هؤلاء الطرق للاستفادة من الخدمات ومن المفيد توجيههم إليها (٣٠) و المخطط يمثل بذلك حلقة اتصال بين العملاء والمنظمات فى مجتمعهم.

ويهدف هذا الدور إلى تنمية العمل التعاونى ومناقشة المشكلات للتوصل إلى أساليب جديدة للعمل الجماعى ، (٢٩) . كما يمكنه ممارسة هذا الدور فى الدفاع والمطالبة عن حاجاتهم واهتماماتهم ، والتفاوض مع بناءات القوة فى المجتمع، ولذا يجب أن يتفاعل مع عملائه بصورة مباشرة ليدرك حاجاتهم واهتماماتهم ومشكلاتهم.

٦- دورالوسيطالاتصالي :- THE ROLE OF AN OMBUDSMAN

ويكون المخطط حلقة اتصال ووسيط بين العملاء والهيئات الحكومية والأهلية أو بين جماعات المجتمع لتيسير عملية التوصل إلى صنع أكفأ القرارات. مستخدما جميع وسائل الاتصال المختلفة لتوعية المستهدفين بمسئولياتهم، لمساعدة المجتمع فى التوصل إلى معرفة موارده التى يحتاج إليها ولا يستطيع تحديدها [٣] .

ودور المخطط الاجتماعى كوسيط اتصالى إذن وسيطا معلوماتيا.

٧- دورالمساعد: THE ROLE OF A CATLIST

ويستحث المخطط العملاء على التعبير عن حاجاتهم المشتركة وتدعيم روح التعاون فيما بينهم ومساعدتهم على تحديد الأهداف وإيجاد الدافع لهم للمشاركة ومساعدتهم على إبداء آرائهم واستخدام الموارد الميسرة والمتاحة.

كما يمتد دور المساعد إلى مساعدتهم على تنظيم أنفسهم كقوة فاعلـة، وتعاونهم، واتفاقهم حول أهداف مشتركة، ومساعدتهم على تكيـــف الأدوات والأساليب مع غاياتهم.

(٣) أدوار ترتبط بجميع الاستراتيجيات:

١- دور الإداري :BUREAUCRATE ROLE

الأخصائي الاجتماعى الذى يدير المؤسسة أو وحدة من وحداتها يقوم بدور الإدارى [٣٠] كما حددها منرى .J. MINNERY [٣٣] تكتسب بـــالتعليم والخبرة وترتبط غالبا بصنع السياسات، وصنع واتخاذ القرارات.

وتساعد قدرات المخطط الإدارية فى قدرته على التنســيق والتحكـم ومصدر سلطة المخطط هى سلطة المكتب والقادة المحليين السياسيين [١].

ويتطلب هذا الدور خبرات ومهارات إدارية لدى المخطط الاجتماعى تساعد فى أداء أدواره المهنية.

(٤) وهناك أدوار مقترحة نرى ان المخطط يمكنه القيام بها ، تتحدد فى:

١. المستشار :CONSULTANT

وهو تقديم المساعدة لعملاء آخرين أو مؤسسات أخرى لا يعمل بـــها المخطط ، وذلك زيادة المهارات ومواجهة مشكلات العملاء [٣٠]. وتوضيـــح التداخل بين السياسات والعمل على تنسيقها [٢٩].

ويقوم المخطط بتزويد الفقراء بالأســـاليب والإجـــراءات التنظيميـــة الصحيحة لزيادة تمكينهم من أستخدام قوتهم، ونوعية اللجان ومجالس الإدارة

أو التنظيمات التي يمكنهم المشاركة من خلالها لزيادة قوتهم، وتحديد عـــائد كل بديل أثناء صنع القرار.

كما أنه يزودهم بأساليب مواجهة الآخرين وتنظيم صفوفهم كقوة فـــي اتخاذ القرارات المحلية.

٢. **المقـوّم** :■ AVLOUATOR

الذي يحصل على المعلومات ويقدر المشكلات ، ويستخدم المناقشات، ويستخدم المخطط هذا الدور لتحديد القوة والضعف فـــي برامـــج خدمـــات الرعاية الاجتماعية التي تقابل الحاجـــات . وتقويمـــه للجـــهود المجتمعيـــة، ومشاركة الفقراء، تحليله للقرارات المجتمعية، العلاقة بـــن قـــادة المجتمـــع المحلي والفقراء والتعبير عن حاجاتهم ، وتحليله وتقويمه لسياسات الرعايـــة الاجتماعية وفعاليتها في مواجهة مشكلات الفقراء بما يساعد على تغييرها.

ويقوم بهذا الدور بتقدير كفاءة وفعالية الخدمات والنسق (٢٩) .

٣. **مديـر بيانات** :■ DATA MANAGER

المخطط الاجتماعي الذي يجمع ويضيف ويحلـــل البيانـــات العامـــة والمرتبطة بالرعاية الاجتماعية ، فهو مدير بيانات (٣٠).

المراجــع

للاستزادة يمكن الرجوع إلي دراسة :

طلعت مصطفى السروجي: استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم مـــن اتخــاذ القرار على المستوى المحلى، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٨، التى اعتمد عليها هذا الجزء بصفة أساسية.

(1) Gilbert, Neil & Specht, Harry, Planning Social Welfare, Issues, Models And Tasks, N.J. 1977.

(2) Walker, Alan, Social Planning, A Strategy For Socialist Welfare, `Oxford, Basil Blackwell Publisher Ltd., 1984.

(٣) عبد العزيز مختار ، التخطيط لتنمية المجتمـــع، دار الحكيـــم للطباعــة والنشر، القاهرة، ١٩٩١.

(4) Anderson, Joseph, Social work methods and processes, N.Y., A Division Of Wadwworth, Inc., 1981.

(5) Ginsberg, Lean And Keys, Paul R., New management In Hunam Services, N.Y., ISBN., Http. 1 W. Nasw Press. Org. Publishers, 1995.

(٦) بشير عباس العلامة ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية الموحدة، الــدار العربية للموسوعات ، بيروت، لبنان ، ١٩٨٣.

(7) Gans, Herbert J, The War Against The Poor: The Underclass And Antipoverty Policy, N.Y., Basic Books, 1996.

(٨) إداورد دى بونو ، الصراعات أفضل السبل لحلها، ترجمة فاطمة السنوسى، المجمع الثقافى، أبو ظبي، ١٩٩٧.

(٩) طلعت السروجي ، مرجع سابق.

(10) Amidei, Nancy, Home To Be An Advocate In Bad Times, In: Fred M. Cox, et. Al., Strategies Of Community Organization, Nacro Practice, N.Y., F.E Peacock Publishers, Inc., 4 the Edition, 1987.

(١١) ر. بودون وف. بوريكو ، العجم النقدى لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.

(12) Prinku, Robert, Social Theory And Social Policy, London, Heinmann Educational Books Ltd., 1979.

(13) Brawley, Emitia E. Martinez, Perspectives On the Small Community: Humanistic Views For Practitioners, Copyright NASW Press 1997.

(14) Leask, Marilyn & Terrell, Ian, Development Planning And Schod Improvement For Middle Managers, London, Kogan, 1997.

(15) Odingo, Richard & Tirfie, A., The Eastern African Rural Settlement Patern And Its Bearing On Local-Level Develoment Strategy, Regional Development Dialogue, 9.2, 1988.

(16) Domanski, Margaret Dietz, Prototoypes Of Social Work Political Participation: An Empirical Model, National Association Of Social Workers, Inc., Social Work, Vol. 43, No.2, March 1998.

(17) Fromm, Dorit, Collaborative Communities, N.Y., Van. Nostrand Rein Hold, 1991.

(18) John And Collins, Mary, Achieving Change In Social Work, London, The Chaucer Press, Ltd, 1981.

(19) Salazer, Abran J., Ambiguity And Communication Effects On Small Group Decision-Making Performance, International Communication Association, Human Communication Research, Vol., 23 no.2 Dec., 1996.

(20) Payne, Malcolm, Modern Social Work Theory, A Critical Introduction, London, Macmillan, 1991.

(21) Francis, Dave, Unblocking Organization Communication, London, Gower Publishing Company, 1987.

(22) Kahn, Alfred J., Theory And Practice Of Social Planning, N.Y., Russell Sage Forindation, 1969.

(23) Hofsten, Claes Von, Prospective Control: A Basic Aspect Of Ation Development, Human Development, Vol. 36, No. 5, 1993.

(24) Friend, Hohn & Hickling, Allen, Planning Under Pressure, The Strategic Choice Approach, N.Y., Pergamon Press, 1987.

(25) Ewalt, Patricia L., et. Al., Social Policy : Reform, Research, And Practice, Copyright NASW Press, 1997.

(26) Zastrow, Charles, The Practice Of Social Work, N.Y., The Dorsey Press, 1981.

(27) Eaton, Susan C. & Kochan, Thomas A., A Grass-Roots Experiment To Resolve Workplace Problems, Negotiation Journal, 12, 2, Apr. 1996.

(28) Lichterman, Paul Piecing Together Multicultural Community: Cultural Differences In Community Building Amorg Grass-Roots Environmentalists, Social Problem, 42, 4, Nov. 1995.

(29) Morris, Lynne Clemlons, The Circuit Riding Administrator: A Network Bases, Macro Generalist Approach To Capacity Building In Small Communities, In: Fred M. Cox, et. Al., Strategies Of Community Organization, Macro Practice, N.Y., F.E., Peacock Publisher, Inc. 4 th Edition. 1987.

(30) Heffernan, Joseph et. Al., Social Work And Social Welfare, An Introduction, Second Edition, N.Y., West Publishing Company, 1992.

(31) Belcher, John J. & Fandetti, Donald, V., Welfare Entitlements: Addressing The New Realities, Social Work, 40.4, July 1995.

(32) Toshchenko, Zhan T., Educational Work As Part Of Social Planning, Sotsiologiicheskie-Issledovaniya, Vol. 8, No. 2, June 1981.

(33) **Minnery, John R., Conflict Management In Urban Planning, England, Gower Publishing Company Limited, 1986.**

الفصل السادس

مشكلات التخطيط الاجتماعى

إعداد
د/ أحمد محمد عليق

ينقسم المجتمع العالمى المعاصر إلى مجموعتين من الدول : إحداهما أحرزت قدراً كبيراً من الثراء المادي، والتقدم التكنولوجي، والتفوق الحضاري ويطلق عليها فى الاصطلاح المستحدث تعبير الدول الغنية أو المتقدمة والأخرى ما تزال متأخرة مادياً وتكنولوجياً واجتماعيا وحضارياً. ويطلق عليها فى الوقت الحاضر تعبير، الدول النامية بعد أن كان يطلق عليها فى الماضى اصطلاح الدول المتخلفة.

وبالرغم من الاهتمام المعاصر بمشكلات التنمية على الصعيدين المحلى والعالمي واتجاه الحكومات إلى تحقيق معدلات سريعة للنمو بالبلاد المختلفة، فإن الاتجاه العام فى النمو يشير بصفة دائمة إلى عدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعى والحضارى بين الدول المتقدمة والدول النامية. وإلى زيادة التفاوت بينها بصفة مستمرة.

فمستوى الدخل الفردى بالبلاد المتقدمة يرتفع بصفة مضطردة عن مستوى الدخل الفردى بالبلاد النامية ، لأن معدل الزيادة فى الدخل القومى بالبلاد المتقدمة أكبر من معدل زيادة السكان وذلك بالقياس إلى أقطار العالم النامي.

ومن الأسباب التى تؤدى إلى زيادة التفاوت بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أنه فى الوقت الذى تسير فيه الدول المتخلفة فى طريق التنمية تسير الدول المتقدمة أيضا فى نفس الطريق ولكن بمزيد من الثبات والاستقرار (١).

من الواضح أن العالم يشهد تغيرات جذرية فى شتى جوانب حياته وقد يمر اليوم بمرحلة انتقال من الثورة الصناعية الثانية إلى الثورة الصناعية الثالثة (أو ثورة ما بعد الصناعة). ومن شأن هذا كله أن يخلق أزمات عسيرة، سواء فى البلدان النامية أو المتقدمة، كما يخلق حاجات جديدة ومطالب جديدة بل متجددة دوماً، ولذلك فإن مواجهة هذا الموقف تستلزم

القيام بجهود متكاملة فى شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويمكن توضيح أهم صور التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم من النقاط التالية:

أن العالم يمر بمرحلة انتقال بين ثورتين صناعيتين : الثورة الصناعية الثانية والثورة الصناعية الثالثة. ويعنى ذلك الانتقال من الصناعات التحويلية (التقليدية) كالنسيج والفولاذ والسيارات والآلات والموانى .. إلى الصناعات الإلكترونية والنووية والهندسة البيولوجية. وهى كلها صناعات فى أوج انطلاقها.

هناك كثيرون يرجعون الأزمة الاقتصادية العالمية (وما يرافقها من بطالة بوجه خاص) إلى ولوج الثورة الصناعية الثالثة، هذا ولا شك أن هذه الثورة قد غيرت بوجه خاص علاقة الإنسان بالآلة وبوسائل الإنتاج، كما غيرت طبيعة المهن والأعمال والأجر الذى يؤدى إلى انقلابات سريعة فى نمط الطلب على القوى العاملة وفى نوعها وكمها وتوزيعها على قطاعات النشاط الاقتصادي والمهن غير أن دخول الثورة الصناعية الثالثة على أهميته لا يكفى لتفسير الأزمة الاقتصادية العالمية . وثمة أسباب عديدة أخرى يفصل فيها المختصون نكتفى بذكر أهم عناوينها:

أ- سياسات النمو- مهما يكن الثمن - التى اتبعت فى البلدان المتقدمة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ب- تخصيص مبالغ مخيفة للتسلح (٢).

ج- أزمة النفط منذ عام ١٩٧٣.

د- البطء فى تبنى نظام اقتصادي عالمى جديد مناسب لكل المجتمعات.

هـ- الإنتاجية التى كادت تقف عند حدود ثابتة لا تتجاوزها.

و- الزيادة السريعة فى بلدان العالم الثالث.

ز- السياسات النقدية.

ح- ضعف التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

ط- تعاظم دور الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى.

ى- تقديم النمو الاقتصادي على التنمية الشاملة. وفقدان التوازن بين التنمية الاقتصادية من جانب وسائر جوانب التنمية من جانب آخر. وعلى رأسها التنمية الاجتماعية والثقافية والحضارية.

يضاف إلى هذا كله أن التصنيع أدى إلى استغلال متسارع للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد. الأمر الذى أثار المخاوف منذ الستينات حول إمكان نفاذها. وبين هذه الموارد التى كان يظن انها وفيرة لا تنضب وموارد سيؤدى تضاؤلها المستمر إلى طرح مشكلات أساسية أمام تطور الاقتصاد العالمي فى المستقبل وعلى رأس تلك الموارد : التربة ، الماء ، الهواء ، الطاقة ، الغابات.

وهكذا نستطيع القول أن النمو الاقتصادي (وسواه) فى العالم المتقدم والنامى لا توحى الطمأنينة إلى معظم المنظرين الاقتصاديين والنماذج الاقتصادية البديلة التى يطرحها العديد منهم ولا تعدوا أن تكون فى نظرهم نماذج " واجبة " دون أن تكون بالضرورة ممكنة عند التطبيق.

بإيجاز شديد فإن أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية العالمية تتمثل فى:

أ- هبوط المعدل السنوى نحو الاقتصاد العالمي من ٥,٧% خلال فترة الستينات إلى ٢,٦% خلال فترة ١٩٧٨-١٩٨٢.

ب- من نتائج هذا الاقتصاد العالمي الراكد مشكلة البطالة. وليس من المتوقع أن استمرت الاتجاهات الحالية . القضاء على هذه المشكلة في السنوات القريبة الآتية. ولاسيما إذا ذكرت (حساب تنبؤات منظمة العمل الدولية) أن عدد الوظائف التى ينبغي إيجادها بين عام ١٩٨٠ ونهاية القرن تبلغ زهاء (٨٩) مليون وظيفة فى البلدان النامية و ٦٢٢ مليون وظيفة فى البلدان المتقدمة. وهى مهمة صعبة يزيد في مستوياتها أن العالم الثالث يشكو منذ سنوات من البطالة المقنعة فضلاً عن البطالة الكاملة.

ج- يضاف إلى هذا التبادل التجارى (باستثناء النفط) تدهور منذ عام ١٩٧٩ على حساب البلدان المصدرة للموارد الأولية. ومنذ ذلك الحين عم التدهور للتجارة العالمية جميعها.

د- لقد أصاب بنية القوى العاملة تغير نتيجة لهذا كله ونتيجة للتطور التكنولوجي بوجه خاص، فقد تناقصت النسبة المئوية لليد العاملة الزراعية فى العالم كله خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨١ بينما تزايدت نسبة العاملين فى قطاع الخدمات فى البلدان المتقدمة والنامية.

وهذا يعنى ان تناقص العاملين فى القطاع الزراعى قد كان معظمه بسبب دخول الآلة والتقنيات الحديثة فى الزراعة، ولم يؤدى بالتالى إلى تناقص الإنتاج الزراعى بل أدى فى الجملة إلى تزايداً كبيراً وسريعاً. بينما يرجع فى البلدان النامية إلى أسباب أخرى كثيرة لا تحمل معنى إيجابياً كذلك فإن التزايد أكبر فى القوى العاملة فى قطاع الخدمات فى البلدان المتقدمة يرجع إلى التغير الجذرى فى وسائل الانتاج وفى طبيعة المهن والصناعات . فى حين أننا قد نجد فى بعض البلدان (ومن بينها كثير من البلدان العربية النفطية) نمواً فى قطاع الخدمات يرجع إلى أسباب كثيرة تتبنى من ضعف البنية الاقتصادية وضعف الأعداد والتدريب في القطاعين الزراعي

والصناعي وهكذا يغدو هذا القطاع (قطاع الخدمات) فى بعض هذه الـدول "مستودعا" للعمالة الفائضة فى كثير من الأحيان.

ومثال الولايات المتحدة مثال معبر فى مجال تغير هيـاكل القـوى العاملة وظهور مهن جديدة وبروز الحاجة بالتالى إلى تغيير جذرى فى بنيـة التعليم لمواجهة هذا التغيير، فلقد تم فى هذا البلد أحداث ١٧ مليون وظيفـة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ وقد كان ٩٠% من هذه الوظائف الجديدة فـى مجالات غير مجالات إنتاج البضائع الماديـة إذ انصبت علـى مجـالات الاتصال، الإعلام ونقل المعرفة والخدمات بوجه عام. ومن المهن الجديـدة كذلك التى خلقت وتخلق وظائف جديدة، تلك المتصلة بالتكنولوجيا وتطويـر الطاقات الجديدة، واستثمار موارد الفضاء والمحيطات، وما لاشك فيـه أننـا سنشهد فى السنوات القادمة فى البلدان المتقدمة على أقل تقدير اتسـاع فـى "القطاع الرابع" كما يسمى اليوم، ذلك القطاع الذى يضم صناعـة المعرفـة والبحث والتنمية والإبداع العلمي والفني [٣].

مشكلات المجتمعات المتقدمة:

أننا عندما نصف بلاد العالم الثالث بانها بلاد متخلفة. فنحن نقيسـها ببلدان أخرى متقدمة هى البلدان الرأسمالية. وليس هذا تحيز إذ أننـا نقيـس التخلف بالعمليات الموضوعية التى شكلت جوهـر الانتقـال مـن النظـام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالى. إن تلك العمليات الموضوعية التى شـكلت هذا الانتقال تبدأ من مسلمة هى انه عندما ندرس النمو أو التقدم فى المجتمـع البشري فإننا ندرس النمو أو تقدم القوى المنتجة فيه، لأن النمو والتقدم ما هو إلا النمو والتقدم فى القوى المنتجة، الذى ينعكس من ثم على علاقات الإنتـاج وتنمو هذه القوى تحت تأثير الرغبة البشرية فى زيادة الثروة ومن ثـم فـى تطوير إنتاجية العمل البشري.

إن النمو الذى تحققه كان بفضل العمليات الأربع التالية :

١) عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل والظاهرة الأكـثر شـيوعاً هـى التركيز على التقسيم الفني. بينما الظاهرة الأهم هى عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل بالأساس والذى يدفع البعض لزيـادة إنتاجيـة العمـل البشري والأفراد وإلى تطوير وتقسيم العمل اجتماعياً. والعمليـة التـى شكلت جوهر النمو هنا هى عملية انفصال الصناعة نهائياً عن الزراعـة والانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية . أمـا الانتقـال مـن الأعمال اليدوية إلى الأعمال الميكانيكية. نجد هنا عملية موضوعية هـى عملية قيام الصناعة الآلية، فهى انتقال من الصناعة اليدوية أو الإنتـاج الصغير إلى الإنتاج الآلى الكبير وعملية الآلية هنا عبارة عن تقسيم جديد للعمل استمر لكى يحدث هذه النتيجة وهذه العملية التى لا تجد لها نهايـة تحتاج إلى دراسة طويلة تدور حول موضوع بعينة هو كيف أدى التطور إلى أن تصبح هذه العملية محققة لرغبة مستمرة للجميع. وهى الرغبة فى زيادة الإنتاج.

٢) بالإضافة إلى اطراد عملية التقسيم الاجتماعي تمت عملية أخرى هـى تراكم قدر أساسي من رأس المال. اى وجود ثروة نقدية تتحـول إلـى رأسمال يشتغل فى الصناعة. هذه العملية تمت على أساس مـا نسـميه بتحول رأس المال التجارى إلى رأس مـال صنـاعي، أى أن تصبـح التجارة أقل حافزاً للاستثمار من الصناعة الناشئة. عندئـذ ينتقـل رأس المال من التجارة إلى الصناعة. هذه العملية قـد أدت إلـى أن تصبـح التجارة الخارجية دعامة للصناعة الآلية.

٣) استخدام هذا القدر الأساسي من التراكم لإنتاج منتجات تصبـح سـلعاً تؤدى إلى الانتقال من الإنتاج الطبيعي إلى الإنتاج السلعي. ومن ثم سيادة الإنتاج السلعي. هذه العملية أيضا لابد أن تناقش التقـدم نحـو الإنتـاج السلعي الكبير، أى الإنتاج الذى يتم بغرض المبادلة وليس مجرد إنتـاج

من أجل الاستهلاك المباشر. وهنا ينتهى الإنتاج الصغير الـذى يجـري ليس فقط من أجل الاستهلاك . وإنما يتم بأدوات مملوكة للمنتج نفســه. ويتحول المنتج إلى عامل.

٤) تكوين سوق داخلية ، اى تكوين وتوجيه السوق، وهذه الظـاهرة هـى جوهر النمو بالفعل ، فعملية تشكيل السوق الداخلية عمليـة موضوعيـة وليس عملية جغرافية. فالسوق هنا مقولة سلعية وليست عملية جغرافيـة أساسها تحول المنتج المباشر إلى المنتج غير المباشر، بتحول المنتجـات جميعها إلى سلع (٣).

إن الاهتمام بحركة التخطيط بصورة عملية ظـهرت بعـد الحـرب العالمية الثانية وهذا يشير إلى طبيعة التلازم فـى الحـدوث بيـن التنميـة والتخطيط، وخاصة أن الاهتمام بالتنمية الشاملة إنما زاد فى أعقاب الحـرب الثانية أيضا. ولكن هذا لا ينفى قيام لون من ألوان التخطيط فيما قبل الحرب.

وبمعنى أكثر وضوحاً فإن المجتمعات الاشتراكية بوجه خـاص رأت الاستعانة بأسلوب التنمية المخططة من أجل تنمية مواردهـا وفـق خطـة موضوعية ترتكز إلى الشمول. وبمرور الوقت زاد الاهتمام بحركة التخطيط فى المجتمعات الرأسمالية تلك التى تؤمن بالحرية الاقتصادية. وأنه فى مطلع الخمسينات بدأ الاقتصاديون الغربيون يوجهون مزيداً من الاهتمـام لمفـهوم التخطيط داخل مجتمعاتهم مثلما كان الحال فى فرنسا والنرويج والسويد، تلك البلاد التى رأت ضرورة تحتم الاستعانة بمنهج التخطيط لإعادة مـا خربتـه الحرب. كما كان للتخطيط مغزى بعيد يشير إلى أهمية التوازن بين مـيزان مدفوعات أمريكا وإنجلترا، فى حيث استخدم مفهوم التخطيط فى فرنسا مـن أجل زيادة النمو الاقتصادي باستخدام أساليب تنظيمية مخططة ولقـد كـان التفكك وانهيار المجتمع الإقطاعى التقليـدي وانبثـاق المجتمـع الصنـاعى الرأسمالى أثرهما المذهل على المفكرين الاجتماعيين فى أوائل القرن التاسـع

عشر. وذلك لما نتج عن ذلك من تحول اجتماعى وحدوث تناقض بين البناء الاجتماعى المنهار والبناء الاجتماعى الهائل والتى تتمثل فى [٤]:

١) قضية " اللامساواة " فى داخل المجتمع . فرغم النمو الاقتصادي السريع والتقدم التكنولوجي الكبير ورغم اتساع رقعة الحريات الليبرالية إلا أن كل مجتمع من المجتمعات الغربية كان يشهد مزيجا من اللامساواة الاجتماعية مع كل عقد يمضى من القرن التاسع عشر، بمعنى أنه لم يكن هناك عدالة فى توزيع الثروة، ولقد كان هذا هو جوهر الأزمة الأخلاقية.

٢) اعتبار المجتمعات المتقدمة أن النمو والتنمية شيئا واحدا واستخدام كل مفهوم كمرادف للمفهوم الآخر. وفى كل الأحوال يتخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى العام أو الدخل الفردى مؤشرا " للنمو " و"التنمية" على السواء. والخلط بين المفهومين يعتبر خطأ فادحا ولكن الأفدح من ذلك هو اقتصار الاقتصاديين على متوسط الدخل الفردى كمؤشر للتنمية.

٣) التسليم الضمنى أو الصريح باعتبار اقتصاد كل مجتمع أو دولة ككيان مستقل أو قائم بذاته.

٤) التمركز الحضارى الذاتى حول الذات حيث يتحدد ذلك فى بعد انتهازي يبغى خدمة مصالح الغرب وإبقاء هيمنته على مجتمعات العالم الثالث.

٥) غياب النظرة التكاملية الشاملة بسبب الإسراف السطحى فى التخصص بين ما يسمى بالعلوم الاجتماعية ولم يعد ممكنا دراسة المجتمع كاملا رغم تسليمنا جميعا بترابط الظواهر الاجتماعية.

مشكلات التخطيط فى المجتمعات المتقدمة:

١- أن حركة التخطيط لم تتخذ الطابع الأيدلوجى فى المجتمع الرأسمالى مثلما هو الحال فى المجتمعات الاشتراكية وإنما كان هناك صلات

قرابة بين التخطيط والتكنولوجيا حيث اتجهت حركة التخطيط نحـــو توفير الكفاءات الفنية اللازمة للعملية التخطيطية مع إتاحة الفرصــــة لإعادة تنظيم العلاقات بين رجال الأعمال والحكومة ووضع ضوابط معينة تحكم هذه العلاقة لتحقيق الغرض من حركة التخطيط.

٢- أن ما يسمى بالتخطيط فى المجتمع الرأسمالى ما هـــو إلا تخطيطـــا للسوق أو تخطيطا جزئيا يتفق والفلسفة الاقتصادية الحرة ويســـتفيد منه رجال الأعمال لتنظيم عملياتهم الاقتصادية الهادفة إلى تحقيـــق المزيد من الإنتاج على عكس الحال فى المجتمعات الاشتراكية التـــى يرتكز فيها التخطيط على مبدأ الشمول وإسهام الكل فى الإعداد لـــه وتنفيذه .

٣- يرتكز التخطيط للمشروعات المختلفة على مظاهر التحكم والاحتكـار الشامل للبرامج كما فى المجتمعات الاشتراكية أو التسلط الفردى كما فى المجتمع الرأسمالى (٥)

٤- أمام قصور التخطيط كظاهرة تنفرد بها معظم البلدان الناميـــة فـــإن هناك انخفاض نسبى لمعدلات إنجاز التخطيط فى البلدان الرأســـمالية المتقدمة .

وبصفة عامة فإن المجتمعات المتقدمة ترجع مشكلاتها التخطيطية إلى تعرض العالم إلى أزمة اقتصادية بدايتها منذ مدخل السبعينات وتفجرت فـــى خريف عام ١٩٧٣ عقب حرب أكتوبر من ذلك العـــام وعـــانى الاقتصـــاد العالمى من عدة مشاكل منذ ذلك الحين ، ولقد تحسنت الظروف الاقتصاديـــة العالمية تحسنا طفيفا خلال عام ١٩٧٨ ، غير أنه لم يتحقق التحسن بـــالتطور المنشود بسبب استمرار دورة الركود المصحـــوب بـــالتضخم ، أى الركـــود التضخمى والذى أصبح اصطلاحا متعارفا عليه الآن فى الأدب الاقتصـــادى العالمى . ولعل الوضع الاقتصادى فى البلاد المتقدمة الصناعية لم يتحســـن

بسبب موجات التضخم الذى مازالت تعانى منها غالبية هذه الدول بالإضافة إلى مستويات البطالة التى تعتبر مرتفعة نسبيا فيها .

ومن المعلوم أن من شأن التضخم وكذا البطالة الإبطاء من معدلات الاستثمار . فالموجات التضخمية تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلى من ناحية وبالتالى تؤثر على مسار الاستهلاك فى الداخل ، كما تؤدى إلى التقليل من الميل للتصدير . فإذا ما ظلت الواردات على ما هى عليه أو زادت لسد احتياجات السكان من بعض السلع ، فإن هذا فى مثل هذه الظروف التى تقل فيها الصادرات مؤداه زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لبعض البلاد لصالح ميزان المدفوعات لبلاد أخرى . وهذا يخلق حالة من عدم الاستقرار لأن العجز والفائض كلاهما يسبب مشاكل مختلفة .

كما أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد جابهت منافسة قوية من جانب صناعات شبه منخفضة التكاليف وأقل سعرا بالرغم من أن الأخيرة لا تقل جودتها كثيرا عن الأولى ومن أمثلة ذلك لمنتجات اليابانية المختلفة التى غزت الأسواق الأمريكية والأوروبية .

كذلك تعانى الدول المتقدمة من ارتفاع نفقات المعيشة وبالإضافة إلى ذلك زادت أسعار المواد الأولية إلى ثلاثة أضعاف ولا شك أن لذلك أثره على السلع المصنعة التى ارتفعت أسعارها نتيجة ذلك. ولذلك لجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تخفيض قيمة عملاتها . فمثلا نجد أن إنجلترا قامت بتخفيض قيمة الإسترلينى عدة مرات وهكذا كان مسلك الولايات المتحدة الأمريكية أيضا . هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة عملات بلاد أخرى كألمانيا الغربية واليابان . ومن هذا قلت الثقة فى الإسترلينى والدولار ، بينما زادت الثقة فى المارك (الألمانى الغربى) والين (اليابانى) مما أدى إلى انسياب رؤوس الأموال إلى كل من ألمانيا واليابان . وبالتالى زيادة الاحتياطات النقدية فيهما . بينما هناك دول كثيرة عانت من قصور الموارد

النقدية وعجز كثير من الدول المتقدمة فى ميزان المدفوعات منها الولايــات المتحدة الأمريكية وإنجلترا .

وهذا يعنى أنه رغم دخول الاقتصاد العالمى مرحلة من النــهوض إلا أن هذا النهوض نهوض متواضع وستظل معدلات البطالة مرتفعة بصـــورة خطيرة وانخفاض معدل الزيادات فى الأجور والذى لابـــد أن يؤديـــ إلـــى انخفاض الدخل ومن ثم التأثير على مستوى المدخرات والـــذى يـــؤدى فـــى النهاية إلى انخفاض مستوى المعيشة .

مشكلات الدول النامية[٦]

لقد كان الاختيار الوحيد الممكن لإعادة بناء الدول النامية هو تبنـــى مجموعة من البرامج الإنمائية من خلال تخطيط متكامل ، فظهر التخطيـــط كأسلوب علمى تحقق به الدول النامية تنميتها الشاملة . ورغم اعتماد الـــدول النامية على التخطيط إلا أن استخدامه يواجه العديد من المشكلات التى تؤثـــر على نجاح عملية التخطيط وبالتالى تعوق تحقيق التقدم فى تلك المجتمعـــات وقبل أن نتناول تلك المشكلات بالتوضيح سوف نتعرض للمشـــكلات التـــى تواجه تلك الدول النامية .

وتوجد العديد من المشكلات التى تعانى منها الدول الناميـــة يمكـــن استعراض بعضا منها للخروج بمشكلات التخطيط فى الدول الناميـــة وذلـــك على النحو التالى :

١- ندرة الموارد ومحدوديتها نسبيا مع تعدد رغبات واحتياجات الأفــراد فى هذه المجتمعات حيث يتزايد وضوح هذه المشكلات فـــى الـــدول النامية نتيجة ضعف تلك المـــوارد وعـــدم قدرتـــها علـــى الوفـــاء بالاحتياجات الإنسانية وتعدد استخدامات هذه الموارد البديلة المتاحـــة مع زيادة ونمو الاحتياجات الإنسانية مع تطور المجتمع ويتطلب ذلك

نوعا من التدبير والتصرف وضرورة القيام بتحديد أولويات الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الموارد والإمكانيات للاستفادة منها أفضل وأحسن استفادة ممكنة .

٢- عجز هذه البلدان عن توفير الفرص المناسبة لإشباع احتياجات سكان المجتمع من خدمات الرعاية الاجتماعية الكافية لأبناء المجتمعات المحلية .

٣- تخلف نوعية وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالقياس إلى مستويات ونوعيات وجودة الخدمات التى تقدمها الدول المتقدمة لأبنائها وهى هدف تلك البلدان النامية .

٤- ضعف قدرة برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية على التجاوب مع الأهداف التنموية لهذه البلدان النامية وينعكس ذلك على مردود الرعاية الاجتماعية ويؤدى إلى محدودية الرعاية الاجتماعية المتقدمة لأبناء المجتمعات النامية وعليه تصبح هذه البرامج مشكلة من المشكلات التى تواجه تلك الدول وتقلل من فرص تحقيق الأهداف التى تبتغيها تلك الدول بصفة عامة ومشكلة تقابل التخطيط لعدم قدرته على تعبئة الموارد وحسن توظيفها واستخدامها فى تلك المشروعات بصفة خاصة .

٥- تزايد نسب البطالة سواء كانت بطالة مقنعة أو بطالة موسمية فى هذه البلدان وخاصة فى الآونة الأخيرة نتيجة عدم قدرة تلك الدول على استخدام هذه الطاقات البشرية المعطلة إلى جانب محدودية الموارد وضعف البرامج والمشروعات إلى جانب عوامل اجتماعية أخرى .

٦- لقد أدت التغيرات السياسية فى العالم خلال السنوات الأخيرة مزيدا من الترابط والعلاقات المتزايدة بين اقتصاديات البلدان المتخلفة وقد

صحب ذلك سيطرة الشركات العالمية الكبرى على اقتصاديات البلدان النامية بوجه خاص ومن جانب أخر الشعور بالحاجة لدى أبناء هـذه البلدان إلى التنمية الذاتية وإلى إعادة النظر فى النماذج المستوردة .

٧- أن معدل النمو الطبيعى للسكان فى هذه الدول من أعلى المعدلات فى العالم وينعكس ذلك على المجتمعات فى صـورة مشـاكل ترتبـط بالزيادة فى عدد السكان مثل :

ظهور المجتمعات الهامشية والمتخلفة، سوء أحوال الغـذاء، سـوء العملية التعليمية، سوء توزيع الدخل على أفـراد المجتمـع ، سـوء الخدمات الصحية ... الخ من خدمات البنيـة الأساسـية وخدمـات الرعاية الاجتماعية .

٨- أن جمع البيانات المتعلقة بالموارد البشرية . سواء كانت فى شـكل تعددات سكانية أم مسوح متعددة الأطراف والأهداف أم المسوح فـى المجالات الديموجرافية والأسرية والقوى العاملة قد تزيد بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين ورغم ذلك تبقى هذه البيانات بالنسبة لبعـض البلدان على الأقل دون المستوى اللازمة للصياغة السـليمة لخطـط وبرامج التنمية .

٩- اهتمام التنمية وجهودها وبرامجها باحتياجات فئة صغيرة من فئـات المجتمع وهم فئة الصفوة واحتياجاتهم ومشكلاتهم وقد يعود ذلك إلـى عدة عوامل أهمها طبيعية النظام السياسى ، عدم توافر بيانات كافيـة ودقيقة عن الموارد والإمكانيات المتاحة فى المجتمع ، إلـى جـانب احتياجاتهم ومشكلاتهم .

١٠- الإهمال المتزايد فى تنمية الموارد البشرية بكامل أبعادها الإنسـانية والاجتماعية والدينية مما كان له الأثر الواضح فى زيادة المشـكلات

المرتبطة بالسكان وتضخمها مثل البطالة ، الهجرة الداخلية والخارجية ، انتشار الفقر في المجتمعات الريفية . زيادة عدد الأمية، الحراك الطبقى فى المجتمع وتطلع السكان لهذا الحراك الاجتماعى ... الخ من المشكلات التى نتجت عن إهمال تنمية الموارد البشرية وتركيز اهتمام هذه الدول على المفهوم الاقتصادى فى تجديد الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية . وذلك بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادى فى هذه الدول ، واعتقادا بأن التركيز على المفهوم الاقتصادى هو الذى يؤدى إلى تنمية المجتمع اعتقادا خاطئا وتصورا جزئيا لأن ذلك يعنى أن معدل النمو الاقتصادى للدول يزداد ولكن البعد الاجتماعى المتمثل فى تنمية الموارد البشرية سوف تظهر فيه العديد من المشكلات التى تحول دون تحقيق المجتمع للتنمية الحقيقية وهى التنمية الشاملة .

١١- عدم ملاحقة النظام التعليمى لمستوى النمو الاقتصادى السريع وتظهر هذه الفروق المتزايدة يوم بعد يوم بين مستويات النظام الاقتصادى ، والتحولات الكمية والكيفية التى نتطلبها من النظام التعليمى .

١٢- تعيش معظم هذه الدول فى ظل نظام التبعية الاقتصادية وبالتالى لا يمكن حدوث تقدم فى تلك المجتمعات إلا عن طريق الاستقلال عن هذا النظام حيث أن الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه أغلب هذه الدول ليس غاية فى حد ذاته ، وأنما هو بداية التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى .

١٣- أن أهم ما تعانى منه الدول المتخلفة هو نقص خطير فى الأنساق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية التى تعمل فى مجال التنمية البشرية بكافة أبعادها هذا إلى جانب تخلف البناء الثقافى والعقائدى، والاجتماعى وأثره على شخصيات الأفراد وعلى علاقاتهم ببعضهم البعض على امتداد الأجيال . حيث القيم والعادات والتقاليد والعقائد

والثقافة تلعب دورا فى تكوين الشخصية ، والشخصية التنموية تحتاج زيادة الأنساق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والثقافية التى تؤثر عليها .

هذا الى جانب العديد من المشكلات التى لازالت تعانى منها الدول المتخلفة والتى لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال إنشاء أجهزة للتخطيط تساعد فى تقرير ما يجب أن يتخذ من معايير وبأى ترتيب وعلاقته نظرا لأن أى دولة ليس فى استطاعتها القيام بكل البرامج والمشروعات والسياسات المرغوب فيها فى وقت واحد . حيث أن معظم الدول قد اتخذت التخطيط العلمى وسيلة لها بعد الحرب العالمية الثانية وحصول معظمها على الاستقلال للوصول إلى مستوى حياة أفضل لسكانها ومن هنا فإن التخطيط يقترن عمليا بالتنمية . لعل هذا الاقتران كان من أهم عوامل قصور التخطيط عن تحقيق الوظيفة الأساسية فى الدول النامية . أيضا نتيجة العديد من المشكلات التخطيطية التى تعانى منها هذه الدول النامية التى سوف نقوم باستعراضها بشكل أوضح .

مشكلات التخطيط فى المجتمعات النامية:

تعانى الدول النامية من مشكلات كثيرة تعوق التخطيط عن تحقيق أهدافه ووظائفه وتتمثل تلك المشكلات فى :

١- عدم وجود نظرية للتخطيط فهى تملك وتعرف وتمارس بالفعل الأدوات والأساليب المستعملة فى التخطيط ولكن لا يغنى هذا عن النظرية ووجود النظرية فى التخطيط يساهم فى معرفة الأهداف التى يمكن الوصول إليها فى المستقبل .

٢- عدم قدرة الحكومات وغيرها من المؤسسات على تدعيم التخطيط وتنفيذ خططه وبرامجه ومشروعاته بدرجة غير كافية ، وذلك يؤدى

إلى الإبطاء بل وإعاقة عملية التنمية فى بعض الحالات وبالتأكيد لا تتحقق الأهداف المخططة .

٣- عدم وضوح الأهداف التى تسعى إليها تلك الدول نتيجة أن هذه الأهداف تنبع من الاستراتيجية الملائمة والأهداف هى ترجمة لكلمة استراتيجية وترتبط استراتيجية هذه الدول بأوضاعها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وأن عدم وضوح الاستراتيجية فى تلك الدول تؤدى إلى عدم وضوح الأهداف فتارة تتجه إلى الاستراتيجية المحلية وتنمو البلد مرحليا وتارة أخرى تتجه هذه الاستراتيجية نحو المركزية ، وفى الحالة الأولى نجد أوضاع هذه الدول سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وسياسية وثقافية تميل لأوضاع الدول الرأسمالية أما المرحلة الثانية فنجد أن الأوضاع السائدة فى تلك الدول هى الأوضاع الاشتراكية سواء كانت اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ...الخ .

٤- عدم تواجد أسس واضحة ومحددة للعلاقات بين الأجهزة المختلفة والوحدات النوعية على المستوى الأفقى والرأسى وعدم استمرار تدفق المعلومات والبيانات وعلاقتها ببعضها البعض رأسيا وأفقيا وذلك لإعداد الخطط المحلية .

٥- نقص الموارد والإمكانيات المادية التى تناسب موقع الجهاز التخطيطى ومستواه فمثلا وزارة التخطيط باعتبارها جهاز تخطيطى على المستوى القومى تحتاج إلى موارد وإمكانيات مادية تختلف عن الموارد والإمكانيات التى تحتاجها الإدارة العامة للتخطيط باعتبارها جهاز تخطيط على المستوى القطاعى . فضلا عن نقص الإمكانيات والموارد الفنية والإدارية والتنظيمية لتلك الأجهزة التخطيطية فى كافة المواقع وعلى جميع المستويات التخطيطية .

٦- نقص شديد فى البيانات والمعلومات اللازمة للعملية التخطيطية نتيجة أن أجهزة حصر ومعرفة البيانات أجهزة روتينية فى التعامل مع بعضها البعض إلى جانب قلة المتخصصين فيها الذين يقومون بإعداد هذه البيانات لتكون فى متناول الجميع فى الوقت المناسب وبالكمية المناسبة ، الأمر الذى يترتب عليه نقص المعرفة والفهم لدى المتخصصين وأجهزة التخطيط للمجتمع وبالتالى فإن الخطط تأتى غير مرتبطة بالواقع (احتياجات ـ موارده وإمكانياته ـ المشكلات التى تواجهه) .

٧- ضعف الأجهزة الحكومية التخطيطية من حيث التنظيم الهيكلى والفنى والتى تقوم بالتخطيط فى تلك الدول وهى المسئولة أولاً وأخيراً على نجاح الخطة والعملية التخطيطية .

٨- ارتفاع نسبة الأمية فى تلك الدول يؤدى إلى نقص المعرفة وبالتالى إلى نقص الوعى مما يؤثر على مشاركة المواطنين فى المراحل المختلفة للعملية التخطيطية وخاصة مرحلة تحديد الأهداف والتنفيذ .

٩- زيادة معدلات النمو السكانى بصورة لا تتوافق مع زيادة معدلات الناتج القومى مما يؤدى إلى أن هذه الزيادة تلتهم أى زيادة فى الإنتاج وبالتالى فإن ذلك يعمل على إعاقة الجهود التخطيطية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

١٠- اتجاه معظم الخطط فى الدول النامية إلى الشمول والمركزية وقد لا يتفق ذلك والواقع الاجتماعى المحلى نتيجة أن هذه الخطة وضعت للمجتمع ككل وليس لمجتمع محلى مستقل وبالتالى قد ينمو مجتمع دون مجتمع أخر وقد لا يراعى نهائياً الواقع المجتمعى لكل المجتمعات المحلية .

١١- وجود بعض الأمراض الاجتماعية تؤثر على العملية التخطيطية فى تلك الدول مثل :

- السلبية والتواكل .
- اللامبالاة والانتهازية .
- ضعف الوعى التخطيطى .
- ضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية بين المواطنين وبالتالى تؤثر على مدى مشاركتهم فى صنع القرارات التخطيطية وكذلك مشاركتهم فى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية .

١٢- تركز الخبراء أو الفنيين فى الأجهزة التى تقوم بالتخطيط على المستوى القومى وعدم توفر هذه الخبرات الفنية عادة فى الأجهزة التخطيطية الأخرى على المستويات الإقليمية والمحلية .

١٣- إغفال البعد السياسى والتوجه السياسى للدولة فى العملية التخطيطية وتجاهل المتغيرات المرتبطة بالنظام السياسى وبناء القوة السياسية فى المجتمع من حيث تأثيرها بالجهود التخطيطية المرتبطة بالتنمية.

١٤- عدم وجود برامج تدريبية وتعليمية للكوادر التخطيطية التى لو أحسن تدريبها وتعليمها فإن ذلك يؤدى إلى قدرتها على التصدى بكفاءة إلى المشكلات التى تواجههم وتواجه العملية التخطيطية فى تلك الدول .

١٥- فى تلك الدول قد يقاوم أصحاب السلطة والنفوذ فى المجتمع أو تعارض القلة التى قد تستفيد من هذه البرامج والمتحمسين لها العملية التخطيطية لأن التخطيط الكفء قد يؤدى إلى تدهور سلطاتهم أو نفوذهم نظرا لظهور فئات أخرى فى المجتمع تؤثر فى المجتمع بصورة أكبر وهم فئة المخططين الفنيين الناجحين .

١٦- عدم تحديد تلك الدول الاتجاه السياسى الذى تسير عليه تحديدا واضحا يمكن فى ضوءه أن تسير العملية التخطيطية حيث أن وضوح الاتجاه السياسى فى الدولة يؤدى إلى وضوح العملية التخطيطية والأهداف التى تسعى إليها الدول من جراء القيام بالتخطيط .

هذا بالنسبة لمشكلات التخطيط فى المجتمعات النامية فما هى مشكلات التخطيط فى المجتمع المصرى ؟

مشكلات التخطيط فى المجتمع المصرى:

مصر بلد نام بها كل مقومات الدول العريقة الأصيلة ، ويعتبر الأخذ بالتخطيط فى جميع مناشط الحياة أسلوبا حديثا ، ولهذا يواجه مثلما يواجه فى المجتمعات النامية العديد من المشكلات حيث يستهدف توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية والرفاهية للإنسان عن طريق تحسين وتوفير الخدمات فى مجالات الإنتاج والاستهلاك وغالبا ما يكون الطابع الغالب لهذه الخدمات هو الطابع العلاجى والإصلاحى ثم يليه الوقائى وذلك نظرا لافتقار هذا النوع من المجتمعات لكل هذه الخدمات بنوعياتها المتعددة تعويضا عن التخلف الطويل وتطلعا إلى التغيير السريع نحو التقدم فى المستقبل وتضييقا للهوة التى تزداد اتساعا بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، ويحتاج هذا النوع من العمل إلى سياسات متطورة هادفة إلى تحقق العدالة الاجتماعية والسياسية .

ويستلزم التخطيط الشامل جهودا وعمليات كثيرة فى كافة الميادين والقطاعات وتكثيف هذه الجهود لتوفير الخبرة وتهيئة كافة الظروف لتحقيق هذه الأهداف ومما لاشك فيه أن هذه الجهود والعمليات تقابلها صعوبات ومشكلات تؤثر على سلامة العملية التخطيطية ويمكن تقسيم هذه المشكلات :

أولا- مشكلات ترتبط بالعاملين فى أجهزة ومؤسسات التخطيط فى مصر.

١- نقص الوعى التخطيطى للعاملين فى الأجهزة التخطيطية نتيجة عدم الفهم الواعى بواقع هذا المجتمع ومستوياته التخطيطية ومتطلبات التخطيط وأهدافه ، كذلك الإطار السياسى الذى تسير الدولة وفقا له .

٢- عدم توفر الاستعدادات المهنية والقدرات على الممارسة الفنية ، والاستعدادات العلمية والعقلية لممارسة هذا العمل التخطيطى بمتطلباته إلى جانب أى يكون لدى العاملين فى هذا المجال الرغبة فى بذل الجهد والعطاء والممارسة الجدية .

٣- عدم توافر المعاهد والكليات العلمية بالشكل المطلوب التى تساهم فى الإعداد النظرى المعرفى لهؤلاء الأفراد الذين يعملون فى مجال التخطيط .

٤- عدم توافر البرامج والمشروعات والخطط التدريبية المناسبة لإكساب هؤلاء العاملين فى هذا المجال الخبرات والمهارات الفنية اللازمة لعمليات التخطيط.

ثانيا- مشكلات ترتبط بالمجتمع والمنظمة.

١- المشكلات المجتمعية.

أ- الزيادة السكانية بصورة تفوق الزيادة فى الموارد والإمكانيات أو الإنتاج .

ب- نقص الموارد والإمكانيات مع زيادة المشكلات والحاجات وخاصة فى مجال الإسكان وزيادة الطلب عل هذه المساكن مما أدى إلى تأخر تنفيذ هذه الأبنية الخدمية .

ج- عدم وجود تنسيق وتعاون بين وحدات وأجهزة الخدمات التى تقوم بعملية التنفيذ .

د- نقص الإمكانيات البشرية فى بعض الأجهزة التخطيطية وخاصة على المستوى الإقليمى والمحلى .

هـ- عدم قيام جهات التنفيذ بالمتابعة الميدانية لعمليات التنفيذ .

و- عدم قدرة المجتمع على التطور والتغيير .

ز- القيم الاجتماعية السائدة التى تعمل على الحد من المشاركة بالنسبة للمواطنين فى العملية التخطيطية وهذه القيم تتمثل فى السلبية والتواكل واعتماد الشعب على الحكومة لعمل كل شئ .

ح- عدم وجود القيادات الواعية بأهمية الأفراد فى عمليات التخطيط نتيجة التنشئة الخاطئة التى تحول دون مشاركة الأفراد فى أى مرحلة من مراحل التخطيط .

٢- **المشكلات الخاصة بالمنظمة** أو الجهاز التخطيطى القائم فى المجتمع وتتمثل فى :

أ- أن أى منظمة من المنظمات يكون لها المدخلات الخاصة بها والتى بناءا عليه يمكن تحقيق المخرجات لهذه المنظمة (الأهداف) وأننا يصعب علينا قياس مدخلات المنظمة حيث أن هذه المدخلات متعددة وتتمثل فى :

- اللوائح والقوانين التى تنظم العمل داخل المنظمة .
- العاملون بالمنظمة خبراتهم ومهاراتهم وتخصصاتهم ومعارفهم ومعلوماتهم .

- احتياجات السكان المتعاملين مع هذه المنظمة .
- الموارد المالية اللازمة وتتمثل فى ميزانية المنظمة.
- الإمكانيات والموارد المالية والتى يمكـــن أن تســتخدمها هــذه المنظمة .
- الأساليب والأدوات المستخدمة ... الخ من المدخلات وبالتـــالى فإنه من الصعب تحديد وقياس مدخلات المنظمات .

ب- عدم وجود معايير وأسس واضحة ومحددة لمعدلات الأداء بالنســبة لتلك الأجهزة والمنظمات التخطيطية حيث أن أى معيار أو مقيـــاس يمكن وفقا له مقارنة النتائج الفعلية التى تحققت ولذا وجـــب العمـــل على تطويرها مع تطور العمل وظروفه ، وعدم قيام هذه المؤسسات والمنظمات بدور ملموس وفعال فأنه يفقدها تحقيق أهدافها وبالتـــالى يفقدها القدرة على كسب ثقة المواطنين ومشاركتهم وبالتالى عدم قدرة الحكومة على التعبير عن متطلباتهم أما إذا كانت المؤسسة تقوم بدور ملموس فى تحقيق أهداف المجتمع فإنها تســـتطيع توســيع نطـــاق المشاركة بالنسبة للمواطنين فى عمليات صنع القـــرار ، حيـث أن العلاقة بين المشاركة وإطار عمـــل المؤسســات توضـــح بصـــورة واضحة وضع المؤسسات أو الأجهزة أو المنظمات الحكومية التـــى يمكن تحسين أوضاعها كوسائل من خلالها يمكن للأجهزة الشعبية أن تلعب دورا هاما ومؤثرا ولذا وجـب علـــى المخطـط الاجتمـــاعي كمستشار للمنظمة أن يحاول التغلب على صعوبات تقرير الأهـــداف (تحديدها) وتقوية العلاقة بين المنظمة والبيئة مـــن خـــلال وســـائل وقنوات الاتصال التى من شأنها تساعد فى تأييد المواطنين للمنظمـــة وأهدافها ، وتقوية المشاركة الشعبية ومن ثم قوة الدفع الذاتيـــة فـــى المجتمع . وأن تتغير أهداف المنظمات وطريقـــة وأســـلوب عملـــها

وتنظيمها بما يتفق مع الصـــور الاجتماعيـــة القائمـــة والمتطلبـــات الاجتماعية الحقيقية مما يساعد على استمرارية ديمومتـــها وتنشـيط أدوارها فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة لجميـــع أفـــراد المجتمع .

ثالثا مشكلات تتعلق بالعمليات التخطيطية.

أى المشكلات الخاصة بالعمليات الفنية للتخطيط وتتمثل فى مشكلات ترتبط بتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتـــها وتقويمـــها أى أن كيفية تحديد الأهداف لها مشكلاتها الخاصة وكذلك باقى عمليـــات التخطيـــط الفنية ومن أهم المشكلات التى تؤثر على سلامة العمليات التخطيطيـــة مـــا يلي:-

١- مشكلة الوعى التخطيطى وهذه المشكلة ذات شقين الشق الأول يتعلق بمشكلات الوعى التخطيطى للعاملين بمجال التخطيط أما الشق الثانى يتمثل فى مشكلة الوعى التخطيطى بالنسبة للسـكان مـن حيـث أن الوعى لدى الفئتين يؤثر بشكل مباشر فى تحديد احتياجـــات هـــؤلاء السكان والتالى تحديد أهداف التخطيط فى ضوء احتياجـــات هـــؤلاء السكان وبالتالى تحديد الاحتياجات ترتبط بمدى مساهمة المواطنيـــن فى إعطاء البيانات والمعلومات اللازمة والدقيقة التى بنـــاء عليـــها يمكن تحديد الاحتياجات حيث أن التعرف على الاحتياجات الإنسـانية فى مجال الرعاية الاجتماعية يتم وفق ثلاث مفاهيم أو طرق تتمثـــل فى :

أ- قياس الاحتياجات على مستوى المجتمع ككل .

ب- قياس الاحتياجات على أساس نمط الخدمة .

ج- قياس الاحتياجات على أساس التقدير المهنى .

٢- مشكلة نماذج التخطيط من خارج المجتمع دون فحص ودون مراعـاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى وضعت من خلالها تلك النماذج وهل هذه الظروف هى نفس ظروف المجتمع المصـرى أم تختلف عنها ؟

٣- مشكلة عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة لعمليات التخطيط وإن توفرت تكون قاصرة وغير شاملة وغير دقيقة حيث فى كثـير مـن الأحيان يحدث تضارب بين الجهات التى تمد الأجـهزة التخطيطيـة بالبيانات فنجد كل منهم يعطى بيانات مختلفة عن البيانات الأخـرى فى منطقة معينة مثلا عدد السكان الذين يعملون فى الزراعة فنجـد الجهاز المركزى يعطى إحصاء معين ، وزارة الزراعـة تعطـى إحصاء مختلف ، وزارة السكان بيان أخر وهكذا هنا قصـور فـى البيانات من حيث الدقة والكفاية ومن ثم يمكن القول أنه لوضع خطـة سليمة ودقيقة لابد من توافر جهازا إحصائيا يتولـى عمليـة جمـع وإعداد وجدولة البيانات وتبويبها وعلاقتها بالأنشطة المختلفة ودراسة العناصر المختلفة لكل قطاع والقطاعات الأخرى ولا يقتصر دورهـا على فترة إعداد الخطة بل لابد أن يمتد إلى عملية المتابعة والتقويـم حتى تتحقق الأهداف المقررة .

٤- عدم توافر الكوادر التخطيطية المناسبة للقيام بعمليات التخطيط نتيجة عدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ- نقص الإعداد العلمى والمعرفى لهذه الكوادر نتيجة نقـص المعـاهد العلمية اللازمة لإعداد مثل هذه الكوادر .

ب- عدم وجود البرامج التدريبية اللازمة لتدريب هذه الكـوادر بحيـث تصبح لديها خبرة ومهارة فى القيام بعمليات التخطيط .

ج- عدم شعور هؤلاء الكوادر بأهميتهم وبالتالى فإن تلك الكوادر تترك تلك الأجهزة وتهاجر للخارج .

د - عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم يمكن أن تنبثق من خلالها كل عمليات التخطيط على كافة المستويات والقطاعات المختلفة لتحقيق الأهداف الجزئية للخطة ومن ثم تحقيق الأهداف الكلية الاستراتيجية .

٥- ضعف الميل للمشاركة من قبل المواطنين بصورها المختلفة وخاصة فى مرحلة وضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ،واقتراح الخطط البديلة لتحقيق الأهداف وبالتالى يؤدى ذلك إلى ضعف التأييد الشعبى لتلك الخطط والبرامج مما يؤثر بالسلب على نجاح تلك الخطط والبرامج وبصفة عامة نجاح عمليات التخطيط حيث أن نجاح الخطة يتطلب تضافر وتعبئة كافة الجهود والإمكانيات لجميع أفراد المجتمع وهيئاته ومنظماته وذلك من منطلق ديناميكية واستقرارية عملية التنمية نفسها فضلاً عن استخدام المشاركة فى خلق موقف اجتماعى لإحداث التغيير .

٦- عدم وضع معايير للأولويات فى التخطيط للتنمية وذلك نتيجة تشابك المشكلات والاحتياجات الاجتماعية واختلاف درجة وجودها فى المجتمع من مجتمع جغرافى إلى مجتمع أخر ومن مجتمع ثقافى إلى مجتمع أخر وبالتالى فإن كل مجتمع يتطلب ضرورة وضع معايير محددة للأولويات لكل مجتمع من المجتمعات لاختلاف أوضاع هذه المجتمعات بعضها عن البعض الآخر .

٧- مشكلة التقويم حيث لا يوجد قواعد وأسس علمية موضوعية يلتزم بها القائمون على التقويم هذا إلى جانب أن كثيراً من المسئولين يظنون أن التقويم يسعى إلى الكشف عن أخطائهم أو لتقدير مجهودهم الشخصى. و إذا كان هناك تقييم يتم بالنسبة لخطط فإنه تقييم هامشى

قاصر على الجوانب الإحصائية دون الاهتمام بالأبعـــاد المســتقبلية وبذلك تنعدم الاستفادة من التغذية العكسية Feed Back .

٨- عدم وضوح العلاقة بين المستويات التخطيطية المختلفة (القومــى ــ الإقليمي ــ المحلى) وذلك نتيجة أنه في مصر بدأنا نتجه للتخطيــط الإقليمى والمحلى دون الاستغناء عــن التخطيــط القومــى ويمكــن الاعتماد على مفاهيم "جون فريومان" فى ذلك حيث يركز على أهمية ضرورة خلق مراكز جديدة فى الإقليم وذلك بهدف إيجاد التوازن بين الإقليم (مناطق مركزية جديدة فى الأقاليم) ووصل هــذه المراكــز الجديدة بالقديمة وإدماجها فى أنظمة مكانية متكاملـــة مــع بعضـــها البعض، ومن ثم سوف يؤدى ذلك إلى سرعة دفع التطور والتنميـــة الإقليمية فى المجتمع .

٩- عدم القدرة على استخدام الأساليب الحديثة فـــى الإحصــاء ونظــم المعلومات والتحليلات الإحصائية نتيجة النظر إلى الأجهزة المسئولة عن ذلك على أنها أجهزة ثانوية فرعية وكذلك عدم قدرة الموظفيــن بها على القيام بهذه الأدوار بالرغم من التقدم المذهل فـــى أســـاليب ونظم المعلومات وتحليلها ويعتبر ذلــك مشــكلة تواجــه المخطــط الاجتماعى وتواجه الأجهزة التخطيطيـــة الموكــل إليـــها العمليـــات التخطيطية وتحد من كفاءتها وفعاليتها .

١٠- غياب وظيفة التخطيط فى المنظمات والأجهزة المسئولة فى الدولـــة عن عملية التنفيذ والمتابعة ووضع الخطة وتقويمها إلى جانب أن هذه الأجهزة بأدواتها وأساليبها وإمكانيتها وهياكلها الوظيفية والبنائية غير قادرة على القيام بعمليات التخطيط وبالتالى فإن هذه الأجهزة تنشـــأ فيها العديد من المشاكل، وكذلك فإن نظرة أفراد المجتمع إلى أهميـــة وضرورة هذه الأجهزة نظرة فيها اليأس والتشاؤم وعدم القدرة فـــى إشباع احتياجاتهم [illegible]

تحديد أهدافها نتيجة عدم وضوح السياسة العامة التى تسير المنظمة وفقا لها وبالتالى فإن عدم الوضوح يسود كل عمليات التخطيط .

١١- نقص الموارد والإمكانيات المالية اللازمة لإعداد وتنفيذ الخطة ومتابعتها وذلك نتيجة عدم الاهتمام بالموارد والإمكانيات الكامنة فى المجتمع ومحاولة استثارتها للظهور والاستفادة القصوى منها فى تلك العمليات واعتماد التخطيط على موارد المجتمع القائمة فقط يضعف من قدرة المجتمع على الاستفادة من موارده وإمكانياته المادية والذاتية فى تحقيق التنمية .

١٢- عدم الاهتمام بنتائج التقويم فى إعداد الخطط المستقبلية ينتج عنه عدم الاهتمام واللامبالاة والإهمال من قبل القائمين بعملية التقويم رغم أهمية هذه المرحلة بالنسبة لعملات التخطيط المستقبلية ونجاحها .

ويمكن تلخيص تلك المشكلات والصعوبات التى يواجهها التخطيط فى عدم القدرة على حساب الوقت ، ومقاومة الناس للتغيير ، الخوف من التغيير والاهتمامات والمصالح المتعارضة ، وعدم الحرية فى اختيار البرامج والأهداف الملائمة لظروف وأوضاع المجتمع ، والفشل فى رؤية قيم التخطيط ، وتتعامل هذه المعوقات عادة مع التعليم الذى يعتبر أداة لخلق قيم التخطيط ونسق التخطيط الملائم وأن المشكلة الأساسية فى التخطيط للتنمية تتلخص فى تهيئة الجو الاجتماعى والهياكل والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لعمليات التخطيط ودرجة تقبل هذه الهياكل والبناءات لعمليتى التغيير والتحديث بمعنى تهيئة التربة الملائمة لنمو عمليات التخطيط للتنمية ، وعدم تقبل هذه الهياكل المجتمعية لتجارب التخطيط للتنمية .

وفى ضوء ما سبق يمكن وضع أهم ملامح قضايا التخطيط فى الآتى:

١- مشكلة القيم فى التخطيط كقضية أساسية حيث القيم المجتمعية عنصرا فى عملية الإقناع المشار إليها بحيث تنعكس هذه القيم فى سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم وتشكيل معايير تفضيلهم ونظرتهم لما يجب أن تكون عليه صورة المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وتحقق لهم أقصى إشباع لحاجاتهم المختلفة .

٢- مشكلة التعميم . حيث أن التعميم لا يسهل الأمور لأنه باستخدام البحث العلمى ومعرفة دالة التفضيل المجتمعى يمكن استبعاد العديد من السياسات لأنها صعبة أو غير واقعية .

٣- مشكلة الثقافة والقيم الدينية . باعتبارها مصدر أساسى لصانعى السياسة والمخططون فى تشكيل الأطر القيمية وتبريرها كموجة لتكوين السياسة وإقرار الخطط .

٤- مشكلة العمل للمستقبل . وهذا يضع قيمة تخطيطية وهى التضحية بالعاجل من أجل نتائج آجلة تستلزم هذه النظرة تقدير قيمة التضحية الملائمة التى يجب أن يتحملها الجيل الحالى من أجل الأجيال القادمة.

٥- وتتعلق تلك المشكلة بمستوى التغيير ونوعية الأنساق التى يهتم بها التخطيط مثل شخصيات الأفراد ، والأنساق الاجتماعية الناشئة عن التفاعل والأنساق الثقافية وما يرتبط بها من معانى ودلالات .

أساليب مواجهة مشكلات التخطيط

أولاً: الأساليب الفنية.

١- ضرورة اعتبار التنمية البشرية هدفاً ووسيلة بينهما علاقة جدلية توفر تصوراً صحيحاً بعلاقة الفرد بالمجتمع . وأن جوهر التنمية الاجتماعية هو توفير منظومة من المتطلبات الإنسانية المادية والنفسية والاجتماعية .

٢- الدراسات السكانية لتحديد زيادة عدد السكان والتحضر المتسارع وما يؤدى إليه من تدهور الأحوال التعليمية والمادية وتزايد البطالة .

٣- ضرورة توفر المعلومات الأكيدة عن الموارد والإمكانات المتاحة للاستخدام فى تنفيذ خطط التنمية .

٤- دراسة الهجرة وأبعادها المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية وضرورة الاهتمام بالتحليلات الدقيقة والنظرة المستقبلية لها .

٥- الاهتمام بالمجتمعات الريفية وتحسين مستوى الخدمات لمنع الهجرة إلى المدن وتريفها وانتشار المشكلات بها.

٦- ضرورة قيام مؤسسات علمية متخصصة تدرب الكوادر وتقدم الدعم لتبادل الآراء وتنشيط البحث العلمى .

٧- ضرورة تطوير نظام التعليم حتى يصبح قادر على متابعة الحركة السريعة والتغيير لمواكبة التغير فى المتطلبات خصوصاً بعد أن تعددت مهام التعليم وشاركته قطاعات الإنتاج والخدمات فى مهمة التنمية البشرية . وأصبح النظام التعليمى مطالبا بأن لا يقتصر دوره على تلبية متطلبات سوق العمل بل أن يمتد لتغيير فرص العمل وإيجاد فرص جديدة .

٨- أن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة يتطلب استخدام المنجزات الحديثة لهذه العلوم وفى مقدمتها الحاسب الآلى ونظم المعلومات الحديثة وبحوث العمليات .

٩- أهمية أن يكون للتخطيط فلسفة فى الإدارة وهذا يتطلب عمل الشئ من خلال الجماعة . وأن التخطيط هو فن تحريك الجماعة وفقا لمستوى أداء يكفل تحقيق الكفاية .

١٠- أن لا ينبع التخطيط من فراغ وإنما من خلال مجتمع له احتياجاته ومشكلاته وخصائصه ويتم إنجازه على المدى الطويل .

١١- أهمية أن يركز التخطيط فى أهدافه على تحقيق رغبات غالبية سكان المجتمع أصحاب الاحتياجات الحقيقية .

١٢- ضرورة إعداد وتدريب قادة التخطيط على أسلوب الممارسة الفعلية لوضع الخطة مع إحداث تلاق هادف بين هؤلاء المخططين والمنفذين .

وجود جهاز كفء للتخطيط يقوم بتحديد أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوضيح ما يكون هناك من تطلعات للمستقبل . كما يقوم باختيار الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف .

١٤- ضرورة تقدير الظروف الخارجية عند التخطيط للتنمية حيث أن المشكلة الأساسية فى الدول النامية أنها تعانى من اقتصاد مشوه بفعل الاستنزاف الاستعمارى مما يضطرها إلى الاستعانة بالقروض الأجنبية، ولذا فإنه يجب عند التخطيط للتنمية فى تلك البلاد مراعاة علاقتها مع الدول الأجنبية ضمانا لوصول القروض والخبرات فى المواعيد المقررة وبالشروط المقبولة من الدول المستوردة

١٥- تطوير النماذج التخطيطية لتلائم واقع المجتمع وثقافة البيئة موضوع التخطيط حيث أن من أهم المعوقات والتحديات التى تواجه عملية التنمية عدم وجود نماذج منبثقة من الواقع وأن هناك استيراد لهذه النماذج من الدول التى بدأت تستخدمها وتأكدت من نجاحها .

وللتغلب على هذا المعوق لابد أن نتبع نماذج للتخطيط للتنمية الشاملة من واقع الدولة نفسها ومن ظروف المجتمع نفسه ولا يستمدها من ثقافات تختلف عن ثقافته . أن المجتمع لا يستطيع أن يمنع نماذج التنمية التى حدثت فى المجتمعات الأخرى ذات الإطار الثقافى والمختلف من التأثير على أهداف التخطيط للتنمية فيه ، لأنه لا يعيش فى عزلة عن باقى الثقافات ، و إنما الأجدر يتصل بكيفية تطوير تلك النماذج وأقلمتها لكى تلائم الوضعية الثقافية والاجتماعية للمجتمع .

١٦- ضرورة مراجعة السياسات القائمة بهدف زيادة الإنتاج وحسن توزيع الدخول .

١٧- ضرورة بناء نظام رشيد لتخطيط وإدارة الاقتصاد القومى حيث تتوقف كفاءة اقتصاد ما فى تحقيق أهدافه على حالته من جهة وعلى نظام إداراته من جهة أخرى .

١٨- أهمية شمولية الخطة لمكونات الاقتصاد القومى والترابط بين أجزائها

ثانياً :- الأساليب المجتمعية .

يقتضى الأمر ضرورة الاهتمام بوضع سياسة سكانية مناسبة وذلك عن طريق البرامج التالية :

١- برنامج لوضع خريطة سكانية جديدة لمصر عن طريق إنشاء عدد من المجتمعات الجديدة فى الصحراء ، وبصفة خاصة فى الصحراء الغربية والمناطق الساحلية وفى سيناء . وترتبط بهذه الخريطة السكانية خريطة التنمية الاجتماعية والخدمات .

٢- برنامج لإعادة بناء القرية . يتضمن تحديد المفهوم من إعادة البناء وعدد القرى التى سينفذ البرنامج فيها .

٣- برنامج لتخطيط القوى العاملة يتضمن :

- وسائل رفع الكفاءة الإنتاجية والمستوى التكنولوجى والإنتاجية للقوى العاملة المصرية .
- ربط التعليم والتدريب باحتياجات الإنتاج والخدمات .
- خلق فرص العمالة اللازمة لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية .

٤- إقامة المرافق الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة فى مجالات النقل والمواصلات والإسكان وذلك عن طريق البرامج التالية :

- إقامة شبكة للموصلات البرية والنهرية والبحرية والجوية والسلكية واللاسلكية والموانى والمطارات .

- تعمير منطقة قناة السويس وسيناء بمـــا يتمشـــى مـــع التطـــور الحضارى المقرر للمنطقة .
- برنامج للإسكان الشعبى والمتوسط يهتم بالأحياء الشـــعبية إلـــى جانب استيعاب الزيادة السكانية .

٥- التوسع الكمى والكيفى فى الخدمات اللازمة للمواطنين فـــى حياتـــهم اليومية وذلك عن طريق البرامج والمشروعات ومن أهمها :

- برنامج لإصلاح النظام التعليمى .
- برنامج لدعم البحث العلمى .
- برنامج للثقافة .
- برنامج صحى يربط بين الناحيتين الوقائية والعلاجية .
- برنامج للتوسع فى خطة التأمينات .
- برنامج لدعم وتطوير أجهزة الأمن ولتحقيـــق أســـاليب الدفـــاع الاجتماعى ضد الجريمة والانحراف .
- برنامج لدعم القضاء بما يكفـــل ســـيادته وســـرعة البـــت فـــى المنازعات.

٦- ترشيد المجتمع وتطوير ظروف الحياة فيه وذلك عن طريق تنميـــة الصادرات والقيم وتطوير العمل الاجتماعى الرشيد القائم على العلـــم والإيمان وتطوير ظروف الحياة فى المجتمـــع المصـــرى وتوفـــير الرعاية الاجتماعية للمواطنين بما يحقق الاستقرار ويوطـــد دعـــائم

الوحدة الوطنية . ولتحقيق ذلك تشمل الخطة على مجموعة متكاملـــة من البرامج أهمها ما يلى :

- برنامج لتنمية القيم الدينية والوطنية .
- برنامج لرعاية الطفولة .
- برنامج لرعاية الشباب .
- برنامج لدعم دور المرأة فى العمل الوطنى .
- برنامج لرعاية الشيخوخة .
- برنامج لدعم الرياضة .

٧- تحقيق الإدارة العلمية فى مجالات التنمية الاجتماعية والخدمـات : أن التنمية ــ وفقا لتجارب الدول المتقدمة ــ لا تتحقق فقط بالاستثمارات وإقامة المشروعات بل أن الإدارة العلمية السليمة تعتبر عاملا رئيسيا فى نجاح التنمية والإسراع بها .

ولذلك فانه من الضرورى أن يصاحب وضـــع الخطـــط الخمســية للتنميـــة الاجتماعية والخدمات وضع خطة للارتفاع بمستوى إدارة التنمية .

المراجـــع

١- عبد الباسط محمد حسن :التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبـة وهبـة ، ١٩٧٧ ص ص ٢٩ ،٣٣ .

٢- عبد الله عبد الدايم : التربية وتنمية الموارد البشرية العربية ، ندوة تنميـة الموارد البشرية فى الوطن العربى ، الكويت ، ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٢٩ .

٣- فؤاد مرسى : محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصاديـــة ، فـى إسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التنميـة فى مصر ، القاهرة، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب ١٩٧٨ ، ص ص ٣٧ ، ٣٩ .

٤- إسماعيل حسن عبد البارى: أبعاد التنمية ، القـــاهرة ، دار المعـــارف ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٨ .

٥- المرجع السابق ، ص ص ١٧٨ ،١٨٠ .

٦- حسنى الرباط وآخرون : التخطيط الاجتماعى ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ص ص ٣٢٩ ، ٣٣٥ .

٧- فايز قنديل وآخرون : الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعى ، كلية الخدمة الاجتماعيـة ، جامعـة حلـــوان ، ١٩٩٦ ، ص.ص ١٦٣ ، ١٦٥.

الفصل السابع

التخطيط الاجتماعى وتقدير الاحتياجات

إعداد
أ.د/ طلعت مصطفى السروجى

أولا : مفهوم الحاجة الإجتماعية :

يرتبط المفهوم العام للحاجة الإجتماعية على أساس اهتمام الخدمة الإجتماعية، حيث تبدأ بالإدراك الإجتماعي، وإدراك الحاجة الإجتماعية ثم التنظيم الإجتماعي لمقابلة الحاجة الإجتماعية.

ويوجد اهتمام اقتصادي بمفهوم الحاجة، ويوجد صعوبة لإضافة المفهوم بالنسبة للخدمات الإجتماعية ويوجد اتصال وربط وتأثير بين الخدمات والأبعاد الإقتصادية.

ويمكن القول أن دراسة الحاجات غير المشبعة في المجتمع وجمع المعلومات عن حجم وخصائص الذين يعانون من عدم إشباع بعض حاجاتهم من أهم العمليات المرتبطة بتخطيط الرعاية الإجتماعية.

كما يشير نيل جلبرت وهاري سبشت Neil Gilbert Harry Specht إلى الحاجة الإجتماعية باعتبارها مفهوم يرتبط بفكرة الخدمات الإجتماعية كما أن تاريخ الخدمات الإجتماعية يعكس في نفس الوقت قضية الإعتراف بأن لكل إنسان حاجاته الإجتماعية وأن هذه الحاجات الإجتماعية تتطلب إشباعها بالتنظيم المجتمعي.

بينما يرى «ماسلو» Maslow أن أغلب الحاجات الأساسية نفسية وحتى تشبع وتقل الحاجات النفسية حتى يصبح الأمان محتملاً يعقبه الحاجة إلى الحب ثم إلى احترام النفس، المستوى الأرقى للحاجة في رأيه هو الحاجة لإثبات الذات وهي حاجة الفرد بأن يصبح كل ما يستطيع أن يكونه، باستخدام كل قوى وقدرات الإنسان لأقصى حد ممكن.

وتحدد الحاجة بأنها «حالة من التوتر الناشئ من خلال عملية التوظيف الفسيولوجي والنفسي والإجتماعي، فالحاجة إذا تؤدى إلى حالة من عدم التوازن، وعليه فإن المهمة الأساسية للمجتمع هي مقابلة الحاجات.

والحاجة هي قيمة الحكم بأن مجموعة من الناس لديهم مشكلة يمكن حلها وهناك أربعة مظاهر يركز عليها هذا التعريف :

١ – التعرف على الحاجة يتضمن القيم، والناس ذو القيم المختلفة يتعرفون على حاجات مختلفة. وأكثر من هذا فالإنسان الذى يرى الحاجة يختلف عن الإنسان الذى يختبر الحاجة فقد يحكم على الأمور بطريقة غير ملائمة حتى لو شعر بعدم الرضا عنها.

٢ – الحاجة هى شعور مجموعة من الناس فى ظروف معينة، ووصف العامة لها والظروف المحيطة بها هو جزء هام فى تحليل الحاجات.

٣ – المشكلة هى نتاج غير ملائم وهذا النتائج مخالف لكل التوقعات فهناك مصادر عديدة للتوقعات تعكس قيم مختلفة.

فمثلاً مستوى قراءة الطالب يشير إلى المشكلة إذا كان هذا المستوى لا يقابل توقعات المدرسين وأولياء الأمور.

٤ – يشمل تحديد الحاجات الحكم بان هناك حلا للمشكلة، ويوجد لكل مشكلة حلول وقتية وتختلف هذه الحلول طبقاً للتكلفة والتاثير وجدوى تنفيذ هذه الحلول.

وهناك اختلاف فى تحديد مفهوم الحاجة وترتيب وتصنيف هذه الحاجات ووظيفة المجتمع الأساسية مقابلة ومحاولة إشباع الحاجات، وأن ذلك من أسباب تنظيم الإنسانية فيا لمجتمعات.

والحاجة بذلك ترتبط بالاهتمامات والقيم باعتبارها فسيولوجية وتتعدد وتنوع وتتحدد شدتها بدرجة التوتر وغياب الاتزان وحده المشكلة التى ترتبط بعدم مقابلتها. وقد يعبر عن الحاجة الاجتماعية أو لا يعبر عنها وياخذ التعبير عنها صورا شتى.

ثانياً : تصنيف الحاجات :

يصنف معجم الخدمة الإجتماعية الحاجات إلى مجموعة متطلبات تحدد فى :

١ – متطلبات جسمانية Physical Requirements

٢ – متطلبات نفسية Psychological Requirements

٣ – متطلبات اجتماعية Social Requirements

٤ – متطلبابت اقتصادية Economic Requirements

٥ – متطلبات ثقافية Cultural Requirements

ويعتبر الهدف من تحقيق هذه المتطلبات البقاء والاستمرار ومستوى معيشى ملائم ومقبول.ت

إن مقابلة الحاجات الإنسانية هى أساس تقديم الرعاية الإجتماعية ومهمة الخدمة الإجتماعية تقديرها وتحديد برامج مقابلتها، وتعتبر الحاجات الأساسية على المستوى العالمى هى تلك التى يشترك فيها جميع الناس فى كافة أنحاء العالم، والتى تؤثر على نمو الفرد وتنميته.

ويمكن تصنيف الحاجات إلى :

١ - الحاجات الجسمية:

. وتتضمن إشباع مقومات الحياة (الطعام – المأوى – الملبس) وفرص النمو الجسمى، والرعاية الصحية الضرورية التى تحسن من نوعية الحياة.

٢ - الحاجات الانفعالية:

مثل تقبل الذات لتغذية النمو الانفعالى.

٣ - الحاجات العقلية والمعرفية:

وتتضمن الفرص الحصول على المعرفة.

٤ - الحاجات الإجتماعية:

فالنمو الإجتماعى يشمل فرصا للتنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين.

٥ - الحاجات الروحية:

تدور حول اكتشاف معنى للحياة والتى تزود الفرد بهد فوتوجيه حياته ليسمو بها فوق الوجود المادى.

وتظهر نظم الرعياةالإجتماعية كاستجابة للحاجات الإنسانية للمجتمع وأفراده من خلال البرامج المقدمة فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان. فالرعاية الإجتماعية تزود الأفراد للمشاركة الكاملة في حياة المجتمع وبنائه.

ويصنف البعض الحاجات إلى أربعة :

١ - الحاجة الطبيعية Normative Need

وهى التى يرى الباحث الإجتماعى أو الخبير انها تمثل الحاجة تبعاً لموقع الفرد المهني، بأن يجد الأفراد أو الجماعات أن هناك عجز في وجود شئ ما وتعتبر الجمعية الطبية أن الغذاء من الحاجات الطبيعية.

٢ - الحاجة المحسوسة Felt Need

وهى ألتى يشعر بها الناس ويحسون انها تمثل حاجة بالنسبة لهم، وتختلف حسب درجة الشعور بهذه الحاجة.

٣ - الحاجة المعبر عنها Expressed Need

هو الطلب المحسوس التى يتحول إلى حدث، بحيث يأخذ شكل طلب للخدمة فالإنسان لا يطلب الخدمة إلا إذا شعر بالحاجة إليها، والحاجة المعبر عنها عامة تستخدم فى حالات طلب الخدمة الصحية وتعرف من قوائم الانتظار مثلاً.

٤ – هذا النوع من الحاجات يعرف من خلال الخدمات حيث يرى ديفيد بلدين Davies Bleddyn أن العوامل الاجتماعية هى التى تؤسس الحاجة فى منطقة أخرى، حيث يوجد أفراد فى نفس الظروف ولا يتلقون الخدمة مثل الأفراد الآخرين الذين يتلقون الخدمة.

ويختلف قياس الحاجات طبقا لنوع الحاجة، حيث تختلف الحاجات الطبيعية عن الحاجات المحسوسة حسب تقدير المهنيين وأصحاب الحاجة وكذلك حسب ترتيب هذه الحاجات ودرجة شدتها وإلحاحها.

تصنيف توماس Thomas للحاجات.

١ – الحاجة للأمن.

٢ – الحاجة للتقدير.

٣ – الحاجة للإستجابة.

٤ – الحاجة لخبرات جديدة.

٥ – الحاجة لتحقيق الذات.

ويهدف التخطيط الاجتماعى إلى مقابلة حاجات الأفراد داخل المجتمع عن طريق دراسة وتقدير هذه الحاجات.

ويصنف الحاجات إلى أنواع:

(١) من حيث نطاقها:

١ – حاجة فردية.

٢ – حاجة جماعية.

٣ – حاجة مجتمعية.

(٢) من حيث طبيعتها:

١ – حاجات مشبعة.

٢ – حاجات غير مشبعة.

(٣) من حيث النشاط:

١ – حاجات انفعالية (نفسية)

٢ – حاجات جسمية.

٣ – حاجات عقلية.

(٤) من حيث المؤسسات:

١ – حاجة تعليمية.

٢ – حاجة اجتماعية.

٣ – حاجة صحية.

٤ – حاجة اقتصادية.

٥ – حاجة إلى توافر الأمن.

٦– حاجة رلى مسكن ملائم ومريح.ت

وبالرغم من تعدد تصنيفات الحاجات نجد البعض يضيف رلى جانب الحاجات الأساسية المعروفة، الحاجة إلى أكتساب المهارات والتعليم الأساسى والرعاية الصحية الأولية والتخطيط الأسرى والمشاركة والاتصال.

ثالثاً : تقدير الحاجات

لقد ظهر تقدير الحاجات أولا فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومر هذا المفهوم بعدة مراحل تاريخية وكانت المحاولة الأولى عام ١٩٠٠ عن طريق المسح الإجتماعيي لمدينة بتسبرج Pittsburgh وذلك لتقدير حاجات السكان وتحديد أهميتها وترتيب شدتها، وفى الثلاثينيات قامت الجمعية الاجتماعية بدراسة الظروف الاجتماعية للمدن، وفى عام ١٩٥٠ اتجه تقدير حاجات المجتمع رلى محاولات جديدة حيث قام Paul Minnesoto عام ١٩٥٢ بدراسة عن التخطيط الحكومى للخدمات الإنسانية والتى أسفرت عن ضرورة الاهتمام بتقدير حاجات الأسرة الصغيرة، ومن هنا جاء الاهتمام بتقدير حاجات الأسرة الصغيرة.

ومع بداية الستينات تزايد عدد البرامج الفيدرالية وتزايد الطلب على معرفة الحقائق عن الحاجة تقديرها وتوزيع الموارد واستخدام أساليب التحليل الموعى للتاثير الكبير للتكلفة على توزيع الموارد.

واشار Warhet Bell عام ١٩٧٧ إلى أن تركيز الحكومة على تقدير الحاجات يعد مؤشرا متزايدا للاهتمام بالحاجات الفردية والإجتماعية.

وعملية تقدير الحاجات تتطلب أولا التعرف على :

١ – ماهية المشكلة؟ عندما يكون هناك حاجات غير مشبعة ومشكلات محددة معترف بها، ويعبر عنها الناس بأساليبهم المختلفة.

٢ – خصائص البيئة التى يتم دراستها ومسـ ـا ديموجرافيا وإحصائيا (وأى عوامل اجتماعية – سياسية – اقتصادية مهمة لـ ـاة اليومية).

٣ – استخدام الملاحظة والإدراك فى شبكة المعلومات غير الرسمية.

٤ – الخدمات المتاحة التى يمكن استخدامها بالفعل

ويعتبر التقدير فى جميع المهن العملية المثالية التى تتحكم فى طبيعة واتجاه وهدف المداخل لحل المشكلة وتقدير الحاجات. والسمة المميزة لكل نشاط مهنى سواء فى مجالات العمل الاجتماعى أو التعليم أو القانون أو الهندسة. ويؤسس عليه الممارس المهنى مداخله فى فهم الموقف والحاجة والمشكلة المطروحة. فهى بذلك عملية تستخدمها كل المهن العملية.

ويرتبط تقدير الحاجة بتحليل المشكلة ووظيفتها، ولا يمكن فصل مفهومها بسهولة حيث يعتمد كل منهما على الآخر ويتكامل معه، ويتحدد كل منهما بالرجوع إلى الآخر. ويختلف تقديرها تبعاً لخصائص المجتمع البيئية وظروفه وثقافته وكذلك الاهتماما العامة والقيم الاجتماعية السائدة فى هذا المجتمع.

وتقدير الحاجات يرتبط بعملية التغذية العكسية التى تستخدمها المؤسسات لاكتشاف وتحديد حاجات جمهور العلماء والعمل لمقابلتها والتكييف مع العملاء.

ومن ثم عملية تقييم للمشكلات والحلول المطابقة بغرض تحقيق هدف المستفيدين ويهتم تقدير الحاجات إلى أبعد من جمع المعلومات عن الحاجات، وإنما يتطلب حكم تقييمى عن المشكلات، وحلولها من خلال نماذج أعدت لتحقيق هذا الهدف.

ويفيد تقدير الحاجات فى عملية تحليل الحاجات، حيث زنها عملية تحديد أولويات الخدمات التى تقدمها المؤسسة لصلحة العملاء المستهدفين وتوافق المؤسسة مع البيئة وتحليل الحاجات إذن وسيلة للبقاء والنمو المؤسسى.

ويهدف تحليل الحاجات إلى التخطيط لاتخاذ القرار فى تنفيذ وايجاد وعى اجتماعى لإظهار التفاعل مع المشكلة لمقابلة الحاجات المشروعة لأفراد المجتمع.

ويتطلب تقدير الحاجات أربعة عناصر أساسية :

١ – معلومات عن نوع المشكلات.

Information of the type of problems

٢ – حجم المشكلات

The Magnitude of problems

٣ – التكلفة

The cost

٤ – تنفيذ الحلول بنجاح.

Feasibility of solutions

ويبدأ تقدير الحاجات بعمليات وأساليب استكشافية وتقضى للحقائق والبيانات والمعلومات وتنظيمها والعلاقات بينها، وحكم المخطط الجتماعى عليها وتقييم الامكانات والموارد والدرات والطاقات المجتمعية فى قدرتها على مقابلة الحاجات ثم تصميم البرامج والمشروعات فى خطة واقعية دقيقة لمقابلة الحاجات وتحقيق الأهداف.

وتبدأ إجراءات التخطيط الاجتماعى بتعديل الموقف الحالى، ويكون التقدير استاتيكيا وديناميكيا فى ذات الوقت.

المقصود بالتقدير الاستاتيكي هو إثبات حالة المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافى لهم ومصادر الثروة، ونظم التعليم والترويح والثقافة.

والمقصود بالتقدير الدينامیکی فهو إظهار ما بين القطاعات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل وتحديد العوامل المؤثرة على هذه العلاقات واتجاهات التطور فيها، وذلك بإجراء دراسات واقعية من شانها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقة للأفراد.

رابعاً : الأغراض الأساسية لتقدير الحاجات:

يساعد تقدير الحاجات المجتمعية من وجهة نظر القيادات الشعبية فى التعرف على الأهداف الممكنة لتنمية الخدمات المجتمعية كما تساعد صانعى القرارات على تحديد الخدمات اللازمة لمقابلة تلك الحاجات.

وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات عن الحاجات ودرجة الاحساس بها والبدائل المتاحة لمقابلتها ومقارنة كل بديل.

ويعد تقدير الحاجات أحد الأدوات الفنية الهامة فى مجال الخدمة الاجتماعية لتحديد حجم الفجوات الموجودة فى الخدمات فى حالة عدم مقابلة المتطلبات الأساسية للأفراد عندما تواجه المجتمع أو جماعاته مشكلات معينة.

حيث يمكن تحديد وترتيب الحاجات ويحدد المتأثرين بكل حاجة على حدة كمشلة من المشكلات، وقدرات المجتمع المتاحة أو الكامنة البشرية وغير البشرية على مقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات.

ويساعد ذلك الأخصائى الاجتماعى المخطط على تحريك واستشارة وتحفيز أفراد المجتمع للمشاركة الفاعلة فى مواجهة المشكلات المجتمعية.

يساعد التقدير على تقييم معلومات عن نجاح أو فشل الخدمة فى مقابلة الحاجات، ويساهم ذلك فى تزويد صانعى القرار بالقرار الرشيد المتعلق بالخدمة وجودتها وتحسينها وطرق أدائها بصورة أفضل للعملاء.

خامساً : تقدير الحاجات كأساس للتخطيط والتنمية :

يتضمن تقدير الحاجات تحديدها أولاً وارتباط الحاجات الاجتماعية بالمشكلات الإجتماعية فإن تحديدها يتضمن تحديد المشكلات ومن ثم الحاجات ويأتى بعد ذلك تحليل المشكلات وتقديرها وبذلك فإن تقدير الحاجات يرتبط بالبدائل المتاحة واختيار أنسب بديل لكل حاجة من الحاجات الإجتماعية بعد ترتيبها، ومقارنة كل بديل على حده ومن ثم الآثار التى قد تترتب على اختيار بديل ما مستقبلاً.

ويوضح ذلك أن تقدير الحاجات التى تبدأ بعملية التحديد للحاجات خطوة أساسية وأولى للتخطيط لمقابلة الحاجات الإنسانية ومواجهة المشكلات المجتمعية.

ويعكس ذلك أن تقدير الحاجات يتضمن تحديد الموارد والامكانات البشرية وغير البشرية التى يمكن استخدامها وتوظيفها وحسن استثمارها فى برامج ومشروعات وخطة اجتماعية لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.

ولذلك فإن المخطط الإجتماعي في الممارسة المهنية يعتمد على النموذج التالي:

١ - اكتشاف المشكلات والحاجات وتحديدها من خلال أساليب وتكتيكات مهنية مختلفة.

٢ - تحديد درجة شعور وإدراك أفراد المجتمع بالحاجة أو المشكلة.

٣ - تحليل المشكلات أو الحاجات بداية ظهورها، عدد المتأثرين بها، من يشعر بها، أي فئة، من المستفيدين من وجودها كمشكلة، فعالة الإنشطة والبرامج والمشروعات السابقة على مواجهة المشكلة ومقابلة الحاجة وأسباب ضعف فعاليتها.

٤ - تحديد الموارد والإمكانات المجتمعية البشرية والمالية والمادية والتنظيمية المتاحة والتي يمكن اتاحتها.

٥ - المواءمة بين الموادر والحاجات في خطة زمنية.

٦ - تحريك وتحفيز الطاقات المجتمعية لمواجهة المشكلة ومقابلة الحاجة والمشاركة الفاعلة في كل خطوات ومراحل التخطيط لمقابلة الحاجة ومواجهة المشكلة.

سادساً : نماذج تقدير الحاجات:

توجد نماذج عديدة لتقدير الحاجات الاجتماعية في أي مجال من المجالات وهي بمثابة للتخطيط الاجتماعي تمارس في إطار الخدمة الاجتماعية.

١ - نموذج التعارض Discrepancy Model

يعتبر أكثر النماذج صدقا واعتدادا ويستخدم على مستوى واسع في نطاق التعليم وهو اتجاه يستخدم بتوسع في تقدير الحاجات، ويؤكد هذا النموذج على التوقعات المبنية على أسس تشمل ثلاث خطوات:

أ - وضع الهدف وتحديد ما يجب أن يكون.

ب - تحديد ما هو موجود بشكل فعلي من خلال مقاييس الأداء.

ج - تحديد أوجه الاختلاف وتنظيم الاختلافات بين ما يوجد وما يجب أن يكون.

ووضح Welkin كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل كما يلي:

(١) الخطوة الأولى : وضع الهدف وتحديده Goal -Setting

وتقدر مرحلة وضع الهدف وتحديده على التوقعات من خلال إجراء مسح شامل لمجموعة من الخبراء في مجال تقدير وتحليل الحاجات لتحديد الأداء المرغوب الذى يعكس المهارات الضرورية المطلوبة للعمل، كذلك المهارات المفيدة والمثالية، ونحصل على هذه التوقعات من خلال مجموعتين الأولى من أداء الأشخاص المستفيدين، والمجموعة الثانية من الخبراء التى تعتبر الأداء مؤشرات لما يجب أن يكون عليه الهدف.

(٢) الخطوة الثانية : مقاييس الأداء Performance Measurement

وهى تقدير ما هو موجود والنتيجة الحقيقية هى التى تحدد من خلال الهدف الجماعى فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للحاجات، وبالإضافة إلى وجود أساليب أخرى للحاجات يمكن استخدامها.

(٣) الخطوة الثالثة: تحديد الاختلافات Discrepacy Identification

هى تحديد الفجوات بين ما يجب أن يكون وما هو موجود فعلاً والشعور بالحاجات يأتى عندما يكون مستوى الأداء أقل من المستوى المطلوب لمقابلة الحاجات وغالبا ما تنظم الحاجات وتحدد بحجم الفجوة بين الأداء والهدف، والفجوات الكبيرة تشير إلى وجود احتياجات أكبر، وتبدأ البرامج فى المنطقة التى بها أوسع الفجوات فى الأداء، وذلك من خلال عدة مراحل:

أ – بعد تقرير الفجوات يجب استشارة فريق الخبراء فى هذا المجال.

ب – يقرر الفريق أهمية الفجوات التى حددت ويقرر الحاجة المطلوبة.

ج – يحدد أولويات الحاجات.

ونموذج التعارض يفرق بين المشكلات من خلال اختيار الحلول الخاصة بها، من حيث التفكير والتنفيذ، فالحل المطروح يحدث بعد اختيار المشكلة لتجنب المعوقات.

٢ - نموذج التسويق : Marketing Model

طور كـويلر Koiler تقدير الحاجات من خلال التغذية العكسية Feed beak وهو تحليل الحاجات من خلال منظور للتغذية العكسية السابقة ونموذج التسويق هو نموذج يمدنا بوسائل للتخطيط للتنظيم الشامل، ليضع الموضوعات والقضايا فى شكل أبعد من تحليل الحاجات يعنى أن العمل الأساسى للمؤسسة هو تقدير الحاجات والرغبات الخاصة بالأسواق المراد إشباعها من خلال:

أ- التصميم .

ب - الاتصال.

ج - تحديد الأسعار والتكلفة.

د - توصل الخدمات والمنتجات المناسبة للمستفيدين.

ويرتبط هذا النموذج المؤسسة الاجتماعية بالبيئة الاجتماعية وحاجات أفرادها.

خطوات نموذج التسويق :

هناك سياسة للتسويق لتليل الحاجات وتشمل ثلاث خطوات :

١) تحديد الجمهور المستهدف وهم الذين يحتاجون فعلا للخدمة ويستطيعون القيام بالتبادل الضرورى.

٢) اختيار المكان المناسب مفرقا بين الخدمات التى تقدمها المؤسسة والخدمات التى تقدمها المؤسسات الأخرى بمعنى تحديد نوعية الخدمات غير الموجودة بالمؤسسة ومطلوبة من الجمهور المستفيد.

٣) تطوير خليط فعال من الخدمات للتسويق باختيار مدى جودة ونوعية الخدمات التى يستخدمه الجمهور المستفيد بأقصى درجة.

٣ - نموذج صنع القرار Decision Making Model

عــرف Keeney - Riaffa نموذج صنع القرار بأنه انتهاج أدوات التحليل العالمية، بمعنى تكييف الأدوات العالمية مع مشكلات عمل النماذة وتركيبها وتوليفها فى البحث التطبيقى.

خطوات النموذج:

تجميع وتركيب نموذج المشكلة مع نموذج صنع القرار تبدأ بمرحلة:

أ – تحديد الحاجات.

ب – تفهم لتفاصيل مشكلة اتخاذ القرار وخطواته.

ج – معرفة المقاييس التى أعدت لتحديد الحاجات.

هذه الخطوات قد تكون:

١) نتائج لتحليل الباحث الاجتماعى.

٢) عن طريق مسح أساسى شامل يقوم به جامعى المعلومات.

٣) مراجعة التكاليف وتنفيذ البرنامج.

ويقاس كل جزء، وتتحول قياسات تحديد الحاجات إلى انعكاس لقيم واهتمام صانعى القرار.

وهذه القياسات تشمل:

أ) القياسات الخام:

وتحول هذه القياسات إلى أدوات فى العمل، واستخدام القياس هو جدية حاجة صانعى القرار كخطوة مرتبطة بهدف معين.

ب) تجميع قيم واهتمامات صانعى القرار:

تحدد كل خطوة على حده وتصقل هذه القيمة، وتعكس تقديرات صناع القرار لأهمية مصدر المعلومات، وإعطاء الفرصة للمصادر الأخرى، وتحدد هذه التقديرات فى صورة نقط عليا لمقياس.

ج) التركيب والتوليف للنموذج :

وهى آخر خطوة فى التقدير وهى التركيب والتوليف، فهى تعطى قائمة بتنظيم أجزاء وعناصر الحاجة وهذه القائمة تعطى معلومات عن النسب بين الحاجات وأولوياتها طبقاً لهذه النسب.

٤ - نموذج الأسئلة The Questioning Model

فى هذا النموذج يتبع الأخصائى الاجتماعى نموذج معين من الأسئلة تطرح على العملاء ويستمع الأخصائى إلى إجاباتهم.

وتعكس هذه الطريقة برنامج الأخصائى الاجتماعى فى تقدير حاجات العملاء.

٥ - النموذج الإجرائى The Procedural Model

وهو نموذج يحقق من خلاله الأخصائى عمل المؤسسة بجمع المعلومات لمعرفة ما إذا كان الموضوع يتفق مع طبيعة الخدمات التى تقدمها المؤسسة، ويتطلب هذا قليلا من التقدير، ويمكن استخدام نماذج مطبوعة لذلك.

٦ - نموذج التبادل The Exchange Model

يعتبر هذا النموذج كل الناس خبراء فى مشكلاتهم الفردية، مع التأكيد على تبادل المعلومات، ويتبع الأخصائى الاجتماعى ما يقوله الناس أكثر من الاستفسار عما يعنيه، ولكن يسعى لمعرفة المصادر والإمكانات الداخلية لهم، ويعمل الأخصائى على مساعدة طالبى الخدمة بأفضل شكل ممكن ، وذلك بتجميع مصادرهم الداخلية والخارجية فى نظام يساعدهم على الوصول إلى الأهداف المطلوبة منهم فى التوقيت المحدد لذلك.

سابعاً : الفرق بين تحديد الحاجات وتقديرها:

يترابط ويتلازم زمنياً تقدير الحاجات بتحديد هذه الحاجات، فعند تحديد الحاجات نستهدف تقديرها والغرض إذن من تحديدها هو تقديرها بفرض مقابلة هذه الحاجات.

ويبدأ دائماً تقدير الحاجات بتحديدها أولاً وبذلك فإن تحديد الحاجات أولى الخطوات الاجرائية لتقدير الحاجات، وأن تقدير الحاجات بذلك أعم وأشمل من تحديدها.

وتستهدف تحديد الحاجات تحديدها كما هى فى الوقت الراهن بينما تقدير الحاجات يرتبط أساس بالمستقبل وطرق أساليب مقابلتها مستقبلا.

ويمكن القول أن تحديد الحاجات كخطوة اجرائية أولى لتقديرها فى المستقبل بهدف مقابلتها، تتطلب مخططا اجتماعيا وأساليب لتحديد الحاجات أقل تعقيداً وتشابكا ومن ثم فهى عملية استاتيكية بينما تقدير الحاجات عملية تتطلب مخططا اجتماعيا أكثر خبرة ومهارة، وتتداخل وتشابك وتترابط طرق وأساليب تقديرها وهى بذلك عملية أكثر ديناميكية.

ويزود تحدد الحاجات المخططين الإجتماعين بدرجة وشدة الحاجات ومن ثم الأولويات، التى يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون فى عملية التقدير ويشارك فى تديد الحاجات المواطنون فى عملية التقدير بالدرجة الأولى أكثر من الخبراء الفنيين بينما يشارك فى تقدير الحاجات الخبراء والفنيين جنبا إلى جنب مع المواطنين المستهدفين.

ثامناً : التخطيط لتقدير الخدمات الاجتماعية:

١ - تعريف تقدير الخدمة :

. تهدف عملية تقدير الخدمات والبرامج إلى تحديد النجاح النسبى للخدمات القائمة وتحديد المصادر المتاحة لتحسين الخدمات عن طريق إحداث تغييرات فى الأساليب المتبعة للعمل، وتعبر هى الأساس فى عملية تقدير الخدمة.

وتقاس العلاقة بين الخدمة وتأثيرها بمقاييس معيارية واختبارات علمية وباستخدام معرفةوخبرات الآخرين وذلك لتحديد النجاح أو الفشل النسبى فى الخدمة موضوع الاختبار وبؤرة الاهتمام فى عمليةالتقدير هى الوصول إلى تحديد معرفة للخدمات من حيث تأثيرها على مجتمع المستفيدين.

والسؤال الرئيسى هو ماذا حدث نتيجة لوجود هذه الخدمات بالذات؟ والذى ما كان ليحدث فى حالة عدم وجود الخدمة؟ ومن هذا السؤال يمكننا أن نفهم أكثر كيف نحل مشكلات الفرد والمجتمع وبتحديد الخدمات واستراتيجيات التدخل المهنى الفعالة والمناسبة لظروف هذا الفرد أو ذلك المجتمع.

٢) ما هى الحاجة إلى عملية تقدير الخدمات؟

– لماذا نقرد الخدمات؟

إن السبب وراء زى تقدير للخدمات هو تقديم معلومات كافية ودقيقةعن الخدمة للمساعدة فى صنع القرار الإدارى السليم. للوصول إلى ذلك يجب معرفةأى القرارت يجب اتخاذها وعن أى شىء. وتعتبر عملية تحديد القرارات التى يجب اتخاذها الخطوة الأولى فى عملية تقدير الخدمات الأمر الذى يؤثر على سير الخدمة وكفاءتها وفاعليتها.

٣) أنواع القرارات المتصلة بإيجاد وإدارة تشغيل الخدمات:

تنقسم الخدمات والقرارات التى يجب التعرض لها عند القيام بأى عملية تقدير خدمة إلى ثلاثة أنواع:

١ - القرارات السياسية :

وتلك هى القرارات الخاصة بلائحة الهيئة وأسباب قيامها إذا أنها تحدد وتعرف الأهداف التى قامت من أجلها المنظمة وتجيب على سؤال: لماذا يقدم المجتمع الدعم المالى لأى خدمة أو أى قطاع فى المجتمع المحلى؟

وما هى الفائدة المتوقعة التى تعود على المجتمع المحلى من وراء تقديم هذا الدعم كما أن قرارات السياسة تحدد الإطار المالى للمنظمة التى تقدم من خلالها الخدمات ففى مجال الخدمات الاجتماعية يختفى هذا النوع من القرارات بتحديد سياسة وتحديد الأنشطة طويلة المدى ووضع الأولويات وتوزيع الميزانية وتحديد الموارد وتقييم الأهداف ووضع الخطوات لتحقيق الأغرض، فالأهداف القومية موضوعة للخدمات الاجتاعية ووضع معايير لاستحقاق يقينى لهذه الخدمات هى قرارات سياسية.

٢ - القرارات الإدارية :

هذا النوع من القرارات يضمن الاستفادة من جميع الموارد المتاحة على الوجه الأكمل وتلك الأهداف المرجوة وغالباً ما تكون هذه القرارات مؤكدة لسير المنظمات طبقاً لقوانين وتعتبر القواعد المنظمة للبرامج والخطوط الأساسية لها أمثلة على هذا النوع من القرارات الإدارية.

٣ - القرارات الإجرائية :

يتصل هذا النوع من القرارات بالأعمال اليومية والتحكم في أنشطة الخدمة فهذه القرارات الإجرائية عملية تؤدى أن أنشطة بعينها تقنت طبقا لنظام الهيئة وأهدافها وسياستها وإجراءاتها. ولا تنفصل مستويات القرارات الثلاثة السابقة الذكر ولكنها تعتمد على بعضها البعض.

فالقرارات على أحد المستويات هي نتيجة للمستوى الثاني وليس من الصحيح أن تماثل هذه المستويات القرارية بمستويات الهيئة إذ أن كل نوع من القرارات يمكن صنعه على مستويات تختلف من هيئة لأخرى ففي وزارة الشئون الإجتماعية تصنع القرارات المحددة للسياسة والقرارات الإدارية والقرارات الإجرائية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

وعملية التقدير يجب أن تمدنا بالمعلومات التي تحتاجها كل من هذه المستويات كما أنها تقدم معرفة بنوع القرارات الواجب اتخاذها والمستوى التي تتخذ فيه هذه القرارات. وكما يوجد هدف للخدمة الاجتماعية فإن لها حاجات تتمثل فيوجوب القيام بعملية منظمة لتقدير الخدمات من آن لآخر.

٤ - تقدير الخدمة والعلاقة بين الأنشطة والنتائج:

تقدير الخدمة/ نشاط الخدمة/ والعلاقة التأثيرية بينهما:

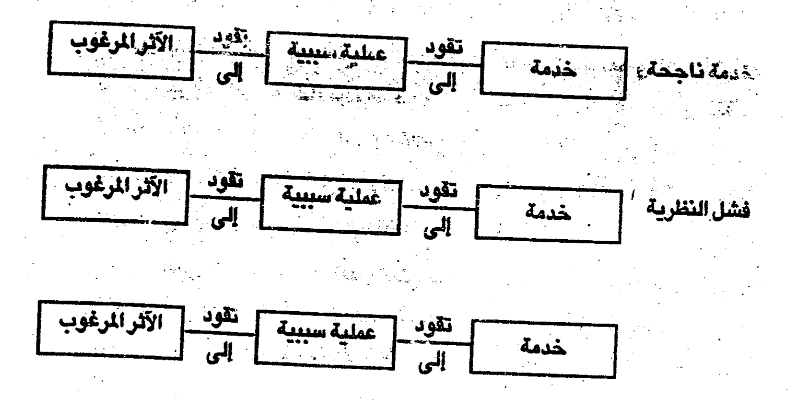
إن مدخل اليوم للخدمة الإجتماعية يتلخص في كونه سلسلة من التجارب تعالج الفشل في خدمة ما يوضع برامج أخرى قد لاتنجح وقد تنجح إذ تسير الأمور بعفوية فيغطي نشاط على نشاط وينحرف العمل إلى مسالك غير معروفة العواقب إذ أنه في غياب الضابط تختلط الأمور هذا الضابط يتلخص في عملية التقدير والتي تحاول أن تبين أسباب نجاح خدمة معينة أو فشل خدمة تحت ظروف مختلفة فعملية التقدير تحاول فهم ديناميات العلاقة بين متغيرات خدمة معينة وبين نجاحها وفشلها.

وعلى أي حال هناك ثلاث علاقات أساسية توجد بين الخدمة والأثر الذي يجب أن تتركه.

الخدمة الناجحة : هى تلك الخدمة التى يمكن النظر إليها على أنها المحرك لعملية سببية تؤدى إلى أثر أو نتيجة مرغوب فيها. ومن ناحية أخرى قد تفشل فى نشاط الخدمة. فالفشل فى النظرية يعود بنا إلى الافتراض الذى قامت من أجله الخدمة والذى يقول بأن عملية سببية من نوع ما نتوقع أن تقودنا مباشرة إلى الأثر المرغوب فيه فشلت فى الوصول إلى النتائج المرغوبة ومثال على ذلك خدمات الرعاية اليومية التى تقدم للأطفال كى تسمح لآبائهم بالعمل ولكن تقديمها لا يعنى بالضرورة حصول آبائهم على عمل إذا لم توجد فرص عمل مناسبة ومتاحة فى المجتمع المحلى. وعندما لا تسبب الخدمة فى تحريك عملية سببية يمكنان تقودها إلى أثر مرغوب فهى تسمى خدمة فاشلة فالتدريب على وظائف لا تحتاج إليها فى النظرية أما التدريب الفاشل على الوظائف فهو فشل فى الخدمة.

ويسعى تقدير الخدمات إلى تحديد عناصر النجاح والفشل. فالخدمات الناجحة يمكن أن تمدنا بمعلومات تسمح بتكرار الخدمة فى مناطق أخرى كما نضيف إلى القاعدة المعرفية المطلوبة لتصميم وتوصيل الخدمة الناجحة أما الخدمات غير الناجحة يجب دراستها لتحديد أسباب الفشل ومنع ارتكاب نفس الأخطاء مرة أخرى.

العلاقات بين الخدمات والآثار المرغوبة



٥ - مداخل تقدير الخدمة :

بفحص العلاقات الأساسية السابقة الذكر نجد أنه يمكن استخدام أربعة مداخل لتقدير الخدمات ويعكس التمييز بين هذه المراحل مدى التفاعل الدينامي بين بيئة الخدمة وتوقيت عملية التقير.

١ - **التقدير التصحيحي للخدمة :** يتم أثناء العملية الحقيقية للخدمة ويسعى العملية الحقيقية للخدمة ويسعى لتقدير الخدمة في عدد من الاتجاهات كما يمدنا بمعلومات تسمح بالتعديل المباشر في عمليات الخدمة وذلك بقصد التحسين. وتوظيف النتائج مباشرة لتحسين عمليات الخدمة بدلاً من الانتظار للدورة التالية أو حتى إتمام الخدمة.

٢ - **التقدير التقيمي للخدمة :** كما هو واضح من التسمية فإن هذا النوع من التقدير يتم في نهاية دورة الخدمة ويعطي ملخصاً للخدمة بما في ذلك معلومات عن النتائج المرحلية مبيناً ذلك نقاط النجاح والفشل في الخدمة.

فالخدمات الاجتماعية ليس لها أهداف مكتوبة يمكن أن تمدنا بقاعدة لتقدير نتائجها ففى بعض الظروف تتغير أهداف الخدمة من وقت لآخر لتستجيب لحاجات العملاء أو للعوامل البيئية أو لتغيير فى أهداف الخدمة نفسها.

٣ - التقدير الاستكشافى : هو عملية ملاحظة الأداء الفعلى للخدمة وذلك لاكتشاف الأهداف غير الواضحة أثناء تادية الخدمة. وقد ينظر إلى هذا النوع من التقدير على أنه مقدمة تشكل قاعدة معلومات تسمح بالقيام بتقدير حقيقى للخدمة.

٤ - التقدير الافتراضى : ليس فى حقيقة أمره تقديراً للخدمة بل هو تقدير وصفى لجهود كثيرة يمكن اعتبارها بمثابة تقديرات للخدمة.

ويعتمد التقدير الافتراضى على تقديم افتراضات تستند إليها عملية وصف أنشطة وجهود الخدمة ويؤدى ذلك الوصف إلى استخلاص عدة مؤشرات يستفاد منها فى تحديد مدى نجاح أو فشل الخدمة. فمثلاً قد تصف الزيادة المطردة بميزانية خدمة خلال السنوات الأخيرة مؤشراً على نمو الخدمة ونجاحها.

أنواع المعلومات المطلوبة :

يوجد خمس أنواع من المعلومات يجب مراجعتها عند تقدير أى خدمة، هذه الأنواع من المعلومات متداخلة وتكمل كل منها الأخرى ولو أن تقدير الجهد والتأثير الناجم عنه شرط لقياس كفاءة الخدمة وتكلفة فاعلية الخدمة وعملية وأداء الخدمة ككل.

١ - الجهد :

ويقصد به كمية النشاط المبذول فى خدمة معينة، مثال: ١٣ فصل لصناعة السجاد بكل منهم ١٠ طلبة يعملون لمدة ٦ شهور (هذا هو الجهد المبذول). والمفروض أن هذا الجهد يؤدى إلى نتيجة معينة وذلك النوع من المعلومات عن الجهد المبذول فى الخدمة يجب أن يتوفر لدينا عند تقديرها.

٢ - التأثير (النتيجة):

وتلك هى النتيجة الناجمة عن نشاط الخدمة كما هو موضوع لها فى الأهداف وهذه الفئة من المعلومات تبغى تحديد نتائج الخدمات وتأثيرها على العملاء أفراداً

كانوا أم جماعات. لو أن ٨ طلاب من مجموع ١٠ طلاب (فى المثال السابق) حصلوا على عمل بعد ذلك ويحققوا بهذا العمل دخلاً كافياً لأنفسهم ولأسرهم يمكننا أن نعتبر تلك النتيجة كتأثير للخدمة طرأ على الأفراد أو العملاء.

٣ - مدى إشباع الخدمة للحاجات:

هو مدى مقابلة خدمة معينة لحاجات مجتمع الخدمة. وهذا النوع من المعلومات يحاول تبيان نجاح الخدمة فى حل مشكلة معينة فى هذا المجتمع ويفيد ذلك كمقياس للمقارنة بين الحاجة المسبقة نتيجة لوجود الخدمة والحاجة إلى الخدمة كما هو مبين فى تقدير الحاجات. إذا كان مجتمع الخدمة يشمل ١٠٠ شخص على حين أن الخدمة قامت بإشباع حاجات ٨ أفراد فقط يمكن القول إذن أن تلك النتيجة بالمقارنة إلى مجهودات أخرى تعتبر نتيجة منخفضة المستوى حتى ولو كان الثمانية أشخاص قد حصلوا على الخدمة على أتم وجه.

٤ - تكلفة الفاعلية / تكلفة الكفاءة :

. تتحدد فاعلية التكلفة بمقدار الخدمة المقدمة ومدى تأثيرها على العملاء ففاعلية التكلفة ترتبط بالحالات التى نجحت الخدمة فى مشكلاتها أو إشباع حاجاتها وتعتبر كفاءة الخدمة مقياس لتكلفة كل حالة على حدة بغض النظر عن النتيجة الناجمة عن الخدمة اى يمكن القول بانها الطريقة المثلى فى توزيع التكلفة الكلية على الحالات.

٥ - طريقة تقديم الخدمة :

ويقصد بها الطريقة التى يتم بها تنفيذ الأنشطة وغالباً ما يتم التركيز على ذلك الجانب فى عمليات التقدير لأنه يمثل أهمية كبرى لتكرار الخدمات الناجحة كما أنه يمكننا فى بعض الحالات من معرفة وفهم أسباب الفشل فى الخدمة. وعملية التقدير إذا هى تلك المحاولة التى تعطينا دلالة.

ومعنى للأسباب والنتائج، والارتباط بينهما بلا شك يتيح لنا فهماً واضحاً للخدمة.

الاستفادة من نتائج تقدير الخدمة :

يمكن الحكم على عملية التقير بسؤال بسيط:

هل التقدير مفيد لعملية صنع القرار؟

فعملية التقدير التى ليس لها أى أثر على وضع السياسة أو صنع القرار لا قيمة لها وهى تبديد للموارد. غير أن التزام رئيس العمل هو التأكيد الوحيد بأن عملية التقدير ستتعرض لخدمات وبرامج فى حاجة إلى تصحيح وأن نتائج التقدير سوف تجد من يأخذها فى الاعتبار. وبضعها فى حيز التطبيق العملى والتزام رؤساء العمل بأهداف وأغراض التقدير يجب الاستفادة منه فى تحديد الموارد الممكنة فمثلاً الالتزام بإعداد خطة لتقدير خدمة ما يجب أن يضعها رئيس العمل مثل اختيار الأسئلة المطلوب إجابتها ومراجعة النتائج والتوصيات وتعميم نتائج التقدير يجب أن تكشف فى أغلب الحالات عن الافتراضات التى تكمن وراء تحسين الخدمة ورفع معدل أدائها كما يجب أن تحدد وتوضح أهداف الخدمة فى بنود محددة وتحديد التأثير الذى تهدف الخدمة إلى تحقيقه مع العميل وتلك فى حد ذاتها هى الخطوة الأولى فى تنويع النظريات الاجتماعية القائمة وفى إضافة معرفة جديدة متصلة بمجال الخدمة المطلوب تقديرها.

وتقدير تأثير الخدمة على العميل يقدم لنا فكرة عن مدى نجاح الخدمة كما يجب أن توضح نقاط القوة والضعف فى الخدمة وتضع توصيات من أجل التحسن وزيادة الأداء فتقدير تأثير الخدمة وتضع توصيات من النتائج المباشرة للخدمة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

وهناك جانب آخر من الاستفادة من نتائج التقدير وهو تحديد الموارد ووضع الأولويات فغالباً ما يصعب الاختيار على صانعى القرار بين عديد من الخدمات لمجتمع المستفيدين من هذه الخدمات من حيث الحاجة أحياناً إلى تحديد درجة الأسبقية أو الأهمية لخدمة أو خدمات معينة.

إن مجتمعات المستفيدين من الخدمة مختلفة لكن المعلومات التى تتمخض عنها عمليات تقدير الخدمة تمد صانعى القرار بالرؤية العقلانية والمعلومات التى تمكنهم من الاختيار على أساس سليم.

وباختصار فإن عملية التقدير تهدف إلى تحديد الأثر الذى تتركه الخدمات الاجتماعية على عملائنا بخصوص المشكلات التى قامت من أجل إزالتها أو تخفيفها

هذه الخدمات فالتقدير يمثل اقتناعاً بوجوب معرفتنا لمدى جودة العمل الذى نقوم به واقتناعاً ايضاً بانَ ما نفعله يمكن أن نفعله بطريقة أفضل فأهداف التقدير ترمى إلى تقديم معلومات عن نجاح الخدمة وفشلها بشكل يساعد صانعى القرار على المستوى الإدارى ويحسن الخدمة ويساعد فى تقديم أو مقابلة حاجات العميل بصورة أفضل.

نموذج ملخص تقدير الخدمة :

نموذج (١) «ملخص تقدير الخدمة» ويستخدم فى تلخيص البيانات المعطاه فى نموذج (٢) كما يمكن استخدامه بمفرده. ويقدم هذا الملخص للمؤسسة الاجتماعية وللمهتمين بالبيانات التى يشتمل عليها مؤشرات واضحة عن الخدمة من خلال ٣٦ متغير تعطى الخمس نقاط التى سبق ذكرها فى الجزء:

١ – الجهد.

٢ – النتيجة.

٣ – الأداء.

٤ – فاعلية التكاليف وكفاءتها.

٥ – العملية.

ولقد تم ترتيب هذه المتغيرات بترتيب الست أسئلة التى تحاول عملية التقدير الإجابة عليها :

١ – ما هى مبررات تقديم الخدمة؟

٢ – ما هى النتائج المتوقع تحقيقها من جراء تقديم الخدمة؟

٣ – ما هى الفوائد التى تعود على مجتمع الخدمة وما مدى هذه الفوائد؟

٤ – كيف تنظم الخدمة وكيف يؤثر هذا التنظيم على الأداء؟

٥ – ما أثر الخدمة وأى الوسائل تستخدم لقياس هذا الأثر؟

٦ – ما هى الموارد المستخدمة؟

ومن خلال مناقشة البيانات الموجودة فى نموذج (٢) تتضح نقاط القوة والضعف فى كل خدمة وذلك عن طريق مقارنة نتائج هذه الخدمة بالمعايير المعطاه وبالتالى تقوية الضعف.

ونوضح هنا نموذج رقم (١) وإرشاداته.

تراجع البيانات بالنسبة لكل من المتغيرات ثم تراجع على الإرشادات في نموذج (١)، ويتم وضع دائرة حول الإجابة المناسبة. مثل : إذا بدأنا «بمؤشرات الحاجة للخدمة». مستخدمين البيانات من نموذج (٢) ترجع إلي الجدول (نموذج جمع بيانات تقدير الحاجة) ونموذج ملخص تقدير الخدمة الذي يبين لنا أن الأسئلة ٧-١، ٧-٤، ٨-صفر، ٨-١، ٨-٢ في نموذج (٢) تمدنا بمعلومات تمكننا من تحديد مستويا لخدمة في نموذج (١)، وبعد مراجعة الإجابات على هذه الأسئلة نراجعها على الإرشادات الخاصة بنموذج (١) ونختار واحدة من بين الثلاث بدائل الموجودين أو رقم ٢ أو ٤ إذا تفي البدائل الثلاثة بالإجابة المطلوبة ثم تقوم بتسجيل الإجابة على نموذج (١) وذلك بوضع علامة حول الرقم المناسب تحت المتغير الأول، ويجب القيام بعملية التقييم هذه كمجموعة (انظر الشرح في الجزء الثالث من الدليل) وبعد مناقشة جميع المتغييرات يتم وصل الإجابات بخطوط مستقيمة للحصول على صورة كاملة عن الخدمة.

«ملخص تقدير الخدمة»

اسم الخدمة : المشرف :

التقدير الأول : / / أعضاء اللجنة التقديرية

التقدير الثاني : / / أعضاء لجنة التقدير

(وضع دائرة حول الإجابة الصحيحة)

	غير متصل	منخفض	متوسط	متوسط
- سبب وجود الخدمة				
- مؤشرات الحاجة للخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
- النتائج المتوقعة.				
٢ - وضح الهدف العام	١٠	٢	٤٣	٥
٣ - وضوح الأهداف المرحلية	١٠	٢	٤٣	٥
٤ - درجة انعكاس الهدف العام والأهداف المرحلية على أنشطة الخدمة.	١٠	٢	٤٣	٥
٥ - الارتباط بين هدف الخدمة العام والمرحلي وحاجات المجتمع المحلي.	١٠	٢	٤٣	٥
- المستفيد من الخدمة؟				
٦ - مجتمع الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
٧ - مجتمع العملاء المستفيدين من الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
٨ - نسبة العملاء	١٠	٢	٤٣	٥
- كيف تنظم الخدمة؟				
٩ - الأساس النظرى	١٠	٢	٤٣	٥
١٠- المدخلات	١٠	٢	٤٣	٥

١١- إدارة الحالة.	١٠	٢	٤٣	٥
١٢- قواعد العمل	١٠	٢	٤٣	٥
١٣- الأنشطة	١٠	٢	٤٣	٥
١٤- إمكانية الحصول على الخدمة أثناء النهار	١٠	٢	٤٣	٥
١٥- تناسب المكان مع الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
١٦- تناسب الموقع الجغرافى مع المجتمع	١٠	٢	٤٣	٥
١٧- مدى انتشار الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
١٨- صنع القرار	١٠	٢	٤٣	٥
١٩- تناسب ميعاد تقديم الخدمة مع العملاء	١٠	٢	٤٣	٥
٢٠- فترة الانتظار	١٠	٢	٤٣	٥
٢١- تناسب الجهد المبذول مع الفائدة التى يجنيها المجتمع.	١٠	٢	٤٣	٥
نتائج الخدمة الفعلية :				
٢٢- وضوح نتائج الخدمة لمستحقيها	١٠	٢	٤٣	٥
٢٣- نتائج الخدمة من حيث الكم	١٠	٢	٤٣	٥
٢٤- نتائج الخدمة من حيث (الكيف)	١٠	٢	٤٣	٥
٢٥- رضى العملاء عن الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
٢٦- انظمة المعلومات المتصلة بالخدمة	١٠	٢	٤٣	٥

٢٧- التقييم	١٠	٢	٤٣	٥
- المصادر المستخدمة :				
٢٨- الموارد المالية	١٠	٢	٤٣	٥
٢٩- تكاليف الخدمة	١٠	٢	٤٣	٥
٣٠- القوة البشرية (الكم)	١٠	٢	٤٣	٥
٣١- القوة البشرية (الكيف)	١٠	٢	٤٣	٥
٣٢- الاستفادة من القوة البشرية	١٠	٢	٤٣	٥
٣٣- القيادة المتاحة	١٠	٢	٤٣	٥
٣٤- سلوك الأفراد ومعنوياتهم	١٠	٢	٤٣	٥
٣٥- اشتراك أفراد المجتمع المحلى	١٠	٢	٤٣	٥
٣٦- التنسيق / التوازن	١٠	٢	٤٣	٥

إدارة عملية التقدير:

بعد أن عرضنا الأفكار الخاصة بعملية التقدير ننتقل إلى كيفية الاستفادة منها. وكما هو واضح في العنوان وفي التقديم فإن تلك عملية تقدير للذات يشترك فيها أفراد من مستويات إدارية وبرامج إدارية وبرامج أخرى في نفس المجال. وذلك لتقديم رؤى مختلفة لكل المشكلات بناء على فهم واهتمام مشتركين.

وأول خطوة يجب اتخاذها هو التأكيد على شيئين:

١ – أن عملية التقدير هذه أو أى عملية تقدير أخرى تستحق ما يبذل فيها من جهد.

٢ – الالتزام بعملية التقدير وذلك لتحسين الخدمات التى تقدمها المؤسسة من جانب رئيسها والعاملين بها.

ويجب علينا أن ندرك من البداية أن عملية التقدير صعبة وليست عملية ميكانيكية بسيطة تخضع لحقائق واضحة بطريقة مباشرة طبقاً لخطة مسبقة ولكنها كما هو معروف تخضع لسياسة اجتماعية إذ أن الخدمة التى تقوم بتقديرها تعتبر نتيجة لقرارات تضع سياسة اجتماعية معينة سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى. فهناك خدمات لها من يناصرها ويفضلوا الإبقاء عليها ولا يستطيع مدير المؤسسة الاجتماعية كما لا يملك القدرة على التغيير إلا فى حدود ضيقة وفى هذه الحالات يجب عليه أن يقدم من المعلومات والبيانات ما يؤثر على القرارات السياسية إذ أن التقدير فى حد ذاته عملية سياسية.

إن تقدير خدمات دون غيرها والقبول الضمنى لأهداف خدمات معينة يؤدى لتبنى الخدمات التى تهتم بالعميل دون النظر إلى العوامل الاجتماعية التى قد تكون مسئولية عن ظروف هذا العميل لقرار سياسى فى حد ذاته. ويعتبر هذا القرار الدعامة الرئيسية لعملية التقدير. ولذا يجب أن يعد القائمون على عملية التقدير أنفسهم لاتخاذ قراراتهم فى أحرج الأوقات.

من بين الصعوبات التى تواجه القائمين على عملية التقدير أنهم يقومون بتقدير خدمات تقدم من خلال هيئات يعملون بها. فمثلاً وزارة الشئون الاجتماعية هى

المسئولة عن الخدمات التي تقدمها الوحدة الاجتماعية، وفي هذه الحالة تصبح عملية تقدير الذات، إذ تقوم جهة واحدة بتقديم الخدمة نقدها أو تصحيح مسارها وعادة ما تهدف الهيئات أو المؤسسات إلى قرار ما هو كائن في حين أن عملية التقدير تسعى للتغيير، وعلى حين تتوقع الهيئات التزام وظيفي ومنهم فإن عملية التقدير تصبح إذن تمحيص وكشف لنقاط الضعف. كل هذه الديناميات تكشف ما يواجه عملية التقدير من صعوبات تنفيذية وإجرائية ونسبية خاصة إذا ما كانت نتائج التقدير ستعرض على الكثيرين وستنتج عنها تغيير في الخدمة القائمة.

وبالإضافة إلى تلك العقبات التي سيواجهها مقدر المستقبل توجد ثلاث حالات من العبث أن تجرى فيها عملية التقدير:

١ – إذا لم توجه فرصة لتغيير البرنامج أو الخدمة أو التأثير عليها في المستقبل القريب فإن التقدير يعتبر عقيماً.

٢ – عندما لا يكون للخدمة نسقاً أو اتجاهاً يمكن إدراكه ولا يوجد جوهراً يمكن تقييمه فلا أحد يقدر ما لا يعرفه.

٣ – حينما لا يكون هناك اتفاق على أهداف الخدمة إذ أن أحد الأطراف سوف يقول أن التقدير لشيء آخر مختلف.

• عملية التقدير:

إذا شعرت بأن لديك الاستعداد والالتزام لتحسين الخدمات القائمة في الهيئة التي تعمل بها وإذا شعرت أنك تريد أن تحاول القيام بعملية التقدير بعد قراءة الجزء السابق يمكنك اتباع الخطوات التالية:

١ - فهم الدليل بإمعان:

إن قراءة واحدة للدليل ليست كافية لفهم المفاهيم الموجودة به وقد تبدو المفاهيم من الوهلة الأولى سهلة لكنها تحتوى على مجموعة من الأفكار المهمة والمعقدة التي قد تخدعك بسهولتها الظاهرية، ومن المستحسن أن تقرأ الدليل مرة ثانية وتكتب ملاحظاتك في نقاط منها المهم ومنها ما يحتاج إلى استيضاح وذلك سيمدك

بمادة للنقاش مع زملائك ومدرسيك وكن حريصاً بصفة خاصة فى تحديدك للخطوات الواجب اتخاذها لإكمال عملية التقدير.

٢ - معرفة مصادر التأثير السلبى والإيجابى فى البيئة:

حاول تحديد قوى التأثير السلبى والإيجابى فى بيئتك وفى بيئات أخرى خاصة تلك القوى التى لها تأثير على عملية التقدير أو نتائجها خطط لتنشيط واستخدام القوى الإيجابية لصالح عملية التقدير وحاول أن تغير أو تقلل من القوى التى تسئ استخدام عملية التقدير. حدد الأشخاص الذين يجب إشراكهم فى كل خطوة على حدة، ضع الخطط لإشراك هؤلاء الأفراد.

٣ - إعداد هيئة التقدير:

عملية التقدير ليست عملية فردية ولكنها عملية جماعية يجب أن يفهم المشتركون فيها ما يحدث حولهم وكيف ولماذا يحدث؟ ولابد أن يشعروا بالحرية فى المشاركة وذلك يمكن تحقيقه بطرق شتى غير أن إحدى الطرق الأكثر نجاحاً هو أن تاكد للعاملين أن نتائج التقدير سوف لا تستخدم للعقاب وأنها سبيل لمساعدة كل عضو فى مكان عمله لتحسين الأداء فى ذلك المجال كما أن اشتراك الموظفين يزيد من احتمالات تطبيق النتائج.

٤ - إعداد الخطة:

من معرفتك للخطوات اللازمة لإكمال التقدير ومن معرفة البيئة ومدى تقبل هيئة العاملين لعملية التقدير يجب أن تضع خطة تشمل كل الخدمات المراد تقديرها، حدد الخطوات الأساسية مستعيناً بالخطوات السابقة الاشارة إليها.

٥ - ابدأ فى جمع البيانات:

ابدأ فى جمع البيانات اللازمة لإكمال النموذج ١ مستعيناً بالأفراد المناسبين ويمكن إتمام ذلك عن طريق المقابلات والمناقشات والاستعانة بالموارد الثانوية للبيانات مثل السجلات - كن حذراً عند التعامل مع الجهات الأخرى ولا تقابل المرؤس إلا بعد الرجوع إلى الرئيس وتذكر انك ضيف عليهم فلا تتعرض بالحكم على الأمور

التى تخصهم وحاول إشراكهم فيما انت بصدده وذلك يجعلهم أعضاء فى لجنة التقدير أو أكثر على أن تكون متصلة بتخصصهم.

٦ - تشكيل لجان التقدير:

عند إكمال نموذج جمع البيانات للشخص المسئول عن الخدمة كي يتسنى له تصحيح أى خطأ فى المفاهيم وحتى تتفق جميع الأطراف على أن البيانات صادقة أو على الأقل يتم معرفة النقاط التى عليها الخلاف.

٧ - تشكيل لجان التقدير:

عند إكمال البيانات يجب تشكيل لجان لمراجعة الخدمات بينما يستمر بعض الأعضاء مثل مدير المؤسسة فى عملية التقدير ويتناوب العمل أعضاء آخرون طبقاً لنوع الخدمة التى يتم تقديرها. حاول إشراك فرد من مجلس إدارة الخدمة وفرد من المديرية كل لجنة على حدة ويجب إلا تزيد اللجنة على ٦ :٨ أفراد ومن المستحسن إشتراك فرد من خدمة متصلة بهذه الخدمة فى نفس المجتمع المحلى.

٨ - تدريب أعضاء لجان التقدير:

يجب اتخاذ بعض الإجراءات لتوفير فرصة لأعضاء لجان التقدير للتعرف على هذا الدليل وأفكاره بشكل مبسط كما يجب أن تكون لديهم فكرة واضحة عما يفعلونه ولماذا يفعلونه.

٩ - عقد اجتماعات لجان التقدير:

يجب تخصيص ساعة على الأقل لمعظم الخدمات مع تخصيص وقت أكبر لبعض الخدمات ووقت أقل لبعضها الآخر ولذا يجب عقد سلسلة من الاجتماعات لإكمال تقدير جميع الخدمات ومن الأفضل جدولة اجتماع أو اثنين فى البداية ومراجعة خدمتين للنهاية قبل البدء فى غيرهما حتى يمكن معالجة أى مشكلة تطرأ بخصوص وضوح الأفكار والإجراءات كما يجب تعيين شخصاً ما لتسجيل وقائع النقاش لوضعها فى التقرير النهائى عن الخدمة حتى تلقى ضوء على أسباب اتخاذ القرارات وفى نهاية كل اجتماع يفضل تخصيص بعض الوقت لمناقشات قصيرة للتداول فى

تفهم الأعضاء للمشاكل الناجمة والأفكار الخاصة بخطوات العمل الواجب اتخاذها ويجب معاملة تلك المناقشات على أنها مناقشة مبدئية.

١٠- تطوير استراتيجيات تحسين الخدمة:

تعتبر هذه الخطوة حلقة اتصال بين عمليتي التقدير واستراتيجيات تحسين العملية، إذا يجب دراسة كل خدمة على حدة من عدة منظورات وأولويات وضعت لتحسين الخدمات ويمكن إتمام ذلك بمقارنة تقدير الخدمة والنتائج الأخرى لعملية تقدير الاحتياجات والموارد.

تذكر دائماً أن غرض التقدير هو تحسين الخدمات التي يتم تقديمها.

عاشراً: المؤشرات التخطيطية وتقدير الحاجات:

تعتبر أفضليات القيم المعتمدة على المعلومات في عملية التخطيط جزءاً أساساً يعتمد عليه التخطيط باعتباره نشاط اجرائياً. ويتم النظر إلى الزحوال أو الظروف المجتمعية على أنها تتطلب عملاً علاجياً أو وقائياً إستناداً إلى أهمية البيانات والمعلومات المختلفة التي تم الحصول عليها.

كما تقدر فاعلية عملية التخطيط من خلال البيانات والمعلومات التي تم جمعها قبل القيام بعملية التخطيط ذاتها فنحن فيحياتنا اليومية نعتمد على العديد من المؤشرات والدلالات، فمثلاً، نقوم بإستخدام أنماط معينة من المعلومات أو البيانات المحددة على أنها «أعراض أو دلالات أو مؤشرات» لحالات كثيرة هامة وخفية (ولم يتم الإعلان عنها) من النشاط وهذه المؤشرات المتغيرة توضح العلاقات المحددة عن المتغير في بيئة التفاعل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، من المفترض أن أداء الطفل في امتحان ما يعكس كيفية سيره فيالعملية التعليمية (أي أنه يوضح مستواه التحصيلي).

ومثال آخر: من المفترض أن الترقية التي يحصل عليها شخص ما في عمله توضح أو تشير إلى نجاحه في أداء المهام والتي يجب القيام بها

* أما بالنسبة لعملية التخطيط - وحتى وقت قريب - كانت معظم المعلومات الإقتصادية الصادقة والدقيقة أو المنظمة أمراً شائع الإستخدام ومألوف كأساس لعملية التخطيط، قبل الحرب العالمية الثانية.

* أن العلاقة المتبادلة بين الأهداف المراد تحقيقها والبيانات التى تم جمعها يتم النظر إليها بوضوح وبصفة خاصة، فى فترة الانتقال من المؤشرات الإقتصادية الخام إلى المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية معاً. وبالرغم من هذا، كانت نتيجة فترة المادية الاقتصادية هى الدفع بالتخطيط الاجتماعى نحو توخى الدقة فى المعلومات والبيانات أكثر من أهمية تلك المعلومات ذاتها.

وبينما تكون المؤشرات الإقتصادية مفيدة إلا أنها قد تكون مضللة ويكون لها تأثير «مرتبط بالتغذية العكسية».

لا يوجد فى الحياة الاجتماعية كحقائق بلا قيمة أو مضمون واستنباط الأهداف من البيانات التى يتم التعامل معها على أنها بال قيمة أو بلا مضمون واضح ويعتبر خطأ جسيماً وإساءة لإستخدام طرق البحث الاجتماعى وكما أشار Gassidy ١٩٧١ إلى المؤشر الاجتماعى باعتباره:

«دلالة إحصائية للفائدة المعيارية النسبية المباشرة والتى تسهل وييسر وضع أحكام دقيقة ومتوازنة حول موضوع ما».

ويستفاد ومن البيانات والمؤشرات فى التطبيق فى الناحية السياسية.

١ - المؤشرات:

المؤشر - فى المفهوم اللغوى - هو الذى يشير أو يوضح أو يدل وهو من الناحية العلمية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير المقابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة، ومن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم ومنها ما يعبر عن اتجاهات عامة (٣٩، ٢٣، ٢٥).

ويرجع الاهتمام باستخدام مصطلح المؤشرات الاجتماعية وصياغتها إلى الستينات، وكان بريو Bruce أول من استخدام هذا المصطلح فى كتابه عن المؤشرات

الاجتماعية والسياسية عام ١٩٦٤ وكذلك ظهور كتاب باور Bawer عن المؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٦، واستقطب مفهوم المؤشرات اهتمام عدد كبير من علماء الاقتصاد والاجتماع والاخصائيين وغيرهم من المتخصصين، وتمثل نقطة اهتمام مشتركة بين الأجهزة التخطيطية والتنفيذية بالدولة وبين العلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية.

ونظرًا للاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية أصبح يشار إليه بحركة المؤشرات الاجتماعية، وتصدر دورية ربع سنوية بعنوان بحوث المؤشرات الاجتماعية منذ ١٩٧٤، وعدد كبير من الندوات والمؤتمرات التى عقدتها أقطار مختلفة وهيئات إقليمية ومنظمات دولية عديدة.

وحرة المؤشرات الاجتماعية بمفهومها الحديث حركة أمريكية النشاة ويعد ويليام أو جبرون وزملاءه أحد المصادر الكبرى وقوى الدفع الأساسية لحركة المؤشرات الاجتماعية الحديثة.

ولعبت حركة المؤشرات الاقتصادية دورا فى تمهيد الطريق للوصول إلى مؤشرات اجتماعية لتدعيم المؤشرات الاقتصادية باخرى اجتماعية، حيث يوجد قصور فى الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية بمفردها مع تجاهل الأبعاد والجوانب الأخرى.

ويتصل استخدام المؤشرات الاجتماعية بمفهوم جديد اسمه «نوعية الحياة» Quality of life بمعرفة نوعية الحياة القائمة ثم تحديد التحسينات والتطوير المنشود فى نوعية الحياة كل ذلك يتم من خلال المؤشرات الاجتماعية واستناداً إليها.

وكان مفهوم المؤشر فى الستينات ياخذ أحياناً اسم الاتجاهات الاجتماعية، أو مؤشر الحركة أو مؤشر التغير وكذلك مصطلح الأهداف الاجتماعية، ودعى ويليام بتى W.petty إلى استخدام البيانات الإحصائية وكذلك جراونت Graunt وهاللى Hally وكيتليه A. Queltlet اهمية جمع وتنظيم البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية.

ويشير روبرت باركر R-Barker (١٩٩٥) فى قاموس الخدمة الاجتماعية إلى المؤشرات الاجتماعية على أنها:

المؤشرات الإجتماعية هى : المقاييس الكمية أو الكيفية المتعلقة بأحوال السكان (الخصائص السكانية) وظروف البيئة والأحوال المجتمعية والتى يمكن استخدامها فى تأسيس أو وضع تخطيط إجتماعى شامل ومتوازن».

ويتضح من هذا التعريف أن هذه المقاييس أو المؤشرات التى تساعد المخطط على وضع الخطة بأسس متوازنة وواقعية، من الممكن أن تختلف فى مجتمع لآخر، بل وداخل المجتمع الواحد قد تختلف من مجتمع محلى لآخر، وتختلف بإختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها التخطيط طبقا لطبيعة وظروف كل مجتمع.

ويمكن تقسيم المؤشرات إلى :

أ - مؤشرات الوقائع (موضوعية) Objective Inudicators ومؤشرات الرأى (ذاتية) Perception or Subjective Indicatirs وترصيد مؤشرات الوقائع واقعة أو حدث ما، وتسجل مؤشرات الرأى رأى الناس أو تقويمهم، أو استفادتهم أو رضائهم عن تطور معين.

ب - مؤشرات الغايات Output Indicators حيث يقيس المؤشرات الغايات أو النتائج ومؤشرات الوسائل Input وتقيس الوسائل أو المدخلات فى العملية.

ج - مؤشرات قطاعية ، وتهتم بقياس ومتابعة وتقويم التقدم والتطور فى قطاع معين كالصحى والتعليمى، ويمكن تقسيمها طبقاً لاتخاذ القرارات ومستويات التخطيط كالمؤشرات القومية والإقليمية والمحلية وتختص بتجميع المعلومات والبيانات اللازمة لإصدار القرارات ورسم السياسات والأهداف الاجتماعية وصياغة الخطط ومتابعتها وتقويمها.

ونحدد مفهوم المؤشرات التخطيطية بأنها بيانات كمية منظمة فى إطار متكامل لها دلالتها الكيفية كقياسات للأوضاع والظروف الاجتماعية وتغيرها بما ييسر فهم نوعية الحياة وترشيد اتخاذ القرارات وكموجهات لصياغة السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات وتقويمها.

٢ - وظائف المؤشرات التخطيطية واستخدامها:

يهتم التخطيط الاجتماعي - نتيجة لظروف ونوعية الحياة - إلى محاولة إشباع الحاجات الأساسية وبصفة خاصة للسكان للفقراء في المناطق الفقيرة ويجب أن يكون اهتمامات الحكومية تشجيع المناخ المحلي لمقابلة هذه الحاجات ويهتم التخطيط الاجتماعي كذلك بالفئات التي تندرج تحت ما يسمى «بثقافة الفقر».

ولتحديد وتحقيق الأهداف التخطيطية ووضع سياسات رعاية ذات أهداف استراتيجية، يستعان بالمؤشرات كموجهات وأسس لتخطيط الرعاية سواء في تحديد الأهداف، أو تقويم البرامج والمشروعات.

واستُخدمت المؤشرات في الأمم المتحدة على نطاق واسع في الستينات.

والوظيفة الجوهرية للمؤشرات الاجتماعية رصد التغير الاجتماعي لمتابعته وتقويمه ثم ضبطه وتوجيهه وفقاً لغايات محددة مسبقاً ومن ثم فإن المؤشرات الاجتماعية تقدم تقارير عن ظروف وأوضاع المجتمع من شأنها الكشف عن احتياجاته ومشكلاته وتساهم في صنع السياسة والتخطيط الاجتماعي لتنفيذها وذلك بتحديد الأولويات التي ترشد القرار التخطيطي.

وتستخدم المؤشرات الاجتماعية كذلك في مقارنة وتقويم السياسات وتحليلها، ومتطلبات وتقدير سياسة معينة وتحديد الأهداف الاجتماعية، ووصف الاتجاهات، وتقويم المشروعات وتحديد معدل أدائها، واستراتيجية الاختيار في صنع القرار، ومساعدة صانعي السياسات لفهم الإطارات التخطيطية.

وتستخدم المؤشرات الاجتماعية كذلك في زيادة فعالية الخطط وكوسيلة لتحسين الظروف، وزيادة المعلومات عن المشكلات الاجتماعية، وتحديد إطار ممارسة التخطيط الاجتماعي وإدراك هذه الممارسة وتستخدم المؤشرات الاجتماعية كذلك في تقدير العائد الاجتماعي والتكلفة الاجتماعية.

وأحياناً توجد صعوبات في استخدام الموشرات ترجع إلى صعوبة القياس من ناحية كما أن بعض المفاهيم والمتغيرات تستخدم بأكثر من معنى من ناحية زخرى

وخاصة فيا لعلوم الاجتماعية وتتضمن المؤشرات التخطيطية فى المجال التخطيطى ماذا يجب عمله؟ وكيف؟ وكذلك تحديد المهام ومناطق العمل، وتحديد أغراض محددة، وتنمية وتطوير السياسات والبرامج والإجراءات لتحقيق هذه الأغراض.

٣ - الحاجات الإنسانية:

يوجد اختلاف فى تحديد مفهوم الحاجة وترتيب وتصنيف هذه الحاجات، ووظيفة المجتمع الأساسية مقابلة ومحاولة إشباع الحاجات، وأن ذلك من أسباب تنظيم الإنسانية فى المجتمعات.

وبالرغم من وجود تحليلات كثيرة للحاجة إلا انها لم تتضمن تعريف الحاجة حينما يتحدث المقدمون وواضعوا البرامج عن تقديرات الحاجة حيث يوجد اختلافات وتناقضات بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن فيا لواقع وهناك خمس اختلافات بين الحاجة فى الواقع وكل من المثالية المعيارية والحد الأدنى، المرغوبة، المعلنة.

والحاجة حالة من النقص والعوز تقترن بنوع من الضيق والقلق والتوتر لا يلبث أن يزول متى قضيت الحاجة وزال النقص سواء كان هذا النقص مادياً أو معنوياً داخلياً أو خارجياً والحاجة ضرورة أو حالة من الإحساس بالنقص فى شىء ما يكون مرغوب فيه، وهى الدافع الطبيعى أو الميل الفطرى الذى يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية ما داخلية كانت أو خارجية شعورية أو لا شعورية وتقسم إلى حاجات أولية Primary Needs، مشتقة Derived ، تكاملية Irtegrative.

وهناك تصنيف آخر للحاجات إلى الحاجات المعلنة Expressed Neeeds والحاجات المحسوسة Felt Neds والحاجات المعيارية Normative Needs وأضاف برادشو J.Bradhow الحاجات النسبية أو القياسية.

وانطلق ماسلو Maslow فى تصنيفه للحاجات من فلسفة معينة وهى أن الإنسان كائن متميز فيما يملك من خصائص وصفات، وحدد الحاجات فى خمس مستويات متدرجة هى الحاجات الفسيولوجية – الأمن، التملك والانتماء، احترام الذات، تحقيق الذات وصنف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجات إلى حاجات أولية أساسية، وأخرى ثانوية.

وتشترك الحاجات فى خصائص مشتركة باعتبارها متعددة ومتنوعة كما أنها نامية.

كما أن الحاجات كل مترابط ويصعب فصلها ويجب النظر إلى الحاجات فى صورة كلية تضامنية.

وتقدير الحاجات من المراحل الأولى لتخطيط برامج أو خدمة لمقابلة الحاجات، كما تهتم هذه المرحلة بتحديد أهداف البرامج أو الخدمات.

ويعتمد تقدير الحاجات على الرأى العام، المسوح الاجتماعية، الخبراء، ويؤثر على تحديد الحاجة الظروف المادية للمجتمع وثقافته والقيم، والاهتمامات العامة، ومعايير وقيم المجتمع، والخصائص البيئية.

ويرتبط تقدير الحاجة بتحليل المشكلة ووظيفتهما واحدة ولا يمكن فصل مفهومها بسهولة ويعتمد كل منهما على الآخر ويتكامل معه ويتحدد كل منهما بالرجوع إلى الآخر وبذلك يتلازم وجود المشكلة بوجود الحاجة على حد تعبير R. Thayer وأن الحاجة تطلق على المشكلات.

مراجع الفصل الثامن:

مراجع المؤشرات التخطيطية

أولاً: المراجع العربية:

(١) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان ١٩٨٦.

(٢) أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، ط٥، الدار القومية للطبع والنشر ١٩٦٣.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسنة ١٩٩١.

(٤) السيد عبد العاطي السيد، احتياجات الطفولة في المجتمعات الريفية والبدوية القاهرة، وزارة الزراعة، الإدارة العامة لتكوين وتنمية المجتمع، ١٩٧٧.

(٥) المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع الوزارات المعنية، ندوة مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسية الثالثة، مارس ١٩٩٢.

(٦) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال «اليونسيف» بحث احتياجات الطفولة في ج.م.ع دراسة مسحية على مستوى الجمهورية، التقرير النهائي، ١٩٧٤.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠.

(٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السالم رضوان، عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٥٠، يونيو ١٩٩٠.

(٩) بنت هانسون، سمير رضوان، العمل والعد الاجتماعي، مصر في الثمانيات، دراسة في سوق العمل، المستقبل العربي، ١٩٨٣.

(١٠) عبد الباسط عبد المعطى، توسع الفقر فيا لقرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.

(١١) عطية هنا، اختبار الذكاء غير اللفظى (الصورة أ)، كراسة التعليمات، القاهرة، دار النهضة العربية، بت.

(١٢) كريمة كريم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر، منتدى العالم الثالث، منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، ١٩٨٨.

(١٣) محمد الجوهرى، حركة المؤشرات الاجتماعية (محاولة تاريخية)، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الأول، يناير ١٩٩٠.

(١٤) محمد سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، نشاة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

(١٥) هدى قناوى، الطفل تنشئته وحاجاته ، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

(16) Bawer, R.A., Siocial Indicators, Mit Apress, cambridge, mass, 1966

(17) Bennet, S.M., Prediction if Cognitive and Divergent Productive. Intellectual Abilities of characteristics of their Home Environments Dissertation Abstracts, International A., Mar., Vol. 34, No. 9, 1974.

(18) Bonnic, Bullough, Poverty, Ethnic Identity and Preventivr Health care, Journal of Health and Social Behavior, 1972.

(19) Brand J., The Politice of Social Indicatiors, The British Journal of Sociology, Vol.16, 1975.

(20) Bruce Russett's World Handbook of Political and Social Indica tors, 1964.

(21) Bruton, M.J., The Spirit and Putpose of Planning, Hutchinson. London, 1984.

(22) Chowphry, Poul, Introducatio to Social Work, History Concept, Methods and fields, Atmaron & sons Delhi, 1983.

(23) Dollinger, Stepen, J., er. Al. Children's Conceptions of Psychological Problems, jornal of Clinical child Psychology Vol.9 1980.

(24) Dooley, David, Social Research Methods, Prentice - Hall, Inc,. N.J., 1984.

(25) Doyal Len & Grough, Ian, A Theory of Human Need, Macnillan Education LTD, London, 1991.

(26) French, Wendell, and others, Understanding Human Behavior in orgation, Happer & row Publishers, N.Y., 1985.

(27) Frideman, M. Kesaler, Peer behavior of Kisergaten Children and Parental depression associated whit



unemployment and acadmic Stress. Unpublished ph. D. Thesis University of Michigan, Dis-sertation Abstracts International, Vol. 45, No. 8, 1985.

(28) Glebert, Nell & Specht, Harry, Planning for Social Welfare: Issues, Models and Tasks, Prentice Hall, N. J 1977.

(29) Gooby, Peter Yaylor, Social Change, Social Welfare and Social Science, harvester, N.Y., London, 1991.

(30) Imboden, N., Social Indicators, and Information Needs for Policy Making OECD, Paris, 1977.

(31) Janhom, Suthan. Educacting Paarents to Educate their Children Unpublished ph. D. thesis, University of Chicago, 1984. Dissertation Abstracts International, Vol. 45, NO. 7, 1984.

(32) Judge, Ken & Solomon, Michael, Public Opinion and the National Health Service, Journal of Social Policy, Cambridge Univ. Press, V. 22, July, 1993.

(33) Margit, Tiit-Ene, Dagmar, Kutsar, The Economical Situation and Time-Budget of Families whit Children in Estonia and the Problems of Family Politics, International Sociological Association, 1990.

(34) Miles, Ian, Social Inicators for Human Development, The United Nations University, Frances Pinter Publishers, London, 1985.

(35) Miller, H., Quated in Becker, H.S. Social Problems, A Modern Approach, Wiley, 1966.

(36) New Webster's Dictionary of English Language, Couege Edition, Delair, Publishing Company, Inc., 1981.

(37) Polansky, N.A., Ammons, P.W. & Weathersly, B.L., Is there An American Standard of Child Care, Social Work, 11983, 28.

(38) Posavac Emit & Carey, Ragmond Program Evaluation, Methods and Case Study, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1992.

(39) Raw M.V.S., Socio- Economic Indicatiors for Development Planning, International Social Science Journal, Vol. 27, 1975.

(40) Richard, P.J. & Thomson, A,M., Basic Needs and The Urban Poor, The provision of Communal Servivces, London, Croom Helm, 1984.

(41) Robert, D., Social Indicators in Developing Countries, OECO, Decelopment Presented to The Study Session of Social on Social Indicatiors, Paris, Nov., 1977.

(42) Taylor, John L., Williams, David G., Urban Planning Practice in Developing countries, Per Gaman Press, N. Y., 1982.

(43) Stimson, John, Stimson, Arduth and parrillo, Vincent N., Social Problems: Definition, Impact, and Solution, John Wiley & Sons, N.Y., 1985.

(44) Webb, Adain and Wistow, Gerald, Soocial Worl, Social Care and Social Planning: The Personal Social Sercices Since Seebohm, London & N.Y., Longman, 1987.

(45) Wilcox L., Brooks R., Social Indicatiors and socirtal Monotoring, Elsevier Company, N.Y., 1972.

(46) Wright, J.D. & Wight S.R., Social Class and Parental Value for Children, American Sociological Review, Vol. 41, 1976.

(47) York, Reginald O., Human Service Plannung, Coccpts, Tools and Methods, The University of North Carolina Press, Chap Hill, 1982.

المراجع

(1) Nil Gilbe A Harry specht, planning for social welfare, Issues, Models and Tasks, New jersey, prentive Hall, IAC, 1977, PP: C290-291).

(2) Elizabeth D. Huttman ; Introducation to social policy N.Y, MC Graw Hill Book, Company, 2 ed, 1985, PP: (10-11).

(3) Neil Gibet and Harry specit op cit: (390).

(4) David Macarov, social welfore structure and practice sage publications London, 1995,P.(19).

(5) Reginald o.york,P: (90).

(6) Jack mchillip: Needs Amalysis, Tools for the Human Services and Education, by sage publications, London 1987.P.(10).

(7) Reginald O.york, op.cit., PP.(60-61).

(8) Brenda Dubois, Karla Krogsrud mibey, social work and Empowering profession, Allyn and Bacon, Boston 1992,PP: (9).

(9) Ibid., PP(10-18).

(10) Neil Gilbert Harry specht, OP.cit. P: (292).

(11) Ibid., P: (292-293).

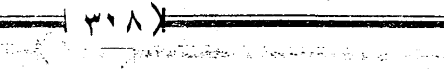
(12) Ibid., PP: (298-300).

(١٣) طلعت السروجي وآخرون، التخطيط الاجتماعي، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠١، ص: (٣٩٨).

(14) John E.tropman: Community Needs Assessment Encgclopedia of social work, N-A-S-W 1995, P: (563).

(15) Carol H. Meyer : Assessment, (In) encylopedia of social work, 19th by the N.A.S.A, U.S.A. 1995 P: (2260).

(16) Reglmaid. O yark., Hauman services planning concepts, Tools, methodes, chapel Hill, the University of north,



Carolina press, 1982, PP: (32-35).
(17) Jack. mckillip, Needs Analysis op.cit PP: (20 -21).j
(18) Ibid., PP: (21-23).
(19) Ibid., PP: (25-28).
(20) Reginald O.york., op. cik., P: (64).
(21) Jon E. Tropman : Op.Cit, P: (568).
(22) Jack mckillip, Op. cit., Pp : (19-26).
(23) Judith Milmer & Patrick O, Byrne Assessmentin social work, London, macnillan press,, LTD, 1998, P: (29).

(٢٤) انظر هذا الجزء التفصيل فى : طلعت السروجى، رياض حمزاوى، سياسات الرعاية الاقتصادية والحاجات الإنسانية، دار التعلم، دبى، ١٩٩٨ ص ص: (٨٩-١٠٢).

(٢٥) المرجع السابق، ص ص : (١١٨-١٢٤).

الفصل الثامن

كيف تصبح مخططاً اجتماعياً

إعداد

أ.د/ طلعت مصطفى السروجي

أولاً : لماذا نخطط ؟

تكشف أنك تخطط عندما تفكر فيما تريد أن تفعله فى أى يوم، وكذلك إذا كان لديك هدف وتريد الوصول إليه وتحقيقه فسوف تبدأ بالتخطيط للوصول إلى الهدف وتحقيقه، وعندما تخطط تفعل أساليب للوصول للهدف.

ووجدت الأنظمة الاجتماعية الجديدة عن طريق تخطيط منظمات العمل فى المستوى الأكبر والأصغر والاهتمام بعمليات التنمية الفاعلة كفائد للمخطط.

كما تهتم ادارات التخطيط بتنمية وتحسين أساليب الخطط وخطط خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجالس المحلية، كما تهتم المنظمات القومية والاقليمية بتنمية الخطط الشاملة كخطط الرعاية الصحية.

كما يوجد التخطيط على المستوى الدولى فيعرف مارشال Marshall الخطة على انها الوسائل التى تستخدمها الأمم التى لديها خبرات متراكمة.

وفى الاتحاد الأوربى اليوم الخطط الاقتصادية المتكاملة التى يتم تزويدها بترتيبات مالية حكومية للدول الاعضاء فالتخطيط أيضاً يحدث على المستوى العالمى.

ومن خلال منظمات الصحة العالمية (WHO) الأمم المتحدة تنمى الخطط لاستئصال الأمراض.

ومن خلال البنك العالمى لتمويل الخطط لتنمية المجتمع والمشروعات العالمية العريضة.

ثانياً : التخطيط فى الخدمة الاجتماعية :

استخدم الاخصائيون الاجتماعيون عمليات التخطيط الاجتماعى على مستوى الوحدات الكبرى لتامين الخدمات خاصة لمصلحة الغالبية الذين يركز عليهم الاختيار التخطيطى باعتبارهم أكثر حاجة.

التخطيط الاجتماعى هو إحدى العمليات والأسلوب العقلى للعمل التعاونى والتضامنى لتحقيق مستقبل أفضل للخدمة الاجتماعية الفاعلة التى تركز على انتشار التنمية وامتدادها وتنسيق الخدمات الاجتماعية والسياسات الاجتماعية فى

المستوى المحلى والمستوى القومى ويهتم المخططون الاجتماعيون بالمجتمعات المحلية التى تتكون من أفراد لديهم موارد أقل وقوة أقل وتأثير أقل بإعطائهم فرصة فى خطط التنمية لرعايتهم وتمكينهم وتزويدهم والتفويض بتنمية الخطط عن طريق قوة النقابات والحكومات البيروقراطية ومع ذلك المجتمعات يغيب عنها التخطيط محتاجين للرعاية والخدمات.

أعضاء المجتمع المحلى يرغبون بمفردهم فى المشاركة فى عمليات التخطيط.

وأيضاً كنتيجة لتكامل المجالس المحلية التى تحتاج بناء أفضل الطرق لتحقيق التنمية والأهداف.

وتعتبر عمليات التخطيط واحدة من الوسائل المحورية للمداخل الصالحة للقوة والتمكين.

ويمكن عن طريق التخطيط تحديد وتقدير الحاجات ومقابلتها والمتوافقة مع المجتمع المحلى.

والتخطيط فى المجتمع المحلى هو طريقة يستخدمها الاخصائيون الاجتماعين على مستوى الوحدات الكبرى لمساعدة المجتمعات المحلية التى تتكون من أفراد واعطائها الفرصة للمستقبل.

ثالثاً: المخططون الاجتماعيون:

يوجد ثلاث أنواع من المخططين الاجتماعيين ويعمل بعض المخططين الاجتماعيين كفريق عمل متخصص فى المؤسسات الحكومية الكبرى، والتى تقدم خدمات مباشرة عامة.

ويعمل المخططون الاجتماعيون فى المنظمات التنفيذية ويقوم المخططون الاجتماعيون بتحليل الحاجات، ويساهمون فى تقدير الخدمات، وتحديد الاقتراحات، والتوجيهات للوصول لأساليب واجراءات مساعدة المنظمة فى مقابلة حاجات العملاء، وتحقيق العدالة، والمواءمة بين الموارد المؤسسية والخدمات المقدمة لتحقيق التغيير المستهدف للسكان.

كما يعمل المخططون الاجتماعيون في منظمات الخدمات المباشرة وهم غالبا يركزون على الإعمال الاستشارية والعلاجية.

كما يهتم المخططون والاجتماعيون بتنمية معارفهم عن التخطيط الاجتماعي، واصبحوا يهتمون بالقضايا والمشكلات الإجتماعية الكبرى المرتبطة بمجال عمل المنظمة، بما لديهم من معارف مختلفة، ومهامهم الاستشارية، وتحليل فريق العمل، والخطة، تنمية بعض الفئات الخاصة التى لديها عجز وضعيف فى قدراتها، وإعادة تنمية الموارد.

ويتطلب القيام بالمهام السابقة، وتحليل القضايا والخطط الحصول على درجة البكالوريوس.

وتشترط بعض المؤسسات مخططين اجتماعيين اكثر خبرة، للقيام بالمهام الاستشارية ولديهم القدرة على التقدير، ومنسقين، وعلى دراية بالخدمات الجديدة الفاعلة التى يمكن أن يقدمها التخطيط رذا ما وجدت خدمات أقل فاعلية فى تحقيق الأهداف أو تلك التى لا تحقق العدالة والأقل تأثيرا أن يكون المخطط الاجتماعى حاصلا على درجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية فى مجال عمل المنظمة.

ويختص عمل النوع الثانى من المخططين الاجتماعيين بالعمل فى تخطيط الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع على المستوى الأقليمى بمنظمات الرعاية الاجتماعية حيث يتم تقدير الحاجات وتعديل وتنظيم كم ونوعية الخدمات هذا بجانب دراسة وتحديد التوصيات بالتمويل الحكومى المقرر، والمساعدة فى تطوير وتنمية الخدمات المستحدثة، ومتابعة وتقويم وضبط نوعية الخدمات فى مجال عمل المنظمة.

وتتفاعل في التخطيط الاجتماعي منظمات الرعاية الاجتماعية مع المستفيدين المستهدفين من خدماتها، ويساهم المخطط الاجتماعي في مواجهة النقص أو العجز، ويقوم بجمع المعلومات، وتصميم خطط الرعاية الشاملة التي ترتكز على التمويل والمساعدة، ومتابعة تمويل الخدمات للمحافظة على الخدمات وتطويرها.

فى مثل هذه المنظمات والإدارات غالبا ما تكون حكومية سياسية تصنع وتتخذ القرارات والمخططون الاجتماعيون فى تلك المؤسسات لديهم دراية واسعة عن التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ودرجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية.

وهناك تحول فى العقد الأخير وانقلاب جديد لاهتمامات المخططين الاجتماعيين، حيث ظهر التركيز على تنمية مؤسسات التخطيط الاقليمى.

حيث يلعب المخططون الاجتماعيون ومنظمات التخطيط المحلى العديد من الأدوار الهامة فى حقل الخدمة الاجتماعية اليوم.

ويساعد المخططون الاجتماعيون فى المجتمع المحلى أفراد المجتمع المحلى لتنظيم أنفسهم للتأثير فى مجالس التخطيط أو المجالس الشعبية المحلية.

ونحن نساعدهم من خلال جماعات التخطيط المحلية والتعرف على القيادات المحلية ومساعدة الجماعات الجديدة المشكلة نحن نساعد أعضاء المجتمع المحلى لتنظيم القيادات المحلية وتدريبهم.

ونحن نساعد المنظمات الجديدة فى صياغة التشريعات المحلية والقواعد والإجراءات، والبناءات والتكوينات.

ويساعد المخططون الاجتماعيون فى المجتمع المحلى ويدربون الجماعات لتفعيل العضوية والتسجيل.

ونحن نساعد قادة التخطيط المحلى فى تنمية المجتمعات المحلية، ومساعدة الأعضاء للتعرف على الحاجات ومقابلتها ومساعدة جماعات التخطيط المحلى للانتماء لمنظماتهم.

بالإضافة إلى مساعدة الجماعات المحلية فى تقويم منظماتهم والبرامج التى تم تنفيذها.

إن المخططين الاجتماعيين فى المجتمع المحلى مستشارون، ويديرون ويعطون معلومات ومساعدات تكنيكية لمجالس التخطيط المحلية ونحن نساعد جماعات المواطنين لتنمية خطط العمل والاقتراحات الخاصة بالتمويل لتحديد المشكلات المحلية.

ونحن نعمل مع المواطنين لتنمية البرامج الاجتماعية، المساعدة الأولية لمشروعات التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلي أو العمل مع القيادات المحلية لتنمية منظمات المجتمع المحلي.

رابعاً: التخطيط على مستوى المجتمع القومي:

يعتمد هذا التخطيط على قوة دفع مشاركة المجتمعات المحلية، وارتكز على الرعاية الاجتماعية التي تاسست عن طريق حركات الصحة العقلية في المجتمع المحلي.

مجلس الرئيس (John. F. Kannedy) للمستشارين الاقتصادين بدأ لجنة الرئيس (Juvenile Delinquency).

فرصة العمل الاقتصادى (EOA) كانت في ١٩٦٤، سميت الحرب على الفقر، بدأت بالعديد من البرامج مع الأهداف أو الأغراض لمحو والقضاء على الفقر.

وهذا فرض قوى اشتمل على القيادة للأكاديميات والعلوم الاجتماعية التى جاءت مع (Trattner) الذي أقام برنامج فاشل وتلك الذى ترك التعامل الجيد ليكون مرغوب فيه والعديد من الأزمات التى اعتبرت أثراً مرتبطا بالفشل، في البداية لأنها صممت وخططت ليس لتغيير المجتمع ولكن لتغيير الضحايا أو الفقراء وهى كانت تؤكد ليس على توافق وتعديل الدخل وتكوين أو ايجاد وظائف، ولكن بالنسبة للتعليم الذى ارتكزت قوته في التدريب للأفراد والخدمات الاجتماعية المختلفة.

وهو واحد من احدي برامج مواجهة الفقر، ومع ذلك ، لم ينخرط في تنظيم المجتمع المحلى أو التخطيط في المجتمع المحلى.

برنامج العمل المجتمعي (AP) منظمات العمل فى المجتمع المحلى (CAAS) تكونت لتحسين الخدمات العامة، تعبئة الموارد، والتاكيد على الاسهام في برامج التخطيط للقضاء على الفقر التى كانت لها تزثير عليهم وعلى المنظمات المحلية الأخرى، وطبقاً لـ (CAAS) امدت بالدفاع عن القابلين للرعاية، وتاسيس رعاية يومية ورعاية صحية وتجيب لأكثر فاعلية واكثر توافق وضبط للفقراء متطلبات أو

مستلزمات الأهمية لـ(CAAS) تحسين المدن الداخلية تأكيدات المشاركة الممكن إجرائها عن طريق التخطيط، التنمية، والانجاز للفقراء للبرامج المنسقة من جانب أو المكلفة، بينما هذه المتطلبات أصبحت مجالا للجدل والبحث.(CAAS)

ب عن الفقراء فى التعامل مع البيروقراطية وتدرب الأفراد على(CAAS) القيادة ومساعدة المواطنين المؤسسين للدخول فى البرامج الاتحادية الخاصة بالإهتمامات والمنظمات لكل الأعضاء فى المجتمع، وليس الفقراء فقط.

بالإضافة إلى أن (CAAS) كان يعمل لتنمية المدن والعواصم فى (١٩٦٦) (نموذج برنامج المدن) توقع حضور الجماعات السكانية، الاهتمامات الخاصة بالعمل، ومنظمات الرعاية الاجتماعية كلاً معاً فى شبكات عمل التخطيط لتنمية الجوانب الفيزيقية والاجتماعية للمجتمع المحلى، وتحسين البيئة الاجتماعية، وتحسين أنساق الخدمات، والمدن التى بدأت فى مشروع التخطيط وزودت بالأموال لتغيير البيئة الاجتماعية بهدف أو غرض استخدام الربح أو الفائدة التى تكلف التحليل لنشاط الارتباط للسكان فى برامج التخطيط وبرامج التنفيذ والانجاز.

خامساً : التخطيط فى المجالس المحلية

بدأت فكرة التخطيط على مستوى المجالس المحلية فى المجتمع الأمريكى فى أواخر الخمسينات، وبدأت بتعيين المستشارين فى منظمات التخطيط المحلية فى مدينة نيويورك.

وتميز عام ١٩٦١ بالاصلاحات التى طبق خلالها مفهوم المدينة الواسعة Citywide وأدت الاصلاحات إلى تزايد أدوار المخططين المستشارين، وتكونت لجان المستشارين عام ١٩٦٧ والتى ضمنت نموذجاً حكومياً تشريعياً للمدن واقامة المجالس المحلية.

وأوصى الرئيسى جونسون Johnson عام ١٩٦٨ باللامركزية فى خدمات الرعاية الاجتماعية التى تقدمها المجالس البلدية، والتفويض للمشكلات الحضرية، وبدأت الجهود فى إنشاء قنوات الاتصال.

وخلال النصف الأول من السبعينات أقامت العديد من المدن الأمريكية المجالس المحلية المنتخبة، وتعميم أدوار المخططين الاجتماعيين المستشارين للتأثير فى

الموضوعات والقرارات والاقتراحات بالمجالس المحلية لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية.

سادساً : ماذا يفعل المخططون الاجتماعيون؟

يتعهد المخططون الاجتماعيون باستخدام التفكير العقلاني للوصول لحلول يمكن استخدامها للمشكلات الاجتماعية في المجتمع ويقوم المخطط الاجتماعي بأدوار معتمدة، لربط أفراد المجتمع الحقائق وتربط السياسات التنظيمية، والوصول لاتفاق مقبول.

ويظهر تأثير التخطيط الاجتماعي في إدارة التغيير حيث يستخدم المخططون الاجتماعيون التفكير العقلاني والتكتيكي والنظامي بما لديهم من خبرة على تقديم الاستشارات، ويقومون بتحديد وبناء تقديرات خدمات الرعاية الاجتماعية ويتعامل المخططون الاجتماعيون مع البيئة الاجتماعية للفقراء، والتي تفتقر للخدمات والعدالة في توزيعها، وغياب تأثير المساعدات والخدمات المقدمة لهم، وذلك بتزويدهم بخدمات أخرى جديدة وتحديد الحاجات الجديدة المترتبة على آثار وعمليات التنمية.

وتحدد بعض النظريات أربعة مداخل مختلفة للتخطيط في الخدمة الاجتماعية تتحدد في :

١) التخطيط الرجعي Reactive Planning

ويركز على الماضي، ويميل إلى ردود الفعل ليهتم بالأبسط الأقل تعقيداً في الماضي والتركيز على الأسباب الهامة للمشكلات الاجتماعية، وهدف التخطيط هو استبعاد الآثار المترتبة على المشكلات في الحاضر ومحاولة القضاء عليها نهائياً في المستقبل.

٢) التخطيط غير الفعال Inactive Planning

ويحتفظ هذا النوع من التخطيط بالحاضر فقط ولا تعني عدم الفعالية أنه لا يوجد أفعال أو مهام ولكن الوسائل المستخدمة عديمة التأثير، ويتم إيقاف الأفعال والمهام عديمة التأثير غير الفاعلة. ويعتبر ذلك صعبا للغاية حيث أن عددا كبيرا من

أفراد المجتمع يزاولون نشاطا وافعالا بدون فعالية تحقق الأهداف.

ويهتم متخذ القرارات فى هذا النوع من التخطيط، بتقييم المهام والأعمال، وتشكيل اللجان لدراسة المشكلات، حتى لا يوعد سكان المجتمع بالوهم، والتنمية والتقدم وإنما التسرع اساسياً فى نفس الوقت.

٣) التخطيط سريع التأثير Proactive planning

ويركز هذا النوع من التخطيط على الاسراع للمستقبل، ويدعم المخططون الاجتماعيون هذا الاسراع بالنظر للمستقبل، والتشجيع على التغيير بدلا من مقاومته.

ويتيح التقدم فى المستقبل الفرص المناسبة ويصبح التغيير حقيقة فعالة ومؤثرة فى التقدم ويهتم المخططون الاجتماعيون بتدبير البدائل والخيارات المستقبلية، ويقومون باجراء الأبحاث والتوقعات المستقبلية.

٤) التخطيط الفعال Activist Planning

ويعتبر تخطيطا نشطا، ويوجد فى المجتمعات القادرة على ضبط وتوجيه المستقبل، ويهتم المخططون الاجتماعيون فى هذا النوع من التخطيط بترابط وتعاون سكان المجتمع المحلى للقضاء على المشكلات الاجتماعية عن طريق تغيير النسق الذى تظهر فيه هذه المشكلات، ويساهم التخطيط الاجتماعى فى توجيه المجتمع المحلى للمستقبل من خلال الديمقراطية.

سابعاً : التخطيط الفعال:

يساعد المخطط الاجتماعى سكان المجتمع المحلى فى استخدام بصيرتهم للنظر إلى ما وراء الحاضر ولا يقيد التخطيط الاجتماعى الفعال بالعقلانية أو التكنولوجيا البسيطة لزيادة الأهداف، وإنما يبحث المخططون الاجتماعيون عن الحلول التكتيكية المتاحة ويهتمون كذلك بصنع القرار العقلانى ويقدرون قيمته.

وتتحدد اغراض ومنافسة المخططين الاجتماعيين فى الاهتمام بالعدالة، والضبط ووضوح رؤية لمستقبل المجتمع.

ويفترض المخططون الاجتماعيون في المجتمع المحلى زمن الخطط التي تعتمد على التكنولوجيا لا تعمل على التوجيه والضبط المتوقع ويجب أن يكون هناك تتابع وتلاحق غير مقصود للقرارات ويجب أن يعتمد التخطيط الفعال على القيم والذكاء المارة والأخلاق والتدخل للتأثير في تغيير النسق

ويتميز التخطيط الاجتماعي الفعال بالمرونة والإبداع والمخطط الفعال يتوجه باستمرار إلى الأنساق الاجتماعية وتوافق الخطط مع تغييرات الموقف، فهم يتعلموا الطرق الأفضل لتحقيق الأهداف وتغيير الاتجاهات.

والمجتمع المحلي يوجه المخططين الاجتماعيين ليس فقط في العمل على تحقيق الأهداف، ولكن يساعد في صنع القرارات الرشيدة ويستخدم المخططون الاجتماعيون كل وظائف الفكر الاجتماعي ويساعد أعضاء المجتمع المحلي في استخدام وتنمية وتطوير هذه الوظائف إلى الأفضل.

يؤكد المخططون الاجتماعيون أن سكان المجتمع المحلي ليس فقط قادرين على التخطيط للمستقبل الأفضل، ولكن الرعاية الاجتماعية للمجتمع المحلي لا تستطيع أن تحقق أهدافها بدون التعاون والترابط بين أفراد المجتمع المحلي.

ان حرمان أفراد المجتمع المحلي من التعاون والترابط يحرمون من التخطيط لأنفسهم.

ويعتمد المخططون الاجتماعيون في التخطيط الفعال على المستقبل الموجه فهم لا يرتبطون بالماضي كما في التخطيط الرجعي أو يتعهدون في الحاضر كما في التخطيط غير الفعال، فهم يساعدون أفراد المجتمع المحلي ليتعلموا من الماضي، وإعادة تشكيل الحاضر والعمل للتغيير أو تحول المستقبل، فهم يستفيدون من بصيرتهم ويساعدون أفراد المجتمع المحلي، ويحاولون الوصول إلى المثالية المستقبلية ويساهمون في تعبئة ومساعدة السكان على الضبط والتحكم في حاضرهم، تصميم وتخطيط المستقبل المرغوب وابتكار أقصر الطرق للمستقبل والتي يمكن تنفيذها بواقعية.

ويعتقد المخططون الاجتماعيون أن الديمقراطية تستطيع أن تكون حياة عصرية ذات قيمة مختارة للناس الذين يشكلون العالم الاجتماعى ويستفيدون كذلك أن التخطيط يجب أن ينفذ عن طريق وسائل أساسية متداولة ومعروفة والتحول للعمليات الديمقراطية.

ويهتم المخططون الاجتماعى بالدفاع والمدافعة ومساعدة أفراد المجتمع المحلى على الاقتراب من القادة التنفيذيين والتعاون بينهم، ويزود أفراد المجتمع بالتكتيكات اللازمة ويهتم المخططون الاجتماعيون بتاثير البرامج الاجتماعية ورعاية كل أفراد المجتمع، ومواجهة المشكلات والقضاء عليها، ووضوح الرؤية للمصالح والاهتمامات العامة، وتقديم الخدمات للفقراء والضعفاء الأكثر حاجة.

ثامناً : كيف يعمل التخطيط الاجتماعى فى المجتمع المحلى؟

التخطيط الاجتماعى يجب أن يكون مؤثرا للتغيير إلى الاتجاه الأفضل، عن طريق الترابط والتضامن فى عمليات التفكير والعمليات المخططة للتغيير، والعمل مع ومن خلال السياسة والمؤسسات الاجتماعية حتى يستطيع الأفراد أن يكون لديهم تاثير جوهرى على نوعية الحياة.

وقد اكد (Armand Lavffer) انه يجب على المخططين الاجتماعيين أن يكونوا مؤثرين ويملكون طرقا متاحة تتعلق بحاجات المجتمع المحلى المعروفة والموارد والخدمات التى توزع بعدالة وضبط.

ويستخدم المخططون الاجتماعيون فى المجتمع المحلى منهجاً متعدداً يتناسب ونموذج حل المشكلة المرغوب.

ويتضمن نموذج التخطيط فى المتجمع المحلى :

١ – بناء شبكة للعلاقات المهنية فى المجتمع المحلى والعلاقات المهنية التنظيمية.

٢ – تطور عمل جماعة التخطيط.

٣ – تعريف المشكلة.

٤ – تعبئة قيم التوجيه والارشاد عن المشكلة أو القضية.

٥ – جمع المعلومات عن المشكلة.

٦- تحديد عدد من البدائل والخيارات للحلول.

٧- التقدير والمقارنة للخيارات والبدائل.

٨- تقديم الحلول للمجتمع المحلي.

٩- إعداد بالتغذية الرجعية.

١٠- تقيم الحلول لصانعي القرار.

١١- تقييم الحل.

١٢- متابعة وتقييم الخطة.

وتكون طرق التخطيط في الخدمة الاجتماعية عقلانية ومرتكزة على حقائق، فهي ذات أهمية في تفهم وصول الخطة لتحقيق المستقبل المثالي.

١) بناء شبكة من العلاقات المهنية:

وتعتبر من المهارات الأساسية للمخطط الاجتماعي وهو يستخدم مهارة القدرة في تجميع الناس معاً ليتفهم المشكلة الإجتماعية التي هي بمثابة مشكلة تخصهم ويهتمون بها ومساعدتهم على البحث عن تحليلها واقتراح الحلول المناسبة لها.

ولا ينعزل المخططون الاجماعيون عن أفراد المجتمع فهم يخططون مع الناس ويرتبطون بعدد من الجهود المنظمة التي تتضمن شبكة العمل، النشاط والفعالية، التعاون والتضامن.

بالاضافة أنهم يقومون بإدراك أفراد المجتمع المحلي هي تشكيل جماعة التخطيط من أعضاء المجتمع المحلي وتتكون جماعة التخطيط من ١٥ - ٢٠ عضوا ويعتبر العدد كافيا لتمثيل مختلف الاهتمامات والمصالح في المجتمع المحلي، ويعتبر العدد في الجماعات الكبيرة أما الجماعات الصغيرة فمفيدة في اجراء المقابلات والحصول عمل يحقق نجاح.

٢) تطور الحلول والبدائل والخيارات:

تحتاج جماعة التطخيط في المجتمع المحلي إلى النظر إلى مختلف الحلول والخيارات أو البدائل وتقدير تاثيراتها في تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

ويستخدم المخططون الاجتماعيون مختلف الاستراتيجيات في صنع القرار والمعادلات المختلفة كنموذج ماركوف (Markov) :

ويشتمل على شبكة عمل من العلاقات المهنية البرنامج الزمني، تحليل تكاليف الفائدة، وتحليل القرار.

المعادلات المختلفة :

يفترض هذا النموذج انك تسال عن مساعدة تقدير قدرة نسق اجتماعي ما لنجاح التمويل في البرامج التي تفوق في السنوات العديدة القادمة .

ايضاً يقترح نموذج (M) ويفترض ان المخطط الاجتماعي مع الدخل المنخفض في المجتمع المحلي مع نسبة البطالة المرتفعة، فالمخطط الاجتماعي يريد أن يخطط البرامج للتعامل مع البطالة ويحتاة معرفة ليس فقط عدد الأفراد ونسبة البطالة الموجودة الآن ولكن عليه أن يعرف كم عدد الأفراد الذين سوف يعانون من البطالة على وجه الخصوص في المستقبل.

ويساعد نموذج (M) ايضاً على تحديد التغييرات في النسق، ويفترض، على سبيل المثال، اربع حلول مختلفة لحل مشكل البطالة، الحل الأول هو الحصول على الاموال الحكومية لتحسين الأمان الوظيفي للتوظيف، الحل الثاني: إنشاء برامج للتدريب، الحل الثالث: جذب الصناعات الجديدة من خلال ضريبة الامتياز الحكومي، الحل الرابع: هو زيادة التعويض عن البطالة من البدائل التي سوف تحصل على توظيف.

بالإضافة إلى ان نموذج (M) يساعدنا في فهم مشكلة الزيادة السكانية داخل النسق، يتصور على سبيل المثال ان اى منظمة او مؤسسة اجتماعية مثلا في المجتمع المحلي تعمل بكل ما في وسعها وقدرتها.

بينما تقرر المستويات التخطيطية الأعلى ايجاد مؤسسات اخرى جديدة.

٤) تقدير ومقارنة البدائل:

أى جماعة من جماعات التخطيط تطور اثنين أو ثلاثة بدائل أو خيارات للوصول

إلى أهدافها:

وتحتاج أعضائها للمقارنة بين هذه البدائل، ويوجد طريقة واحدة تحليل تكاليف الربح وصنع القرار (العقلاني، المنطقي)، وتحليل تكاليف الربح لجماعة التخطيط تيسيراً لتكاليف المشروعات، المجتمع المحلي يجب أن يختار الأقل تكلفة.

٥) التغذية العكسية أو الرجع:

تكون التغذية العكسية في كل خطوة في التخطيط الاجتماعي وسيلة سياسية للتأمين وهي ذات أهمية لتدعيم الخطة وتفعليها مستقبلا.

٦) تقديم الحل للمجتمع المحلي:

بمجرد أن يقرر فريق العمل في التخطيط العديد من الحلول التي يوصي بها المشكلة بمجرد تقديم اقتراح أو مشروع لحل مشكلات المجتمع المحلي بالرجوع للتغذية العكسية في مراحل متسلسلة غالبا ما يعطي جماعة التخطيط وقتا وتاريخا محددا لذلك والتأمين على تلك الخيارات أو البدائل بمثابة وساطة من خلالها تتم المجالات والمناقشات.

والتي تركز على مناقشات الجماعة، أو المناقشات الحادة مع المشاركين في الاجتماعات، وعندما يكون لدى المجتمع المحلي وقتا كافيا تستخدم المقابلات العامة والاجتماعات لمقابلة حاجات المجتمع المحلي، وطبقا للحل الأفضل الذي تم اختياره من خلال جماعة المجتمع المحلي، فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك ثلاثة من البدائل، الاختيار الأول يتضمن ثلاثة من النقاط، والثاني اثنين من النقاط، والثاني اثنين من النقاط، والأخير نقطة واحدة.

وبذلك يتم تحديد نقاط عن طريق التصويت ومن ، ثم إعطاء التقدير الدقيق للترتيب لكل البدائل أو الخيارات.

٧) تقديم الحل لصانعي القرار:

تحتاج جماعة التخطيط المحلي لتدبير استراتيجيتها للتعامل مع صانعي القرار، فانت وجماعاتك لابد أن تعرفوا العمليات السياسية. فهناك العديد من المصالح

المتصارعة والمتنافسة للانتباه إليها والتحسين لها هؤلاء المطالبين يشددون على السياسة أو التراخيص الحكومية وعلاوة على أصحاب المصالح وربما هذه التحديات تعمق جهود التخطيط للمجتمع المحلى.

٨) استنتاج الحل:

ويتضمن مساعدة جماعة التخطيط المحلى على تسلسل الخطوات عن طريق الخطة التي تصمم بواسطة أفراد المجتمع المحلي ومشاركتهم مع القادة التنفيذيين والشعبيين يجب أن تساعد الخطة أفراد المجتمع المحلى على التعاون والمشاركة.

أنت سوف تساعد جماعة التخطيط عن طرق التوجيه وتشكيل المنظمات الاجتماعية.

ويتطلب الخطة التنسيق بين الخدمات عن طريق المؤسسات الاجتماعية.

والإداريون فى الخدمة الاجتماعية يحتاجون إلى معلومات لكيفية إجراء ذلك أنت تستطيع تقديم استشارة للإداريين.

٩) المتابعة والتقييم:

لا تكتمل عمليات التخطيط حتى تقوم الخطة بعمليات المتابعة والتقييم فى الغالب إذا كانت المؤسسة الخاصة مسئولة عن كتابة منح والحصول على الأموال من منظمات التخطيط الاجتماعي، ويكون مكون تقييم البرنامج جزء من مشروع المنح.

وأنت سوف تكون نشطا فى العمل مع جماعات المجتمع المحلى لتحليل وتتبع التغيير، ومتابعة تاثير البرنامج وتقديم الاستشارة والتوافق بين الحاجات المتنوعة والتعرف على المشكلات الجديدة التى تستدعى العمل والتخطيط، ثم تقييم البرنامج.

تاسعاً: التخطيط فى الخدمة الاجتماعية خلال القرن الحادى والعشرين:

اقترح العديد من أصحاب النظريات فى أواخر القرن العشرين زيادة المجالس المحلية والتاكيد على تلك المجالس، ويكون الضبط عن طريق المقيمين، وتقديم

الخدمات التى تقابل حاجات الأفراد.

يوجد فى كثير من المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية منظمات حكومية للتخطيط المحلى للمساهمة مع مجالس المدينة بالقيام بمهام التخطيط والنمية والمتابعة، وتنفيذ الخطط فى مجتمعاتها وعلى الرغم من اهمية التخطيط فى المجتمعالمحلى، وهناك برامج ناجحة فى تحقيق أهدافها وان كانت محدودة وهناك نقص فى المشروعات التى تعرض على اللجان الاجتماعية لتحقيق أهداف هذه البرامج والموارد وتمد الحكومة هذه البرامج بالتمويل ويسمح التمويل النموذجى فقط بالأنشطة المحدودة فى المناطق الجغرافية المحدودة وعلى سبيل المثال مشكلة البطالة فهى على وجه الخصوص ليست أولا تصلح للمداخل أو الاتجاهات الموجهة من المنظمات المحلية.

والتخطيط الاجتماعى فى المجتمع المحلى لايتمتع بمستوى عالى من التدعيم المؤسسى أو التدعيم من اللجان والتخطيط فى الخدمة الاجتماعية ليس على وجه العموم قابل للمدافعة، القيادة المهنية أو البصيرة وتدبر العواقب عن طريق مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.

بينما وجود جهود التخطيط فى المجتمع المحلى يؤدى إلى زيادة اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط خلال القرن الحادى والعشرين وتطوير ونمية هذا الاهتمام والتخطيط فى الخدمة الاجتماعية هو احدى الوسائل ذات الأهمية لتحقيق الخدمة الاجتماعية على مستوى الوحدات الكبرى أهدافها التى تسعى إليها والتخطيط الاجتماعى هو واحد من أهم الاشارات لدخول وعمل الاخصائيين الاجتماعيين على مستوى الوحدات الكبرى فى كثير من البرامج الاجتماعية المختلفة مثل الفقر والخدمات الاجتماعية، وبالإضافة إلى الجهود المنظمة التى تلازم التخطيط الاجتماعى للقيام بدور مشاركة المواطنين، والتخطيط الاجتماعى هو نتيجة اتساع البرامج الاجتماعية إنتشار فعالية تاثيرها فى العديد من المناطق التى تحتاج إليها.

ومنذ وجود البرامج فى المجتمع الكبير، والتى كانت تؤكد على تخطيط الدولة

للرعاية التى اتجهت إلى الحركات الاجتماعية تجاه المجتمع المحلى، اشتملت على مشاركة المواطنين، وهذا تحول أساسى جوهرى فى صنع القرار، التى تشير إلى حقبة جديدة من إنماء الديمقراطية والمسئولية المحلية، فى تخطيط الناس لمستقبلهم مع تمركز أو مركزية الحكومة والمساهمة فى الجهود المحلية.

ويعد التخطيط الاجتماعى من الجهود الهامة لتمكين الناس فى المجتمع المحلى ليقرروا اتجاهم نحو حياتهم، المخططون الاجتماعيون فى المجتمع المحلى يساعدون باستراتيجيات التخطيط العقلانية، ويفوضون المشاركة للمواطنين وأيضاً المسئولية لضبط واعتماد خدمات البرنامج التى قد تؤثر على الانساق الحكومية والاقتصادية.

عاشراً : قيم واخلاقيات عملية التخطيط:

يقصد بهذه القيم والأخلاقيات كيفية قيام الناس باتخاذ القرارات ويحاول مجال الأخلاقيات لتقييم مدى صحة أو خطأ عملية القرار استناداً لمبادئ فلسفية راسخة، بينما تمثل القيم المعتقدات الأساسية التي بموجبها يتخذ الناس قراراتهم، وأن كان الأخلاق والقيم مرتبطان إلا انهما مختلفان لأن كليهما يؤثر بصورة أو بأخرى على قرارات معينة في التصرفات والسلوكيات المهنية واليومية للمخطط الاجتماعي.

١) الأخلاقيات:

على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح إلا أن مصطلح الأخلاقيات في هذا الفصل يدور حول عملية تقييم مدى صحة أو خطأ عملية التخطيط ذاتها.

- يوجد منهجان فلسفيان اساسيان متعلقين بالإخلاقيات:

أ) مبادئ تتفق مع الفطرة الإنسانية: من حيث الحكم على صحة أو خطأ التصرف ذاته من منطلق مسايرته للمبادئ المستحسنة في السلوك الإنسان.

تكشف انك تخطط عندما تفكر فيما تريد أن تفعله في أي يوم، وكذلك إذا كان لديك هدف وتريد الوصول إليه وتحقيقه، وعندما تخطط تتعلق أساليب للوصول للهدف.

ب - الفكر الغائي وهو مجموعة من المبادئ مشتقة من التحليل العقلي، ترى أن صحة أو خطأ التصرف يكون من خلال نتائج ذلك التصرف ذاته.

إذا .. ما هو الاختلاف بين المنهجين؟

.. مثلاً : يؤكد المنهج الأول على أن الكذب رزيلة خطأ بغض النظر عن طبيعته أو غايته.

بينما المنهج الثاني يرى أن قبول أو رفض الكذب مسالة نسبية فومستحب لحماية حياة أو كيان أو وجود الفرد ونفس الأمر ينطبق مثلاً على قتل النفس البشرية.. فالفطرة الإنسانية تابى قتل النفس البشرية رلا بالحق كالقصاص بينما المنهج الثاني يرى أن القتل يمكن أن يكون مقبولا للدفاع عن النفس أو الوطن.

. كيف يمكن تطبيق تلك المبادئ المجردة على عملية التخطيط؟

فكر فى هذا المثال: افترض أن هناك مخطط ما (محافظ في تقاليده وقيمه واخلاقياته) ولنفترض ان هذا المخطط عرض عليه مشروع تخطيطى ويتطلب الأمر الحصول على معلومات عن هذا المشروع بطريقة مكتوبة ونجد هنا أن المنهجين السابقان يتعارضان:

- المنهج الأول يرفض إجراء التخطيط وفقاً لبيانات حصل عليها بطرق تتعارض مع الأخلاقيات أو القيم.

- المهج الغائى لا يرى فى ذلك غضاضة طالما ادى إلى النتيجة التخطيطية اللازمة .
إذاً أيا من وجهتى النظر هى الصحيحة؟

والمخطط الذى يجد فى نفسه الدفاع عن قضايا معينة كحماية البيئة مشروع اسكان مثلاً، سوف يعتمد على المنهج الثانى فى التخطيط بينما المخطط الذى يعمل دون النظر لقضية محددة سوى المصلحة العامة سوف ينتهج المنهج الأول المهم أن المخطط يتبنى فلسفة فى الحياة العملية معتمدة على مبدأ ويعتمد على المبادئ فى تقييم الأفعال.

٢) الموجهات الأخلاقية للمخططين:

يوجد مجموعتان من الموجهات والارشادات الأخلاقية للمخططين تنبيهات منظمتان اساسيتان فى التخطيط نسوق هنا موجز لهما.

١) رابطة التخطيط الأمريكية (APA): وهى منظمة مهنية تضم جميع الفئات المهنية العاملة فى مجالات التخطيط من خلال اشتراك يدفعه من يرغب فى ذلك وبذلك تضم مخططين متخصصين ومفوضين تخطيط وآخرين مهتمين.

٢) المعهد الأمريكى للمخططين المعتمدين AICP وكما يوحى الاسم فهو منظمة تمنح لأعضائها (المخططون) شهادة عضوية موثقة بقدرة العضو على القيام بأعمال التخطيط، وهى تضفى طابعاً رسمياً قانونياً لأعضائها.

ولذا فإن المنظمة تقوم باعتماد الأوراق للمخططين المختصين الذين اتموا كلا من التجربة والتعليم المطلوبين واجتازوا الامتحان الخاص بالمعرفة الأساسية وبالرغم من عمل تلك المؤسسة رسميا كعنصر فى AICP, APA إلا أن لها تفويضها الخاص

بها وسياساتها الخاصة الوثيقة الأخلاقية لكلا من تلك المنظمتين متشابهة أحدهما هو تصريح APA ICP/A المبادئ الأخلاقية في التخطيط والمتبنى بواسطة عناصر حاكمة في كلا المنظمتين في مايو ١٩٩٢ والآخر هو تصريح AICP دستور الأخلاق والسلوك المهني المتبنى بواسطة AICP في اكتوبر عام ١٩٧٨ في العام الذى تم تاسيسها فيه وتم تعديلها في أكتوبر ١٩٩١ بالرغم من ان أعضاء AICP يحتاجون ان يكونوا على دراية بدستور ومن المفيد الرجوع لهما.

٣) الأخلاقيات المطبقة مهنياً:

عند استخدام مصطلح الأخلاق عند الحديث عن أحد موظفي الحكومة فإننا نقصد تلك الأخلاقيات المطبقة في الواقع العملي وليس مجرد الأخلاقيات النظرية أو المجردة ومن ثم فإن قرارات بعض الموظفين مثلاً قد تكون لا أخلاقية من الجانب النظرى أو لمجرد الأخلاق.. لكنها أخلاقية من الناحية التطبيقية فمثلا الرشوة أمر مرفوض وبيننا أخلاقياً وقانونياً في كل دول العالم لأنها من الأمور والمبادئ الأساسية التي تنشئ عليها المجتمعات، ومع ذلك فإنها قد تستخدم للتأثير على أصوات الناخبين أو لتبنى قضايا سياسية جماهيرية معنية، وهذا يعد أمراً مرفوضاً ولا يتوافق مع المبادئ الأخلاقية من الناحية النظرية والمجردة ومن السلوكيات غير الأخلاقية والعرض الخطأ لمعلومات هامة والغش في النفقات ولذلك أصدرت رابطة التخطيط الأمريكية والمعهد الأمريكي للمخططين المعتمدين قوائم بالمبادئ الأخلاقية التي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها وتتضمن المبادئ التالية والواجب مراعاتها في عملية التخطيط كي يمكن الوصول لعملية تخطيط متكاملة تحقق الغاية من التخطيط.

وهنا نشير إلى أنه على المشارك في التخطيط أن يكون اميناً وصادقاً وعادلاً ومستقل في اصدار أحكامه الشخصية ومن المبادئ الأخلاقية المشار إليها بهذه القوائم رفض قبول الهدايا والمنح سواء النقدية أو العينية وعدم التحيز أو المحاباه، البعد عن الصراعات الشخصية، والموضوعية وتجنب الأحكام الشخصية وعدم خلط الحقائق أو المعلومات وتطويعها لأغراض محددة.

وإذا ما خالف المخطط تلك الأمور الأخلاقية فقد استقلاليته المهنية وأصبح من السهولة بمكان أن يخضع لتأثير الآخرين.

كذلك تتعامل هذه القوائم الأخلاقية الصادرة عن AICP, APA مع الأنشطة الفردية مثل المشاركة والتعليم المتواصل والحصول على شهادة موثقة معتمدة والعمل كمهنى ذى واجبات وأخلاقيات محددة.

ولذلك فإن هذه القوائم تقرر أن التخطيط هو عملية تراعى فى النهاية تحقيق الصالح العام.

وتدعو هذه القوائم المخططون لضرورة تشجيع المواطنون على المشاركة فى صنع القرارات من خلال توفير المعلومات الدقيقة والتفصيلية، وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها مع ضرورة الاشارة إلى زن عملية التخطيط كذلك من خلال المشاركة ينبغى أن تسعى للحفاظ على التراث الإنسانى والبيئة الطبيعية.

وضعت AICP قائمة للأخلاقيات المهنية.. خصصت الجزء الأول منه لما يسمى بالمسئولية الملقاة على عاتق المخطط تجاه الجمهور نستعرض منها.

- حماية البيئة الطبيعية والمخلقة.

- حماية التراث الإنسانى والموارد الطبيعية على السواء وما ورد بكلا العنصرين السابقين هى قيم ينبغى التمسك بها وهى قيم متفق عليها بين الجميع. وقد ترجمت تلك القيم بعد ذلك على هيئة سياسات عامة لحماية التراث الإنسانى والموجودات الطبيعية وهى وان كانت فى طبيعتها مبادئ غير أخلاقية إلا أنها أصبحت فى النهاية أقرب للمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها.

متى يصبح هذا التمييز مهم؟ بافتراض أن هناك مخطط يعمل لصالح جماعة صغيرة تخيل الموقف الذى يتعرض له المخطط هنا اغن احدى الشركات بصدد انشاء فرع لأحد مصانعها فى ذلك المجتمع الصغير، وأفراد المجتمع بحاجة ماسة لهذا المشروع لزيادة حصيلة الضرائب لديها لانشاء وحدات صحية ومدارس بعد ذلك لخدمة أفراد المجتمعا لمحلى مع العلم بأن انشاء هذا المصنع يعنى فى النهاةي تدمير جزء من الثروة البيئية الطبيعية وسوف يلوث المياه ويقتل محميات الأسماك بها ومن هنا يتبين لنا حجم القرار الذى قد يكون أهلاقياً من وجهة نظر البعض ولا أخلاقياً من وجهة نظر آخرين.

وكذلك فإن الجزء (I) من قائمة المبادئ الأخلاقية الصادرة من رابطة التخطيط الأمريكية والمعهد الأمريكي للمخططين المعتمدين يؤكد تصريحات رابطة AICP/APA عن المبادئ ستتضمن ثلاثة مبادئ رئيسية، الثاني الذى ركز بانصاف على الأخلاقيات وحددها بدقة فى أن:

عملية التخطيط تساهم باستمرار في الكفاح لتحقيق مستوى عالي من النزاهة والكفاية لذلك يتوقع جميع الناس من عملية التخطيط ان تستمر.

تقوم الفقرة الأولى فى هذا القسم بتوضيح وشرح.

يجب عليا لمساهمين فى عملية التخطيط:

- ممارسة العدل والأمانة وعدم التحييز فى الحكم بقواعدها مثل صانعي القرارات والاستشاريين ثم توضيحها بالكامل فى الملحق A وباقى ذلك القسم الموضوعات الأخلاقية الأساسية مثل الامتناع عن المواضيع التى يكون للمخطط فيها صراع مباشر أو غير مباشر فى المصالح واعلان جميع المصالح الشخصية فى أى موضوع خاص بالمصلحة العامة وكذلك عدم التحدث فى المنح المالية التى من شأنها التأثير فى الموضوعية وايضاً عدم استخدام معلومات سرية لتحقيق مكسب شخصى وكذلك عدم تشويه المعلومات أو النقل الخاطئ للوقائع.

تضع المفاهيم الأساسية العدل والأمانة استقلالية الحكم كل المبادئ الأخلاقية فى حيز التخطيط وفى الخدمات الحكومية الأخرى. معظم النصوص الأخرى رتبت ببساطة تحت العنوان الرئيسى. فقبول الهدايا والأكراميات يؤثر بوضوح على استقلالية حكم الإنسان الفشل فى إعلان صراعات المصالحأو التعامل مع قضية بها صراع فى المصالح يقوض مفهوم لاستقلاليةوالعدل وكلاهما يؤدى إلى عدم الأمانة. وسوء تمثيل المعلومات ليس من العدل أو الأمانة وسيؤدى إلى عجز الاستقلالية.

يتعامل القسم الثالث من تصريحات AICP/APA الخاص بالمبادئ الأخلاقية أولا مع الفردية مثل المساهمة فى التعليم المستمر، الحصول على شهارات ملائمة، تمثيل تلك الشهادات المعتمدة بدقة وعامة التصرف مثل المتخصصين.

يقومالخاضعين بالأخلاق على ايجاد احتمال للصراع فى القسم الأول لكليهما. فى تصريح AICP/APA نصت المبادئ على :

يجب على عملية التخطيط ان تتابع باستمرار وتخدم بامانة المصالح العامة.

وضعت ست فقربات من سبعة فى هذا القسم المبادئ التى يوافق عليها معظم المخططين والموظفين، مدركين ان المخططين يجب ان يقوموا بتشجيع مشاركة المواطنين فى القرارات وامدادهم بالمعلومات الكاملة والدقيقة، والمساعدة فى توضيح أهداف المجتمع وإعلان المعلومات العامة، وادراك النتائج على المدى الطويل للحدث الحالى لكن الفقرة ٦ تقوم على ايجاد احتمال للصراع الأخلاقى عن البيئة.

جعل قانون دستور AICP عنوان فقرته الأولى مسئولية المخططين تجاه العامة ترتيبيها بالمسئوليات مشابه لما جاء فى القسم الأول لتصريحات الرابطة، وكان نص آخر فقرتين كما يلى:

٦ - يجب على المخطط ان يكافح لحماية البيئة الطبيعية.

٧ - يجب على المخطط ان يكافح من أجل الحفاظ على الموروث البيئى.

أو يتناول الصراع النفسى الذى قد يخوضه هذا المخطط كى يصل لقرار ما المقصود بالمصلحة العامة هنا؟ وماذا لو اعتقد المخطط أن تلك المصلحة العامة تختلف من وجهة نظره؟ نلاحظ هنا زن المخطط قد لا يكون لديه من الامر شيئاً إذا كان يعمل لصالح مؤسسة أو وكالة حكومة تتبنى قرارات غير أخلاقية من وجهة نظره أو من وجهة نظرة قائمة رابطة التخطيط الأمريكية والمعهد الأمريكى للمخططين المعتمدين وتطرح هذه القائمة المشكلة على النحو التالى:

- يجب على المخطط ان يتقبل هذه القرارات لعميله مركزاً على الأهداف والطبيعة المهنية الواجب آداؤها مهتماً بالمبادئ الأخلاقية المهنية بقدر الأمكان.. ومركزاً بصفة خاصة على جانب المصلحة العامة.

لذلك يحدثنا المخطط المهنى ريتشارد بولان بوجهة نظر مختلفة مهتماً بجانب الالتزام والمسئولية تجاه المجتمع، مؤكداً على أن المخطط هو فى النهاية فرداً من ذلك المجتمع المحيط به (أسرة، أصدقاء) من المستوى المحلى وحتى المستوى القومى. وتتغير مسئولية المخطط والتزاماته من مستوى لآخر حسب جسامة المهام.

فمثلاً : يناقش المخطط على المستوى المحلى قضية ادخال الصرف الصحى ومياه الشرب النظيفة للسكان، على المستوى القومى قد يركز على قضية نظم الرى للزراعة وزيادة المحاصيل الزراعية.

٤) معالجة البيانات :

المعلومات تعنى القوة ومن الممكن أن يذهب المستثمرون للسجن إذا ما أخفوا معلومات معينة عن الجمهور وكذلك فعلى المخطط أن يمتلك القاعدة المعلوماتية المناسبة لعمله انظر الأمثلة التالية:

*عند إجراء تخطيط لاستغلال الأرضى مستقبلاً يقوم المخطط بتقييم اسعار وأثمان الأرض حالياً ومستقبلاً اى قبل وبعد تنفيذ الخطط بها.

* يدرك المخططون عامة اهمية البنية التحتية ودورها فى تحقيق التنمية بكافة مجالاتها، ولذلك يولونها اهمية قصوى عند التخطيط.

* ينبغى أن يلم المخطط بجميع الخطط التنموية الموجودة قبل إجراء تخطيط.

* ينبغى أن يلم المخطط بجميع الخطط التنموية الموجودة قبل إجراء تخطيط فى مجاله، بحيث يعمل على ضمان تكامل خططه مع الخطط الموضوعة.

ينبغى احاطة أفراد المجتمع بمختلف الجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بالخطط المقترحة يجب على المساهمين فى عملية التخطيط :

الكفاح من أجل إعطاء المواطنين (خاصة هؤلاء الذين ليسوا ضمن منظمة رسمية أو تأثير معلومات كاملة وواضحة ودقيقة عن موضوعات التخطيط والفرص للحصول على معلومات عن الخطط وبرامج التنمية.

–التأكد من التقارير والتسجيلات وأى معلومات غير سرية أخرى التى تكون أو ستكون متاحة لصانعى القرارات ستكون متاحة بتشكيل مناسب للناس وبطريقة صحيحة عدم الافصاح عن أى معلومات سرية مكتسبة أثناء الخدمة عندما تطلب من قبل القانون ولمنع اى تعدى واضح للقانون أو لمنع أى حرج جوهرى.

– عدم التمثل الخاطئ للوقائع أو تشويه المعلومات بغرض تحقيق دخل شخص فى دراسة اجراها كلاً من Howe and Kaafman حول استطلاع آراء الناس تجاه

سلوكيات المخططين فى ١٥ مستهدف تخطيطى تكون خطتين من حيث كونها اخلاقية ام غير اخلاقية، وتستند تلك الدراسة على مدى اتاحة أو قيام المخطط بتوفير المعلومات الدقيقة الصحيحة للجمهور بحيث يقرر هؤلاء مدى اخلاقية سلوك المخطط أو تصرفاته من عدمه ٤٧٪ من عينة الدراسة يجدون تلك السلوكيات اخلاقية، ٥٤٪ يجدون أن تلك التصرفات اخلاقية إذا ارتبطت باصدار تقارير أو نشرات ومعلومات دقيقة تفصيلية عن مشروعات التخطيط. والبعض ممن شملتهم الدراسة يربط بين اخلاقية سلوك المخطط وبين حجم المنفعة العامة من وراء ذلك السلوك. ومع ذلك تشير احصاءات هذا البحث إلى أن ٥٥٪ من المخططين يعتقدون بأن سلوكياتهم هذه غير اخلاقية مقارنة بـ ٣٣٪ يعتقدون فى اخلاقية تلك التصرفات بينما ٥٩٪ يعتقدون أن السلوك التخطيطى يكون غير اخلاقى إذا اعتمد على أخطاء المعلومات المتعلقة بمشروعات مضرة بالبيئة، ونفس الوضع فإن ٧٥٪ من العينة تعتقد فى لا اخلاقية تصرف الغرف التجارية بشأن اخفاء معلومات عن اقتراحات بتغيير فى السياسات التجارية تضر بالمستهلكين، نفس النسبة تقريباً تعتقد أن مشاركة الأفراد فى كافة مراحل التخطيط يعد من الأمور الأخلاقية، ١٣٪ يقرون باخلاقية إجراء دراسة ميدانية حول تكاليف وعائد اى خطة جديدة، ٢٢٪ من العينة ترى فى عمل منتدى عام لمناقشة اى مشروع جديد انه عمل أخلاقى، بالنسبة للتوصيات التى يضعها المخطط فإن ٣٩٪ من أفراد العينة ترى لا اخلاقية أى تغيير فى هذه التوصيات نزولاً على ضغوط الإدارة فى المنظمة التى يعمل بها المخطط، ويعتد ٤٢٪ عكس ذلك حيث يرون أن ذلك التصرف اخلاقى طالما يراعى المصلحة العامة، بينما ١٨٪ مترددين فى هذا الشأن. وفى سبيل ذلك صاغ المعهد الأمريكى للمخططين المعتمدين AICP ملخص بمسئوليات المخطط تجاه المعلومات المتاحة لديه، وترى هذه المنظمة AICP أن هناك مسئولية اخلاقية إيجابية على المخطط بضرورة المعالجة الأخلاقية للمعلومات المتوفرة لديه وفى اعداد التقارير النهائية عن النتائج وحق الجمهور فى معرفة تفاصيل العملية التخطيطية، كذلك لا ينبغى أن يقع المخطط أو صانع القرار لمحاذير الدراسة خاصة ما يتعلق منها بإجراء أو طرح حلول لمشكلات قائمة.

٥) صراع وتعارض المصالح:

- يقرر ميثاق العمل الأخلاقى للمعهد الأمريكى للمخططين المعتمدين AICP فى القسم.

- يجب على المخطط أن يمارس عمله إذا لاحظ أو شعر أو تنبأ أن هناك تعارض فى المصالح سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو إذا أحس أن هناك تجاهل لعملية التخطيط ذاتها، لذلك فعلى المخطط أن يضمن وجود موافقة كتابية من جميع الأطراف، وكذلك على المخطط أن ينسحب من عملية التخطيط إذا شعر أنه ليس هناك مصلحة عامة تعود على جميع الأطراف.

- وكذلك يحتوى ميثاق العمل الأخلاقى لـ AICP على نصوص تتعلق بقضايا :

- بالنسبة للمخططين الذين عملوا من قبل فى مشروعات تخطيطية عامة ينبغى إلا يقوم بايعمل تطخيطى خاص إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه العمل الأول.

- على المخطط الا يتجاهل وجهات نظر العملاء وإلا يحجب عنهم أى معلومات.

- لا ينبغى اللجوء للقوة زو استخدام سلطته فى تعامله مع الأطراف المشاركة فى المشروع التخطيطى او مع الجمهور، بغية الحصول على ميزة معينة.

- وكذلك اكدت تصريحات AICP, APA.

- أن يراعى المخطط المصلحة العامة وتوعية الجمهور بالمصالح العامة وراء الخطط المراد اصدارها.

- تعريف أو تحديد المصالح العامة بصورة واسة بحيث تشمل أى منافع أو مزايا خاصة قد تعود على طرف من الأطراف.

- البعد عن أى مشاركة لأى طرف يسعى لتحقيق مصالح خاصة إلا إذا كان لهذه المصالح الخاصة مردود عام على المؤسسة، الأجهزة الحكومية).

- تشير القاعدة إلى ضرورة أن يعى المخطط الموقف الذى يتعامل معه وعلاقة ذلك الموقف بتحقيق التنمية المجتمعية، وعليه أن يرفض أى بدائل تتجاهل المصلحة العامة.

- وعلى المخطط أن يأخذ فى حساباته التعارض أحياناً بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة عند وضع الخطط وهذه بعض الأمثلة:

* يسعى المجتمع غالباً لإعداد رؤى تنموية جديدة وخطط شاملة المستوى المحلى بدعوى أن للمجتمع أفضلية.

* على المخطط أو الفريق التخطيطى الا يربط بين عمله التخطيطى وبين نجاح خطط التنمية الشاملة للمجتمع المحلى.

عضو لجنة التخطيط هو موظف محل ثقة وقد يكون مدير فرع فى بنك ما وتكون مهمة اللجنة آنذاك فى تحديد درجة المخاطر، للقروض الممنوحة للعملاء.

* فريق التخطيط أو عضو التخطيط قد يكون عضواً فى جماعة بيئية ويقدم عمله هنا لمناهضة أو مقارنة أى مشروعات مدمرة للبيئة.

مشاركة المخطط فى التعليم المستمر:

- اعطاء الوقت الكافى للتعرف على حاجات الأفراد، الجماعات.

- المساهمة بتطوير المعارف والمهارات التخطيطية عن المستوى المجتمعي.

- المساهمة فى مساعدة الطلاب الراغبين فى دراسة التخطيط.

- مساعدة هؤلاء الذين يعملون لأول مرة فى ذلك المجال.

- الوضوح في العوامل وعدم التحيز.

- وبطبيعة الحال فإن تلك المبادئ هى زقرب للإرشادات أو السلوك المهنى أكثر منها مبادئ أخلاقية زى ليس ثمة الزام أو أجبار للمخطط على العمل بموجبها سوى ضميره المهنى.

- البعد عن بعض السلوكيات كالهدايا والمطالب الشخصية والتى تسبب وبسهولة تعارض وصراع مصالح والتى قد تؤثر على القرار وتؤثر على حياد المخطط واستقلاليته.

الحادى عشر: مبادئ وقواعد السلوك المهنى:

تعتبر هذه المجموعة من المبادئ والقواعد دليلا ومرشدا السلوك الاخلاقى المطلوب من الأعضاء فى المعهد الأمريكى للمخططين المعتمدين. وتهدف هذه القائمة من

المبادئ والقواعد إلى إعلام الجمهور والناس بالمبادئ التى يتعهد بها المخططين المهنيين.

وتعتبر مجموعة المبادئ والقواعد السلوكية أساساً لحكمكم على أى تهمة لا اخلاقية قد يرتكبها أى عضو. ومع ذلك توفر مجموعة المبادئ والقواعد أكثر من الحد الأدنى لبداية التقبل. كما توفر مستويات طموحة تتطلب بذل الجهد للحصول عليها.

وتنشأ المبادئ والقواعد من كلاً من القيم العامة للمجتمع ومن المسئولية الخاصة للتخطيط لخدمة المصلحة العامة. وحيث أن القيم الأساسية للمجتمع غالباً ما تكون فى تنافس مع بعضها البعض كذلك تتنافس أحياناً مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقية. وكمثال فإن الحاجة لتوفير معلومات عامة كاملة قد تتنافس مع الحاجة لاحترام الخصوصية والسرية وتصنع الخطط والبرامج من التوازن بين المصالح المختلفة والمتباينة.

١) مسئولية المخطط نحو أفراد المجتمع:

أصبح دور المخطط الرئيسى هو خدمة المصلحة العامة. وقد تم صياغة تعريف المصلحة العامة من خلال المناقشة والحوار المستمر بين المخططين والولاء والإخلاص لمفهوم المصلحة العامة والذى يتطلب التزام الشخص نفسه بأداء واجب معين.

١ – يجب على المخطط أن يهتم بالنتائج طويلة المدى للأفعال الحالية.

٢ – يجب أن يهتم الشخص المخطط بالعلاقة التبادلية للقرارات.

٣ – يجب أن يناضل المخطط ويبذل قصارى جهده لتوفير معلومات واضحة وكاملة ودقيقة فى الموضوعات التخطيطية للمواطنين وصانعى القرارات الحكوميين.

٤ – يجب أن يبذل المخطط قصارى جهده ليعطى المواطنين الفرصة للتأثير على تطوير الخطط والبرامج ويجب أن تكون المشاركة عريضة بشكل كاف لتشمل الناس الأكثر حاجة.

٥ – يجب أن يبذل المخطط قصارى جهده لتوسيع الاختيار والفرصة لجميع الأشخاص مدركاً المسئولية الخاصة لتخطيط احتياجات المجموعات والأشخاص المحرومين، ويجب عليه أن يعمل على تغيير السياسات والقرارات التى تعارض هذه الحاجات.

٦ – يجب أن يناضل المخطط لحماية تكامل البيئة الطبيعية.

٧ – يجب أن يناضل المخطط لابراز التخطيط البيئى ومحاولة الحفاظ على تراث البيئة الباقى.

٢) مسئولية المخطط نحو العملاء:

يتميز المخطط بأداء متقن وإبداعي ومستقل وأيضاً متكامل للعمل الساعي نحو مصلحة العميل. ويجب أن يكون هذا الأداء متناسق مع خدمة المصلحة العامة:

١ – يجب أن يمارس المخطط الحكم المهنى المستقل بالنيابة عن العملاء.

٢ – يجب أن يقبل المخطط الحكم المهنى المستقل بالنيابة عن العلماء وأصحاب العمل بخصوص الأهداف وطبيعة الخدمات المهنية التى يجب أداؤها، إلا إذا تضمن سياق هذا الفعل سلوك غير قانونى أو غير منسق مع الواجب والتعهد الأساسى للمخطط للمصلحة العامة.

٣ – لا يقوم المخطط بالعمل إذا كان هناك صراع مصلحة حقيقى وواضح أو متنبأ به عقلياً، مباشر أو غير مباشر، أو هناك عدم ملائمة بدون كشف وإظهار مكتوب كاملاً بخصوص العمل للعملاء الحاليين أو السابقين. ويبعد المخطط نفسه من المشروع إذا كان هناك أي كسب أو ربح مادى أو شخصى مباشر متضمناً أى مكاسب للأفراد العائلة. لا يكشف المخطط أية معلومات حصل عليها أثناء النشاط العام لمصلحة شخصية إلا إذا كانت المعلومات سيتم تقديمها جزئياً لأى شخص.

٤ – المخطط الذى عمل مسبقاً فى هيئة تخطيط عامة لا يجب أن يمثل عميل خاص لمدة سنة بعد أخر تاريخ للمخطط فى التعيين مع هيئة التخطيط، وهذا بخصوص أى موضوع كان أمام الهيئة قد يكون المخطط قد تأثر به قبل مغادرة التعيين العام.

٥ – لا يجب على المخطط أن يجتذب ويغرى العملاء المستقبلين من خلال استخدام ادعاءات كاذبة أو مضللة أو المضايقة باستمرار أو الإكراه.

٦ – لا يجب على المخطط أن يبيع أو يعرض للبيع خدمات بواسطة التصريح أو التضمين لقدرته على التأثير على القرارات بوسائل خاطئة.

٧ – لا يجب على المخطط ان يستخدم مميزات أى مكتب للحصول على المجتمعين ميزة خاصة لا توجد فى المصلحة العامة، أو أى ميزة خاصة ليست فى موضوع المعرفة العامة.

٨ – لا يجب على المخطط أن يقبل أو يستمر فى أداء العمل بدون دخل مهنى كاف للمخطط أو قبول العمل الذى لا يمكن اداؤه بالتأهب والحيث الذى يطلبه العميل المستقبلى أو صاحب العمل او تطلب الظروف الواجبة.

٩ – لا يجب أن يكشف المخطط المعلومات التى حصل عليها من خلال العلاقات المهنية والتى قد طلب العميل أو صاحب العمل أن يتم الاحتفاظ بها والا تنتهك حرمتها.

أما الاستثناءات بالنسبة لهذا المطلب من عدم الإفشاء قد يكون مما يلى:

أ) ما تتطلبه عملية قانونية.

ب) ما يقتضيه لمنع انتهاك واضح للقانون.

ج) يتطلب ذلك لمنع الإضرار المادى للشعب ولا يجب توافق الكشف والإفشاء مع (ب) و (ج) إلا بعد قيام المخطط بالتحقق من حقائق والموضوعات المتضمنة ويبذل الجهود لإعادة النظر فى الموضوع وأيضاً البحث عن آراء متنوعة عن الموضوع من المهنيين الذين تم تعيينهم بواسطة العميل أو صاحب العمل.

٣) مسئولية المخطط نحو المهنة والزملاء :

يجب أن يشارك المخطط فى تطوير المهنة عن طريق تحسين المعرفة والتكنيكات، وجعل العمل وثيق الصلة بحلول مشكلات المجتمع، وزيادة الفهم العام لنشاطات التخطيط. ويجب على المخطط أن يعامل الآراء المهنية للزملاء المؤهلين وأعضاء المهن الأخرى بعدل وحيادية.

١) يجب أن يحمى ويعزز تكامل المهنة، ويجب أن يكون شاعراً بالمسئولية نحو نقد المهنة.

٢) يجب أن يو[illegible]خطط بدقة لمؤهلات وآراء واكتشافات الزملاء.

٣) يجب على المخطط الذى ينقد ويستعرض عمل المهن الأخرى أن يؤدى ذلك بأسلوب عادل ومتانى وبأسلوب مهنى منصف.

٤) يجب على المخطط أن يشارك فى نتائج الخبرة والبحث التى تساهم فى المعرفة التخطيطية.

٥) يجب على المخطط ان يفحص ملائمة نظريات ووسائل ومستويات التخطيط إلى الحقائق والتحليلات لكل موقف مجدد، ولا يجب قبول أى تطبيق لحل عارض بدون ايجاد ملائمة وتناسب للموقف الحالى.

٦) يجب على المخطط أن يوفر الوقت والمعلومات للتطوير المهني للطلاب، وأصحاب المهن المبتدئين وغيرهم من الزملاء.

٧) لا يجب على المخطط أن يرتكب أى مضايقات جنسية.

٤) مسئولية المخطط نحو ذاته:

يجب أن يبذل المخطط قصارى جهده للوصول إلى مستويات عالية من التكامل المهنى، والمعرفة والكفاءة المهنية:

١) لا يجب على المخطط أن يرتكب أى تصرف خاطئ بتعمد حيث ينعكس سلبياً على كفاءة المخطط المهنية.

٢) يجب على المخطط أن يحترم حقوق الآخرين، ولا يجب عليه أن يعامل الآخرين بطريقة غير عادلة ولا يتعصب عليهم بشكل خاطئ.

٣ – يجب على المخطط أن يناضل لاستمرار التعليم المهنى.

٤ – يجب على المخطط أن يمثل ويوضح المؤهلات والتعليم والانتماءات المهنية.

٥) يجب على المخطط أن يحلل نقدياً الموضوعات الأخلاقية فى ممارسة التخطيط.

٦) يجب على المخطط أن يوفر الوقت والجهد للمجموعات التى تحتاج لمصادر تخطيطية كافية وتحتاج لنشاطات مهنية تطوعية.

مراجع الفصل العاشر:

(1) William G. Brueggemenann, the practice of Macro social work, brooks, cole, australia, Canda,2991.P: (138).

(2) Ibid., P : (138).

(3) Ibid., PP : (138-140).

(4) Ibid., PP: (145-164).

(5) Robert R. mayer., policy and program planning Adevelopmental prespective, N.J prentice Hall, 1985.

(6) Ibid., PP: (148-155).

(7) Ibid., PP : (156-159).

(8) Ibid., PP : (159-162).

(9) Erick Donian Kelly Barbara Becker, Community Planning an Introduction to the comprehensive plan, ISLAND press, Washington, 2000 P : (423).

(10) Ibid., PP : (425-440).

(11) Ibid., PP : (453-456).

الفصل التاسع

الآليات التى تساعد التخطيط الاجتماعى
فى الدول النامية على تحقيق أهدافه

إعداد

أ.م.د/ ماجدة أحمد عبد الوهاب

الآليات التى تساعد التخطيط الإجتماعى
على تحقيق أهدافه

هناك مجموعة من الآليات التى تساعد التخطيط ألإجتماعى على تحقيق أهدافه بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة بخاصة تتمثل تلك الآليات فى :

١ - ضرورة توفر نظام للمعلومات قوى وفعال.

٢ - استخدام ما يسمى التخطيط بالمشاركة.

٣ - ضرورة توفر اساليب موضوعية وعلمية لتقدير الحاجات.

٤ - ضرورة وجود جهاز تخطيط قوى وفعال

٥ - توفر الكوادر التخطيطية الذين يتوفر لديهم المهارات التخطيطية اللازمة.

٦ - ضرورة توفر اساليب علمية للمتابعة والتقويم.

٧ - تنمية الوعى التخطيطى لدى المواطنين.

وفيما يلى نستعرض تلك الآليات بالمناقشة والتحليل:

أولاً : ضرورة توفر نظام للمعلومات قوى وفعال:

اوضح بولين أثرترن إن المعلومات تعمل كقاعدة معرفية لحل المشكلات. ذلك لأنه من خلال الاستعانة بالمعلومات يتم التوصل إلى قرارات سليمة على جميع المستويات وفى جميع القطاعات وعلى مختلف مستويات المسئولية.

وقد أكد على السلمى على أن نظام المعلومات هام جداً للتخطيط الاجتماعى ذلك لأنه يحقق مجموعة من المزايا تتمثل فى :

١ – نظام المعلومات يساعد المخططين على التعرف على الآثار المترتبة والمتوقعة نتيجة اتخاذ قرار ما مقدماً، الأمر الذى يساعد على اتخاذ قرارات سليمة فى الوقت المناسب.

٢ – يقلل نظام المعلومات الوقت المستغرق فى اتخاذ القرارات.

٣ – يحقق نظام المعلومات الاستخدام الامثل للبيانات.

وقد حدد صالح سلطان تصنيفات متعددة منها:

التصنيف الأول وفقاً لنظم تشغيلها:

١ – **يدوية** : حيث تستخدم فيها أدوات بسيطة وبدائية من الأوراق والأقلام ودواليب ضغط الملفات والمعلومات.

٢ – **آلية** : تعتمد على الآلات الحاسبة والكاتبة وغيرها من الآلات التقليدية.

٣ – **الكترونية** : تستخدم الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) فى تشغيل البيانات وتخزين وحفظ المعلومات واسترجاعها وتوصيلها إلى المستفيدين.

التصنيف الثانى وفقاً لنطاق الخدمات التى تقدمها نظم المعلومات:

وهى تنقسم إلى :

١ – **نظم معلومات على مستوى المنظمات**: حيث تقدم خدماتها لكافة الإدارات والأقسام داخل المنظمة.

٢ – **نظم المعلومات قطاعية** : وهى تشمل جميع المنظمات التى يضمها القطاع.

٣- نظم معلومات قومية : وتمتد خدماتها لكافة قطاعات النشاط داخل الدولة.

٤- نظم معلومات عالمية : وهى النظم التى تقدم خدماتها عن طريق تبادل المعلومات عبر القارات مع أكثر من دولة من دول العالم.

التصنيف الثالث وفقاً لنوع المخرجات المنتجة:

١- نظم معلومات مسترجعة : وتمثل مخرجاتها صورة لما حدث فى الماضى فى أحد المجالات.

٢ - نظم معلومات تخطيطية : وتسمى نظم معلومات البت، وتعبر مخرجاتها عما سوف يحدث فى المستقبل.

وهناك مجموعة من الخصائص التى يجب أن تتوفر فى نظم المعلومات حتى تساعد التخطيط على تحقيق أهدافه:

١ - الدقة.

٢ - الحداثة.

٣ - توفر البيانات.

٤ - تكامل البيانات.

٥ - ملائمة البيانات.

٦ - ان تكون البيانات صحيحة وكاملة.

٧ - أن تكون لديها القدرة على تحويل البيانات الخام إلى منتج نهائى يتمثل فى المعلومات.

٨ – أن تكون لديها القدرة على تجميع البيانات ومعالجتها ثم إنتاج المعلومات من البيانات الخام.

ثانياً : التخطيط بالمشاركة :

تشير ديانا كوينرز إلى أن المشاركة الشعبية فى التخطيط مهمة للاسباب الآتية:

١ – انها وسيلة للحصول على المعلومات حول الأوضاع المحلية وايضاً الاحتياجات والاتجاهات فبدونها تصبح البرامج والمشروعات عرضة للفشل.

٢ – أن الناس إذا شاركوا فى تخطيط البرنامج واعداده، يكونون أكثر قابلية للارتباط به والنظر إليه على أنه مشروعهم.

٣ – أن المشاركة الشعبية فى معظم الدول تعتبر من الحقوق الأساسية، فلابد أن يكون لأفراد المجتمع الحق فى تحديد احتياجاتهم وأهدافهم ونوعية البرامج والمشروعات التى تحقق أهدافهم.

وتشير إلى أن هذا النوع من التخطيط يمكن تشجيعه عن طريق:

١ – الاستشارة المحلية والمسوح.

٢ – الاستعانة بالعاملين فى الخدمات.

٣ – التخطيط اللامركزى.

(١) فيما يتعلق بالاستشارة المحلية والمسوح:

ويكون ذلك بأن يقوم المختصون بتصميم برنامج أو مشروع معين بزيارة المنطقة التى سينفذ فيها المشروع، الحصول على معلومات أولية عن الأوضاع

الاجتماعية فى المنطقة، اجراء المسوح، مقابلة الناس، عقد الاجتماعات وغير ذلك.

ولكن نجد أن استخدام هذه الأسلوب لا يؤدى إلى التزام حقيقى من جانب الناس نحو المشروعات، لأنهم لا يشعرون بأنهم يشاركون بشكل مباشر.

(٢) الاستعانة بموظفى الخدمات لتحقيق المشاركة فى التخطيط :

معظم الدول النامية تستعين بموظفين (مخططين ميدانيين) يكون دورهم الأساسى هو حلقة اتصال بين أولئك الذين يتخذون القرارات حول سياسات الحكومة وبرامجها ومشروعاتها وبين أفراد المجتمع المتأثرين.

فهؤلاء نظراً لكونهم حلقة اتصال بين المجتمعات المحلية والسلطات الإقليمية والقومية يمكن الاستعانة بهم لتحقيق المشاركة الشعبية فى التنمية حيث من خلالهم يتم تحديد كلاً من الاحتياجات والمشكلات والامكانيات.

وتذكر ديانا كوينرز أن التخطيط بالمشاركة يواجه العديد من المشكلات ومنها:

١ - المشكلة الأولى :

هل يريد الناس حقاً المشاركة؟ والإجابة على هذا السؤال ليست بالأمر اليسير لأنه لو سأل الناس فى منطقة ما، عما إذا كانوا يرغبون فى المشاركة فى القرارات المتصلة بالتنمية فى منطقتهم، فاغلب الظن أنهم لا يفصحوا عن رغبتهم، وأن كثير من الدلائل تشير إلى أنهم لا يشاركون مشاركة فعالة.

ويتوقف نجاح المشاركة على عاملين:

١ – تحديد ما إذا كان الناس يريدون حقاً المشاركة في التخطيط، وهذا يتوقف على ما إذا كانت المشاركة سوف تترك أثراً على الخطط النهائية.

٢ – أن يكون للناس مصلحة ورغبة خاصة في الأنشطة التي يشاركون فيها.

ولكن لابد وأن نشير إلى أن الناس يشاركون إذا كان التخطيط لا مركزياً إلى أكبر حد ممكن، ويغطى أنشطة تهم الناس بشكل مباشر.

٢ - المشكلة الثانية :

تتمثل في هل يعرف الناس ماذا يريدون:

وتتمثل هذه المشكلة في أن المواطن العادى في الدول النامية، وخاصة في المناطق الريفية، لا يعرف إلا القليل عن نطاق الخيارات المفتوحة امامه أو عن النتائج المترتبة على الخيارات المختلفة.

لذلك فإن المخططين دائماً ما يرددون عبارة تحمل بعض الحقيقة احياناً تتمثل في أنهم يعرفون ما هو الأفضل للناس أكثر مما يعرفه الناس أنفسهم ولكن يرد على ذلك بانه لو كرس المخططون جهدهم لتعليم الناس بعض المعلومات المرتبطة بالبدائل المختلفة للتنمية لاستطاع الناس أن يشاركوا.

ولكن مثل هذا الأمر يواجه بالعديد من الصعوبات تتمثل في:

١ – يحتاج الكثير من الوقت والصبر والفهم من جانب المخططين.

٢ – استعداد المخططين لقبول حقيقة أن الناس حتى ولو كانو على وعى تام بالاختيارات المتاحة لهم، فإن الأولويات عندهم قد تختلف عن نظيرتها عند المخططين.

٣ - المشكلة الثالثة :

تتعلق بالتمثيل والصراع وعدم المساواة: وتتمثل هذه المشكلة فى أنه من الصعوبة أن يشترك كل فرد بالمجتمع فى عمليات التخطيط بشكل مباشر، لذا فلابد من اختيار بعض أفراد المجتمع ليكونوا ممثلين، وتكمن المشكلة هنا فى عدم ضمان أن من وقع عليهم الاختيار سوف يعبرون بكفاءة عن آراء المجتمع فى جملته أو حتى عن اغلبية اعضائه.

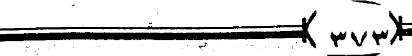
وتكمن الخطورة فى أن الأفراد الذين يتم اختيارهم لتمثيل المجتمع فى المجتمعات النامية يكونون من الذين يتمتعون بمستوى أفضل.

اقتصادياً واجتماعياً ومن ثم فهم يستخدمون مراكزهم بوصفهم ممثلين للمجتمع للسعى وراء مصالحهم الخاصة.

الأمر الذى يؤدى إلى زيادة مظاهر التفاوت القائمة، وهى احدى المشكالات العامةا لتى يقابلها المخططين.

٤ - المشكلة الرابعة : فجوة الاتصال:

وتتمثل هذه المشكلة فى وجود فجوة بين المخططين وبين الناس العادين الذين يحاولون أشراكهم فى عملية التخطيط، ولكن يمكن حل هذه المشكلة من خلال اتباع أسلوب التخطيط اللامركزى.



٥ - المشكلة الخامسة: المشاركة فى مقابل السرعة والكفاءة:

من الأمور التى لا تشجع فى بعض الأحيان على التخطيط بالمشاركة أنه ليس هو الطريق الأسهل أو الأكثر كفاءة فى التخطيط إذا ما قيست الكفاءة بحجم الوقت والمال والجهد المطلوب لمقابلة هدف ما.

فالمشاركة تتطلب قدر كبير من الوقت والمال والقوة العاملة وخاصة إذا تم ذلك على اكمل وجه.

وكذلك فان التخطيط بالمشاركة يتطلب قدرات تنظيمية كبيرة، ولكن لابد وان نذكر ان ذلك هو الثمن الذى لابد من دفعه فى سبيل المشاركة الشعبية.

فليس الغرض من التخطيط بالمشاركة أن تكون عملية التخطيط أكثر بساطة أو كفاءة، ولكن الغرض هو التأكد من أن الخطة وضعت فى ضوء تحديد دقيق للاحتياجات الفعلية من جانب، ومن جانب آخر اتاحة الفرصة للناس كى يكون لهم رأى فى التنمية الخاصة بهم، فإذا كان المخططون مخلصون حقاً فى الدعوة إلى المشاركة الشعبية فيجب أن يكونوا مستعدين لقبول التكاليف المرتبطة بها.

ونظراً لأن التخطيط بالمشاركة يعد من آليات نجاح التخطيط الاجتماعى فى الدول النامية فلابد من الاهتمام به والتركيز عليه ومحاولة مقابلة المشكلات التى تعترضه.

فينبغى أن يعطى المخططون اهتماماً كافياً لمشكلات الاتصال مع المجتمعات المحلية، وفى علاج مشكلة الفجوة من المخططين وعامة الناس، كذلك لابد وأن

يشارك الناس في صنع واتخاذ القرارات وفي تنفيذها، بالنسبة للأمور التي يرونها هامة وأن تؤخذ آرائهم على محمل الجد ودمجها في الخطط.

ثالثاً : ضرورة توفر أساليب موضوعية وعلمية لتقدير الاحتياجات:

تعتبر عملية تقدير الاحتياجات من العمليات التخطيطية الهامة، وترجع أهميتها وفقاً لما حدده الن بوث دوجلاس هيجنز Boott-Higgins في الآتي:

١ – تحديد فئات السكان التي تستحق اشباع تلك الاحتياجات.

٢ – تحديد الموارد المتوفرة في المجتمع والتي تخصص لمقابلة ومواجهة تلك الاحتياجات.

٣ – تفيد في تصميم الأولويات، إما في شكل برامج مشابهة في مناطق جغرافية أو ضمن برامج مختلفة في ذات المنطقة.

٤ – تحديد مستوى ادراك أفراد المجتمع للحاجات الخاصة بهم.

٥ – تحديد التمويل اللازم لمواجهة تلك الاحتياجات.

٦ – تحديد البرامج والمشروعات التي تشبع تلك الاحتياجات.

ويذكر آلن بوث ان تقدير الاحتياجات الإنسانية تعتبر عملية صعبة ومعقدة وأن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها ومن أهمها:

أ) أن يتم تقدير الاحتياجات من خلال معيار عام يتم الاتفاق عليه.

ب) ضرورة تحديد نوعية المعلومات المطلوبة.

وهناك مناهج عديدة لتقدير الاحتياجات وهى ليست منفصلة عن بعضها إذ يرتبط بعضها بالبعض الآخر ويمكن فى حالات كثيرة استخدامها جميعاً.

وتقسم هذه المناهج إلى:

١ - المسح الاجتماعى الشامل أو بالعينة باستخدام وسائل لجمع البيانات كالمقابلة والاستبيان.

٢ - دليل الحاجات الاجتماعية: وهو عبارة عن تجميع لعوامل معينة بطريقة معينة بحيث يفترض أن تكون دليلاً على الحاجات فى المجتمع.

٣ - قياس انطباعات أفراد المجتمع.

وهى تعتمد على مجموعة من التكتيكات وهى :

أ - المناقشات الجماعية العامة.

ب - استخدام طريقة دلفى.

ج - انطباعات المجتمع وذلك من خلال المقابلات مع أفراد المجتمع - المقابلات مع المسئولين فى الهيئات المختلفة.

وترى ديانا كوينرز أن المصادر التى يمكن الحصول منها على بيانات ومعلومات تتعلق بتقدير الاحتياجات متعددة ومتنوعة بعضها متاحًا فى النشرات الاحصائية والبعض الآخر عن طريق الوزارات المعنية، أو عن طريق المسوح المختلفة إلا أنه لابد من التأكد من صدق وثبات ما تم جمعه من معلومات قبل الاستفادة منها فى تقدير الاحتياجات ويكون ذلك من خلال:

١ – تعدد مصادر الحصول على تلك المعلومات.

٢ – استخدام أكثر من وسيلة لجمع هذه المعلومات والبيانات.

٣ – أخذ رأى كل من السكان والخبراء والفنيين والساسة.

ومحاولة التوفيق بين هذه الآراء لتقدير الاحتياجات.

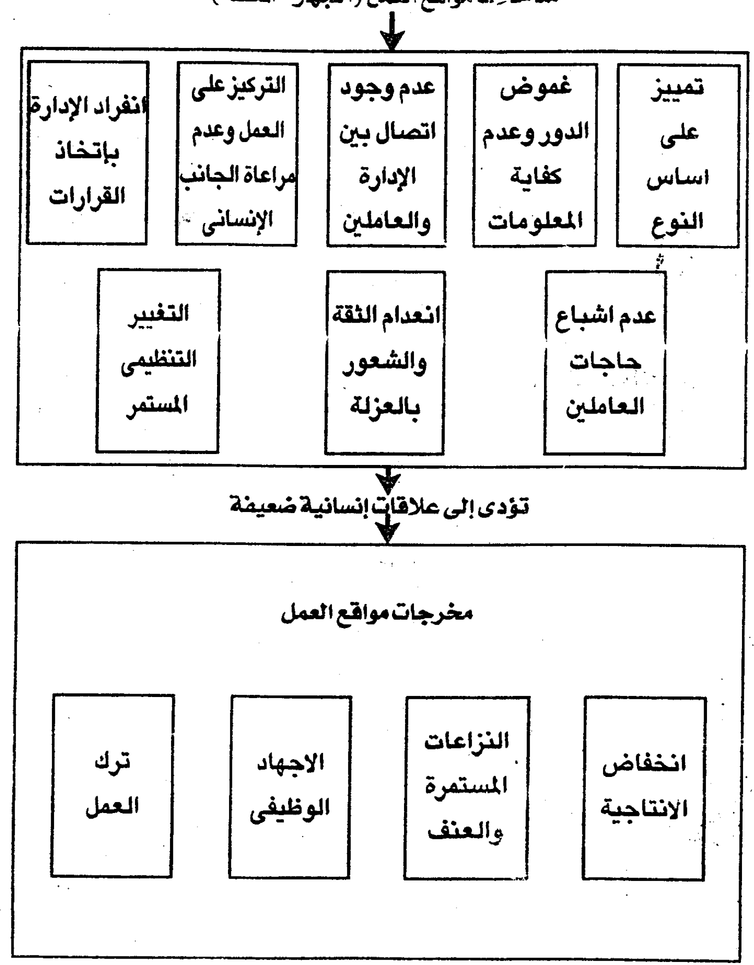
رابعاً : وجود جهاز تخطيطى قوى وفعال:

يقتضى نجاح عمليات التخطيط ضرورة وجود أجهزة يعمل بها أشخاص متخصصون تتوافر لهم خبرة واسعة بالعمل خاصة فى المجال الذى يخططون له ويشير مصطفى الفرماوى إلى أن هناك صورة صحية ينبغى أن تتوافر داخل أى موقع للعمل (المقصود بالموقع هنا الأجهزة التخطيطية) حتى يستطيع أن يقوم بدوره. ويكون جهاز قوي وفعال وقادر على تطبيق الأهداف المنوطة به.

شكل رقم (١)

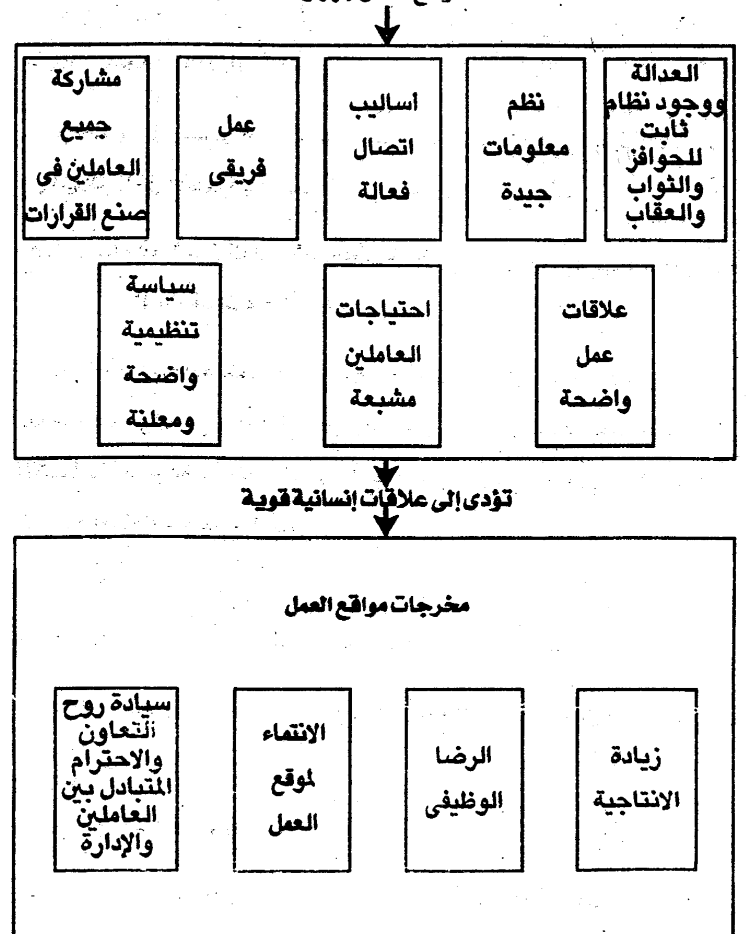
يوضح الصورة الصحية والمرغوب الوصول اليها

والتى يجب أن تتوفر داخل أى موقع عمل (جهاز - منظمة)



شكل رقم (٢)

يوضح الصورة المرضية داخل أى جهاز والتى تتطلب تدخل لعلاجها حيث أنها تعيق الجهاز عن تحقيق أهدافه وهى مدخلات مواقع العمل (جهاز - منظمة)



ولذا – لابد وأن يتوفر داخل الأجهزة التخطيطية سواء على المستوى القومى أو الأقليمى الشكل رقم (١) ومحاولة علاج أى قصور فى أى مدخل من المدخلات التى تؤدى إلى علاقات إنسانية ضعيفة لأن ذلك من شانه أن يؤثر على عمل المخططين وينعكس ذلك على عملية اعداد الخطة وبالتالى اشباع الاحتياجات أو حل المشكلات (الأهداف التخطيطية).

وهناك فصل مستقل عن الأجهزة التخطيطية الاشارة هنا فقط كانت لما يجب أن يتوافر داخل الأجهزة وما يجب ان نتحاشى وجوده داخلها.

خامساً : توافر الكوادر التخطيطية التى يتوفر لديها المهارات التخطيطية اللازمة :

مما لاشك فيه أنه لنجاح العملية التخطيطية على أية مستوى لابد وأن يتوفر العنصر البشرى الفعال الذى يتسم بمجموعة من الخصائص اضافة إلى اكتساب مجموعة من المهارات الأساسية اللازمة لممارسة أدوارهم المهنية مع ضرورة الارتقاء بمستوى المهارة.

ويعرف فؤاد أبو حطب المهارة بأنها «درجة الكفاءة والجودة فى الأداء» ويمكن وصفها بانها القدرة على التطبيق والاداء بسهولة ويسر.

وقبل أن نتناول المهارات التى يجب أن تتوفر لدى المخططين الاجتماعيين لابد أولاً من تحديد:

١ – من هو المخطط الاجتماعى؟

٢ – من هو الشخص الذى يمكن أن يصبح مخططاً اجتماعياً مهنياً.

٣ – علاقة المخططين الاجتماعيين بغيرهم من المخططين.

٤ – علاقة المخططين الاجتماعيين بالاداريين.

٥ – علاقة المخططين الاجتماعيين بالسياسيين.

٦ – علاقة المخططين الاجتماعيين بافراد المجتمع.

٧ – ثم تحديد المهارات التى يجب أن تتوفر لدى المخططين الاجتماعيين.

١ - من هو المخطط الاجتماعى؟

ترى ديانا كوينرز أن مصطلح التخطيط الاجتماعى يستخدم للاشارة إلى العديد من الأنشطة المختلفة، وإن كانت متصلة ببعضها البعض ويقوم بكل نشاط شخص مختلف، فالتخطيط التربوى يتولاه المخططين التربويين والتخطيط الصحى يتولى مسئوليته المخطط الصحى وهكذا وجميعهم يندرجوا تحت مسمى التخطيط الاجتماعى.

أو وجود ما يسمى بالمخطط الاجتماعى المهنى يحقق العديد من المزايا وهى:

أ) أن المخطط الاجتماعى يكون لديه رؤية واسعة للمسائل والمشكلات التى يتضمنها أى جانب من جوانب التخطيط الاجتماعى.

ب) تكون لديه مجموعة من المهارات التحليلية أو التقنيات.

٢ - من هو الشخص الذى يمكن أن يصبح مخططا اجتماعياً مهنياً؟

هناك العديد من الاحتمالات فى هذا الصدد.

الاحتمال الأول :

أنه شخص بدأ حياته العملية بالتخصص فى شكل معين من التنمية الاجتماعية أو التخطيط الاجتماعى مثل : (التعليم - الصحة - الرعاية الاجتماعية - تنمية المجتمع) ثم يقرر أن يوسع اهتماماته إلى جوانب أخرى من التخطيط الاجتماعى.

الأحتمال الثانى :

أنه ادارى عام أو مخطط للتنمية ويبدى اهتمامًا خاصاً بالجوانب الإجتماعية للتنمية والتخطيط.

الأحتمال الثالث:

أن يكون خريج الجامعة تخصص اجتماع أو انثروبولوجى وقرر استخدام مهاراته الاكاديمية فى الميدان العلمى فى مجال التخطيط الاجتماعى.

الاحتمال الرابع:

يكون المخطط الاجتماعى هو شخص تم اعداده اعدادًا خاصًا نظرياً وعملياً ليكون مخططاً اجتماعياً.

ولكن الأمر الآن اختلف تماماً حيث الاهتمام منصب على إعداد مخططين مهنين اعداداً نظرياً وعملياً من خلال معاهد تعليمية متخصصة.

ففى مصر على سبيل المثال كدولة نامية يوجد معهد التخطيط القومى، بالإضافة إلي كلية الخدمة الاجتماعية التى تضم قسماً علمياً متخصصاً

للتخطيط الاجتماعي يشتمل على أكاديميين ذوي خبرة في مجال التخطيط الاجتماعي ويتم تدريس مقررات خاصة بهذا التخصص في الكلية.

وهناك تزايد في أعداد المقرارات على المستويات المختلفة، وينبغي أن تدخل في معظم مقررات التخطيط الاجتماعي مكونات اساسية وهي:

- مقدمة في دراسة التنمية بصفة عامة.

- مقدمة في دراسة الإدارة.

- دور التخطيط ومناهجه ونماذجه.

- دور التخطيط على المستوى المجتمعي.

- اشكال التخطيط الاجتماعي ومستوياته المختلفة.

- ادوار المخطط الاجتماعي.

- استراتيجيات التخطيط وتكنيكاته.

- المهارات والتقنيات الأساسية المطلوبة للمخططين الاجتماعيين.

هذا مع اتاحة الفرصة للطلاب للتخصص في جوانب معينة للتخطيط الاجتماعي (رعاية اجتماعية - تعليم - صحة.. الخ).

وبالإضافة إلى ضرورة التاكيد على وجود استعداد شخصي لدى من يمارس التخطيط الاجتماعي وان يتصف بمجموعة من الصفات الأساسية اللازمة وهي :

- الجد والاجتهاد.

- الأمانة.

- الحزم.

- الدبلوماسية.

- عقلية تحليلية.

- القدرة على التعبير عن النفس بوضوح شفاهة أو كتابة.

- أن يكون واعياً باهمية الأهداف المجتمعية ويتعهد بتحقيقها.

- أن تكون لديه القدرة على المعارضة وبصفة خاصة فى حالة تخفيض الانفاق الحكومى الاجمالى، أو يقوم بادخال تعديلات جوهرية على مشروعات اقتصادية من شانها أن تؤدى إلى آثار اجتماعية غير مرغوبة.

٣ - مستشارو التخطيط الاجتماعى:

متى تظهر الحاجة إلى مستشارو التخطيط الاجتماعى؟ وما هى المشكلات المترتبة على الاستعانة بهم، وكيفية حل وعلاج تلك المشكلات؟

فى بعض الاحيان تكون هناك حاجة إلى الاستعانة بمستشارين فى التخطيط للقيام بمهام محدودة ولفترة قصيرة ويكون ذلك راجع إلى:

أ) إما افتقار المخططين إلى المهارات المتخصصة المطلوبة للقيام بهذه المهمة الخاصة.

ب) ظهور الحاجة إلى تقييم الأثر الاجتماعى لمشروع تنموى قائم أو مقترح وهذا التقييم يحتاج حسماً خاصاً.

ج) أو فى حالة ظهور قضية اجتماعية تتطلب عناية خاصة، مثل أسباب الأدمان وأثره على المجتمع، أسباب إنتشار العنف بين تلاميذ المدارس والتخطيط لمواجهتها.

لذا تظهر الحاجة إلى مستشارى التخطيط الاجتماعى وهم أساتذة الجامعة واحياناً يقوم هؤلاء الأساتذة بالاستعانة بفريق من طلاب الجامعة والذى يحصلون على خبرة عملية نتيجة اشتراكهم فى مثل هذه الدراسات وقد يستخدم مستشارو التخطيط أفراداً أو اعضاء فى فريق مشترك وفقاً لطبيعة العمل المطلوب.

ولكن استخدام المستشارين لا يخلو من بعض السلبيات والتى هى الاجابة على التساؤل «ما هى المشكلات المترتبة على الاستعانة بالمستشارين».

أ) أن المستشارين أقل حساسية للظروف والاحتياجات المحلية لذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة اجراء مسح أو دراسة قبلية للتعرف على المجتمع المحلى وظروفه وأوضاعه واحتياجاته ومشكلاته وإمكانياته.

ب) ما يتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات من قبل هؤلاء المستشارين قد تكون غير واقعية فى بعض الأحيان.

ج) أن دور هؤلاء المستشارين ينتهى فور انتهائهم من اعداد الخطط أو المقترحات فلا استمرارية إذن بين التخطيط والتنفيذ.

ونتيجة للأسباب الثلاثة السابقة، نجد أن الخطط التى يعدها المستشارين لا تعرف طريقها للتنفيذ.

د) من السلبيات الأخرى، أن المستشارين يطالبون فى العادة باجور عالية، بالإضافة إلى أن المستشارين من أساتذة الجامعة يكون توجهم غالباً اكاديمياً صرفاً، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على استكمال مشروعاتهم فى الوقت المطلوب نظراً لارتباطاتهم العلمية.

أما عن المقترحات لعلاج تلك السلبيات تكون من خلال:

أ) عدم الاستعانة بالمسشارين إلا عند الضرورة الملحة.

ب) إذا كانت هناك حاجة ملحة للاستعانة بهم فلابد وأن تكون شروط العمل واضحة.

ج) الاستعانة بمراكز البحوث الملحقة بالجامعات أو غير الملحقة بالجامعات والتى توجد الآن فى كثير من الدول النامية. بدلاً من الاستعانة بافراد فهذه المراكز تلعب دوراً كبيراً فى اكتساب المهارات التخصصية.

٤ - علاقة المخططين الاجتماعيين بغيرهم من المخططين فى التخصصات الأخرى:

إذا ما انتقلنا للحديث عن النقطة الخاصة بعلاقة المخططين الاجتماعين بغيرهم من المخططين فى التخصصات الأخرى.

نجد أن المخطط الاجتماعى يتداخل عمله مع مخططين آخرين كالمخطط الاقتصادى والمخطط العمرانى، المخطط الزراعى.

فجانب كبير من عمل المخطط الاجتماعى ينحصر فى التأثير على أنشطة المخططين الآخرين.

فالمخطط الاجتماعى مسئول عن التأكد من أن العوامل الاجتماعية ثم مراعاتها وأخذت فى الاعتبار عند التخطيط لمشروع اقتصادى أو فى تقييم النتائج المنتظرة لاستراتيجية جديدة عند التخطيط العمرانى لانشاء مجتمعات جديدة وأيضاً فى البحث عن أساليب للمشاركة الطيبة فى اعداد الخطط القومية والمحلية.

وفى كل الحالات لا يمكن للمخطط الاجتماعى أن يعمل بمعزل عن الآخرين لذا يصبح من الأهمية تصميم مؤسسات التخطيط بالشكل الذى يسهل التفاعل بين المخططين الاجتماعيين وغيرهم من المخططين المهنين، بأن ينشأ قسم للتخطيط الاجتماعى مستقل فى مؤسسة التخطيط القومى.

وفيما يتعلق بالشروع فى التخطيط لمشروع اقتصادى أو عمرانى لابد أن يكون هناك فريق عمل مشترك من المخططين يضم من بينهم مخطط اجتماعى.

ولكن يجب على المخططين الاجتماعيين أن يتوقعوا أن هناك مشكلات سوف تقابلهم وأن علاقاتهم بغيرهم من المخططين المهنيين لن تكون سهلة فى كثير من الأحيان، وذلك للعديد من المبررات:

أ) أن التخطيط الاجتماعى تخصص حديث نسبياً لا يحظى بتقدير كبير من الاقتصاديين والمخططين العمرانيين أو غيرهم من المهنين.

ب) يثير المخططون الاجتماعيون بعض المسائل أو المشكلات التى تجعل عملهم أكثر صعوبة وتعقيداً على سبيل المثال:

- قد يطالب المخططين الاجتماعيين بضرورة رصد مزيد من المال للخدمات الاجتماعية.

- أو يطالب بضرورة التخلى عن مشروع اقتصادى كبير نظراً لأن له آثار اجتماعية غير مرغوبة.

- أو يطالب باعادة تصميم الاسكان ليقترب من انماط الاسكان التقليدى.

- أو يطالب بتأجيل افتتاح مشروع معين لمدة ستة شهور حتى يتسنى استشارة الناس فى المنطقة بطريقة صحيحة.

ومع ذلك ينبغى على المخططين الاجتماعيين ألا يفتر حماسهم بل ينبغى النظر إلى هذه الأمور على أنها تحدى ينبغى مقابلته بشجاعة وحماس.

٥ - العلاقة بين المخططين الاجتماعيين والإداريين:

أى العلاقة بين المخططين والمنفذين، فإذا كان هناك فصل بين التخطيط المتمثل فى اعداد الخطة والتنفيذ من الناحية النظرية.

اما عملياً فنجد أنها ليست انشطة منفصلة تماماً، فهى عملية مركبة من اتخاذ القرارات ووضع السياسات إلى اعداد وتنفيذ برامج مشروعات معينة والمتابعة والتقويم لذا ينبغى:

أ) على المخططين والإداريين (المنفذين) العمل معاً عن قرب.

ب) أن يشارك الإداريين (المنفذين) فى اعداد الخطط وفى تنفيذها لأن هذه المشاركة تحقق العديد من المزايا وهى:

- أن الإداريين يمكنهم تقديم معلومات مفيدة ينبغى أن تتضمنها الخطة بحكم عملهم.

- إن الإداريين إذا شاركوا فى اعداد الخطة يلتزمون بتنفيذها.

- إن كثيراً من الخطط لم تنفذ على الاطلاق، لأنها فرضت على الإداريين دون مشاورات أو مناقشات سابقة.

وأيضاً نذكر هنا أن العلاقة بين المخططين والإداريين لن تكون بالأمر السهل للأسباب التالية:

- هناك ميل طبيعى لدى الإداريين (المنفذين) لمعارضة المخططين المهنيين، لأنهم يعتبرونهم يتدخلون لفرض آرائهم دون فهم كاف بالأمور المهنية والفنية المطلوبة.

- أيضاً يوجد ميل طبيعى لدى المخططين لاستبعاد الإداريين من وضع الخطة بوصفهم بيروقراطيين وضيقى الأفق.

ومع ذلك فلابد أن تكون هناك علاقة قوية ومتبادلة بين المخططين والمنفذين على أن يأخذ المخطط بزمام المبادرة، فى هذا الصدد.

٦ - العلاقة بين المخططين الاجماعيين والسياسيين:

مما لاشك فيه أن التخطيط الاجتماعى يتأثر بالمذهب السياسى والاقتصادى الذى تتبعه الدولة أو الجهة المؤثرة على القرار النهائى فى الخطة فعملية التخطيط فى حد ذاتها ما هى إلا قرار سياسى بالدرجة الأولى قبل أن يكون فنى ادارى.

فالقرار النهائى للخطة هو للقرار السياسى رغم أنها وضعت من قبل لجان تخطيطية.

إلا أن الأمر يختلف من دولة لأخرى، وهذا يتوقف على شخصية الهيئة التخطيطية من حيث درجة استقلالها عن القرار السياسى.

لذلك نجد أن العلاقة بين المخططين والسياسين تعتمد إلى حد ما على البناء والتنظيم السياسى فى كل دولة.

فالسياسين يؤثرون فى عملية التخطيط من خلال ثلاث مواقف:

أ) المواقف التى يحاول فيها السياسيون افراداً أن يؤثروا فى قرارات التخطيط لكى يحصلوا على مكاسب لهم وللناخبين مثال ذلك

أن يصر الوزير المسئول عن التعليم على أن يكون بناء المدرسة الثانوية فى منطقته، أو يرفض اعضاء الحكومة تقييد الخدمات الصحية الخاصة لأنهم يستفيدون منها بشكل مباشر مثل هذه المواقف تحدث فى كل الدول، ولكن قد تكون لها نتائج أكثر خطورة فى بعض الدول عن البعض الآخر.

ب) المواقف التى تتأثر فيها قرارات التخطيط بالتوجيهات السياسية التى تمليها القيادة السياسية مثال ذلك.

التوجيهات السياسية حول طريقة توزيع الخدمات الاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية، أو الأولوية للتنمية الاجتماعية فى مقابل التنمية الاقتصادية.

مثل هذه المواقف تكون أكثر تأثيراً فى الدول النامية عن الدول المتقدمة.

ج) المواقف التى يطلق عليها «تسيس» عملية التخطيط، وهنا لا يعطى المخططون توجيهات سياسية واضحة، وإنما يخضعون لتأثير وسيطرة سياسية مستمرة.

مثال ذلك :

- تعيين المخططين من قبل رجال السياسة.

- أن تكون مؤسسة التخطيط ذاتها فى موقع سياسى استراتيجى وذلك بأن تكون تابعة لمكتب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة.

وبغض النظر عن الوضع السياسى فى أى دولة، فمن المستحيل الفصل التام بين التخطيط والسياسة.

أما من الناحية النظرية فيمكن الفصل بينهما، فالسياسيون مسئولون عن وضع السياسة والمخططون مسئولون عن ترجمة تلك السياسة إلى خطة فى شكل برامج ومشروعات.

أما عمليا فلا يمكن التمييز الواضح بين وضع السياسة والتخطيط.

فالمخططون يجدوا أنفسهم مشاركين فى صنع السياسة بطريقة أو بأخرى كذلك فإن المخططين فى بعض الدول يقاوموا السياسين بنفس الطريقة التى يقاوم بها المنفذين المخططين.

فالمخططين يشعرون أن السياسين يتقدمون بطلبات غير واقعية ويرفضون الموافقة على خططهم على اعتبار أنهم غير متخصصين فى العملية التخطيطية.

ولكن من الأمور الهامة أن يتمكن كلاً من المخططين والسياسيين من التعايش والعمل معاً. ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتشجيع الحوارين الطرفين حتى يفهم كل طرف آراء الطرف الآخر وأولوياته.

٧ - العلاقة بين المخططين وأفراد المجتمع:

سبق وأن ذكرنا عند حديثنا عن التخطيط بالمشاركة، ضرورة أن تكون هناك علاقة بين المخطط وأفراد المجتمع.

حتى يمكنهم ذلك من المشاركة فى العملية التخطيطية.

وتعرضنا إلى أن هذا الأمر يقابل بالعديد من الصعوبات نظراً لفجوة الاتصال بين المخططين وأفراد المجتمع وبصة خاصة فى الدول النامية.

ومع ذلك لابد من بذل الجهد المستمر، وأن يتذكر المخططون أن الهدف من التخطيط هو تنمية المجتمع، وأيضاً مصلحة الناس واكسابهم المهارات التخطبطية اللازمة لاكسابهم القدرة على حل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم مستقبلياً، ولا ينبغى النظر إلى الناس على زنهم أدوات لانجاز خطط جيدة.

٨ - المهارات التى يجب أن يكتسبها المخطط الاجتماعى:

هناك العديد من المهارات التى يجب أن تتوفر لدى المخطط الاجتماعى وبصفة خاصة فى الدول النامية.

ومن أهم تلك المهارات:

أ) مهارات اتخاذ القرار:

وهى تتضمن مجموع من المهارات وهى المهارة الأولى عقلانية اتخاذ القرار ويقول كارلى CARLEY أن اتخاذ القرار العقلاني يمر بخمسة خطوات:

الخطوة الأولى:

التعرف على المشكلة التى تتطلب حلاً، أو الأهداف التى يراد تحقيقها.

الخطوة الثانية :

تحديد كل الطرق الممكنة لحل المشكلة أو تحقيق الأهداف بمعنى تحديد الاستراتيجيات البديلة أو مسارات العمل المختلفة.

الخطوة الثالثة:

تقييم كل بديل أو استراتيجية بديلة، أى التنبؤ بالنتائج الهامة التى تترتب على استخدام كل بديل.

الخطوة الرابعة:

مقارنة نتائج كل بديل مع الغايات أو الأهداف المحددة سابقاً.

الخطوة الخامسة :

اختيار البديل أو السياسة التى تتطابق نتائجها مع الغايات والأهداف بدرجة أكبر أو تؤدى إلى حل المشكلة تقريباً ، أو الحصول على أكبر عائد من التكلفة نفسها، أو عائد مساو بأقل تكلفة ممكنة.

المهارة الثانية التوقع :

لما كان التخطيط يتضمن اتخاذ قرارات متعلقة بالمستقبل، فإن المخطط مطلب بتوقع ما يمكن أن يحدث فى المستقبل على سبيل المثال «الزيادة السكانية فى العشر سنوات القادمة، عدد العاملين، عدد المتعلمين، عدد ما نحتاجه من مدارس ومستشفيات.. الخ ما هى التغيرات الاجتماعية التى يمكن أن تظهر إذا تم تنفيذ برامج معينة.

ولقد صممت عدة تقنيات تعين المخطط على التوقع بدرجة كبيرة من الدقة وهى:

- تقنيات تقوم على التحليل الكمى للأوضاع الماضية والحاضرة لاستخدامها فى التوقع للمستقبل.
- استخدام نماذج المدخلات والمخرجات لتوقع الأثر الذى يمكن أن يحدثه برنامج ما فى قطاع معين على قطاعات اخرى.
- الاستفادة من آراء ذوى التجارب والخبرات الخاصة فيما يتعلق بالأثر الذى يمكن أن ينتج من تنفيذ مشروع تنموى مقترح.

المهارة الثالثة:

المرتبطة بمهارات اتخاذ القرار، المهارة فى حساب التكلفة والعائد لكل بديل.

المهارة الرابعة:

المرتبطة بمهارات اتخاذ القرار، المهارة فى حساب واستخدام النماذج الرياضية فى التخطيط.

ولكن على الرغم من أن النماذج الرياضية لها أهمية فى اتخاذ القرار إلا أن استخدامها فى دول العالم الثالث يثير مشكلات خطيرة.

- القصور فى القوى العاملة الفنية الماهرة.
- القصور فى الأجهزة (مثل الحاسب الآلى) اللازمة لتصميم واستخدام، هذه النماذج.

- عدم كتابة البيانات الكمية اللازمة لتغذيتها.

- تزداد هذه المشكلات تعقيداً في حالة التخطيط الإجتماعي.

نظراً لطبيعة بياناتها الكيفية وصعوبة التعبير الكمي عنها.

الأمر الذى يؤدى إلى محدودية الاستفادة من تلك النماذج ومن المهارات الأخرى التى ينبغى ان تتوفر او التى يجب أن يكتبها المخطط الاجتماعى هى:

أ) مهارات التنفيذ.

ب) مهارات الإدارة والاتصال.

ج) مهارات تتعلق بالقدرة على العمل الفريقى.

د) المهارة فى تحديد وتنمية الموارد.

هـ) المهارة فى وضع وتصميم البرامج والمشروعات.

و) المهارة فى اجراء البحوث.

ز) المهارة فى تحديد الأولويات.

ح) المهارة فى استخدام الاستراتجيات المناسبة.

ط) المهارة فى استخدام الأدوات والوسائل المناسبة.

سادسا : ضرورة توفر أساليب فاعلة للمتابعة والتقويم:

من المعروف أن نجاح خطط التنمية يتوقف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات ادائه، وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة، الكشف عن مواطن الضعف، جوانب القصور فى تنفيذ المشروعات.

ولذا ينبغى متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ الخطة وللمتابعة أهداف نظرية وأخرى تطبيقية وقد تم تناول كلاً من المتابعة والتقويم فى الفصل الخاص بالمراحل.

ولكن ما نود أن نركز عليه فيما يتعلق بالمتابعة حتى تحقق أهدافها لابد من:

١ - أن تبنى احكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والاهواء الذاتية.

٢ - ألا ينظر إليها على أنها وسيلة لتصحيح الانحرافات وليست هدفاً فى ذاتها وإلا تحولت إلى مجموعة من الاجراءات الشكلية.

٣ - أن تكون عملياتها معروفة للعاملين فى الميدان وألا تحاط بجو من السرية والكتمان حتى يظن العاملون انها تسعى للكشف عن اخطائهم وبالتالى لا تحقق أهدافها.

٤ - ضرورة اشراك الاداريون والمشرفون والعاملون انفسهم فى وضع خطة المتابعة وتنفيذها لزيادة فاعليتها، ومن ثم يتعاونون فى تحقيقها واتمامها.

٥ - ضرورة التأكد من أن البيانات والتقارير التى تعتمد عليها المتابعة تتسم بالدقة والموضوعية.

أما عن الأساليب التى يمكن الحصول منها على معلومات وبيانات تفيد عملية المتابعة فهى:

١ - يقوم الجهاز المخطط بإعداد استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المقيدة ترسل إلى المسئولين عن العمل (المنفذين) ليقوموا بملئها من واقع

السجلات التى توجد فى وحدات العمل، ومما لاشك فيه إن بيانات الاستمارة لابد وأن تتمشى مع البيانات التى تدون فى السجلات ليسهل نقل البيانات المطلوبة دون جهد.

٢ – عقد المؤتمرات.

٣ – اجراء الاستفتاءات والزيارات الميدانية.

٤ – دفاتر التسجيل فى وحدة العمل أو الأجهزة المشرفة عليها.

٥ – الدراسات التى تقوم بها لجان البحث العلمى.

ما عن التقويم فلابد وان يتم وفقا لمجموعة من الخطوات هى:

١ – تحديد الأهداف النهائية للمشروع.

٢ – تحديد الأهداف المرحلية للمشروع.

٣ – دراسة طبيعة العملية أو العمليات التى تم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف.

٤ – تحديد مصادر تمويل المشروع والتعرف على أوجه الانفاق.

٥ – تحديد حجم واعداد المستفيدين من خدمات البرنامج أو المشروع ومدى استفادتهم من هذه الخدمات.

٦ – تحديد معدل كفاءة القائمين بالعمل بالنسبة للمسئوليات المختلفة التى يتضمنها البرنامج أو المشروع (سيتم تحديد كيفية قياس الكفاءة).

٧ – تحديد معدل فاعلية أساليب تقديم الخدمة بالنسبة للمستفيدين منها.

(سيتم تحديد كيفية قياس الفاعلية).

٨ – قياس العائد الإجتماعى الاقتصادى لكل خدمة من الخدمات التى يقدمها المشروع وذلك بالمقارنة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة باستخدام المعادلة التالية:

إجمالى العائد الإجتماعى والاقتصادى / إجمالى التكاليف المباشرة وغير المباشرة < ١

وهناك عدة قوانين عامة تستخدم فى مجال ممارسة العمليات الفنية المختلفة يتضمنها التخطيط الإجتماعى أهمها:

١ – قياس معامل فاعلية Effectiveness مشروع إجتماعى معين باستخدام احدى طريقتين .

الطريقة الأولى :

بالتعرف على مدى استفادة الناس من هذا المشروع فيكون معامل فاعلية المشروع الإجتماعى:

عدد المستفيدين مباشرة من المشروع فى مجتمع معين / إجمالى عدد المستحقين لخدمات هذا المشروع < ١٠٠

الطريقة الثانية :

للتعرف على مدى قدرة المشروع أو مدى نجاحه فى مواجهة وحل مشكلات المجتمع.

$$\frac{\text{عدد الذين نجح المشروع فى حل مشكلة معينة لهم}}{\text{إجمالى عدد المتضررين من وجود هذه المشكلة فى حياتهم}} \times 100$$

٢ – قياس معامل فاعلية مشروع إجتماعى معين بالنسبة لفئة سكانية معينة بطريقة التعرف على مدى تغطية خدمات المشروع لهم.

$$\frac{\text{عدد الذين حصلوا مباشرة من فئة سكانية معينة على خدمات المشروع}}{\text{إجمالى عدد أفراد هذه الفئة بالمجتمع ويستحقون هذه الخدمات}} \times 100$$

٣ – قياس معامل فاعلية مشروع إجتماعى معين بالنسبة لفئة سكانية معينة بطريقة التعرف على مدى نجاح خدمات المشروع فى مواجهة وحل مشكلات أفراد هذه الفئة السكانية.

$$\frac{\text{عدد الذين نجح المشروع بالنسبة لأفراد فئة سكنية فى حل مشكلاتهم}}{\text{إجمالى عدد المتضررين من وجود هذه المشكلة فى حياتهم}} \times 100$$

٤ – معامل الشعود بالأنتماء الإجتماعى:

$$\frac{\text{عدد المتطوعين فى برامج ومشروعات تنمية مجتمع معين}}{\text{إجمالى عدد المتوقع مشاركتهم فى هذه البرامج والمشروعات}} \times 100$$

أما عن كيفية قياس الكفاءة والفاعلية :

فمن المعروف إن الكفاءة تتصل عادة بالأجهزة التى يتم التخطيط من خلالها أو المؤسسات التى تقدم الخدمات من خلالها.

أما الفاعلية فتتصل بالخدمات ذاتها ومدى قدرة هذه الخدمات على إشباع

حاجات الناس ومواجهة وحل مشكلاتهم.

وفي هذه المجال يمكن اتباع أسلوبين.

الأسلوب الأول : يرى أن هناك متغيرات ترتبط بالكفاءة وأخرى ترتبط بالفاعلية:

(١) متغيرت قياس الكفاءة:

١ – مدى اتساق المخرجات مع الكمية المتوقعة من أفراد المجتمع.

٢ – مدي اتساق المخرجات مع ظروف واحتياجات المجتمع.

٣ – معدلات أداء العاملين.

٤ – انتاجية العاملين.

٥ – مدى قدرة الجهاز أو المؤسسة على توفير الإمكانيات والموارد المطلوبة.

٦ – التقليل ما أمكن من نفقات أو تكاليف تقديم الخدمات مقابل زيادة مردودها الإجتماعى والاقتصادى.

٧ – مدى قدرة الجهاز أو المؤسسة على توفير الإمكانيات والموارد المطلوبة.

٨ – التقليل ما امكن من الفاقد أو الهدر Weste الزمنى أو المادى أو البشرى.

٩ – مدى توافر نظم معلومات تشمل بيانات Data ومعلومات Information كافية ودقيقة وحديثة تستخدم لاتخاذ وصنع قرارات مختلفة على أعلى مستوى من الكفاءة.

١٠– مدى التكامل بين وحدات وأقسام العمل داخل الأجهزة التخطيطية

ومؤسسات الرعاية الإجتماعية.

(٢) متغيرات قياس الفاعلية :

١ – مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير فى أنماط سلوك المستفيدين من الخدمة.

٢ – مدى قدرة الخدمة على تنمية واثراء معارف المستفيدين من الخدمة.

٣ – مدى قدرة الخدمة على تعديل أو تغيير اتجاهات المستفيدين من الخدمة.

(الاتجاه إلي الاستقلالية والاعتماد على النفس بدلاً من الاتكالية والاعتماد على الغير).

٤ – مدى قدرة الخدمة على اكساب المستفيدين خبرات واتقان مهارات جديدة.

٥ – مدى قدرة الخدمة على احداث تغيير فى المكانة الإجتماعية للمستفيدين من الخدمة.

٦ – مدى قدرة الخدمة على احداث تعديل أو تغيير فى الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتى تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة.

٧ – مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على اشباع حاجة من الحاجات الأساسية للناس.

٨ – مدي قدرة الخدمة من الناحية الفنية على مواجهة وحل مشكلة معينة يواجهها أفراد المجتمع.

٩ – سهولة وبساطة إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة.

١٠- مدى توافق الخدمة مع توقعات المستفيدين بها.

١١- مدى اتاحة الخدمة للمستفيدين الحقيقيين منها ووضع ضوابط ومحددات تكفل تحقيق ذلك.

١٢- الحصول الفورى على الخدمة أو فى أقل وقت ممكن.

١٣- مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند تقديم الخدمة لمستحقيها.

أما الأسلوب الثانى:

يرى توحيد أسس ومتغيرات قياس كل من الكفاءة والفاعلية مع تباين واختلاف المحكات الامبيريقية المستخدم لقياس كل منها.

ومن أهم المتغيرات المشتركة التى تتصل بقياس كل من الكفاءة والفاعلية هى :

١ - القدرة Capability.

٢ - السرعة Speed.

٣ - الاستمرارية Continuation.

٤ - الوقت Time.

٥ - النفقات Cost.

٦ - العلاقات الإنسانية Human Relations

سابعاً : تنمية الوعى التخطيطى:

من الشروط الأساسية بل ومن الضروريات الأساسية لنجاح التخطيط فى

تحقيق أهدافه ضرورة مشاركة أفراد المجتمع فى وضع الخطة بل فى كل مراحل العملية التخطيطية.

لما كان الأفراد وبصفة خاصة فى الدول النامية ينقصهم الوعى بالعملية التخطيطية بأهدافها وكيفيتها وأهميتها.

لذا كان ولابد من تنمية الوعى التخطيطى لدى أفراد المجتمع كأحدى الآليات التى يتطلبها نجاح التخطيط.

أن الوعى التخطيطى يرتبط ببعض القضايا الهامة التى تعتبر محددات جوهرية لقياس أثار ظاهرة الوعى التخطيطى.

١ – يرتبط الوعى التخطيطى بمدى انتشار التعليم فى المجتمع باعتبار أن الأمية من أخطر المشكلات التى تعوق نمو المجتمع وتقدمه.

٢ – كذلك يعتبر اقبال الناس على الادخار هو دليل على الوعى التخطيطى.

٣ – أيضاً ادراك الفرد والجماعة لأهداف النظام التعاونى والإسهام فى دعم مؤسساته كالجمعيات التعاونية دليل على ادراك أهمية الوعى التخطيطى.

٤ – كما ترتبط ظاهرة الوعى التخطيطى بانتشار ظاهرة الإدارة المحلية ويرى إسماعيل عبد البارى أن ظاهرة الوعى التخطيطى فى المجتمع النامى محكومة باعتبارت إجتماعية وإقتصادية تتمثل فى السنن الإجتماعية القائمة والقيم التى ورثها الأحفاد عن الأجداد عبر التاريخ ومن خلال التراث الاجتماعى والثقافى للمجتمع لتنمية الوعى التخطيطى فى المجتمع النامى أساليب متعددة يحددها (إسماعيل عبد البارى ١٩٨١) فى :

١ – أساليب تتعلق بدور نظام الإدارة المحلية فى تنمية الوعى التخطيطى.

٢ – أساليب تتعلق بدور التنظيمات السياسية فى تنمية الوعى التخطيطى.

٣ – أساليب تتعلق بدور وسائل الاتصال فى تنمية الوعى التخطيطى.

(١) فيما يتعلق بالإدارة المحلية فيمكن تحديد الدور الذى يمكن أن تقوم به الإدارة المحلية فى تنمية الوعى التخطيطى فى الآتى:

أ – تدريب المواطنين على إدارة شئون أنفسهم.

ب – تدريب المواطنين على التعرف على المشكلات الحقيقية التى يعانى منها الغالبية.

ج – مساعدة المواطنين على التوصل إلى حلول سريعة فى الأقليم وتدعيمهم للمشروعات الانتاجية.

د – العمل على تنفيذ مشروعات لمحو الأمية ونشر الثقافة العامة نظراً لأن الأمية هى التى تؤدى إلى قلة الوعى التخطيطى.

(٢) الأساليب التى ترتبط بالتنظيمات السياسية ودورها فى تنمية الوعى التخطيطى.

يمكن للتنظيمات السياسية أن تقوم بدور كبير فى تنمية الوعى التخطيطى، إذا كان هناك توحيد لأهدافها فى اتجاهات الأهداف السياسية للدولة عن طريق:

تنمية الموارد والإمكانيات ارفع مستوى المعيشة الأمر الذى يؤدى إلى تنمية الوعى التخطيطى.

(٢) الأساليب التى تتعلق بدور وسائل الاتصال فى تنمية الوعى التخطيطى:

تستطيع وسائل الاتصال المختلفة أن تلعب دوراً كبيراً فى تكوين رأى عام واعى بأهداف التخطيط وأسلوبه من أجل تنمية موارد المجتمع النامى حتى تحقق الخطة أبعادها الإجتماعية والاقتصادية.

فالإذاعة مثلاً فى الوقت الحاضر أسهل وسيلة اتصال بين القيادة والقاعدة الجماهيرية، كما أن لها أثرها الكبير فى عقول ومشاعر الجماهير وترجع أهميتها إلي انتشار جهاز الراديو في كل مكان، ويعتبر أكثر تأثيراً على الحياة العقلية لدى الأفراد. وهناك الكثير من البرامج التى تهتم بها إذاعة ج.م.ع والتى يمكن اعتبارها برامج توجيهية فهى تساعد على تنمية الوعى التخطيطى منها ربا البيوت، وبرامج الشباب، اذاعة القرآن الكريم وما تبثه من برامج توعية وتثقيف.

كذلك فالتليفزيون جهاز فعال يعمل على تزويد الأفراد والجماعات بالمعلومات وتطوير الأفكار وتوجيه الميول، كما يساعد التليفزيون على زيادة انتباه المشاهد ويضاعف من تركيزه العقلى نظراً لأن المشاهد يستخدم حاستى السمع والنظر. كما يساعد المشاهدين على اكتساب عادات معينة بالصورة والكلمة وما يدور فى الشاشة من حوار ومناقشات لها وقع مؤثر على النفس. كذلك فإن ما يعرضه من مسلسلات وبرامج تمس حياة الجماعات وتحاول الاعلاء من شأن بعض العادات والميول المتعلقة بالعمل والحياة الإجتماعية بصفة عامة.

كما أن المسرح يلعب أيضاً دوراً هاماً فى تنمية الوعى التخطيطى فى المجتمع النامى عن طريق تقديم مسرحيات هادفة تتعرض إلي قضايا التخلف

والتقدم، وتبين أثار عملية التنمية على حياة الأمم والشعوب، ويقدم مسرحيات هادفة من شأنها تعديل السلوك وخلق اتجاهات جديدة تتفق مع متطلبات المجتمعات النامية وظروفها واوضاعها.

أما عن الكلمة المكتوبة :

فيرى البعض انها ستظل اقوى العوامل فى تثقيف الجماهير وترشيدهم وتوجيههم والتاثير فيهم.

كما أن الكتاب له دور فعال فى تنمية الوعى التخطيطى، وأن كان أثره محدوداً فى التوعية بسبب ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمعات النامية ولهذا فإذا استعان المخطط باكثر من وسيلة لتنمية الوعى التخطيطى لاستطاع أن يكون إتجاه عام إيجابى نحو التخطيط الإجتماعى، ولهذا يكون لأفراد المجتمع دورا فى اقتراح ووضع وتنفيذ الخطط بل ومتابعتها وتقويمها.

وبهذا نكون قد عرضنا بشىء من التفصيل إلى الآليات التى تعين التخطيط الإجتماعى وبصفة خاصة فى الدول النامية على تحقيق أهدافه هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر الموارد والإمكانيات اللازمة لعملية التنفيذ.

مراجع الفصل الخامس :

١ - بولين آثرتون : «مراكز المعلومات «تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم (القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨١).

٢ - على السلمي : التخطيط والمتابعة (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

٣ - صالح محمد على سلطان : تقييم ومراجعة نظم المعلومات فى مصر تجاه برنامج متكامل لثورة المعلومات (بنها، جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٥).

٤ - محمد أحمد العسيلى، لطفى الرفاعى محمد: مدخل فى تصميم النظم المحاسبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).

٥ - ديانا كونيرز، ترجمة الفاروق زكى يونس : مقدمة لتخطيط الإجتماعى فى العالم الثالث: (ط ١، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، إدارة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٠).

6 - Alan Booth & Douglas, Human Service Planning and Evaluation For Hard Time Charles Thomas, publisher, spring field, ilinous, U.S.A., 1984).

٧ - الفاروق زكى يونس: الخدمة الإجتماعية والتغير الإجتماعى (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٨).

٨ – مصطفى عبد العظيم فرماوى: الاتجاهات الحديثة فى دور الخدمة الإجتماعى فى تعميق العلاقات الإنسانية داخل مواقع العمل (القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٧).

٩ – وليد عبد الله المنيسى : التخطيط الحضرى والإقليمى (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٥).

10- Mc connell, s., thearies for planning (London, Heineman, 1981).

11- Carley, M., Rational Techniques in policy Analysis (London, Heineman, 1980).

١٢ – عبد العزيز عبد الله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).

١٣– إسماعيل حسن عبد البارى: الوعى التخطيطى (ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١).

محتويات الكتاب

الفصل	الصفحة
الفصل الأول: أساسيات التخطيط الاجتماعى	٥
الفصل الثانى: أنواع التخطيط الاجتماعى ومستوياته	٥١
الفصل الثالث: مراحل التخطيط الاجتماعى وأجهزت	١٣٧
الفصل الرابع: تحديد الأولويات	١٧٥
الفصل الخامس: استراتيجيات وتكنيكات وأدوار المخطط الاجتماعى	٢٠٥
الفصل السادس: مشكلات التخطيط الاجتماعى	٢٤٥
الفصل السابع: التخطيط الاجتماعى وتقدير الاحتياجات	٢٨٥
الفصل الثامن: كيف تصبح مخططاً اجتماعياً	٣٣١
الفصل التاسع: الآليات التى تساعد التخطيط الاجتماعى فى الدول النامية على تحقيق أهدافه	٣٦٥